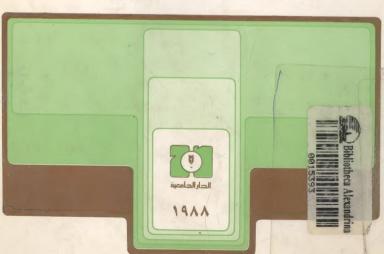


الديحتور مجرزكي أبوعت امِرٌ

استاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق بجامعتي الاسكندرية وبسروت العربية



دراتِ فیعیٰ الاجرام والعِقابْ

المليك في الموقعة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة ويوث الموية

1444

بن لِمُلْهُ الرَّمْنِ الْحِيمَةِ

وَنَفَيْ وَمَاسَوْمَهُا فَالْمَهَا فَوَرَهَا وَتَقُولِهُا

صَدُوتَ الله العَظينِ

اليك ... وَقَدِيمُنت ... عظيماً ... ومهابًا

وهابًا ... تعطي رُون سؤال

اليكك ... م*عاشرف صحب*ّة ...

مع اسرف صفحبَّة ... وفي *اكرم جوَار* ... الهيك ياأبي ...

مقدمة

(آ) ليست الجرية ظاهرة انسانية عامة فحسب وانما هي اساساً ظاهرة طبيعية لأنها تتلازم مع الحياة حيث وجدت (١). ولأن الجريمة في أبسط مفهوم لها عدوان، فإن اهتام المجتمعات بأمرها وأمر مرتكبيها أمر قديم يرتد الى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات.

--- ولم يتخذ هذا الاهتام بطبيعة الحال شكل الدراسة العلمية الرامية الى تفسير الظاهرة الاجرامية واستقصاء أسبابها ووسائل مكافحتها وإنما اتخذشكل الأفكار والاشارات المتناثرة حول ظاهرة الجريمة، دون غوص في دراسة الظاهرة نفسها لاستجلاء أسبابها ووسائل مواجهتها.

والواقع أن الباحث لا يعدم أن يجد في كتابات المفكرين في العصور الختلفة فكرة معينة عن الجرية وعن الجرم وعن موقف المجتمع منها. فالجرية في المجتمعات البدائية لم تكن سوى مخالفة لأمر تمليه قدرة مقدسة مجهولة، تجعل من صاحبها «عاصياً» عليه واجب التكفير عن ذنبه (٢) أما الاغريق فكانوا يعتقدون بأن الطبيعة بكل ما فيها محكومة بقوة الهية، خفية وعاتية، ليس

⁽١) فهي موجودة ليس فقط في عام الانسان واغا كذلك في عالم الكاثنات الحية جميعاً. ذلك ان الطبيعة بكل ما تضمه من كاثنات حية محكومة أساساً بقانون الصراع من أجل البقاء أو التضامن من أجل ذات الفاية. وإذا كان التضامن لا يولد في الاصل عدواناً فإن نتائج الصراع في الاعلم الاغلب عدوان. ويكفي لتأكيد ذلك المعنى مجرد النظر لطريقة حياة الامياك في البحار أوانباتات التي تتغذى على الحشرات الطائرة.

⁽٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد «أصول علمي الاجرام والمقاب ، ١٩٧٧ ص٢٧ وما بعدها.

لأحد إزاء ما تقدره فكاكاً، وكانت الجرية امتداداً لهذا التفسير قدراً إلهياً والجرم انساناً «تمساً » أصابته لعنة الالهة(۱). وحينها أخذ الفكر البشري استقلاله وتخلص من التأثيرات الدينية بدأ يصطبغ بصبغة اجتاعية انعكست على مفاهيم الجرية والعقوبة فانحصرت دائرة الجرية في حدود الأفعال الضارة بالجتمع وبدأت فكرة مسؤولية الجرم عن أفعاله في الظهور وكان طبيعياً إزاء ذلك أن يتجه الفكر الانساني في بحثه عن أسباب الجرية الى الجرم والى مجتمعه وان يراوده الأمل في مكافحتهما بالتربية والإيان.

فأما عن تفسير الظاهرة الاجرامية وتقصّي أسبابها، فهناك من أرجعها إلى أسباب بيولوجية أو عضوية، وهناك من أرجعها إلى أسباب نفسانية، وهناك أخبراً من أتجه ما إتحاهاً إجتاعاً.

فقد لاحظ البعض أن هناك علاقة بين الجرية والطباع الفردية والاحساسات الخاصة، وهو ما تكشف عنه بعض العيوب الخلقية الظاهرة في الوجه أو العينين أو الجبهة أو الانف. هذا ما قرره ديللا بورتا Della Porta في مؤلفه في الصفات الخلقية Fisiognomica وأيده فيه بعض الفلاسفة الطبيعيين أمثال داروين Darwin. وقد سار في هذا الاتجاه كل من لافتييه وجال Lavater, Goll حيث يرجعان الجرية الى ضعف خلقي سببه خلل في النمو الطبيعي للدماغ والمخ^(۱). وقد ترتب على هذه الدراسات ظهور علم جديد هو La phrenologie وجمية خاصة لعلم الانتروبولوجي في باريس عام ١٨٦٥ وكانت جهود هذه الجمعية هي المقدمة الضرورية للاهتام بالدراسة العلمية لظاهرة الجرية وأصلاً لأعمال لمبروزر Combroso التي لعبت دوراً لا يمكن

G. Stefani, G. Levasseur, R. Jambu - Merlin «Criminnologie et science انظر (۱) penitentiaire, 1967 P.24.

ويستشهد على ذلك بالتراجيديا الاغريقية أوديب Oedipe قاتل ابيه وزوج امه للشاعر سوفوكل Sophocle حيث يقرر على لسانه «ان افعالي لم أرتكبها ولكن تحملتها».

⁽٧) الدكتور رمسيس بهنام علم الاجرام الجزء الاول علم طبائع الجرم ١٩٧٠ ص٢٠٠.

إهماله في ميلاد علم الاجرام(١).

كما لاحظ البعض الآخر، أن البحث في أسباب الاجرام ينبغي أن يتجه إنجاها نفسياً طبعقليا Plychiatrique. فقد قرر كاباني Cabanis بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعلى خلاف ما كان سائداً في معاملة الجمانين، ان الجمنون مريض شأن كل المرضى ينبغي أن تتوفر الرعاية الطبية لملاجه من آفته المقلية، ثم جاء اسكيرول Esquirol ليقرر بأن الجرم إنسان مريض في عقله ينبغي أن يحظى بمعاملة طبية ونفسية. والواقع أنه قبل كاباني واسكيرول كان ايبوقراط يمتقد بأن الجرية شأنها شأن أي عيب أو خلل في تصرفات الانسان إنما ترجع الى خلل اصاب عقل الجرم، كما أن بلاتون كان يمتقد بأن الجرم لا يرتكب الجرية بإرادته وإنما رغماً عنه وعلى هذا فهو كالمريض تماماً يجب علاجه وتأديبه أو بتره أن لم يكن علاجه (٢). ولا شك أن المليق النواة الأولى لفكرة معاملة الجرم معاملة شبيهة بالمعاملة الطبية (٢).

كما اتجه البعض أخيراً، قبل منتصف القرن التاسع عشر، خصوصاً بعد ظهور علم الاجتاع وصدور النشرات الدورية للاحصاءات الجنائية في فرنسا، إلى البحث في أسباب الجرعة خارج دائرة المجرم باعتبارها ظاهرة اجتاعية بالدرجة الأولى.

فقد نشر جيري Guerry الفرنسي في سنة ١٨٣٣، أول دراسة جدية لظاهرة الجرية كظاهرة اجتاعية، تحت عنوان محاولة حول الاحصاء الادبي لغرنسا تناول فيه أثر الجنس والسن والمهنة ودرجة التعليم والطقس وتقلبات

⁽١) انظر ستيفاني ـ ليفاسير ـ مرلان، المرجع السابق ص٢٦٠ ـ

⁽y) الدكتور جلال ثروت «الظاهرة الاجرامية ، ١٩٧٢ ص٥٩.

 ⁽٣) الدكتور مأمون محمد سلامة اصول علم الاجرام ١٩٦٧ ص١٠٠.
 ستيفاني ـ ليفاسير ـ مرلان، المرجع السابق ص٣٧.

الفصول على الجرية وأسبابها ودواقعها، ثم اتبع جيري هذه الدراسة بأخرى قارن فيها بين الاحصاء الفرنسي والانجليزي واستخلص منها بعض النتائج الهامة (١٠). اما كيتليه Quetelet المبلجيكي فقد استخدم الاحصاءات الفرنسية في دراساته التي بدأت عام ١٨٣٥، حيث استظهر على أساس احصائي تأثر ظاهرة الجريمة ببعض العوامل الطبيعية كالجنس والسن والطقس والحالة الاقتصادية وخلص من دراساته إلى أن الظواهر الاجتاعية، وظاهرة الاجرام منها، تخضع لنفس القواعد العامة التي تحكم الظواهر الطبيعية الامر الذي يمكن معه وجود علم ينقب عن تلك القواعد التي تحكم ظاهرة الاجرام شريطة ان تستخدم في اكتشاف هذه القواعد طرق البحث المعتمدة كلياً على الاحصاء (٢٠).

هذا عن اشارات الاقدمين عن الظاهرة الاجرامية من حيث تفسيرها ودوافعها أما عن كيفية مواجهتها فهناك اشارات وأبحاث كثيرة حول السياسة المقابية من حيث أهدافها ومن حيث كيفيات تنفيذها من بينها أبحاث بيكاريا

⁽١) من هذه النتائج:

 [«]ان الاجرام من حيث عدده ودوافعه لا يتغير تغيراً ملحوظاً من عالم إلى آخر.
 «ان الحيل لس مصدراً مطلقاً ومباشراً للحريمة بل أن معض الجرائم تتزايد طردياً مع تزايد العلم».

[«]أن بواعث الجرية الختلفة تتكرر سنوياً وبنفس النظام.

 [«]ان الفقر ليس بالضرورة مصدراً للاجرام، وانما تقف الرغبات الجامحة والاختلال في حياة الفرد الخاصة مصدراً أساسياً في جرائم الأشخاص ».

انظر مأمون سلامة، المرجع السابق، ص١٢.

⁽٣) نشر كتيلية افكاره في كتاب Sur l'homme et le développement de ses Facultés كتاب في المكارة في المكارة وقد اعتبد على قانون الاعداد الضخمة ومعيار الحساب الاحسائي بحيث يعطي لكل صفة من صفات الانسان متوسط حسابي وكل ظاهرة جاعية متوسط نسي.

انظر في ذلك الدكتور عبد النتاج الصيفي، علم الاجرام، دراسةً حول ذاتيته، ومنهجه ونظرياته. ١٩٧٣ ص-٢١٠.

مأمون سلامة، المرجع السابق ص١٣، ١٤.

الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ، علم الاجرام والعقاب، ١٩٧٥ ص٢٠٠.

Beccaria حول تناسب العقوبة مع جسامة الجرية، وتقييد حق الدولة في تقييد حريات الافراد بحجة مكافحة الجرعة والاستعاضة عن ذلك بتوعية الناس وتبصيرهم، مع توفير المعاملة الكريمة للمتهم وعدم إخضاعه للاساليب البربرية لا سيا التعذيب، والنظر إلى العقوبة على اعتبار أن الهدف منها هو منع وقوع جرية جديدة وان العقوبة ينبغي أن تدور حول هذا الهدف فيتعين أن نختار من بين المقوبات وطرائق تنفيذها تلك التي .. مع احتفاظها بالتناسب مع جسامة الجرم _ تحدث في نفوس الناس أثراً أفعل وأكثر دوماً، وتكون أقل تعديها لجسم الجرم(١)، ثم جاء بعده بنتام Bentham الانجليزي ليقرر بأن العقوبة تفقد معناها إذا انتفت المصلحة منها، ذلك أن تلك المصلحة هي التي تحدد طبيعة العقوبة وأسلوبها. ومن هنا فلا جدوى للقسوة حيث لا توجد فيها مصلحة. وعلى ضوء هذه الافكار قرر بنتام بأن عقوبة الحبس ـ بما تتميز به من فقدانَ للحرية ممتد في الزمن ـ هي أكثر العقوبات تجاوباً مع المصلحة الاجتماعية لأن تمثلها يكون خير زاجر للمجرم وأجدى مانع له من الاجرام. وقد صمم بنتام مؤسسة مثالبة للعقاب وما يجب أن يكون عليه نظام السجون وتنفيذ العقوبة. حيث أشار برفض نظام السجن الانفرادي لقسوته وفضل عليه النظام الذي يعتمد على تقسم الحكوم عليهم على مجموعات متجانسة مع ضرورة العناية بالتعليم الحرفي والتهذيب الديني أثناء تنفيذ العقوبة وتوفير الرعاية اللاحقة على تنفيذ المقاب للمحكوم عليهم.

وأياً ما كان الرأي في تقدير الأفكار السابقة، ومدى تجاوبها مع الصواب أو الخطأ، فإنها جميعاً تتسم بالبعد عن الدراسة العلمية لظاهرة الجرية، حيث يكن

⁽٧) انظر رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائي، ١٩٧١ ص١٩٨ ، ١٤٦٠

هذا وقد بسط بيكاريا افكاره في مؤلف له صدر سنة ١٧٦٤ حول الجرام والمقوبات delitti e delle pene

وقد استفاد في هدا الكتاب من حهوده قبله مسهم Rousswau في العقد الاجتماعي الدي ظهر سنة ١٧٦٣ ، كما عزز أفكاره كثيراً من معاصريه في ايطاليا .

إدخالها جميعاً في باب التأملات الفلسفية إلاّ ما ندر منها، لكنها كانت بغير أدنى شك النواة الأولى التي انبتت من بعد الدراسات العلمية لظاهرة الجريمة، سواء من حيث تفسيرها أو كيفية مواجهتها.

وسوف نتولى دراسة علم الاجرام وهو العلم الدذي يعكف على تفسير الظاهرة الاجرامية في قسم أول بينها نتولى دراسة علم المقاب وهو العلم الذي يمكف على بيان كيفية مواجهتها في قسم ثان.

القسم الأول

علم الاجرام

تعريف علم الاجرام

(٢) لا خلاف على حداثة علم الاجرام، كما لا خلاف على صعوبة تعريفة تعريفاً جامعاً مانعاً. فمن حيث كونه علماً حديث النشأة فلا خلاف بين العلماء أن حركة البحث العلمي فيه لم تبدأ إلا في نهاية القرن السابق حين استخدم لومبروزو Lombroso لأول مرة المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة في صياغة نظريته البيولوجية في عوامل تكوين الظاهرة الاجرامية، فأثارت واستثارت معها موجة علمية متعددة الاتجاهات في تفسير الظاهرة الاجرامية، ولم تزل حتى اليوم مثارة، دون حسم لنطاق هذا العلم وموضوعاته.

ولأن حداثة الدراسات حول ظاهرة الاجرام لم تعط الفرصة بعد للعلماء حتى يتحددوا بموضوعات الاجرام ويخلضوه مما ليس منه، فقد توقف تعريف علم الاجرام على المفهوم الذي يعتنقه صاحب التعريف حول الموضوعات التي يتصور دخولها في نطاق هذا العلم(١٠).

(فهناك من العلماء من يتصور ان تفسير ظاهرة الاجرام لا يتأتى بالاهتام بأمر الجريمة وحدها وإنما بالاهتام بتفسير ظاهرة السلوك المنحرف عموماً

الدكتور محمد ابراهيم زيد، ١٩٧٨ ص٢٩ وما بعدها.

 ⁽١) انظر ستيفاني ـ ليفاسير ـ مرلان، المرجع السابق ص١٠.
 وانظر في عرض شامل لختلف التعريفات مقدمة في علم الاجرام والسلوك اللاجتاعي

باعتبار أن الجرية هي أشد صور السلوك انحرافاً وإن فهمها لا يتأتى إلا بدراسة هذا السلوك المنحرف سواء أكان هذا الانحراف جرية أو لم يكن. وقد ترتب على هذا التصور اتساع نطاق الموضوعات التي ينبغي ان ينشغل بدر ستها علم الاجرام وإعطاء تعريفات له تتسق وهذه النظرة. فقيل بأنه العلم الذي بدرس « الانسان » دراسة شاملة متكاملة مع التركيز على أسباب ووسائل علاج نشاطه غير الاجتاعي antisociale ، انه العلم الكامل للانسان (). والواقع أن هذا التعريف في تسويته بين السلوك الاجرامي والسلوك غير الاجرامي قد أدى إلى اتساع نطاق موضوعات علم الاجرام لتدخل فيها كافة المأكل المتصلة بالانسان. وهذه لا يكن تفسيرها إلا إذا اعتبرنا علم الاجرام مجرد «مزيج» يضم بين عناصره كافة العلوم الجنائية وكافة العلوم الاجتاعية سواء وهو يوم الخطأ في هذا التعريف، لأن بحال العلوم الاجتاعية هو دراسة السلوك غير الاجرامي للانسان ، أما علم الاجرام فهو العلم الذي يمكف على دراسة السلوك الاجرامي للانسان ، وإذا كان صحيحاً أن دراسة السلوك الاجرامي منها على فهم أسباب السلوك غير الاجتاعي فإن ذلك لا يعنى اندماج علم الاجرام في غيره من العلوم الاجتاعية .

وهناك من العلماء من يعتقد أن تفسير ظاهرة الاجرام لا يتأتى إلا بادخاله في الاطار الطبيعي له باعتباره فرعاً أو موضوعاً من موضوعات علم الانتروبولوجيا أو علم النفس أو علم الاجتاع أو الطب الشرعي أو الامراض العقلية والنفسية وتعريفه بالتاني على اعتباره أنه « فرع » لعلم من تلك العلوم. وهو أمر محل نظر ، لأن تلك التعريفات جيعاً ليس لها من سند واضح سوى

M. Laignel-Lavastine et V. V. Stanciu précis de criminologie, 1950, P - 14. Graven, (1) la criminologie et la Fonction pénale, Rev - inter de crime et de police technique P - 165 ets. Edwinh. Sutheriand et Donald R. Cressey principes criminologie, 1960 - P. 11.

رغبة القائلين بها في إدخال علم الاجرام في حظيرة تخصصهم باعتباره نتاج دراساته (۱). ولأنها من ناحية أخرى تفسر ظاهرة الاجرام ، كظاهرة متشعبة الجوانب، من جانب التخصص وهو جانب واحد يعجز بالضرورة عن تفسير الظاهرة ويعطي بطريقة مؤكدة نتائج قاصرة ./

وبعد هذا القدر من الخلاف، تنفق أغلب التعريفات التي يقول بها العلماء على جوهر واحد وهو أن علم الاجرام هو العلم الذي يدرس ظاهرة الاجرام دراسة علمية. صحيح أن هناك عدة خلافات مظهرية بين تلك التعريفات فمنها من يركز على اعتبار ظاهرة الاجرام ظاهرة فردية ومنها ما يرى فيها على الأكثر ظاهرة اجتاعية، ومنها ما يرى أن أبحاث علم الاجرام تقف عند حد تفسير الظاهرة الاجرامية وبيان أسبابها ومنها ما يرى على المكس ضرورة أن تشمل هذه الدراسات كيفية مواجهة هذه الظاهرة وأساليب الوقاية منها، لكن القدر المتين عند هؤلاء الباحثين أنهم يبحثون تلك الموضوعات جيماً بطريقة أو بأخرى بصرف النظر عن التعريف الذي يتبنونه لعلم الاجرام. ويرجع السر في ذلك إلى أن التعريف باعتباره أرقى درجات الإحاطة لا يتحقق منطقاً إلا إذا انضبطت حدود العلم واستبان جوهره

 ⁽١) انظر في هذه التحريفات والمراجع العديدة المثار اليها. مأمون سلامة المرجع السابق ص٤٤،

هذا ويلاحظ أنه من الناحية المكسية هناك من يعتقد بأن علم الاجرام هو العلم الذي يضم بين دقتيه سائر العلوم التي تدرس الجريمة والمجرم والبيئة واساليب الوقاية والمنع وانه ليس الا تحميماً لهذه العلوم.

انظر Niceforo, Criminologia. Vol. I. Milano, 1949 P.101 انظر

وما يعدها مشار اليه لدى مأمون سلامة الموضوع السابق.

ويرى محمد ايراهم زيد، المرجم السابق، ص٣٥ أن علم الاجرام هو «تلك الممارف التي تممل على تفسير السلوك الانحرافي عن طريق المنهج العلمي بغية اعادة أقلمة الغرد على الحياة الاحتاصة.

وتخلص مما ليس منه وهو ما لم يتحقق بعد للدراسات المخصصة للظاهرة الاجراسة! \. الاجراسة (١).

(١) يرى ستيفاني وليفاسير وميرلان، المرجع السابق، ص٣ « ان علم الاجرام هو العلم الذي بيحث في اسباب الاجرام للبحث عن اسبابه ومتاثجه و نتائجه.

بينما يرى Voin et Leaute, droit pénal et criminologie, 1957. P 4. وينما يرى الثاني للاجرام، انه اللراسة العلمية لظاهرة الجرية. وهو التعريف الذي اخذ به المؤتمر الثاني للاجرام، باريس، ١٩٥٠.

ويرى .33. pierre Bouzat et Jean Pinatel. Traité de droit pénal et de criminologie. T III. P 4. انه العلم الذي يدرس الجرية، باعتبارها فعلا معاقباً عليه جنائياً.

ويرى Seeling, traité de criminologie 1956. P 3انه علم الجريمة.

Jeen Larguier, criminologie et science pénitentraire 1976 - p 3.
ويرى انه العلم الذي يدرس الجريمة باعتبارها عملا انسانياً، او هو دراسة اسباب ومختلف انواع الجرمين.

وبرى رمسيس بهنام، الاجرام والمقاب، ١٩٧٨ ص١٦ انه «العلم الذي يدرس الجرعة كحقيقة واقمية توصلا الى اسبابها وبواعثها عضوية كانت او ببئية بفية الوقوف على انجم اسلوب في التوقى منها وفي علاج فاعلها كي لا يعود اليها من جديد ».

ويرى رؤوف عبيد، المرجع السابق ص٣٢، بأنه العلم الذي يبحث في تفسير السلوك العدواني الضار بالجتمع وفي مقاومته عن طريق ارجاعه الى عوامله المقبيقية.

ويرى الدكتور حسن صادق الموصفاوي الاجرام والعقاب في مصر ١٩٧٣ مس ١٤ دانه العلم الدي يبحث في الجرية وعواملها التي تؤدي بانسان معين الى ارتكابها ». ويرى عبد الفتاج الصيفي، المرجع انسابق، ص٦٣ بأنه دعلم علوم الانسان الجرم ». ويرى جلال ثروت، المرجع السابق، ص٦٠ انه العلم الذي يدرس اسباب تكون الظاهرة الاجرامية في الجشم كما يدرس الاسباب الفعالة في مواجهتها.

ويرى مأمون سلامة، المرجع السابق ص٥٠٠ انه العلم الذي يبحث في الجرية باعتبارها ظاهرة في حياة الفرد والجتمع والجرم وسبل الوقاية والقمع والاحتراز منها. ويرى الدكتور عوض محمد مبادى، علم الاجرام والعقاب، ١٩٧٧ من ١٤ انه العلم الذي يدرس الجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة الفرد وفي حياة الجماعة دراسة علمية تستهدف وصفها وتحليلها وتقصى اسبابها وفي نفس المعنى الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادى، علم الاجرام وعلم العقاب، ولا شك أن علم الاجراء هو العلم الذي يعكف على تفسير الظاهرة الاجرامية، لكنه لا يشمل كيفية مواجهتها فتلك رسالة ينهض على القيام بها علم السياسة الجنائية. علم الاجرام إذن هو العلم الذي يعكف على تفسير الظاهرة الاجرامية، ولأن الظاهرة الاجرامية ليست سوى جرية ومجرم وسبب دفع الجرم لارتكابها أو هيأ له ذلك، كان لا بد من تحديد مفهوم الجرية التي يتناوله علم يتوفر علم الاجرام على مجمها، كما يلزم تحديد مفهوم الجرم الذي يتناوله علم الاجرام بالدراسة، حتى يمكن ضبط حدود الدراسة على نحو يسهل معه تفسير الظاهرة الاجرامية وبيان أسبابها على مستوى الفرد ومستوى الجماعة سواء.

وانطلاقاً من هذا التصور فإن دراسة الظاهرة الاجرامية ينبغي أن تنقسم إلى ثلاثة أبواب. يتولى الأول دراسة ذاتية علم الاجرام، بينما يتولى الثاني دراسة عوامل السلوك الاجرامي، ويرتصد الباب الأخير لدراسة مختلف نماذج الجريمة والمجرعين(١).

ويرى الدكتور عبد المنعم العوضي مقدمة في اصول الدراسة المنهجية للإجرام، ١٩٧٨
 ص٥٥٠.

 [«]انه الم الذي يهدف الى الوقوف على اسباب الظاهرة الاجرامية تمهيداً لعلاجها ».
 (١) صوف تقتصر هذه الطبعة على دراسة البابين الاول والثاني فقط.

الباب الأول ذاتية علم الاجرام

(٣) يرتصد هذا الباب لدراسة وتحديد ذاتية علم الاجرام وضبط معاله، وبالنظر إلى أن ذاتية علم من العلوم لا يمكن أن تتحدد إلا إذا تحددت في البداية موضوعاته، ومنهجه في بحث هذه الموضوعات فإن الفصل الأول من هذا الباب سوف بخصص لدراسة هذين الموضوعين كل منهما في مبحث مستقل. فإذا ما فرغنا من ذلك كان لنا أن ندرس في فصل ثان الجدل الدائر حول الطبيعة العلمية لدراسات علم الاجرام، ثم لوضعه في إطار العلوم الجنائية على ضوء تلك الطبيعة. وسوف نتناول كل من هذين الموضوعين في مبحث مستقل.

الفصل الأول موضوع علم الاجرام ومنهجه

(٤) لا شك أن ذاتيسة أي عسلم لا يكن أن تتحسد إلا إذا تحددت موضوعات هذا العلم، تحديداً بجمع له ما يدخل فيه من موضوعات ويخلصه مما ليس منه، فذلك وحده هو الذي يسمح ببروز ذاتية العلم واستقلاله ويضع في نفس الوقت الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من العلوم الاخرى التي قد تختلط به أو تشترك معه دون أن تكون منه. هذه الأهمية تتزايد بصدد علم الاجرام باعتباره علماً حديث النشأة متعدد الاهتامات ويعتمد على أبحاث عدة فروع من العلوم الجنائية والاجتاعية، تحاول كل منها أن تشده إلى حظيرتها أما باعتباره فرعاً لها أو غرة من غار دراستها(١).

صولا تقتصر اهمية تحديد موضوع علم الاجرام على مجرد فض الاختلاط بينه وبين غيره من العلوم الجنائية أو الاجتاعية الاخرى وإنما كذلك على تحديد لنهج البحث المناسب لدراسة هذه الموضوعات باعتبار ان موضوع البحث هو لحده القادر على تحديد منهج البحث من حيث الطريقة والاسلوب، على ما يفرضه منطق البحث العلمي وطبائع الامور.

وبالامرين معاً تتحدد ذاتية علم الاجرام وتنضبط معالمه.

⁽١) انظر في الموضوع بوجه عام، اعمال المؤتمر الثاني للاجرام، باريس ١٩٥٠.

المبحث الأول

موضوع علم الاجرام

(٥) ذكرنا فيا سبق أن علم الاجرام هو العلم الذي يعكف على تفسير الظاهرة الاجرامية وقلنا ان هذه الظاهرة تتحلل إلى جرية ومجرم وسبب يدفع المجرم لارتكابها. ومن هذا المنطلق وبصرف النظر عن فكرة السبب فإن علم الإجرام يتمامل مع الجرية والجرم. وتلك في حد ذاتها مشكلة.

مشكلة اولا في اختيار المحور الذي تتركز عليه ابحاث علم الاجرام. هل هو «الجرية» بحيث يصبح المجرم في نظر علم الاجرام هو الشخص الذي ارتكبها أم هو «المجرم» بحيث تكون الجرية في نظر علم الاجرام هي التصرفات التي تقم من الجرم أو بالأقل بعضها(١).

ومشكلة ثنانية في تحديد مفهوم «الجريمة » التي يتولاها علم الاجرام بالدراسة ومفهوم «الجرم» الذي يشكل موضوعاً لعلم الاجرام.

ولا شك أن « الجرية » هي المحور الذي ينبغي أن تنطلق منه دراسات علم الاجرام. ليس فقط لأن الجرية هي المشكلة التي تحاول الدراسات الاجرامية فك لفزها وتوقيها وإنما كذلك لأنها تتميز بامكانية ضبطها بميار أو بآخر من غير غموض على عكس الجرم الذي لا يكن تعريفه إلا من خلال جرية ارتكبها الأمر الذي بجعلنا مضطرين دائاً في سبيل تعريفه الى الوقوف مبدئياً على معنى الجرية، حتى يكن القول بأن من يرتكبها يكون بجرماً(٢).

تبقى المشكلة الثانية وهي مفهوم الجريمة ومفهوم الجرم في علم الاجرام.

⁽١) انظر: لارجييه، الرجم السابق، ص٧.

 ⁽٣) مع ملاحظة أن المكس أي اعتبار «الجرم» المحور الذي تنطلق منه دراسات الاجرام من شأنه
 أن يؤدي الى فكرة امكان وجود مجرم بلا جرية، أو إلى التسليم بمبارة أصرح بفكرة الجرم
 زات يؤدي الى فكرة امكان وجود مجرم بلا جرية، أو إلى التسليم بمبارة أصرح بفكرة المجرم

المطلب الأول

مفهوم الجرية في علم الاجرام

(٦) وضع المشكلة:

إذا كان علم الاجرام هو العلم الذي يحاول تفسير الظاهرة الاجرامية من حيث أسبابها والدوافع اليها، فإن تحديد ماهية الجريمة يبدو شرطاً مبدئياً لأية دراسة في علم الاجرام باعتبارها الاطار الذي تنحصر في داخله أبحاث علم الاجرام.

والجريمة بمعناها الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الانسان في الجماعة، فهي في جميع الاحوال سلوك فردي يتمثل في عمل أو تصرف مخالف لأمر أو بهي فرضته القاعدة ويباشر في وسط إجتاعي.

وإذا كانت فكرة الجريمة في جوهرها لا تتغير فإن صورها تتعدد بحسب مصدر القاعدة التي وضعت الامر أو النهي على عاتق الخاطبين بها، فإذا كان هذا المصدر دينياً كانت الجريمة دينية وإذا كان المصدر أخلاقياً كانت الجريمة أخلاقية، اما اذا كانت الجرعة اجراعية، وأخبراً تكون الجرعة اجتاعية، وأخبراً تكون الجرعة اجتاعية، وأخبراً تكون الجرعة انونية إذا وقعت بالخالفة لقواعد القانون\".

ولا يتفق علماء الاجرام على مفهوم للجرية يتحدد به نطاق موضوع علم الاجرام. فمنهم من يرى أن علم الاجرام يدرس الجرية باعتبارها واقمة قانونية ومنهم من يرى انشناله على العكس بدراسة الجرية باعتبارها واقعة قانونية واجتاعية مماً، بينما يرى آخرون وجوب اقتصار دراسات علم الاجرام على الجرية كحقيقة اجتاعية، وسوف نتعرض لهذه الاتجاهات تباعاً.

 ⁽١) انظر في التفرقة بين الجرعة الدينية والاخلاقية، والتأديبية، والقانونية. الدكتور حسن صادق المرصفاوي. الاجرام والعقاب في مصر. ١٩٧٣ ص٩ وما بعدها.

(٧) الجرية كعقيقة قانونية.

يذهب أكثر العلماء الى اعطاء الجريمة في علم الاجرام مفهوماً قانونياً، وهذا معناه أن دراسات علم الاجرام تدور حول محور الجريمة باعتبارها واقعة قانونية وفي حدودها ينحصر نطاقه.

ولا خلاف بين الفقهاء حول مفهوم الجرية كحقيقة قانونية، فجميعهم متفقون على مضمون واحد وإطار محدد وإن تفاوتوا في التعبير وتباينوا في بعض التفصيلات فهي فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية تحظر السلوك المكون لها وترتب لمن يقع منه جزاء جنائياً () وهي بهذا المعنى كائن قانوفي خلق بنص تشريعي وتقررت له عقوبة جنائية فإذا لم يكن السلوك الانسافي مخالفاً لقاعدة قانونية فلا نكون بصدد جرية ولا يكون مرتكبها مجرماً ولا شأن بالتالي لعلم الاجرام به ولا بالدوافع والاسباب التي افضت اليه. ونفس الامر الخراء القانوني الذي توجب القاعدة القانونية انزاله على مخالفها شكل الجزاء الجنائي. ...

وقد نعي البعض على هذا المفهوم شكليته، على أساس أن مثل هذا المفهوم لا يكفي للتعريف بالجريمة ولا يكشف وحده عن جوهرها، لأن الجريمة واقعة مادية قبل ان تكون واقعة قانونية وهي بهذا المعنى واقعة لها جوهرها ولها

⁽١) انظر لارجيبه المرجع السابق ص٦. وانظر في التفاوت

ــ أن الجرية كل عمل أو امتناع مجرمه النظام القانوني، ويقرر له جزاء جنائياً هو العقوبة توقعه الدولة عن طريق الاجراءات التي رسعها المشرع. يسر انو وآمال عثمان ص17.

م الفعل الذي يقع بالخالفة لقانون العقوبات. مأمون سلامة ص٥٤٠.

وانظر تمريف Carrara الجرعة خرق لقانون من قوانين الدولة بنمل ذي كيان حسي صادر عن شخص، دون أن يبرره قيام بواجب أو محارسة لحق، متى تناول القانون هذا النمل بالمقاب. و وانظر تمريف Grispigni سلوك صادر عن شخص يطابق اغوذجا وضعته قاعدة جنائية مانعة، ولم يكن قد صدر نتيجة لسبب من اسباب الاباحة ويمكن نسبته من الناحية المعنوية (أو النفسة) إلى من صدر عنه.

مشار اليه لدى عبد الفتاج الصيغي ص٨٤، ٨٥٠

آثارها، فإذا اقتصرنا في تعريفنا للجرية على القول بأنها فعل يقع بالخالفة لقاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاء جنائياً، « فإننا لا نكون بذلك قد اوضحنا المعرف، ولا نعدو أن نكون كررناه الله. وانطلاقاً من تلك الفكرة اتجه البعض الى ضرورة اعطاء الجرية مفهوماً قانونياً واجتاعياً يتفق مع جوهرها ومضمونها الاجتاعي، حتى يكن ادراك حقيقة الجرية وكنهها ومن ثم الاسباب والدوافع التي تؤدي اليها.

(٨) الجريمة كحقيقة قانونية واجتاعية معاً:

رأى علماء المدرسة الوضعية الايطالية أن اقتصار المدرسة التقليدية على إعطاء الجرية مفهوماً قانونياً محضاً لا يساعد على ادراك جوهر الجرية ولا يساعد بالتالي على دراسة جوانبها الانسانية والاجتاعية بل انه حتى لا يساعد على تفسير القانون الذي يحكمها، ومن ثم كان حتاً لزاماً أن يكشف تعريف الجرية ليس فقط عن خصائصها القانونية باعتبارها كائناً قانونياً وإنما كذلك عن المناصر الاساسية التي يتألف منها جوهرها باعتبارها حقيقة انسانية واجتاعية. ذلك اجدى لدراسة الموامل الانسانية والاجتاعية المؤدية الى ارتكاب الجرية، سواء أكانت تلك الموامل داخلية أو خارجية.

ومع ذلك فينبغي أن يلاحظ أن أغلب القائلين بهذا الاتجاه لم يكن يهدف إلى اهدار المفهوم القانوني للجرية وإنما كان يهدف فقط إلى مجرد الربط بين المفهوم القانوني والمفهوم الاجتاعي للجرية لذلك فلا جدال عندهم على ضرورة تعليق وجود الجرية على النص التشريعي، غاية الامر أنهم يرون كذلك ضرورة وجود عدم المشروعية المادية أو الموضوعية. بمعنى أن الجرية لا تتحقق لمجرد وجود علاقة تناقض بين الفعل والقاعدة الجنائية (عدم الشرعية القانونية) وانما يلزم وجود «عدوان» أو علاقة تناقض بن الفعل وبين المصلحة أو الحق المراد

⁽١) عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، ص٦٦٠.

حمايته (عدم المشروعية المادية أو الموضوعية)(١). ومن هذا المنطلق اتجه هذا الجانب من العلماء الى اعطاء الجرية مفهوماً يتسم بالعمومية التي تعلو على المجانات التشريعية التي قد توجد بين مكان وآخر أو بين زمان وآخر. وعلى رأس هذا الاتجاه كان جاروفالو Garofalo الذي نادى بفكرة الجريمة الطبيعية. ويقصد بها الجرية التي تعارفت كافة المجتمعات المتمدينة على تجريها الطبيعية. ويقصد بها الجرية التي تعارفت كافة المجتمعات المتمدينة على تجريها الجتمعات الانسانية حينما تتجاوز المرحلة البدائية في تطورها تتواضع على المجتمعات الانسانية قوامها «الشعور بالفيرية أو بالتعاطف نحو قدر معين من المشاعر الانسانية قوامها «الشعور بالفيرية أو بالتعاطف نحو وبالتالي فإن المجتمعات الانسانية المتمدينة جيعاً يتوفر لدى أفرادها قدراً أدنى متاثلاً تقريباً من هذه المشاعر الفيرية، ولأن الجرية فعل يضر بكل مجتمع لأنها تتعارض مع المشاعر الفيرية السائدة فيه فإن هناك اذن ما يكن تسميته للجرية الطبيعية التي تتعارف عليها كل المجتمعات المتمدينة.

والشعور بالغيرية أو بالتعاطف نحو الآخرين يتمثل أما في شعور بالشفقة، يتنع الفرد بفضله عن كل فعل يسبب للغير الأما بدنية او نفسية والا شكل الفعل جرية من جرائم الاشخاص ومن ابرزها جرية القتل، واما في شعور بالعدالة أو الامانة يتنع الفرد بفضله عن كل فعل يشكل اعتداء على ملكية الآخرين والا كان الفعل جرية من جرائم المال ومن ابرزها جرية السرقة.

هذا ولأن الجرعة الطبيعية تجرح عاطفتي الشفقة والامانة فهي تلقي في كل زمان ومكان استنكار المجتمع(٣).

أما الجرائم المصطنعة أو غير الطبيعية، فهي الجرائم التي يخلقها المشرع خلقاً

 ⁽۱) عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، ص۱۷، ۱۸.
 مأمون سلامة، المرجع السابق، ص۲۰.

 ⁽٣) من هذا الاتجاه في الفقه الايطاليBerenin و Romagnosi مشار اليهما لدى ـ يسر انو وآمال
 عثان، المرجع السابق ص٧٧، ٧٧. عبد الفتاح الصيفي المرجع السابق ص٦٨، ٦٩. ٧٠.

استجابة لاعتبارات تتعلق «بتنظم» المجتمع كجرائم التهريب الجمركي وهي لهذا تختلف باختلاف الزمان والمكان(١).

وقد تعرضت هذه الفكرة للنقد لأنها تتعارض أولاً مع الواقع الاجتاعي ذاته حيث يلاحظ أن هناك من الافعال ما يعتبر جرية في ظروف معينة ولا يعتبر كذلك في ظروف أخرى دون أن يصاحب هذا تغييراً في اخلاقيات الجتبع (٢)، كما لم يثبت تاريخياً ان هناك فعلاً من الافعال اعتبر جرية على مر المعصور جيماً وعند المشرعين كافة (٢٠). ولأن فكرة الجرية الطبيعية، ثانياً مشوبة بالنقص فمفهوم الجرية لا ينبغي ان يقف عند حد الافعال التي تجرح مشاعر الشفقة والامانة، لأن الافعال التي تمس أمن الدولة أو استقلالها أو تمس حريبة الرأي أو العقيدة أو الشرف أو الاعتبار أو النظام السياسي أو كونها ظواهر إجرامية بالغة الخطر (١٠). ولأن فكرة الجرية الطبيعية، ثالثاً، كونها ظواهر إجرامية بالغة الخطر (١٠). ولأن فكرة الجرية الطبيعية، ثالثاً، تقوم على أساس مشكوك فيه، إذ لو كان صحيحاً أن التجريم يقوم على أساس المدوان الواقع بالفعل على مشاعر الشفقة والامانة، لوافق المحلفون وهم ممثلي المعدوان الواقع بالفعل على مشاعر الشفقة والامانة، لوافق المحلفون وهم ممثلي المعمون ألمنات الجنائية في بعض الانظمة القضائية على توقيع العقوبة على المتهم كلما ثبت وقوع الجرية منه وهو أمر لا يحدث من جانبهم بالنسبة لبعض الجناة في بعض الجناة العتبارات خاصة مرجعها اختلاف لبعض الجناة في بعض الجناة العتبارات خاصة مرجعها اختلاف

⁽١) عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، الموضوع السابق.

⁽٢) مأمون سلامة، المرجع السابق، ص٥٧.

⁽٣) ويقرر جرسيني أن هذا الغمل مستحيل الوجود. مشار الميه لدى عبد الفتاح الصيفي المرجع السابق، ص٧٠. فهناك افعالا لا شك في انتهاكها لمشاعر الشفقة والامانة ظلت مباحة لدى بعض المجتمعات في مختلف الاوقات (مثل المبارزة كنوع من الثار بعض صور السرقة البسيطة وقتل الوليد بموافقة رب الاسرة بين قبائل الزنوج في استراليا) انظر عوض محمد عوض المرجع السابق، ص٣٥٠.

⁽٤) انظر يسر انور وآمال عثان المرجع السابق ص٧٥٠.

نظرتهم لظروف الجريمة والمجرم. وهو أمر يمكن ملاحظته كذلك في صدد الافعال الماسة بالحياء واختلاف النظرة لها بحسب وقوعها في المناطق الريفية أو الحضرية.

تلك كانت فكرة الجرية الطبيعية لدى جاروفالوا والنقد الموجه لها. ومع ذلك فقد قدم الاستاذ الايطالي جرسبيني Grispigni فكرة اخرى عن الجرية الطبيعية تمبر عن الاتجاه الذي ينظر الى الجرية باعتبارها كائناً قانونياً واجتاعياً في ذات الوقت.

وتنطلق هذه الفكرة من مقدمة مقتضاها ان كل مجتمع يحتاج في سبيل الحفاظ على كيانه ووجوده الى الحفاظ على قواعد العيش المشترك والتعاون بين افراده. فإذا كان هناك فعل أو امتناع يتعارض ـ في زمن معين ـ مع تلك القواعد فإن هذا التعارض سوف يحرك الشعور العام للجماعة ـ مثلة في سلطتها التشريعية ـ لتجريم هذا الفعل أو الامتناع وتقرير العقاب لمرتكبه لوجود «عدم وفاق » عرضي بين هذا أو ذاك وبين قواعد العيش المشترك باعتبارها احدى مصالح الجماعة الاساسية (۱۱).

وواضح من هذا المفهوم ان جرسبيني يأخذ بفكرة الجريمة الطبيعية في عيط التشريع القائم بعنى انه إذا كان هناك فعل يتخالف مع مصالح الجماعة الاساسية دون أن يكون علا لنص مجرم فإنه لا يشكل جريمة أما إذا كان هناك فعل نص المشرع على تجريمه دون ان يكون متمارضاً مع مصالح الجماعة الاساسية فهو جريمة من خلق المشرع لجرد انه اراد ذلك(٢).

⁽١) أنظر في عرض هذا الرأى وفي نقده:

عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق ص٧٧ وما بعدها.

محمد ابراهيم زيد، المرجع السابق ص٣٧ وما بعدها. (٢) انظر مأمون سلامة، المرجع السابق ص٥٩٥ حاشية ٢.

انظر لديه كذلك تعريف Maggiere للجرية الطبيعية بأنها كل فعل يضر او يهدد بالشرر الشخصية الانسانية في وجودها الفردي أو في حقوقها الاساسية.

وقد تعرض هذا المميار بدوره للنقد وقيل محق انه ليس تعريفاً للجريمة بقدر ما هو تعريف لما يجب ان تكون عليه(١).

(٩) الجرعة كحقيقة اجتاعية:

ذهب بعض علماء الاجرام، الى ضرورة التنازل نهائياً عن المفهوم القانوني اللجرية والتمسك فقط بمفهومها الاجتاعي إذا ما اريد تحديد الاطار الطبيعي لدراسات علم الاجرام. وقد ساعد على ظهور هذا الاتجاه تلك المناقشات التي لأزارها علماء المدرسة الوضعية حول وضع معيار قانوني اجتاعي للجريقة

فقد قيل بأن الجرعة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجعاعة على اعتبار أن الجرعة ليست سوى تعبير عن نقص شعور التضامن الاجتاعي لدى مرتكبها بسبب عدم تذوده بالقدر الكافي من القيم والقواعد الاجتاعية اللازمة لحفظ وجود الجماعة (٢) وقيل بأنها كل فعل ترى الاتجاهات والآراء السائدة في الجتمع أنه ضار وقيل بأنها كل فعل يتعارض مع الافكار والمبادىء السائدة في المجتمع، أو كل فعل يتضارض مع الناموس الطبيعي للاخلاق (٣).

والواقع أن هذه التعريفات جميعاً وما يجري مجراها تتسم بالغموض وعدم

⁽١) انظر عبد الفتاح الصيفي المرجع السابق، الموضوع السابق.

⁽٢) انظر في عرض هذا الرأي Durktiem مأمون سلامة، المرجع السابق ص٦١٠.

⁽٣) انظر في هذه التعريفات وغيرها، عبد الفتاح الصيفي، ص٦٥٨ وما بعدها ومأمون سلامة ٦٠ وما بعدها ويسر انور وآمال عثان ص٧٧ وما بعدها وانظر رؤوف عبيد المرجع السابق، ص١١ وانظر رمسيس بهنام ص٢٠٠ حيث يعرف الجرية كعقيقة واقعية بأنها خروج الفرد على ما يقتضيه وجود اشتراك هذا الفرد بين الناس في معيشة واحدة تصان فيها الامة كفرد وكمجموع أفداد.

ويرى رمسيس بهنام ان الجرية كحقيقة قانونية هي كل فعل بعاقب عليه الجتمع ممثلاً في مشرعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الاساسية لكيانه، او من الظروف المكملة لهذا الشرط ص١٩٠، ٢٠٠

التحديد لأنها لا تقدم معياراً يصلح للفصل بين الجريمة وبين غيرها من صور السلوك لاعتادها على افكار تتسم بطبيعتها بالقلق وعدم الثبات من حيث المكان ومن حيث الزمان على السواء.

(١٠) المفهوم المختار للجرية في علم الاجرام:

رأينا كيف أن بعض العلماء قد انتقد المفهوم القانوني للجريمة ورفض انحصار دراسات علم الاجرام في اطاره ورأى امتداد هذه الدراسات الى الجريمة بمفهومها الاجتاعي. ويمكن تأصيل الاسباب التي كانت وراء هذا الاتجاه في ثلاثة:

فقد قبل أولاً أنه إذا كان الهدف من الدراسات الاجرامية هو تفسير الظاهرة الاجرامية والبحث في كيفيات مواجهتها فإن تحدد هذه الدراسات بالمههم القانوني للجرية من شأنه أن يقعدها عن بلوغ هذا الهدف. ذلك أن الجرية باعتبارها اشد صور السلوك الانساني انحرافاً لا يكن فهمها ومواجهتها الا اذا فهمنا ابتداء جوهر السلوك المنحرف ذاته وهو ما لا توفره هذه الدراسة اذا انحصرت في النطاق القانوني للجرية. فهناك فارق بين فكرة الجريسة Infraction وفكرة الانحراف Deviance صحيصت ان الاجرام والانحراف بوصفهما مما سلوكاً مضاداً للمجتمع يتكونان من تفاعل عوامل ثلاثة: بيولوجية، ونفسية، واجتاعية، الا ان فكرة الجرية اضيق كثيراً من فكرة الانحراف حتى بالنسبة لبعض المجتمعات التي تجرم بعض صور الانحراف كالتسول والانتحار فكيف يكن فهم الاجرام دون فهم مسبق للانحراف؟

وقيل ثانياً أن الجريمة واقعة مادية وانسانية قبل أن تكون واقعة قانونية، وتفسيرها لا يتأتى اذا تحددنا بالاطار القانوني للجريمة الذي يضم بين دفتيه العديد من المسالك غير المنحرفة من جهة كما يتنازل من جهة اخرى عن كثير من مظاهر السلوك المنحرفة، بطريقة تتسم بالاستبداد، بأكثر من اتسامها باستلهام الحقيقة الانسانية للجريمة.

لوقيل ثالثاً أن الانحصار في نطاق الاطار التانوني للجرية سوف يحرم الدراسات الاجرامية من صفتي العمومية والثبات اللتان تجملان منها علماً بالنسبة لسائر المجتمعات البشرية والدولية، لأنه سوف يكون تفسيراً للظاهرة الاجرامية وفقاً لتشريع كل دولة على حدة. وهذه النتيجة تفرض تعلق دراسات علم الاجرام بفكرة الانحراف عن السلوك الطبيعي الذي ينمو في كل المجتمعات المتمدنة ويتطور بطريقة متناسقة وتكاد ان تكون متاثلة(١).

والواقع أن هذا الاتجاه بأسبابه الثلاثة لا يقوم على أساس حاسم.

فليس هناك من ناحية اولى من انكر الخلاف بين فكرة الاجرام وفكرة الانحراف لكنه من الناحية الاخرى لا يجوز لأحد أن ينكر أن الاجرام صورة خاصة من صور الانحراف تتميز عنها بالتجريم القانوني وتستقل بالتالي عنها في بحثها وتفسيرها. ومن ناحية اخرى فإنه اذا كان صحيحاً أن فهم الظاهرة الاجرامية يتطلب مبدئياً فهم ظاهرة الانحراف فإن ذلك لا يعني اتساع نطاق دراسات علم الاجرام لتستوعب ظاهرة الانحراف ككل واغا كل ما يعنيه ان على الباحث في الاجرام ان يستمين بجميع جوانب المعرفة الانسانية وما تقدمه له، على وجه الخصوص، علوم الانتروبولوجيا والاجتاع الجنائي وعلم النفس الجنائي.

على الدراسات الاجرامية اذن ان تتحدد بالمفهوم القانوني للجرية، لأن الجرية كائن قانوني من خلق المسرع، وتدخله هو وحده القادر على تغيير صفة السلوك من سلوك منحرف الى سلوك إجرامي، ومن هذا التاريخ يخضع السلوك الاجرامي ـ برغم اتحاده في الطبيعة مع السلوك المنحرف ـ لتنظيم آخر غير الذي تخضع له سائر الافعال المنحرفة والمشروعة جنائياً وهو القانون الجنائي. اما صور السلوك المنحرفة الاخرى فلها علماؤها الذين يقع عليهم عبء

⁽١) عبد الفتاج الصيفي المرجع السابق ص٨٩٠.

مجثها ان شاؤا ودون أن يكون لهم ان يتحايلوا لتوسيع مفهوم ظاهرة لا مجال للتوسع فيها

واذا كان صحيحاً من ناحية ثانية ان الجرية واقعة مادية وانسانية من قبل ان تكون واقعة قانونية، فليس صحيحاً ان الفكرة القانونية للجرية تتميز بالا مبداد بأكثر من تميزها باستلهام الحقائق الانسانية والمادية لأن المشرع من جهة، لا يسبغ الصفة الاجرامية على سلوك ما الا اذا استشعر فيه اعتداء على مصالح الجماعة او الفرد او على القيم الاجتاعية والاخلاقية. وهو في ذلك ليس مستبداً وانما معبراً عن ارادة الجماعة ومرآة لقيمها ومشاعرها، فإذا تصادف وكانت هناك بعض الافعال المتعارضة، مع مصالح الجماعة او الفرد او على القيم الاجتاعية والاخلاقية، وقدر المشرع تركها دون تجريم، فليس ذلك منه استبداد بل تقديراً منه بأن الجماعة لم تر بعد ما يستأهل تدخل المشرع الجنائي استبداد بل تقديراً منه بأن الجماعة لم تر بعد ما يستأهل تدخل المشرع الجنائي ابتجريم تلك الافعال اكتفاء باستنكارها اجتاعياً او بتعويضها مدنياً.

فإذا قيل ان فكرة الاجرام اضيق كثيرا من فكرة الانحراف بحيث يفلت من نطاق الدراسات الاجرامية الكثير من صور السلؤك المنحرف غير الجرّم جناثياً، لقلنا ان صيانة حقوق الانسان وحريته تفرض علينا تعليق انحصار دراسات علم الاجرام بل تعليق وجوده على تدخل المشرع الجنائي من جهة كما وأن فكرة الرجل الشريف، بالمعنى الدقيق، تكاد ان تكون، من جهة اخرى، خرافية فأكثر الناس ـ على الاقل من الناحية النفسية ـ منحرفون ان لم يكن فعلا فاعتباراً، ومن يزح الستار يرى عجباً(۱).

وليس صحيحاً من ناحية ثالثة، ما يقال من ان انحصار الدراسات الاجرامية، في نطاق الاطار القانوني للجرية من شأنه ان يحرم هذه الدراسات من صفتي العمومية والثبات اللازمتان لتوافر صفة العلم لهذه الدراسات لأن هذا

 ⁽١) هذا مع التسليم بأن هناك عدداً لا بأس به من الأشرار يفلتون ليس فقط من الادانة القضائية
 واغا كذلك من القانون نفسه، لقصور فيه بطبيعة الحال.

القول يعتمد على مقدمة مقتضاها ان الظاهرة الاجرامية تختلف باختلاف الزمان والمكان، على حسب تنوع الحقوق والمصالح التي يحميها المشرع بالجزاء الجنائي، مجيث يصير موضوع علم الاجرام متغيراً من مجتمع الى مجتمع ومن زمان إلى زمان، فتفقد الدراسات الاجرامية بذلك الدعامتين اللازمتين لاكتساب اية دراسة الصفة العلمية، وهو قول فيه مبالغة وفيه مغالطة. فيه مبالغة لأنه ليس صحيحاً أن المفهوم القانوني للجرية متنافر بين الجتمعات الختلفة بهذه الدرجة، ولا متنوع في داخل المجتمع الواحد من زمان الى زمان لهذا الحد، ذلك ان الجزء الاعظم من الجرائم تتميز في الوقت الحاضر بقدر كبير من الثبات والاستقرار في الجتمع الواحد وبين مختلف الجتمعات اذا اسقطنا من اعتبارنا تلك الاختلافات السطحية في بعض حدود التجريم وتفصيلاته^(١)، الامر الذي يجعل المفهوم القانوني للجرية اقرب الى التجانس منه الى التنوع في الجتمع الواحد وبين مختلف الجتمعات بحيث لا يؤثر على عمومية موضوع الدراسات الاجرامية وثبات النتائج المستخلصة منها. وهو قول من ناحية اخرى فيه مغالطة لأنه ينبع من تصور ان المقصود بجريان دراسات علم الاجرام حول المفهوم القانوني للجرية هو جريانها حول صور الجراثم او بالادق الأفعال المكونة لها وهو تصور غير صحيح، فالمقصود بجريان دراسات علم الاجرام حول المفهوم القانوني للجرية هو انحصارها في دراسة السلوك الذي يتخالف، ليس مع القواعد الدينية او الاجتاعية او الاخلاقية، وانما فقط مع قواعد القانون الجنائي، ليكون محور البحث في الدراسات الاجرامية هو لماذا يقف الانسان من القواعد الجنائية هذا الموقف؟ لماذا يسلك مسلكاً اجرامياً (سواء تمثل هذا المسلك في صورة قتل او سرقة او تزوير او حريق او خلافة) بالرغم من وجود القاعدة الجنائية التي تمنع هذا المسلك؟ ذلك كله بصرف النظر عن الافعال او

⁽¹⁾ انظر لنا: قانون المقوبات القسم الخاص ١٩٧٨٠ ص١٤ وانظر مأمون سلامة المرجع السابق، ص٦٥٠.

الاعمال الاجرامية التي يتحقق بها هذا السلوك لأنها مهما تعددت وتنوعت سواء في داخل المجتمع او بينه وبين غيره من المجتمعات الا انها في جميع الاحوال سلوك اجرامي واحد لا يتغير ولا يتبدل(١٠). لهذا كله، ينبغي حصر الدراسات الاجرامية في نطاق الاطار القانوني للجرية(١٠).

ويعزز هذا الاتجاه انه من غير المكن الوصول الى مفهوم افضل تدور حوله الابحاث الاجرامية بعد ان فشلت التعريفات التي قدمها اصحاب الاتجاه الاجتاعي في تقديم معيار يصلح لضبط القيم الاجتاعية او الاخلاقية او مصالح الجماعة او مشاعرها بطريقة تفصل بين السلوك الاجتاعي والسلوك غير الاجتاعي الامر الذي لا ينفض الا اذا انطنا بالمشرع القيام بذلك الدور وهو ما يوفره المفهوم القانوني للجريمة الذي يتميز _ فضلاً عن ذلك _ بالبساطة والوضوح.

(١٧) نطاق الجرعة في علم الاجرام:

خلصنا فيا سبق الى قصر دراسات علم الاجرام في نطاق المفهوم القانوني للجرية دون غيره من المفاهيم، يبقى ان نحدد نطاق الجرية في علم الاجرام، هل يشمل الجرام، جيماً أم أنه ينحصر في بعضها فقط؟. الواقع ان هذه المشكلة يتنازعها اتجاهان: الاول يرى ان فكرة الجرية في قانون العقوبات وفي علم الاجرام تتطابقان ولا تختلفان، فما يعده قانون العقوبات جرية فهو جرية في علم الاجرام، اما الافعال التي لا يجرمها قانون العقوبات فإن علم الاجرام هو

⁽١) انظر بتفصيل عبد المنعم العوضي، المرجع السابق، ص١٤٨ وما بعدها.

 ⁽٧) من هذا الرأي، حسن صادق المرصفاوي، المرجع السابق، ص١١٠ . ١٤٠ عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، ص١٩٥ وما بعدها.

مأمون سلامة، المرجع السابق، ص٦٣ وما بعدها. عوض محمد عوض، المرجع السابق، ص٤٠ وما بعدها.

يسر انور على وآمال عثمان، المرجع السابق، ص٨٠٠ وما بعدها.

وانظر عبد المنعم العوضي المرجع السابق، ص١٦٧ وما بعدها.

الآخر يسقطها من حسابه (۱). بينها اتجه البعض الآخر الى قصر موضوعات علم الاجرام على الجراثم التي تكشف عن «شخصية اجرامية» أو عن «تكوين إجرامي» لدي فاعلها، أما الجراثم التي لا تكشف عن تلك الشخصية أو ذلك التكوين فإنها اما لا تصلح واما لا تستأهل هذه الدراسة. وينطلق هذا الاتجاه من مقدمة مقتضاها، ان الجراثم لا تتغتى جيماً في دلالتها، فمنها ما يفصح عن تكوين أو شخصية تنم عن ميل للانزلاق في مهاوي الجرية ورجحان عوامل الاقدام عليها على عوامل الاجحام عنها، وهذه هي وحدها طائفة الجراثم التي تصلح دراستها لأن تفسر لنا الظاهرة الاجرامية تفسيراً علمياً في قواعد عامة ومجردة وشاملة. أما الجراثم الأخرى التي لا تنطوي على الدلالة الاجرامية لدى فاعلها فإنها لا تستأهل ولا تصلح للدراسة العلمية اللازمة لتفسير الظاهرة الاجراميةة").

والواقع ان هذا الاتجاه اولى بالتأييد. فما دام الهدف النهائي من الدراسات الاجرامية هو العمل على منع الجرية او بالادق تقليل فرص تكرارها فإن المنطق الصحيح للامور يتطلب ان تتحدد موضوعات الدراسات الاجرامية بطائفة الجرائم التي تنم عن تكوين اجرامي يكشف عن نفسية مرتكبها واحتال عودته الى الاجرام من جديد. أما الجرائم الأخرى التي لا تنم عن هذا التكوين ـ ويتوفر الشق الأعظم منها في المخالفات وبعض الجنح ـ فهذه تسقط من حسابات علم الاجرام شأنها شأن الأفعال غير الاجتاعية التي لا تعتبر جرائم في المقانون (٣).

⁽١) انظر عوض محمد عوض، المرجع السابق، ص٤١،٤١.

يسر انور وآمال عثمان المرجم السابق، ص٨٠٠ وما بعدها.

 ⁽۲) انظر عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، ص٩١ وما بعدها.
 مأمون سلامة، المرجع السابق، ص٩١ وما بعدها.

 ⁽٣) ومع ذلك فإن البعض، برغم تسليمه بانحصار الدراسات الاجرامية في نطاق المفهوم القانوني
 للجرعة، لا يرون مانماً من اهتام علم الاجرام بالظواهر الاجتاعية التي وان لم يتضمنها نص من

لا تدخل سائر الجرائم القانونية اذن في نطاق دراسات علم الاجرام واغا تدخل فيها فقط تلك الجرائم التي تنم عن تكوين اجرامي لدى فاعلها. ومعيار التفرقة بين الجرائم التي تنم عن مثل ذلك التكوين وتلك التي لا تنم عنه اغا هو في طبيعة السلوك الذي يحقق الجرية وما اذا كان هذا السلوك في ذاته اجرامياً أم لا.

ويكون السلوك «اجرامياً »، كاشفاً في نفس الوقت عن تكوين اجرامي لدى فاعله، اذا كان تجريه قائماً على فكرة «الذنب » او «الخطيئة » ويتحقق ذلك في الحالات التي يقابل فيها هذا السلوك بالاستياء والاحتجاج من قبل افراد المجتمع لتناقضه مع المبادىء الاجتاعية والقيم الاخلاقية السائدة في المجتمع، فمثل هذا السلوك يكون اجراميا ويكون فاعله مجرماً وتدخل دراسته بالتالي في نطاق دراسات علم الاجرام وهو يشمل سائر الجنايات ومعظم الجنح وبعض الخالفات.

ويكون السلوك « مخالفاً للقانون » لا اجرامياً - برغم انه يشكل في القانون جرية - إذا كان تجريه قائماً على اساس فكرة « النظام » أو « التنظيم » الخاص ببعض اوجه النشاط في الجتمع، ومثل هذه الجرائم لا تحدث لدى افراد الجتمع استنكاراً ولا تولد احتجاجاً لانها لا تصطدم مباشرة بالمبادىء الاجتاعية والتيم الاخلاقية السائدة في الجتمع، ولا تكشف بالتالي عن تكوين اجرامي لدي فاعلها وان كشفت عن تكوين غير اجتاعي. ومثل هذا السلوك يكون مخالفاً للقانون لا إجرامياً ويكون فاعله مخالفاً للقانون لا إجرامياً ويكون فاعله مخالفاً للقانون لا جرماً وتخرج دراسته بالتالي من نطاق دراسات علم الاجرام. وهو يشمل معظم مخالفات المرور،

نصوص النجرم، فإنها تنم عن خطورة اجتاعية (واجرامية معينة) لتعلقها بكيان الجماعة وقيمها. ولسنا من هذا الرأي لأن فيه ارتداداً جزئياً عن قاعدة انحصار الدراسات الاجرامية في اطار المفهوم القانوني للجرعة. مأمون سلامة، المرجم السابق ص٧١٠.

والتنظيم، وقيد المواليد والوفيات، وبعض صور التهرب الضربيي والتهريب الجمركي(١).

وعلى اساس تلك الفكرة تخرج كذلك من مجال الدراسات الاجرامية سائر الجرامية سائر الجرام التي تقع بالخالفة «للقواعد الجنائية غير المعبرة عن إرادة الامة » والتي تعتبر محق الاساس الملزم للقانون. ومن امثلتها القوانين العقابية التي تغرضها سلطات الاحتلال استناداً الى ارادتها هي دون ارادة الخاطبين بالقاعدة ، وكذلك سائر القوانين الوطنية التي لا تعكس الارادة العامة للامة وان عكست ارادة السلطة. وهذا ما يتحقق بالنسبة للقوانين الاستبدادية التي تصدرها السلطات الدكتاتورية تعبيراً عن ارادتها لا عن ارادة الأمة في حالات الحكم السلطوي العنيف كالقوانين النازية والفاشية وكذلك في سائر الحالات التي تصدر فيها القوانين عن غير الطريق أو دون اتباع الشكل الذي ارتضته الأمة للتعبير عن إرادتها(٢).

وعلى نفس الاساس كذلك تخرج من دراسات علم الاجرام سائر الجرائم التي تقوم المسؤولية الجنائية لفاعلها على الافتراض لا سيا اذا انصرف هذا الافتراض الى العلم بالقانون الجرم للفعل حالة كونه بالفعل غير معلوم، فمن تقوم مسؤوليته عن فعل بناء على قاعدة ان احداً لا يعذر بجهله بالقانون يكون

⁽١) والواقع ان هذه المشكلة ما كانت لتثور لو احسن المشرعون استخدام الجزاء الجنائي بحيث ينحصر نطاق استخدامه في ميدانه الطبيعي. لكن الملاحظ ان الجزاء الجنائي قد صار الوسيلة السهلة لدى المشرعين لدرجة بات فيها نطاق التجرم متسماً ليشمل اعداداً غفيرة من صور السلوك التي لم يكن ليجوز ان تدخل في نطاق الجرية والجرمين.

انظر رسالتنا في شائبة الخطأ في الحكم الجنائي، ١٩٧٤، ص٧٩ هـ ١.

والواقع ان المكان الطبيعي لدراسة سائر صور السلوك الخالفة للقانون والتي لا توصم بالاجرام هو علم الاجتاع باعتبارها افعالا تكشف عن تكوين غير اجتاعي بأكثر من كشفها عن شخصية اجرامية.

⁽٢) الفكرة بتفصيل وتأصيل اوفي لدى عبد المنعم العوضي المرجع السابق ١٦٩ وما بعدها.

عالفاً للقانون لا مح ما (١).

(١) انظر عبد المنعم العوضى المرجع السابق، ص١٧٣ وما يعدها.

ويرى انطباق نفس الفكرة في حالة المسؤولية الجنائية المفترضة أي الحالات التي يفترض فيها انصراف قصد الفعل لدى مرتكبه، والتي تنقرر عادة بنصوص خاصة كصوولية رئيس التحرير في حالة وقوع جرية من جرائم النشر والمقررة في القانون المصري بالمادة ١٩٥ ع، وفي بعض جرائم التموين والتسمير الجبري والفش بالنسبة لمسؤولية مدير الحل وصاحبه عن الجرائم التي تقع بالحل أو بالعلم بغش البضاعة. وذلك على أساس أن الشخص الذي افترضت مسؤوليته لا يكن اعتباره مجرماً استناداً الى القرينة المذكورة، المرجع السابق ص ١٧٦٠ وما بعدها.

ولسنا من هذا الرأي، ذلك أن قرينة افتراض العلم هنا، لا يتشكل بها الركن المنوي للجرية على غو يكن معه القول بأن في بنيان الجرية وكن مفترض، إذ ليس لهذه القرينة دور للجرية على غو يكن معه القول بأن في بنيان الجرية وكن عبرد نقل عبء اثبات القصد الجنائي من عاتق النيابة العامة الى عاتق المتهم الذي يكون له في جميع الأحوال إمكانية اثبات انعدام قصده بكافة طرق الاثبات. وبالتالي فان مسؤوليته ان قامت فاغا تقوم على أساس واقعي لا افتراضي.

ذلك ما تقرره المادة ١٩٥٥ ع. مصري الخاصة بمؤولية رئيس التحرير صراحة اذا قررت اعناء من «المؤولية » اذا اثبت أن النشر حصل بدون علمه، وقدم على حد تعبير النص كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة الناعل. والواقع أن هذا الاشتراط ليس قيداً لانتفاء المسؤولية واغا هو واجب ملقى على عاتق رئيس التحرير ، وهو في ذاته الطريق الطبيعي لا نتفاء الممأ، ومن هنا فإن القانون لم يطلب منه أن يقدم بالضرورة المساعدة واغا طلب أن يقدم «كل ما لديه » من المعلومات والأوراق.

ونفس الأمر بالنسبة للقرائن المقررة في جرائم التموين فهي جيماً تنقل عب، اثبات القصد لكنها لا تقيم المسؤولية على أساس الافتراض. انظر على وجه الخصوص نقض مصري ٨ يناير ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقص س٢٤ ق١٣ ص٥٠٠.

هذا ويستبعد عبد المنمم الموضي من نطاق دراسات علم الاجرام حالة الجرية غير المعدية المتخذة صورة الخطأ دون التوقع أو دون التبصر على أساس أن الشر فيها ليس مقصوداً والاجرام شر مقصود. لكننا نمتقد أن أساس المسؤولية الجنائية في حالة الجرية غير المعدية بصورتيها هو ارادة النشاط المنطوي على خطر وقوع نتيجة ينمها القانون اما الحمول في إدراك الجاني منعه من تمثل هذا الخطر - الخطأ البسيط أو دون تبصر - وأما الاغفاله اتخاذ ما كان يجب عليه اتخاذه في سبيل منع تحول الخطر الماثل في ذهنه الى أمر واقع - الخطأ الواعي أو مع التبصر - والخطأ بصورتيه بحتاج الى قواعد تفسره كظاهرة وتفسر أسبابه ووسائل قمعه والوقاية منه باعتباره في جميع الأحوال سلوكاً إرادياً خطراً.

المطلب الثاني

مفهوم المجرم في علم الاجرام

(١٢) مقهوم الجرم:

لا شك ان الجرم هو الشخص الذي ارتكب الفعل الذي يعتبره القانون جرية بالمفهوم وفي حدود النطاق الذي حددناه. وقد يبدو للوهلة الاولى ان مفهوم الجرم لا يثير مشاكل في تحديده، لكن الواقع ان هناك مشكلتين تعترضان هذا المفهوم. اما المشكلة الاولى فتتعلق بمعرفة ما اذا كان يلزم ثبوت ارتكاب الجرم للفعل الاجرامي بحكم قضائي أم أن الشخص يعد بجرماً ما دام المفعل قد وقع منه ولو لم يثبت ذلك بحكم قضائي. أما المشكلة الثانية فهي تتعلق بمعرفة ما اذا كان يلزم أن يكون مرتكب الفعل الاجرامي شخصاً سوياً مسؤولاً عن افعاله الاجرامية أم أنه يكفي أن يرتكب الشخص الفعل الاجرامي ولو لم يكن سوياً كما لو كان مجنوناً أو شاذاً.

(١٣) ثبوت صفة الجرم:

يرى البعض ان الجرم في دراسات علم الاجرام هو من ارتكب الفمل الاجرامي متى اسند اليه ذلك بشكل جدي^(۱)، لكن البعض الآخر يرى وبحق أن الجرم هو فقط من يثبت ارتكابه للفعل الاجرامي بمقتضى حكم قضائي ـ أو ما يقوم مقامه ـ عن طريق السلطة القضائية، أو سلطة الاتهام في الحدود وطبقاً للأوضاع التي يحددها القانون^(۱) فإذا لم يثبت ارتكاب الشخص للجرية بهذا الطريق مهما وصل الشك في ارتكابه إياها وأياً كان السبب الذي أدى الى عدم

⁽١) انظر عوض مجد عوض، الرجع السابق، ص12.

⁽٢) انظر عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، ص٩٤٠. يسر انور وآمال عثان، المرجع السابق، ص٩٥٠.

ثبوت ارتكابه قانوناً للجريمة فهو ليس مجرماً ولا شأن بالتالي لعلم الاجرام به إلا في الحدود التي يمد بصره فيها الى بعض صور « الخطورة الاجتاعية » الكامنة في بعض الاشخاص، والتي تكشف عنها تصرفاتهم، ليأخذها في حسبانه وهو يسهم بأفكاره في الوقاية من الجريمة باعتبارها احدى غاياته(١).

(١٤) وضع الجرمين غير الاسوياء من موضوع علم الاجرام:

يرى البعض أن الجرم كما قد يكون سوياً أي متمتعاً بالاهلية الكاملة للمسؤولية الجنائية لسلامته من سائر العوارض التي تؤثر على ادراكه واختياره قد يكون غير سوي. والجرمون غير الاسوياء على نوعين: جرمين بجانين وجرمين شواذ. أما الجرم الجنون، فهو شخص مريض بأحد الامراض المقلية التي تعدم الاهلية الجنائية بالنسبة له فتجعله بالتالي غير مسؤول جنائياً عن الفعل الصادر منه. أما الجرم الشاذ، فهو شخص مصاب بخلل جزئي في واحد من جوانبه المقلية النفسية أو العضوية، هذا الخلل لم يصل الى حد اعدام اهليته الجنائية لأن لديه لم يزل قدراً ذا بال من الادراك والاختيار أقل من ذلك الذي يوجد لدى الشخص الموي وأكثر من ذلك الذي يوجد لدى الشخص المريض أو الجنون وهذه الطائفة من الشواذ تقرر لها بعض التشريعات الجنائية مسؤولية جنائية خففة.

⁽١) ولعلنا بذلك نتخذ موقفاً من مشكلة الخطورة الاجرامية والتي لا يكن القول بها قط الا بالنسبة لمن سبق ان ارتكب جريمة وثبت عليه ذلك بطريق قانوني، اما اذا كان دليل الخطورة او امارتها تصرفات اخرى او ظروف خارجية او داخلية في الشخص تنبي باحتال وقوعه مستقبلا في مهاوي الجريمة فهي خطورة اجتاعية، حتى تقع الجريمة منه فيكون على خطورة اجرامية.

قارن عبد الفتاج الصيفي، المرجع السابق، ص٩٨٠.

يسر انور وآمال عثمان، المرجع السابق، ص٨٤، ٨٥.

ولا يمني قولنا هذا، افلات الخطورة الاجتاعية من نطاق الدراسات الاجرامية واغا هي داغاً تحت نظرها وعليها ان تستمين بما تقدمه العلوم الاخري ـ لا سيا علم الاجتاع ـ من دراسات حولها وهي بصدد الاسهام بدورها في الوقاية من الجرعة.

وقد اتجه بعض العلماء الى قصر موضوع علم الاجرام على الجرمين الاسوياء، دون غيرهم على أساس أن هؤلاء وحدهم هم الذين يسألون جنائياً عن تصرفاتهم وبالتالي فإن دراسة اجرامهم هو وحده الكفيل بالوقوف على الاسباب الدافعة الى الاجرام، اما بالنسبة للمجرم غير السوي سواء أكان بجنوناً أم شاذاً فإن إجرامه إنما يرجع إلى ذلك المرض أو الخلل الذي يعتور شخصيته وبالتالي فإن دراسة إجرامه والدوافع التي أدت اليه انما يدخل في نطاق علم الامراض النفسية والعقلية.

غير أن الرأي الراجح يرى ومحق أن دراسات علم الاجرام لا ينبغي أن تقف عند حدود الجرمن الاسوياء وإنما ينبغي أن تمتد حتى تشمل الجرمين غير الاسوياء كذلك. ذلك أن معيار الفصل بين الشخص السوى وغير السوى أمر بالغ الصعوبة ولا يخلو في جميم الاحوال من التحكم، فكل الناس ناقص أما في صحته النفسية أو الجسدية، والشخص السوى ليس هو المبرء من النقائص بل هو الحائز لادني درجات النقص العام للبشر، وما دام الخلاف بن السوى وغير السوى يكمن في كم النقائص لا في طبيعتها ، فكيف يكن دون تحكم ان نفرق بين النوعين؟. كما أنه ليس دقيقاً من ناحية أخرى ما يقال من أن فعل الجنون لا بعد جرية في القانون أو على الاقل ليست تلك بداهة محل تسليم اذ كل ما في الامر أن القانون قدّر عدم اخضاعهم للعقوبة المقررة في القانون مع بقاء التكييف القانوني للفعل الواقع منهم جرية على حاله ثم أن القانون لا يقرر دائاً اعفاءهم من كل جزاء جنائي واغا هو يسقط عنهم العقوبة فحسب، دون ان يجول ذلك وخضوعهم لجزاءات جنائية من طبيعة اخرى هي التدابير. ثم ان القول - من ناحية اخيرة - بأن اجرام غير الاسوياء الما يرجع الى المرض أو الخلل الكامن بشخصيتهم هو قول يستقيم بغير دليل حاسم، اذ لو كان هذا القول صحيحاً لاجرام كل من كان مريضاً بالجنون أو بالخلل الجزئي في قواه العقلية أو النفسية، أو بالاقل لاجرم كل من يتاثلون في هذا الخلل وهو امر لم يثبت عليهم بل ان ما ثبت هو ان بعضهم دون البعض الآخر هو الذي مجرم الامر الذي يقطع بأن المرض أو الخلل لا يقف وحده سبباً لإجرامهم، بل أن هناك عوامل أخرى تتحمل وحدها أو بمساعدة ذلك المرض مسؤولية إجرامهم والبحث عن هذه العوامل هو من صمع اختصاص علم الاجرام(١٠).

⁽١) انظر عبد الفتاج الصيفي ٩٧ وما بعدها، المرجع السابق. مأمون سلامة ٧٤ وما بعدها، المرجع السابق. عوض محمد عوض ٤٣ وما بعدها، المرجع السابق. يسر انور وآمال عثان ص٩٤، ٨٨، المرجع السابق.

المبحث الثاني

منهج البحث في علم الاجرام

(١٥) المقصود بالمنهج في علم الإجرام:

يقصد بالنهج في علم الاجرام، مجموعة القواعد والعمليات التي ينبغي اتباعها في سبيل الوصول الى معرفة الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة الاجرامية بطرفيها الجرية والجرم، ولما كان العقل هو أداة المعرفة فانه لا بد في سبيل ادراكه لحقيقة الظاهرة الاجرامية من اعتاده على «طرق» علمية يضبط بواسطتها واقع الظاهرة، ثم يعيد بغضلها تركيب هذا الواقع وصياغته في النهاية في صورة «قاعدة » تحكم الظاهرة الاجرامية وتكشف لغزها، واتباع المنهج العلمي هو في الواقع معيار الغصل بين الدراسات العلمية وغيرها من الدراسات العلمية وغيرها من الدراسات العلمية وغيرها من الدراسات القلمية وغيرها من الدراسات التي لا تستحق هذا الوصف.

ولا يكون منهج الدراسة علمياً الا إذا اتسم بالموضوعية وطرح جانباً سائر الاحكام المسبقة حول الموضوع الذي يتناوله واستند فقط على ما يكن استخلاصه من الملاحظة الدقيقة والتجربة المنضبطة وقواعد الاستقراء السلم. وهذا المنهج هو ما يسمى « بالمنهج التجربي » الذي ظهر في مجال العلوم الطبيعية في النصف الاخير من القرن التاسع عشر ثم انتقل استخدامه تدريجياً في مجال الطواهر الاجستاعية الختلفة الامر الذي ادى في النهاية الى نشأة العلوم الاجتاعية.

والواقع ان استخدام المنهج العلمي في مجال الدراسات الاجرامية ضرورة لا مغر منها كما لا خلاف عليها، طالما كان الحدف من هذه الدراسات هو استخلاص القاعدة التي تفسر الظاهرة الاجرامية وتتنبأ بها، وليس مجرد جمع أكبر كم من المعلومات عنها. ذلك ان معرفة الحقيقة المتعلقة بالظاهرة الاجرامية لا تتأتى من مجرد تسجيل الواقع مهما كان منضبطاً عن حجم

الظاهرة الاجرامية وعن طبيعتها واغا تتأتى هذه المرفة ببذل مجهود عقلي ضخم لادراك تلك القاعدة الجهولة التي تجمع بين الظاهرة وأسبابها بحيث يمكن تفسير الظاهرة الاجرامية بالشكل الذي حدثت به، والتنبؤ من ناحية اخرى بما سيحدث من خلال القاعدة التي فسرت الظاهرة الاجرامية كما حدثت. بمبارة اخرى لا يقتصر دور المقل في مجال الدراسات الاجرامية على ادراك حجم الظاهرة الاجرامية والاحاطة بمختلف جوانبها وان كانت تلك خطوة مبدئية باعتبارها تسجيلا «لواقع» الظاهرة، فالواقع ان الدور الحقيقي للمقل اغا يبدأ و بتحليل » هذا الواقع باعتباره مدرك وملموس، الى عناصره ثم اعادة تركيبه في صورة قاعدة او قانون يحكم الظاهرة الاجرامية ونستطيع من خلاله تفسيرها كما نستطيع أيضاً _ وهذا هو الأهم _ التنبؤ بها.

وتبدو أهمية استخدام المنهج العلمي وضرورته في قول ديكارت انه ليس يكفي ان يكون لدينا عقل سلم، بل ينبغي وهذا هو الأهم، ان نستخدمه استخداماً سلياً. واذا كان ثمة اختلاف بين الناس في مستوى الذكاء، فان مرجع هذا لا الى تفاوت في ملكاتهم الطبيعية، وانما الى اختلاف المناهج التي يتبعونها.

ومع ذلك فينبغي ان يلاحظ ان الدراسات الاجرامية تتعرض لعدة عقبات منهجية، ترجع أساساً الى تعدد نواحي ابحائه واختلاف طبيعتها والى شخصية الجرم التي تتأثر ـ شأن كل شخصية ـ بعوامل متعددة ومن شأن ذلك كله ان يجمل النتائج التي تصل اليها تلك الدراسات تقريبية لا يقينية، وهذا هو شأن الدراسات الاجتاعية بوجه العام.

ذلك هو المتصود بمنهج البحث في علم الاجرام، وتتطلب دراسة هذا المنهج ان نحدد مجموعة «الطرق» و«الاساليب» العلمية التي يلزم اتباعها في مجال الدراسات الاجرامية، ولما كانت تلك الدراسات تهدف أساساً الى تفسير الظاهرة الاجرامية بطرفيها الرئيسيين وهما الجرية والجرم في سبيل الوصول

الى القانون الذي تخضع له تلك الظاهرة كان لا بد ان نحدد الطرق التي تتلاءم مع البحث في الجريمة وتلك التي تتلاءم مع البحث في المجرم.

وسوف نتناول طرق المنهج العلمي في مجال الدراسات الاجرامية الخاصة بالجرية والخاصة بالمجرم في مطلبين متتابعين.

المطلب الأول

طرق المنهج العلمي في مجال بحث الجرية

(،) صعوبة نسبة هذه الطرق الى المنهج التجريبي:

من الطبيعي ما دمنا نبعث عن طرق المنهج العلمي في مجال بحث الجرية ان يقال ان طرق هذا المنهج تنحصر في طريقتين تعتبران جوهر المنهج التجريبي وها الملاحظة Experimentation والتجريبي وها الملاحظة Experimentation الاتجريبي وها الملاحظة الوقت. أن الدراسة الاجرامية سواء ما تعلق منها الواقع والمغربة أو بالجرية أو بالجرم لا يمكن أن تخضع للتجربة ، بل أن المعاملة المقابية ذاتها لا يمكن ان تخضع هي الأخرى للتجربة ، أقصى ما يمكن ان يخضع للتجربة في عمل الدراسات الاجرامية هو تطبيق نظام عقابي معين ودراسة نتائجه ، وحتى في هذا النطاق ليس في الأمر تجربة لأنك لا تستطيع أن تقارن بين نتائج هذا النظام وبين النتائج المستخلصة عن غيره على نفس الحكوم عليه ، وهذه المقارنة هي لب التجربة وهي غايتها كها ان الملاحظة وهي الدعامة الثانية للمنهج التجريبي ـ بمنى الادراك الحسي المباشر Perception directe ـ أمر نادر لا يتحقق إلا بحض الصدفة () وقد لا يصادفه باحث في علم الاجرام قط. ومن البديهي ان المعاينة الجنائية للحادث ليست هي الملاحظة لأنها في جميع أحوالها تكون تمثلاً للجرية أو تمثيلاً لها بعد أن وقمت . فالواقع أن أقصى ما يمكن أن يلاحظه الباحث هو في الوسائل التي استخدمت في احداث الجرية (بطريقة يعرب الماحدث الماحدث المحدث في الحداث الجرية (بطريقة يعرب الماحدث الماحدث الماحدث الماحدث أن وقمت . فالواقع أن أقصى ما يمكن أن

 ⁽١) كما يحدث مثلا في سرقات البنوك التي تضع عدداً من «الكاميرات السينمائية» والتي تعلن تلقائياً عند حدوث هجوم على البنك. انظر Larguier, op. cit p10 وانظر ستيفاني ـ ليفاسير-مبرلان، ص٥٠٠.

انُظُر في بقية المعاعب التي تحول دون نسبة منهج البحث في علم الاجرام الى المنهج التجربي. مقدمة بند ٢١ من هذا المؤلف

الكسر أو التسور في السرقة بالسم أو بآلة حادة في القتل) أو النتائج التي نجمت عنها.

ومع ذلك فان الباحث في علم الاجرام يجاول الاستماضة عن التجربة والملاحظة ببعض الطرق والوسائل العلمية المتاحة والتي يجاول بها ان يضبط واقع الجرية عن طريق بيان الملاقة بين الجرية وبين مختلف العوامل الداخلية والخارجية. وسوف نتناول أهم هذه الطرق تباعاً.

(١٧) أولاً: الاحصاء:

الاحصاء طريقة من طرق البحث تتولى ترجمة ظاهرة معينة الى ارقام، وهو بهذا المعنى يعد من اقدم الطرق التي استخدمت في دراسة ظاهرة الجرية. فقد قدم عالم الرياضيات والفلك كيتيليه Quetelet البلجيكي ومعاصره الفرنسي جيري Guerry عدداً من الابحاث المعتمدة على الاحصاءات الخاصة بالجرائم التي وقعت في فرنسا في الفترة ما بين ١٨٣٦ - ١٨٣٠ (١٠).

والواقع ان الاحصاء باعتباره أحد اساليب البحث في ظاهرة الاجرام، هو الذي يسمح بدراسة حركة الاجرام وعلاقتها بمختلف العوامل كالسن والجنس والديانة والمهنة والجو والوسط الاجتاعي والحالة الاقتصادية والمستوى الثقافي وغيرها من العوامل. وهو بهذا المعنى يقوم بدور هام في مجال الدراسات الاجرامية بما يقدمه للباحثين فيها من خدمة عظمى. ذلك ان الجرية كما سبق وأوضحنا لا تكون على ملاحظة مباشرة من الباحث بصورة تكاد ان تكون مطلقة، والاحصاء وحده ـ باعتباره ترجمة رقمية لحركة الاجرام في مكان معين وزمان معين يعد احد وسائل الملاحظة غير المباشرة التي تمد الباحث بمعلومات وملاحظات لا يكنه الوصول اليها عن طريق آخر، فبالاحصاء يكنه ان يلاحظ حجم واتجاه حركة الاجرام في مكان معين وزمان محدم واتجاه حركة الاجرام في مكان معين وزمان عدد بما يضعه

⁽١) انظر في مضمون اعمال هذين العالمين رؤوف عبيد المرجع السابق ص٢٠، ٢١.

تحت يده من صورة كمية ووصفية للحركة الإجرامية. هذه الصورة قد تكون كاملة اي شاملة لكافة الجرائم التي وقمت في الدولة في زمن محدد او تكون ناقصة أي قاصرة على طائفة معينة من الجرائم او الجرمين. وعلى أساس تلك الصورة يتمكن الباحث من اعمال العقل واجراء المقارنة والاستنتاج ليكشف عن الملاقة التي قد توجد بين الجرية وبين بعض العوامل الفردية الخاصة بالجرم كالجنس والسن والدين والتعليم والعمل أو المهنة والحالة الأسرية، أو بين الجرية وبين الموامل الطبيعية مثل المناخ وتغير الفصول أو بينها وبين العوامل الاجتاعية مثل الثقافة والحضارة والحالة الاقتصادية (أ).

ويجري الاحصاء بطريقتين تختلف كل منهما عن الأخرى بحسب ما اذا كان «موضوع» الدراسة ثابتاً مستقراً أم حركياً متغيراً.

فأما بالنسبة للموضوعات الثابتة فيسمى الاحصاء الذي يتناولها بالاحصاء «الثابت»، وهو الذي يعني بدراسة ظاهرة الجرية من منطلق ثابت قد يكون مكاناً، أو زماناً، أو مهنة أو سناً أو غير ذلك من العوامل، تمهيداً لاجراء

⁽١) للاحصاء أهميته كذلك في مجال الامن العام:

ا مرحصه المسيح النصف في بالمحاصل المجاهدة المرافق المرافق المرافق بمكن جهات الامن المذي بمكن جهات الامن من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتها.

بيصر جهات الامن بالوسائل التقليدية التي يستخدمها المجرمون في ارتكاب جرائهم وأوقاتها . يبصر جهات الامن بمدد الجرائم التي تم القبض على فاعليها وعدد من قدم للمحاكمة منهم، وعدد من صدر حكم بادانته، وعدد من نفذ عليه الحكم الصادر ضده.

انظر حسن المرصفاوي المرجع السابق ص٥٤٠ يسم أنور وآمال عثمان المرجع السابق، ص٩٢.

هذا ويقرر رؤوف عبيد أن على الباحث الجاد أن يقنع من الاحصاءات بعرفة الارقام الواردة فيها ، أما استخلاص القوانين الطبيعية التي تقع وراء هذه الارقام فأمر معقد يحتاج الى وسائل اخرى من الاستقراء والاستنباط والتحليل العلمي والرياضي وكلها لحسن الحظ في تقدم مضطرد اذا ما قورنت بوسائل القرن الماضي، المرجع السابق ص٣٨٠. وذلك بغضل اكتشاف المقول الاليكترونية وما تبع ذلك من تقدم.

المقارنة بين نتائج العوامل المسببة للجريمة، ومثلها احصاء الجرائم التي تقع في «اقليم» معين في فصل «معين» من فصول السنة ومقارنتها با يقع في «نفس» الاقليم في فصل «آخر» لمعرفة اثر تغير الفصول على معدلات الجريمة، او مقارنته با يقع في اقليم «آخر» في «نفس» الفصل لمعرفة درجة اجرام هذا الاقليم.

وأما بالنسبة للموضوعات المتغيرة او المتحركة فيسمى الاحصاء الذي يتناولها بالاحصاء «المتحرك »، وهو الذي يعني بدراسة ظاهرة الجرية من خلال منطلق متحرك في الزمان مع ثبات بقية العناصر الاخرى، لا سيا المكان لمتابعة الحركة الاجرامية في اقليم معين على مدى زماني طويل ومحاولة استخلاص أسباب هذه الظاهرة من خلال تغير معدل الجرية وحجمها بالزيادة او النقصان مقترناً بظواهر اجتاعية او طبيعية واكبت هذه الحركة (كالحروب والجاعات)().

والاحصاء الجنائي كما قد يكون رسمياً قد يكون احصاء خاصاً، فأما الاحصاء الرسمي فقد يصدر عن السلطات الوطنية كتلك التي تعدها وزارة الداخلية في مصر ومحافظة القاهرة وادارة مكافحة الخدرات ومصلحة السجون ووزارة العدل(٢). وقد يصدر الاحصاء الرسمي عن جهة دولية

 ⁽١) انظر في طرق الاحصاء عبد الفتاح الصيغي المرجع السابق، ص١١٣.
 مأمون سلامة المرجم السابق، ص٨٥٠.

وانظر يسر انور وآمال عثان، المرجع السابق ص٩٣.

جلال ثروت، المرجع السابق ص٤٤، ٤٥.

 ⁽۲) انظر السطم الاحصائية في الحمهورية العربية المتحدة للدكتور محس عبد الحميد، المجلة الجنائية
 القومية، ١٩٦٠، ص١ وما بعدها والاحصاءات الرسمية في فرنسا أربعة.

⁻ Statistique de la police et de la gendarmerie.

⁻ Compte général de la justice criminelle.

Statistique pénitentiaire, rapport annuel au ministre de la justice

⁻ Statistique de l'Education surveillée.

كالاحصاءات التي تصدر عن المنظمة الدولية للبوليس الجنائي. واما الاحصاءات التي يمكف على اعدادها الباحثون في علم الاجرام.

هذا ويتوقف نجاح الاسلوب الاحصائيي بوجه عام . كما تتوقف سلامة النتائج المستخلصة منه على شرطين هامين: الاول هو التمثيل الجيد «للعينة » محل البحث والثاني هو كفاية العدد المثل لتلك العينة. فمن المعلوم ان الدراسات الاحصائية لا تتناول _ مجكم طبيعة الامور _ كافة الافراد المثلين للموضوع محل البحث، فالباحث في علم الاجرام يعجز عن اجراء الاحصاءعلى افراد المجتمع كافة المجرمين منهم وغير المجرمين وانما يقوم باختيار مجموعة من الا فراد تمثل من وجهة نظره جميع الا فراد الذين تلزم دراستهم، وهذه الجموعة تسمى بالعينة، وبديهي والامر كذلك ان كفاءة الباحث في اختيار العينة المثلة لافراد الجتمع اختياراً صحيحاً هو الذي يضمن سلامة النتائج المستخلصة ويسمح في الوقت نفسه بتعمم هذه النتائج على افراد المجتمع كافة أو على الطائفة التي تمثلها تلك العينة. بمعنى آخر اننا اذا اردنا استخدام الاسلوب الاحصائي في مقارنة المجرمين بغير المجرمين، فان علينا ان نختار عينتين، الأولى تتعلق بالجرمين والثانية خاصة بغير الحرمين حتى يمكن استخلاص النتائج من المقارنة، واختيار العينة بهذا المعنى عثل احدى نقط العجر أمام الباحث اذ من الصعب اختيار عينة «حقيقية» من بين غير الجرمين لانه يلزم الا يندس بين هؤلاء من سبق له ارتكاب الجرية محل الاحصاء سواء علمت بها السلطات الختصة أم لم تعلم، وهو أمر من الصعب

ويلاحظ ان نجاح الباحث في اختيار «المينة » المثلة للمجرمين والعينة الاخرى المثلة لغير المجرمين لا يكفي وحده لنجاح الاسلوب الاحصائي وانما يلزم فوق ذلك ان يكون العدد الممثل لتلك العينة كافياً وهو أمر يتطلب أن نتوفر لافراد كل من العينتين ذات الظروف البيولوجية والنفسية والاجتاعية

وهو امر بالغ الصعوبة.

ذلك هو شرط نجاح الاسلوب الاحصائي نفسه سواء استخدم في مجال الجريمة إم في مجالات اخرى وبالتالي فان هذا التحفظ على عجز الاسلوب الاحصائي امر يدخل في صلبه ويتعلق بطبيعة الاحصاء ذاته(١).

لكن هناك من ناحية اخرى بعض تحفظات يوجهها العلماء الى الاحصاءات الجنائية أو بالأدق الى اسلوب الدراسة الاحصائية في مجال الدراسات الاجرامية.

فالاحصاءات الجنائية تحتاج قبل الشروع في تفسيرها الى اجراء عمليات تصحيح دقيقة وصعبة، مردها الى ان الارقام التي تبرزها تلك الاحصاءات لا تكون عادة مقارنة بالعدد الحقيقي للسكان، والذي يجري احصاؤهم عادة كل عشر سنوات، وهو ما يؤدي عادة الى ظهور معدل اعلى للجرية في نهاية العشر سنوات، لا بسبب زيادة الاجرام وانما بسبب عدم ادخال الزيادة التي طرأت على تعداد السكان في حساب معدلات الجرية (٢٠). كما تحتاج الاحصاءات من ناحية اخرى الى تصحيح آخر قبل الشروع في تفسيرها وهو ادراك المتغيرات الخاصة التي تحدث على الارقام الاحصائية سواء بالسن او الجنس أو المضمون الحضري والريغي فيا بين لحظة اعداد الاحصاء ولحظة البحث فيه وهو ما لا يتيسر الوصول الى ـ بالدقة الكافية ـ الا في السنة التي يجري فيها الاحصاء العام للسكان (٢٠).

⁽۱) انظر Largiuer, Op. cit p 13

يسر انور وآمال عثمان المرجع السابق، ص٩٣، ٩٤.

عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، ص١١٨٠.

أ) ويضرب سدؤلاند مثلاً على ذلك بقوله، اذا اتخذ مثلا عدد السكان عام ١٩٥٠ لحساب معدل الجريمة لعامي ١٩٥٠، ١٩٥٩، فأن السنة الأخيرة سوف تكشف عن نسبة عالية أنظر عبد الفتاح الصيفي ص١٩٠٠.

الله المرب المنالك الله على تلك المتفيرات مقتضاء، ان شرطة مدينة لوس انجلس ابلغت =

كما ان الاحصاءات الجنائية تحتاج في تفسيرها ـ بعدد عمليات التصحيح تلك ـ الى حذر شديد عند استخلاص النتاج منها ويرجع ذلك الى ثلاثة أسباب رئيسية:

السبب الاول يتعلق بسلامة تلك الاحصاءات من حيث الزمان، اذ ان كثيراً من الادانات التي تحملها تلك الاحصاءات في سنة معينة تكون صادرة في الحقيقة عن جرام وقعت في سنوات سابقة. بل انه حتى لو عول على وقت ضبط الجرية فان وقت ضبط الجرية لا يمثل داغاً وقت ارتكابها الامر الذي قد يؤدي الى نقل الرقم الاحصائى من شهر الى شهر أو من سنة الى اخرى(١٠).

أما السبب الثاني فيتعلق بسلامة الاحصاءات الجنائية من حيث المكان، فمكان ضبط الجرية لا يمثل بالضرورة مكان ارتكابها، فقد ترتكب الجرية في اقلم آخر اما بفعل مرتكي الجرية واما بفعل رجال الامن لابعاد الجرية عن مكان اختصاصهم. الامر الذي يؤدي الى بروز نتائج مضللة عن معدلات الجرية في الاقلم الذي وقمت فيه الجرية فعلا والاقلم الذي ضبطت فيه سواء(٣).

أما السبب الثالث والاهم، فيتعلق بسلامة الاحصاءات الجنائية فيا يتعلق بالوقائم التي تحملها اذ ان العدد الاعظم من الاحصاءات الجنائية انما يأخذ في

عن ٨٦٠٥ حادث سرقة سيارات خلال عام ١٩٤١ مقابل ٨٤٢٤ حادثاً عام ١٩٤٠ هاذا اخذ الاحصاء على علاته لقيل بأن حوادث السرقة زادت في المدينة بنسبة ٢٠٦٥٪ فاذا اخذنا في الاعتبار عاملين هامين لتغيرت النتيجة تماماً، هذان العاملان هما حجم السكان وعدد السارات.

انظر عبد الفتاح الصيفي ص١٢٠.

⁽۱) انظر Largiuer, op. cit p. 12 حسن صادق المرصفاوي ص

 ⁽٣) انظر حسن صادق المرصفاوي، المرجع السابق ص-٦٠. ويضرب المثل بالمشت الطافية فوق مياه النيل او الترع أو التي توجد في حالة تمفن.

اعتباره تلك الوقائع التي صدرت فيها الادانة قضائياً متجاهلة عدداً ضخماً من الوقائع التي تشكل جرعة صدر فيها - لسبب أو آخر - حكم بالبراءة او قرار بالاوجه لاقامة الدعوى، او حفظت الدعوى عنها لعدم معرفة الفاعل، كما تتجاهل في جميع الاحوال الحالات التي لا تكتشف فيها الجرام، بل انه حتى في الحالات التي يصدر فيها الحكم بالادانة فان هذا الحكم يكون أحياناً صادراً لا عن جرية واحدة وانما عن عدد من الجرائم بمقتضى قواعد الارتباط، كما ان الحكم قد يصدر بعقوبة جنحة عن وقائع تشكل في حقيقتها جناية (١).

فاذا طرحنا جانباً تلك الاسباب ودخلنا في تقييم سلامة النتائج المستخلصة من الاحصاءات لوجدنا ان هناك فارقاً ضخماً بين حجم الاجرام الذي تحمله الاحصاءات والحجم الحقيقي للاجرام هذا الفارق هو ما اصطلح على تسميته بالرقم الأسود او الفامض Le chiffre noir, ou obscur وهو رقم من الصعب تحديده او تصور معدل له لأنه قابل للزيادة والنقصان من حيث حجمه وللتنوع من حيث نوع الجرائم التي يفطيها بحسب جملة اعتبارات من بينها: انه وان كانت هناك بعض الجرائم التي غالباً ما يصل اليها علم السلطات لا سيا ذلك الجانب من الاجرام الذي يتم باستخدام العنف فان هناك بالمقابل المرض، ولقد قدر بعض الملهاء نسبة الجرائم التي يحتويها هذا الرقم الاسود بد ٤٪ من جرائم المتل ، ٢٠٪ من جرائم خيانة الامانة، ٣٠٠٪ من جرائم السرقات الواقعة في محلات البيع، ٢٠٠٪ من جرائم الامانة، ٣٠٠٪ من جرائم السرقات الواقعة في محلات البيع، ٢٠٠٪ من جرائم الامانة، ٣٠٠٪ من جرائم المناحية الجربم فان معظم جرائم الشهادة الزور(۲). هذا من ناحية الجربة اما من ناحية الجرم فان معظم جرائم الشهادة الزور(۲). هذا من ناحية الجربة اما من ناحية الجرم فان معظم جرائم الشهادة الزور(۲). هذا من ناحية الجربة اما من ناحية الجرم فان معظم جرائم الشهادة الزور(۲). هذا من ناحية الجربة اما من ناحية الجرم فان معظم جرائم الشهادة الزور(۲). هذا من ناحية الجربة اما من ناحية الجرم فان معظم جرائم

⁽۱) انظر Larguier op. cit p. 12.

وانظر في مثاكل وصف الجريمة وما تثيره من صعوبات وانمكاس ذلك على سلامة الاعتلا على الاحصاءات بحالتها حسن صادق المرصفاوي المرجع السابق، ص٥٩، ٥٩. . ٦٠.

وفي اخطاء الاحصاءات عموماً انظر محمد ابراهيم زيد، المرجع السابق، ص٦٦، ٦٧.

⁽v) انظر Larguier op. cit p. 12.

الجرمين الاحداث تظل بنأى عن علم سلطات العدالة لعدم التقدم بالابلاغ عن جرائهم. اما بالنسبة للمجرمين المحترفين، الاكثر مهارة وحذقاً في اسلوب وكيفية ارتكاب الجرية، فإن بعض العلماء يقدرون بأن ١٪ فقط من بينهم هو الذي يعاقب على ما ارتكبه من جرائم، فالقانون لا يطول من هؤلاء الجرمين الا الاقل خطراً على الاقل في بعض النواحي، وبالتالي فإن الرقم المظلم بجوي ما يقرب من ٢٩٪ من الجرمين العتاة ومن ناحية اخيرة فإن هذا الرقم المظلم ليس ثابتاً في الزمان لكنه يزيد وينقص بحسب درجة النشاط واليقظة التي تبذلها ادارات الشرطة والقضاء في فترات معينة، فكلما زاد هذا النشاط نقص هذا الرقم والعكس عندما يهبط هذا النشاط أو يسير في مستواه الطبيعي(١) كما أن هذا الرقم ليس ثابتاً كذلك من حيث المكان، فمن المفهوم أن نسبة الجرائم المبلغ عنها تحتلف باختلاف الدرجة الحضارية للمكان، فالجرائم المبلغ عنها في الريف تقل عن المدن، أما رغبة في الثأر أو التستر، أو لعدم أكتشافها. وهذا كله معناه أن الاحصاءات مهما بلغت في دقتها لا يكن أن تكون مرآة صادقة لحركة الاجرام الحقيقية من حيث نوعها وحجمها.

ومع كل ذلك فلا شك ان الدراسة الاحصائية هي أهم طرق البحث العلمي في مجال بحث الجرية، لكونها افضل ما في البد، وهي في نفس الوقت البديل الوحيد للملاحظة التي تعتبر عماد المنهج العلمي في البحث. انها الملاحظة غير المباشرة في موضوع يستحيل ان نصل فيه الى الملاحظة المباشرة، والنتائج المستخلصة من الاحصاءات هي كما يقول سذرلاند احسن رأي في موقف سيء(٢).

⁽١) المرجع السابق، الموضع السابق، ص١٢٠.

⁽٣) هذا ويلاحط أن الاحتاءات في فرنسا اثبتت ان عبد الشكاوى والبلاغات ومحاضر الشرطة التي تحررت في سنة ١٩٦٨ بلغت ٢٠٥٨٩/٨٢٢ بلاغاً زادت سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٣ ١٨٠٠ وان عبد الجنايات والجنح التي وصلت الى علم البوليس من سنة ٩٦٣ الى ١٩٧٢ قد تضاعفت بنسبة ١٦٥٨.

(١٨) ثانياً: المسح الاجتاعي:

وهو طريق من طرق البحث يستهدف جمع المقائق عن ظاهرة من الظواهر الاجتاعية تمهيداً لاستظهار خصائصها ومسبباتها وتعميم النتائج المستخلصة عنها على الوقائع او الاشخاص وهذه الطريقة تقتصر في مجال الدراسات الاجرامية على قطاع معين هو قطاع الجرمين او خالفي القانون هذا المسح قد يكون كاملا أي شاملا سائر من ارتكبو جرية معينة في مكان معين وزمان محدد وقد يكون قاصراً لا يشمل سوى عينة فقط من هؤلاء(۱). والوسيلة المستخدمة للمسح الاجتاعي في مجال الدراسات الاجرامية عبارة عن توجيه نموذج معد سلفا ويضمن عدداً من الاسئلة المباشرة حول مختلف الظروف الفردية والاجتاعية التي تحبط بالقطاع محل البحث، واستخلاص القواعد التي تربط ظاهرة الاجرام بهذه الظروف، عن طريق تجميع الاجابات واخضاعها للتحليل والدراسة. وهناك الى جانب تلك الوسيلة وسيلة اخرى هي «النموذج المائلي » والذي يتضمن بيانات عن جوانب الحياة المختلفة للعائلة، حتى يكن العائلي » والذي يتضمن بيانات عن جوانب الحياة المختلفة للعائلة، حتى يكن

والمسح الاجتاعي بطبيعته _ وما يحتاجه من جهد متواصل ومتشعب _

وان اجرام العنف أدى في سنة ١٩٧٢ الى قتل الفي شخص واصابة ٢٩ ألف بجروح (كما
 تضاعف العدوان ضد الاشخاص المنفردين، والمسنين وسائفي التاكسي فبلغت عدد جرائم
 العنف ضدهم ٩٩ حادثة).

كما بلغت جرائم الاعتداء بالمواد المتفجرة ٢١٨٨ جرية.

كما بلغت جرائم السرقة بالاكراه ٢٠٠٢ر ٢ جرعة.

كما بلغت جرائم الحريق ٣٣١٧ جرية.

كما بلغت جرائم السرقة بالكسر ١٤٧٥٥٠٠ جرية

كما بلغت جرائم سرقة السيارات ١٦٥٥٠٠٠ جريمة

كما بلغت جرائم سرقة الدراجات البخارية ٢٠٠٠٠٠٠ جريمة

هذا وقد وصل الى علم السلطات الفرنسية سنة ١٩٧٤ . ٠٠٠ ر١٨٠٠ بلاغاً من أجل جناية أو جنعة.

١) انظر يسرا أنور وامال عثمان، المرجع السابق، ص١٠٣، ١٠٣.

من الطرق التي لا يتولاها باحث واحد واغا فريق من الباحثين. لكن النتائج المستخلصة من هذا الطريق عادة ما تكون متواضعة وغير أكيدة، بالنظر الى ان النهاذج التي تقدم تكون عادة تأكيداً لفكرة أو نظرية معدة في ذهن الباحث سلفاً.

ومن غاذج الابحاث التي أجريت عن طريق المسح الاجتاعي في مجال الدراسات الاجرامية «دراسة البيئة او الدراسات الايكولوجية » التي استخدمت على نطاق واسع في الولايات المتحدة وأوروبا وقوام هذه الدراسة تقسيم اقليم معين الى مجتمعات صغيرة محددة من الناحيتين الجغرافية والاجتاعية ـ لا الادارية ـ كتقسيم الاقليم الى مناطق صناعية وأخرى زراعية او مناطق غنية ومناطق فقيرة وهكذا لدراسة حركة الاجرام في كل مجتمع منها واجراء المقارنات بينها واستخلاص العوامل المؤثرة على تلك الحركة على ضوء ارتباطها من عدمه بالظروف الاجتاعية التي كانت محور دراسته (١٠).

 ⁽۱) انظر رؤوف عبيد المرجع السابق، ص٣٩٠ وما بعدها.
 مأمون سلامة ص٥٥ وما بعدها.
 جلال ثروت ص٥٥ وما بعدها.
 محد ابراهيم زيد ص٥٥.

يسر أنور وأمال عثان ص١٠٣ وما بعدها. فوزية عبد الستار ص٣٣٣٣٠.

المطلب الثاني

طرق المنهج العلمي في مجال بحث المجرم

(۱۹) تهيد:

الواقع ان دراسة الجرم تحتاج دائاً الى دراسة مكملة لها، يلزم ان تجري دائاً بالتوازي معها، وهي دراسة غير الجرم ودونذلك لا ينبغي ان ننتظر من دراسة الجرم اية نتائج يعتد بها. لكن الملاحظ ان الدراسات الاجرامية ـ الحالية _ انما تجري فقط بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبات طويلة وهؤلاء لا يثلون الا قلة في اعداد الجرمين وهي ملاحظة يمكن اعتبارها نقداً عاماً للدراسات التي تجري في مجال بحث الجرم، وايا ما كان الأمر فان طرق البحث في مجال الجرمين وهي ملاحظة والاستبيان والمقابلة.

(٢٠) أولا: فعص الجرم:

أبرزنا فوراً ان أية دراسة تجري على الجرم أياً ما كان اسلوبها، يلزم حمّاً أن تجري بالتوازي مع غير الجرم، ذلك ان دراسة الجرمين وحدها مهما بلغت دقتها لا تفيد شيئاً في الوقوف على أسباب اجرامهم طالما لم تجر نفس الدراسة على غير الجرمين ومقارنة النتائج المستخلصة واستخلاص أسباب الاجرام بالتالي. وعلى هذا الاساس فان النتائج المستخلصة من الدراسات التي تجري على الجرمين وحدهم ينبغي دائماً طرحها جانباً أو النظر اليها بحذر شديد.

والواقع ان فحص المجرم يحتاج الى عمليات معقدة ومرتبة ترتيباً دقيقاً. وهي على جميع الأحوال تدور على ثلاثة محاور رئيسية. هي ماضي المجرم وحاضره ومستقبله.

فأما عن ماضي الجرم فالاسلوب الامثل في دراسته هو ما اصطلح على

تسميته «بدراسة الحالة » Case studies وهي الوسيلة التي تساعد على الوصول الى تشخيص كامل للحالة محل الدراسة. ويستخدم اسلوب دراسة الحالة في فحص ماضي الجرم منفرداً أو ماضي مجموعة من الجرمين كافراد عصابة من المحابات او مجموعة من الاحداث الخاضعين لظروف اجتاعية متاثلة.

وقوام دراسة الحالة لمعرفة ماضي الجرم - واستخدامه بطبيعة الحال في تحليل مستقبله - هو جمع سائر البيانات والمعلومات المتعلقة بظروفه الداخلية والخارجية. حيث يجري تجميع سائر البيانات المتعلقة بميلاده وظروفه الاجتاعية وعاداته وطباعه وعلاقاته بالآخرين، وسائر الحوادث والخبرات التي صادفته في حياته وبالاعم دراسة تاريخه، وعن طريق دراسة مختلف هذه الظروف، بالمقارنة بظروف غير الجرمين، يمكن للباحث أن يصل الى تفسير أكثر سلامة للظاهرة الاجرامية.

هذا ولا يلتزم الباحث في الوصول الى تلك المعلومات بمصدر ذاته، فكما قد يكون مصدره المجرم نفسه قد يستعين بغير ذلك من المصادر أو وسائل البحث.

دراسة الحالة هي إذن الاسلوب المتبع في دراسة ماضي الجرم باعتباره جزءاً لازماً لفصحه فحصاً كاملاً (١٠).

⁽١) هذا وقد استخدم اسلوب دراسة الحالة في مجالة الدراسات الاجرامية من جانب الزوجان Shelder and Eleanor في دراسة اجرام النساء الجانحات. وقد جرت هذه الدراسة على عسة منهن قوامها ٥٠٠ امرأة، وعينة ضابطة من غير الجانحات مكونة من نفس العدد وقد تناولت الدراسة جوانب حياتهن الشخصية والأسرية والنفسية والعقلية والاجتاعية وانتهت هده الدراسة بوضع جدول للتنبؤ بسلوك النساء الاجرامي وآخر لمساعدة الحاكم في اختيار اسلوب الماملة المقابية لهن.

كما استخدم Sir Cyril Burt الملوب دراسة الحالة هو الآخر على الاحداث الجانحين وجرت ابحاثه على عينة من ٢٠٠٠ جانح وأخرى ضابطة من ٢٠٠٠ حدث غير جانح واعتمد في دراسة ماضي الجرم على الحدث نفسه أو على ذويه أو من يعمل لديهم أو على من خالطوه؛ واستخدم النتائج التي وصل اليها من دراسة الحالة بالاضافة الى ما اجراه من فحوص اخرى:

ومع ذلك فينبغي ان يلاحظ أن النتائج المستخلصة من دراسة الحالة على ماضي المجرم ينبغي ان تؤخذ بشيء من الحذر، باعتبارها نتاج دراسات كثيراً ما يقدم فيها الباحث تقديره الشخصي للحالة بأكثر من تقديم للتحليل الموضّوعي الذي تستدعيه الدراسة الموضوعية للحالة، بحيث يخلط بين تقديراته الشخصية وبين ظروف الحالة التي أمامه الأمر الذي يتطلب اختيار باحثين لهم خبرة واسعة ويتمتعون بالموضوعية والبعد عن الانحياز(١).

ذلك عن ماضي الجرم، أما عن حاضره فالامر يستلزم اجراء العديد من الفحوص الطبية المتعلقة بجوانبه البيولوجية والنفسية والعقلية. ولا شك ابتداء في اهمية الفحص الطبي الشامل للمجرم، ولغير الجرم، ومقارنة النتائج المستخلصة واستخلاص ما قد يكون له دلالة في تفسير السلوك الاجرامي. وهذا يستلزم:

أ . الفحص البيولوجي أو الجماني:

ويهدف هذا الفحص الى دراسة الحالة الجسمية لشخص المجرم أو بتعبير أدق فحص جسم المجرم سواء بالنسبة لأعضائه الخارجية من حيث أطوالها أو أبعادها ودرجة التناسب بينها أو بالنسبة لوظائف أعضاء الجسم الداخلية لا سيا الجهاز العصني للمجرم وتأثير الغدد الصاء على التكوين النفسي للمجرم وأثرها في تفسير سلوكه الاجرامي ويستعان في اجراء تلك الفحوص بأجهزة

لدراسة حاضر هؤلاء الاحداث وانتهى من ذلك الى تعدد العوامل المسببة لجنوح الاحداث،
 الامر الذي يفرض دراسة كل حالة على حدتها الا انه أبرز رجحان عوامل الحالة الاسرية وعدم
 الاستقرار الوجداني أو العاطفي والنقص العقلي على غيرها من العوامل.

انظر ستيفاني وليفاسير وميرلان، المرجع السابق ص١٨٠٠

انظر في ذلك عبد الفتاح الصيفي المرجع السابق، ص١٢٣٠.

يسر انور وامال عثان المرجع السابق، ص١١٤، ١١٥.

⁽۱) يسر انور وامال عثان، المرجع السابق، ص۱۱۳.

الأشعة ورسم المنح وغيرها من أجهزة الطب الحديث، وذلك كله في محاولة للوقوف على الخلل العضوي الذي قد تكون له دلالته في تفسير السلوك الاجرامي(۱).

ويرجع للمالم الايطالي لومبروز فضل توجيه النظر الى فحص الجسم باعتباره أول من اهم بربط تفسير السلوك الاجرامي بالعوامل البيولوجية، ناظراً الى الجرم باعتباره انساناً من نوع خاص ثم تبعه بعد ذلك علماء آخرون، كما سنرى في حينه

ب _ الفحص النفسي والعقلي:

ويهدف هذا الفحص الى دراسة الحالة النفسية والعقلية للمجرم ويتناول فحص الناحية الذهنية للمجرم عا تشمله أولا من طريقة الوعي او الادراك، ثم طريقة التفكير، فطريقة التصور، ثم فحص الناحية الشعورية والناحية الارادية (٢) عا يتطلبه ذلك من قياس الجانب الغريزي في نفسية الجرم سواء من حيث كمية الحاجات التي تتطلبها تلك الغرائز أو نوعية تلك الحاجات، وكذلك قياس الانفعال كما ونوعاً وكيفية التعلق بالدين والمثل العليا وأخيراً دراسة اهلية البت والعزم لدى الجرم. ذلك كله لحاولة الوقوف على الخلل النفعي أو النقيص المقيلي النذي قيد تكون ليه دلالته في تفسير السلوك الاجرامي.

وقد تقدمت طرق الفحص النفسي والعقلي تقدماً هائلا بسبب ما قدمه العلم الحديث من أجهزة وآلات ومقاييس على نحو يقلل نوعاً من فرص الخطأ في النتائج التي يتوصل اليها الباحثون في هذا الجال. وتتم تلك الفحوص عن

 ⁽١) انظر عرضاً وافياً لحدة الفحوص لدى رمسيس بهنام، علم الاجرام، الجزء الاول، علم طبائع
 الجرم، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص٦٥ وما بعدها.

⁽٢) انظر عرضاً شاملا لمنه الفحوص لدى رسيس بهنام، طبائع الجرم، ص٧٧ وما بعدها.

طريق الاختبارات الختلفة التي تكشف عن الاضطرابات النفسية والمعلية التي يمانى منها المجرم ومن اهم هذه الاختبارات:

- اختبار Rorschach ويتم هذا الاختبار عن طريق عرض عدة بقع قد تكون من الحبر أو غيره من الألوان ـ تتميز بأنها لا تأخذ شكلا محدداً Formes من الحبر أو غيره من الألوان ـ تتميز بأنها لا تأخذ شكلا محداً Indéterminées من أشياء أو معان، مع تسجيل انفمالاته وردود فعله والزمن الذي استغرقه، وسؤاله في النهاية عن كيفية اختياره لاجاباته والأسباب التي كانت وراءها، ومن تحليل ذلك كله يمكن الوقوف على الخلل النفسي والعقلي الذي يعاني منه.
- ـ اختبار Thematic apercption ويسمى باختبار فهم الموضوع، ويتم هذا الاختبار بعرض عدد من الصور المهتزة Images Floues والتي تتعلق بأشخاص أو مواقف من واقع الحياة، ثم يطلب من الفرد محل الفحص ان يتخيل رواية تبعثها الى ذاكرته تلك الصور، من خلال تحليل تلك الرواية يمكن الوقوف على ما قد يكون لدى الفرد من خلل نفسى أو عقلى(١).
- _ اختبار Szondi ويتم عن طريق اعطاء الفرد محل الفحص عدداً من صور الوجوه المتنوعة ويطلب منه تصنيفها او ترتيبها بطريقة متجانسة متناسقة.
- اختبار البناء Test de construction ويتم باعطاء غاذج مفككة لقرية مصغرة يطلب من الفرد محل الفحص تشييدها.

تلك هي أهم الاختبارات التي يلجأ اليها الباحثون في سبيل الوقوف على الخلل النفسي أو النقص العقلي الذي قد يعتري المجرم ويساعد على تفسير مسلكه الاجرامي.

ذلك عن ماضي الجرم وعن حاضره أما دراسة مستقبله فهي لب الدراسة في

⁽۱) انظر يسر انور وامال عثان ص١١٦، ١١٧٠.

علم الإجرام وتتجه الى ملاحظة ذلك الذي سيكون عليه مصير الجرم، وما اذا كان سيسقط في هوة الاجرام مرة اخرى، وفي أي نوع من أنواع الجرائم سوف يسقط? وما هو الموعد المتوقع لذلك؟ والبحث في مستقبل الجرم يعتمد بطبيعة الحال على سائر النتائج التي توصلت اليها الدراسات التي جرت على ماضيه وحاضره وعلى غيرها من الدراسات التي تتجه الى تحقيق نفس الغاية.

(٢١) ثانياً: الملاحظة:

الملاحظة والتجربة هما جناحا المذهب العلمي، وما دمنا نقرر بأننا نتبع في دراسة الظاهرة الاجرامية هذا المذهب، فقد كان المنطق يقضي بالقول بأننا نتبع في دراسة المجرم وفي فحصه اسلوب التجربة والملاحظة. لكن الواقع ان الدراسات الاجرامية، شأبها شأن كل الدراسات الاجتاعية، تجد نفسها - بحكم طبيعة موضوعاتها - محرومة من اتباع طرق البحث التي تجري عليها العلوم الطبيعية ذلك ان التجربة في مجال دراسة المجرمين مستحيلة، لأنه من غير الممكن ان نتحقق بطرق الاختبار المتبعة في مجال العلوم من درجة التأثير المتبقة للعوامل التي نعتقد بها على الجرم، فمن البديهي اننا لا نستطيع ان لختار شخصاً يتمتع مخصائص معينة ونضعه في ظرف أو آخر من الظروف للحيطة لكي نرى ما اذا كان سيرتكب الجرية التي نعتقد أنها نتاج هذه المحيطة لكي نرى ما اذا كان سيرتكب الجرية التي نعتقد أنها نتاج هذه المحيطة لكي نرى ما اذا كان سيرتكب الجرية التي نعتقد أنها نتاج هذه المحيطة لكي نرى ما اذا كان سيرتكب الجرية التي نعتقد أنها نتاج هذه المحيطة لكي نرى ما ذا كان سيرتكب الجرية التي نعتقد أنها نتاج هذه المحيطة لكي نرى ما ذا كان سيرتكب الجرية التي نعتقد من الجرائم في المحيطة لكي نرى ما دا الاحتجام التي التاج هذه المحيطة لكي نرى ما دا الاحتجام المنال التي المحيطة لكي نرى ما دا الحيال سيرتكب الجرية التي نعتقد أنها نتاج هذه المحيطة لكي نرى ما دا الاحتجام المحرم والجرية التي التحيي من الجرائم في المحيد التمثيلي Recherche retrospective التمثيلي المحيد التمثيلي Recherche retrospective المحيد التمثيل المحيد التمثيل المحيد التمثيل Recherche retrospective المحيد التمثيل المحيد التمثيل المحيد التمثيل المحيد التمثيل المحيد التمثيل المحيد التمثيل المحيد التمثير المحيد المحيد التمثير المحيد التمث

أما بالنسبة للملاحظة فهي تعني في مفهومها الدقيق الادراك الحسي المباشر للأمر محل الملاحظة، وقد نوهنا بصعوبة هذا الطريق في مجال بحث الجرية، لكنه جائز في حدود معينة بالنسبة للمجرم، هي مراقبته، ذلك ان الملاحظة

⁽١) ستيفاني ليفاسير وميرلان، المرجع السابق، ص٥٣٠٠

بمنى مراقبة الجرم هي الوسيلة العملية المباشرة التي يستطيع الباحث من خلالها ان يصل الى كثير من البيانات والمعلومات التي تتعلق بشخصية الجرم وبتصرفاته وردود فعله واخلاقياته واهتاماته وتعصباته وغير ذلك من الامور التي يصعب الوصول اليها بطريق آخر، لا سيا في الاحوال التي تقع فيها الملاحظة بطريق المثاركة، على الجرمين الاحداث او الجرمين البالغين فاقدي القدرة على النطق أو السمم أو المصابين بأمراض نفسية أو عقلية.

هذا والملاحظة كما قد تكون بسيطة قد تكون منظمة مجسب اسلوب ادائها.

أما الملاحظة البسيطة فهي التي يجربها الباحث دون استمانة بوسائل فنية فهي تعتمد على مجرد الرصد والتحليل والتعميم. والملاحظة البسيطة قد تكون بطريق المشاركة Participant في الحالة بطريق المشاركة المحتث في وسط الجماعة على البحث ويندمج فيهم وكأنه واحد منهم بشرط ان تظل شخصيته وغايته مجهولة منهم. والملاحظة بهذا الطريق تمكن الباحث من رصد نشاط الجماعة وتصرفاتها المختلفة على الطبيعة دون زيف، كما تسمح له بأن يتيقن من صدق المعلومات التي تتضمنها اقرارات وزيف، كما تسمح له بأن يتيقن من صدق المعلومات التي تتضمنها اقرارات الندماج الباحث كشريك في الجماعة اما ان يؤدي به الى أن يقتصر نشاطه على المدمج الباحث كشريك في الجماعة اما ان يؤدي به الى أن يقتصر نشاطه على الجماعة أو مع طبقة منهم إذا كانوا ينقسمون الى طبقات، ومن شأن هذا أن الجماعة أو مع طبقة منهم إذا كانوا ينقسمون الى طبقات، ومن شأن هذا أن الجماعة لا يؤمن ممه التحيز العاطفي لبعضهم والبعد بالتالى عن الموضوعية، مع الجماعة لا يؤمن ممه التحيز العاطفي لبعضهم والبعد بالتالى عن الموضوعية،

⁽۱) انظر عبد الفتاح الصيفي، ص۱۳۲، المرجع السابق. يسر انور وامال عثان ص۱۰۲، المرجع السابق.

كما أن حرصه على قصر دوره الحقيقي على دور الملاحظ مع الاندماج الظاهري معهم قد يؤدي به الى التقيد في المشاركة، الامر الذي يحول بينه وبين اجراء تجربة حرة بالإضافة الى المواقف العاطفية التي قد يتعرض لها والتي قد تتسبب في ضياع الكثير من المعلومات من ذاكرته(١).

والواقع ان الملاحظة بطريق المشاركة طريق من الصعب اتباعه في عال الدراسات الاجرامية، لأن هذا الاندماج اما أن يؤدي الى دخول الباحث في دائرة التجريم فيصبح بالتالي مجرماً وإما أن ينأى بنفسه عن تلك الدائرة فيتعذر عليه بالتالي ملاحظة السلوك الاجرامي ملاحظة دقيقة (٢٠). أسا الملاحظة بدون مشاركة وهي الصورة الثانية للملاحظة البسيطة فهي تجيز للباحث أن يفصح للجماعة التي يندمج معها عن شخصيته وعن غايته وبالتالي ظانه يتمتع بحرية تسمح له بأن يتنقل كما يشاء وأن يبتعد بالتالي عن دائرة الاجرام، كما تسمح له بأن يحصل على ما تتطلبه مهمته من بيانات ومعلومات كلما استطاع ان يقيم بينه وبين هذه الجماعة صلاتاً من الود وقدراً من الثقة، لكن الملاحظة بدون مشاركة لا تسمح للباحث على أي حال برؤية طبيعية للمواقف والسلوكيات، الأمر الذي لا يضفي على نتائجها الثقة.

أما الملاحظة المنظمة فهي التي يجريها الباحث بوسائل تساعده على اداء مهمته وتساعده في جمع المعلومات مثل الاستارات والاختبارات والمقاييس وأجهزة التسجيل والتصوير وغيرها من الوسائل.

وأيا ما كان الأمر فان الملاحظة من الأساليب الدقيقة التي تحتاج الى خبرة ودراية وحساسية فائقة سواء في الانتباه أو التذكر أو سلامة الحكم على الأمور(٣).

⁽١) يسر انور وامال عثمان، المرجع السابق، ص١٠٧.

⁽٢) عبد الفتاح الصيفي ص١٣٣٠٠

⁽٣) انظر يسر انور وامال عثان، المرجع السابق، ص١٠٨٠.

(٢٢) ثالثاً: الاستبيان والمقابلة:

الاستبيان في بجال الدراسة الاجرامية اسلوب من أساليب البحث التي تستخدم لجمع البيانات او المعلومات التي قد تكون لها دلالتها في تفسير المشكلة الاجرامية، ويتم عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة يصوغها الباحث في استرات معدة يرسلها بالبريد الى الأفراد محل البحث، ليقوموا بالاجابة عنها دون حضور الداحث او تدخله.

ويتوقف نجاح هذا الاسلوب في البحث على ذكاء الباحث في اعداده للأسئلة التي يمكن ان تكشف عن البواعث التي حركت الجرم الى ارتكاب الجريمة دون أن توقع المسؤول في حرج يجعله يتهرب من الاجابة.

والواقع ان الاستبيان يسمح للباحث بتوجيه الأسئلة التي قد يتحرج الباحث في توجيهها الى الجرم مباشرة كما تسمح له باعداد ما شاء من الأسئلة التي يكن من معرفة اجاباتها الوقوف على تاريخ الجرم وظروف حياته كما انها تهيء للمجرم الفرصة في اعداد اجابة صادقة لبعده عن تأثير الباحث وتدخله. ومع ذلك فهي طريقة لا تصلح بطبيعة الحال للاستخدام بالنسبة للمجرمين الاميين، كما أن المعلومات التي تتحقق عن طريقها كثيراً ما لا تكون صادقة أما لسوء فهم السؤال وأما رغبة في الكذب أو السخرية او التهويل او عدم الاكتراث!).

أما المقابلة، فهي في جوهرها كالاستبيان يقوم فيها الباحث بتوجيه مجموعة أسئلة الى الجرم وتلقى اجاباته عنها، ليقوم بعد ذلك باستخلاص الأسباب التي تكمن وراء سلوكه الاجرامي، لكنها تفترق عن الاستبيان في كونها تتم مواجهة بين الباحث والجرم. وبالتالي فانها تحقق كافة المزايا التي يوفرها الاستبيان وتزيد عنه في أنها تصلح للمجرمين الأميين كذلك، كها أن

 ⁽١) انظر في الاستبيان بتفصيل اوفى من حيث ماهيتها، ووظائفها، واعدادها وتطبيقها وتقديرها محمد ابراهم زيد، المرجم السابق ص٥٧٠.

وجود الباحث أمام الجرم يسمع له بأن يساعده على فهم الأسئلة التي تغمض عليه واضافة الأسئلة التي يحتاجها الموتف، كما يسمع له بأن يقيم قدر الصدق أو الزيف في اجابة الجرم. الأمر الذي يعطي للنتائج المترتبة على هذا الأسلوب قدراً من الثقة لا سيا كلما كان الباحث الذي أجرى المقابلة على درجة من الدراية والخبرة والقدرة على اقامة جو من الثقة والتفاهم بينه وبين الجرم(١٠).

 ⁽١) انظر في انواع المقابلات (الاكليئيكية، والتعمقية والحرة والمركزة والمفتوحة والمعلقة) محد
 ابراهيم زيد المرجم السابق ص٧١ وما بعدها.

الفصل الثاني

: طبيعة علم الإجرام ووضعه في إطار العلوم الجنائية

(۲۳) تمهید:

فرغنا في الفصل الأول من تحديد موضوع علم الإجرام ومن بيان منهجه في البحث. وقلنا انه العلم الذي يهدف الى تفسير الظاهرة الاجرامية من حيث أسبابها والدوافع التي افضت اليها تميداً للعمل على حصرها وتوقيها، وابرزنا أن موضوع هذا العلم هو الجرية والجرم وفكرة السبب التي تدفع الجرم الى ارتكاب الجرية. كما عرضنا لمنهج البحث المتبع في دراسة تلك الظاهرة وهو المنهج العلمي القائم على الملاحظة والاستقراء السليم واستخدام الأساليب والطرق العلمية الملائمة والمتلائمة مع طبيعة هذه الدراسات والاستمانة من جهة أخرى بكافة النتائج التي تتوصل البها العلوم الاخرى التي تعنى بدراسة الانسان سواء من الناحية الشخصية أو من الناحية الاجتاعية. وقد أغرى ذلك بعض العلماء الى إنكار صفة العلم على الدراسات الاجرامية بل الى انكار وجوده هو نفسه والنظر اليه باعتباره فرعاً من فروع علوم أخرى. الامر الذي يستحق ان نفرد الى دراسته مجثاً مستقلا، فإذا ما فرغنا من بيان طبيعة هذه. الدراسات كان لنا في مجث ثان ان نحدد رسالة هذا العلم ووضعه في اطار العلوم الجنائية الاخرى.

المحث الاول

الطبيعة العلمية لدراسات علم الاجرام

(٢٤) الجدل الدائر حول طبيعة الدراسات الاجرامية:

أنكر بعض العلماء امكانية اسباغ وصف «العلم » على الدراسات الاجرامية المساة بعلم الاجرام، وقد ترتب على هذا الانكار جدلا كبيرا بين العلماء المهتمين بالدراسات الاجرامية حتى صار تقليديا ان تجد بين موضوعات علم الاجرام مكانا لمعالجة الطبيعة العلمية لا بحاثه وسوف نتناول دراسة هذا الجدل وموقف العلماء منه.

(٢٥) الاتجاه المنكر لاسباغ الصفة العلمية على الدراسات الاجرامية:

والواقع ان هذا الاتجاه قد اعتمد في انكاره للطبيعة العلمية للدراسات الاجرامية على امرين:

الاول: هو انكار وجود علم الاجرام ذاته او بالادق انكار استقلاله. اما الامر الثاني: فيرمي الى الاعتراف بوجوده مع انكار امكانية صبغه بالطابع الملمي.

فقد اتجه بعض العلماء الى القول بأن علم الاجرام ليس و علماً » وانما هو جزء من علم آخر. وذلك على اساس ان العلوم التي تبحث في امر الجريمة والمجرم من الوجهة الواقعية، تنحصر في علم الانتروبولوجيا الجنائية بمناه الواسع الذي يشمل علم النفس الجنائي والامراض النفسية والعقلية الجنائي وعلم الاجتاع الجنائي، ولا تدخل موضوعات الدراسة الاجرامية في اطار تلك العلوم، وبالتالي فان مكانها الحقيقي، انما هو في احد العلوم التي تدرس القاعدة القانونية وهو علم السياسة الجنائية وهو العلم الذي يتخذ من القاعدة الجنائية موضوعا لدراسته من زاوية قياس كفاءتها في تحقيق الهدف المأمول من

العلوم الجنائية جميعاً وهو العمل على منع الجريمة والوقاية منها(۱). بينما اتجه اخرون الى اعتبار الدراسات الاجرامية جزءاً من علم الطب الشرعي او علم الامراض النفسية والعقلية الاجتاعي(۱).

وقد تمرضت هذه الازاء للنقد، على أساس انها جيما تنطلق من مقدمة متتضاها ان اشتراك علمين في زاوية واحدة من زوايا الدراسة يفقد احد الملمين استقلاله وهو قول ليس بصحيح، فاذا كان صحيحا أن علم الاجرام وعلم السياسة الجنائية - بل وسائر العلوم الجنائية الاخرى - يسعى الى تحقيق هدف واحد هو العمل على منع الجرية والوقاية منها فان لكل علم من العلوم موضوعه الذي يعتبر فيصلاً للقول بوجوده وباستقلاله. فبينما يتخذ علم الاجرام من الجرية والجرم موضوعا لدراسته يتخذ علم السياسة الجنائية من القاعدة الجنائية، من زاوية قياس كفاءتها، موضوعا له. هذا الفارق في الموضوع هو الذي يعطى كل منهما وجوده ويثبت استقلاله.

ولا يخل بهذا الوجود، كما لا يؤثر على هذا الاستقلال ان يستعين علم الاجرام في دراسته بجوانب المعرفة الانسانية التي توفرها له بعض الموضوعات في علوم اخرى كعلم الاجتاع الجنائي او الطب الشرعي او علم الامراض النفسية والمقلية، فالمعرفة بالمعنى المطلق امر متصل متشعب والاستعانة بما تقدمه الملوم الاخرى سمة عامة من سات الدراسات العلمية، لم يسبق ان تسببت في نزع الصفة العلمية عن اية دراسة (٣١/١)

ذلك عن ما رآه بعض العلماء من أن علم الاجرام ليس علماً وانما هو «جزء» من علم آخر. لكن البعض الآخر، اتجه الى القوّل بأن علم الاجرام

⁽۱) هذا هو رأي الفقيه الايطالي جرسيني والمشار اليه لدى مأمون سلامة، المرجع السابق ص٩١٠ ـ ٩١٠ ومبد الفتاح الصيغي ص٥٩٥ ـ ٩٠٠.

⁽٢) انظر عرضاً لهذه الآراء لدى عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق ص٥٩٠ ، ٦٠ ،

⁽٣) انظر مأمون سلامة ـ الموضع السابق.

عبد الفتاح الصيفي - الموضع السابق.

ليس علماً ، لأنه لا يتمتع بكيان ذاتي مستقل واغا هو « مجمع » لمدة أجزاء من علم أخرى. فهو اذن عبارة عن « دراسة منهجية » أو « مزيج مركب » من عدة عناصر ختلفة هي مجموعة الأمجاث والنتائج التي توصلت اليها عدة علوم أخرى ، ولأن عناصر هذا المركب متباينة وغير متسقة فان النتائج المستخلصة من هذا المركب تكون غير متجانسة ، وما دام الأمر كذلك يكون من الملائم تسمية هذه الدراسات باسمها الحقيقي وهو « دراسات حول شخصية الجرم » باعتبار أنها مجرد مجموعة أبحاث تضم الدراسات التي يقدمها علم الأنتروبولوجيا باعتبار أنها من المناحبتين العضوية والتكوينية ، وعلم النفس الجنائي حول الجانب النفسي له وعلم الاجتاع حول تأثير الظروف البيئية عليه وتأثيره فيها(١).

وقد تعرض هذا الرأي بدوره للنقد على اساس ان الدراسات الملمية لا تفقد استقلالها وبالتالي طابعها العلمي لجرد انها تشترك مع علوم اخرى في دراسة ذات الموضوع، لان لكل علم زاوية مختلفة يتناول بها دراسة نفس الموضوع. كما ان الدراسات العلمية لا تفقد هذا الاستقلال لجرد انها تستفيد او حق تعتمد على النتائج التي تقدمها بعض العلوم الاخرى، لانه من المستحيل عزل علم عن غيره او قصر بعض المقدمات على علم ليتولى دراستها بمفرده فالدراسات البيولوجية تعتمد على النتائج التي تقدمها لها علوم الكمياء مثلا ولم يقل احد بذوبان العلمين معا(٢). كما وان القول بأن علم الاجرام قد يجمع بين عناصر متباينة فيؤدي بالتالي الى نتائج غير متجانسة هو قول فيه مصادرة على المطلوب لان مهمة علم الاجرام ووظيفته هي التنسيق بين هذه النتائج، والا فما هي وظيفة العلم؟(٢).

 ⁽١) انظر عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، ص٥٥ وما بعدها.
 مأمون سلامة ما المرجع السابق، ص٩٣ وما بعدها.

⁽٢) عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، ص٥٦٠.

 ⁽٣) مأمون سلامة، المرجع السابق، ص١٤٠٠

ويرى البمض تأثرا بهذا الاتجاه ان علم الاجرام هو العلم الذي تولد من انصهار ثلاثة علوم، هي الانتروبولوجيا الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتاع الجنائي، في نظرة موحدة متكاملة للاتحراف (الاجرام) كظاهرة اجتاعية وفردية معا(۱۰). لكن ذلك لا يحول دون التسليم بذاتية علم الاجرام واستقلاله باعتباره علما جديدا يقوم على تنظيم وتنسيق النتائج التي تتوصل اليها هذه العلوم الثلاثة، في شكل جديد، مترابط ومتكامل، ومنظم في وحدة عليا متناسقة، فهو علم جديد يتبوأ مكانه بين العلوم الجنائية الى جانب الانتروبولوجيا الجنائية وعلم الاجتاع الجنائي معتمداً على نتائج العلوم التي تفسر السلوك الانساني(۱۰). وسوف نتعرض للرد على هذا الرأي في موضعه وان كنا نثبت من البداية سلامته كمرحلة ير بها علم الاجرام.

ذلك عن الاتجاه الذي يرمي الى انكار استقلال علم الاجرام وصرف النظر بالتالي عن الحديث عن علميته. لكن هناك اتجاها آخر يسلم بوجود تلك الدراسات لكنه ينكر عليها التمتع بالصفة العلمية، على أساس ان الصفة العلمية تلحق بالدراسات في واحد من حالتين: الحالة الاولى ويكون فيها المدف من تلك الدراسات هو مجرد تجميع عناصر اشياء معينة ووصفها وقتسيمها وهذه الطائفة من العلوم تسمى بالعلوم التطبيقية الوصفية أو التفسيرية. أبا الحالة الثانية فيكون فيها الهدف من الدراسات هو الوصول الى القانون المخاص الذي يحكم موضوع الدراسة أو بالأدق الوصول الى القانون الذي يحكم حقائقها الثابتة ويفك لغزها هذا القانون ينبغي أن يكون عاماً وثابتاً أو يقينياً Général et certain لا يختلف باختلاف المكان. وهو المفهوم الدقيق للعلم والذي ينبغي تقيع على الاجرام على ضوء مدلوله.

⁽١) انظر في الرأي وفي التمبير يسر انور وامال عثان، المرجع السابق، ص١٠، ٦١.

 ⁽۲) انظر يُسر أنور وأمال عثان، والمراجع المشار اليها لديهم. ص١٦ - ٦١، وقرب عبد الفتاح الصيغى ص٥٥٠.

ولما كان الهدف من دراسة علم الاجرام هو تفسير الظاهرة الاجرامية عن طريق التوصل الى الاسباب التي تحركها وتكمن وراءها فهو اذن لا يدخل في طائفة العلوم التطبيقية الوصفية أو التفسيرية التي تقنع من الدراسة بتجميع عناصر الظاهرة ووصفها وتقسيمها واغا هو من طائفة العلوم الدقيقة التي تسعى الى التوصل الى القانون الذي يحكم الظاهرة الاجرامية، وبالنظر الى أن الدراسات الاجرامية لم تدرك وليس من شأنها أن تدرك _ القانون الذي يحكم الظاهرة الاجرامية إذ لا تزال الحقائق التي توصلت اليها تتسم بالتنوع ولم تتجاوز بعد مرحلة الشك أو أنها لم تتأسس بعد، بعبارة أخرى، على قوانين أو قواعد عامة معترف بها عالمياً فهي اذن ليست علهاً الله الم

ليست الدراسات الاجرامية اذا علما لان موضوعها وهو الظاهرة الاجرامية لا يصلح لان يكون موضوعا لعلم الامر الذي يستحيل معه استخلاص القانون الذي يحكمها، ولان الدراسة الاجرامية عاجزة من ناحية اخرى عن تقديم حلول كافية وشافية للمشكلات التي تثيرها الظاهرة الاجرامية فان الدراسات الاجرامية لا يجوز ان تسبغ عليها الصفة العلمية الا اذا ادخلت في طائفة العلوم التطبيقية وهذه الاخيرة ليست علوما.

والواقع أن هذا الاتجاه بأسبابه الثلاثة يحتاج الى شيء من التعليق.

قاما عن ان الظاهرة الاجرامية لا تصلح لان تكون موضوعا لعلم، فيرجع الى تصور مقتضاه ان فكرة الجرية التي تقوم الدراسة الاجرامية على تفسير ظاهرتها فكرة متنوعة وغير ثابتة، فما يمتبر في وقت ما جرية لا يمتبر كذلك في مكان آخر وما دام في وقت اخر وما يعد في مكان ما جرية لا يعد كذلك في مكان آخر وما دام ذلك هو شأن فكرة الجرية سواء من حيث المحتوى المتغير بتغير الزمان او الوجود النسي بالنسبة للمكان فكيف يكن للباحث ان يدرك القانون العالمي

⁽١) انظر عبد المنعم العوضي، المرجع السابق، ص٤٥، وما بعدها.

والثابت الذي يحكم الظاهرة الاحرامية ؟. والواقع ان هذا النقد فيه مبالغة ومفالطة (١) لان الجزء الاعظم من الجرائم يتميز في الوقت الحاضر بقدر كبير من الثبات والاستقرار في الجتمع الواحد وبين مختلف الجتمعات اذا اسقطنا من اعتبارنا تلك الاختلافات السطحية في بعض حدود التجريم وتفصيلاته الأمر الذي يجمل من فكرة الجرية فكرة متجانسة باكثر منها فكرة متنوعة بحيث لا تؤثر على عمومية موضوع الدراسات الاجرامية وثبات النتائج المستخلصة منها. كما ان الدراسات الاجرامية لا تدور في الواقع حول مفردات الجرائم بقدر ما تدور عن سؤال مؤداه لماذ! يسلك الانسان مسلكا اجراميا (سواء تمثل هذا المسلك في صورة قتل او سرقة او تزوير او حريق) بالرغم من وجود القاعدة الاجرامية التجرامية الاجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية الإجرامية التي يتحقق بها هذا السلوك لانها مهما تعددت في طبيعتها وتنوعت الاجرامية في شكلها سواء في داخل الجتمع او بينه وبين غيره من الجتمعات الا انها في شكلها سواء في داخل الجتمع او بينه وبين غيره من الجتمعات الا انها في شكلها سواء في داخل الجتمع او بينه وبين غيره من الجتمعات الا انها في الدراسة العلمية كما يكن ادراك القانون العالمي والثابت الذي يحكمه.

هذا من ناحية ومن أخرى فان موضوع الدراسات الاجرامية يتمتع في واقع الأمر بكافة الشرائط المتطلبة لموضوع الدراسة العلمية.

فالدراسة الاجرامية تتخذ كما سبق وحددنا من الظاهرة الاجرامية باطرافها الثلاثة الجرامية والجرم والسبب الذي يدفع بالجرم الى ارتكاب الجرعة موضوعاً لها. والظاهرة الاجرامية بهذا المعنى «حقيقة موضوعية » لأنها تشكل مجموعة حقائق ووقائع قابلة للملاحظة. ولا يؤثر في ذلك ان تتحدد الدراسات الاجرامية بالمفهوم القانوني للجرعة لأنه وإن كان صحيحاً ان الجرية فكرة قانونية فانه يبقى على الاقل أن هذه الفكرة تغطى حقيقة موضوعية انسانية

⁽۱) انظر ما سبق وقررناه ببند ۱۰ -

واجهاعية موجودة بالفعل وقائمة قبل أن يخلفها القانون، وما للقانون من دور سوى اسباغ الوصف القانوني على تلك الحقيقة الموضوعية.

والظاهرة الاجرامية التي هي موضوع الدراسة الاجرامية ظاهرة تتسم «بالعمومية» باعتبارها في كافة صورها وأشكالها عبارة عن عدوان موجه من فرد أو مجموعة افراد ضد مصالح الجماعة، ولا يؤثر في ذلك ما يقال من أن الفكرة القانونية للجرية متنوعة غير متجانسة لأنه يبقى دوماً أن الجرية ليست سوى صراع بين سلوك الجرم وبين مصالح الجماعة التي يعيش فيها وهو ما يتوفر في كل نشاط اجرامي مهما تفاوتت طبيعته وتنوع الشكل الذي يتخذه وفي هذا ما يضمن للجرية عموميتها.

والظاهرة الاجرامية هي كذلك وظاهرة خاصة » وهذه الخصوصية تلحق بها لا بسبب تماثل التصرفات التي يعاقب عليها القانون وانما بسبب ما تقرر لها من عقاب من ناحية وبسبب تماثل رد الفعل الاجتاعي نحوها من ناحية أخرى وبسبب ما تستهدفة من ناحية ثالثة من الكشف عن السبب الذي يدفع ببعض الاشخاص الى عدم الالتزام في تصرفاتهم وارتكاب الجريمة برغم التهديد الاشخاص.

والظاهرة الإجرامية أخيراً «ظاهرة قابلة للتحليل» باعتبارها ظاهرة مركبة يكن تحليلها الى عناصر فردية (بيولوجية ونفسية) وعناصر اجتاعية(١).

ولعل في ذلك ردا على القائلين بعدم صلاحية الظاهرة الاجرامية لان تكون موضوعا لعلم.

واما عن ان الدراسات الاجرامية عاجزة عن تقديم حلول كافية وشاملة للموضوعات التي تثيرها. فقد قيل ان الدراسات الاجرامية وان وصلت في

⁽۱) قرب في الموضوع Pierre Bouzat et Jean Pinatel

Traité de droit pénal et de criminologie, 1963. T. III. p. 40 à 43.

بعض الموضوعات الى بعض الصيغ والعبارات الصحيحة فانها لم تزل غارقة في كثير من موضوعاتها في خضم الصيغ العامة والعبارات الفضفاضة، الامر الذي يجمل من الدراسات الاجرامية مجرد فروض لم تصل بعد الى حلول او هي مجموعة من التساؤلات لم تجد بعد تفسيراً لها أو جواباً شافياً عليها(١).

والواقع ان هذا النقد لا يمكن ان تكون له من دلالة سوى ان علم الاجرام يزل في مراحله الاولى، كما ان انجائه والنتائج المستقاة عنها لا تزال محاجة لمزيد من العمق والدراسة لكن ذلك لا يؤثر أبداً في استقلال الدراسات الاجرامية وفي استحقاقها لصفة العلم(")، ذلك انه مهما كانت قيمة النتائج التي وصلت اليها مجوث علم الانسان واتصالها الوثيق باغوار النفس الانسانية، فانه لا بد من مرور زمن كاف _ قد يطول كثيراً _ حتى تستمد من تلك الامجاث معطيات جديدة يصح الارتباط بها والتمويل عليها، «اما قبل مرور هذا الزمن الكافي فلا بد من توقع مقاومة هذه النتائج بشدة، واثارة غبار كثيف من الشكوك والخاوف حولها من كل ناحية ه(").

كما انه لا يلزم من ناحية اخرى لكي تتمتع الدراسة بالصفة العلمية ان تجد لكل مشكلة من مشكلاتها حلا كافيا وشاملا وإلا نزعنا الصفة العلمية عن

⁽١) في عرض هذا النقد رؤوف عبيد المرجع السابق، ص١٣٠.

عبد الفتاح الصيفي المرجع السابق، ص٤٧ - ٤٨٠

مأمون سلامة المرجم السابق، ص٩٣٠.

ومن أمثلة الصيغ آلتي تتسم ببعض السلامة في مجال علم الاجرام. «القول بأن للوراثة دوراً ما في التكوين الفطري للانسان او ان للتكوين الجسيلني الفطري أو المكتسب دوراً في السلوك العام او المضاد للمجتمع.

ومن الموضوعات التي يقف فيها علم الاجرام مكتوف البدين، طائفة الشواذ من المجرمين سواء فيا يتملق بتمديد مسؤوليتهم، أو اسلوب مواجهتهم بالعقاب او بالعلاج او الوقاية، انظر في ذلك رؤوف عبيد المرجم السابق ص١٣٠.

⁽٢) مأمون سلامة، المرجع السابق، ص٩٠.

⁽٣) اقرأ لدى رؤوف عبيد ص٩ المرجع السابق.

دراسات كثيرة لا يثور حول علميتها أدنى درجات الشك، اذ يكفي ان تجد كل مشكلة وكل مسألة موضعها الخاص بها ضمن موضوعات الدراسة بطريقة منسقة ولولم تصل فيها الى حل مباشر اذ يجوز ان يكون الحل بطيئاً او غير مباشر(۱).

ومن ناحية اخيرة فان الدراسة الاجرامية بطبيعتها دراسة اجتاعية، يجوز عليها ما يجوز على تلك الاخيرة ومن المسلم ان النتائج التي تصل اليها الدراسات الاجتاعية هي نتائج تقريبية، وستظل هذه النتائج تقريبية طالما كان الجتمع الانساني مجتمعاً متغيراً ومتطوراً فلماذا اذن التجني على الدراسات الإجرامية ونزع صفة العلم عنها لأنها لا تقدم _ شأن كل العلوم التي من طبيعتها _ سوى نتائج تقريبية (٢٠).

وعلى هذا الاساس فان الدراسات الاجرامية هي بحكم طبيعتها دراسات اجتاعية بجوز عليها ما بجوز على تلك الاخيرة وبالتالي لا ينبغي ان ينتظر منها، سوى الوصول الى نتائج تقريبية لان الظواهر التي تتناولها بالدراسة ظواهر متداخلة في شبكة معقدة فضلا عن ان ادراك «السبب» في الجال الاجتاعي أمر بالغ الصعوبة ومحاط داعاً بالاحتالات لأن السببية الاجتاعية سببية ديناميكية لا ثابتة الاجتار.

أما عن أن الدراسات الإجرامية لا يجوز أن تسبغ عليها الصفة العلمية، إلا اذا ادخلت في نطاق العلوم التطبيقية، وهذه الطائفة من الدراسات ليست علوماً، فهو قول على نظر، لأن علم الإجرام في شقه الأصلي وعلى ما يجري عليه معظم الباحثين دراسة تهدف الى معرفة حقيقة الظاهرة الاجرامية باتباع

⁽١) الرأى لـ Pelaer مشار اليه لدى عبد الفتاح الصيفي، ص٤٨.

 ⁽٢) انظر الدكتور محمد فتحي الشنيطي، المنطق ومناهج البحث، بيروت ١٩٦٩، ص٢١٢، ص٤٤،
 وقارن عبد المنص العوض المرجع السابق ص٥٥، ٥٥٠.

⁽٣) أنظر عبد الفتاح الصيفي، ص11.

المنهج العلمي في البحث وهي لهذا تنتهي باستخلاص قواعد عامة تحكم الظاهرة الاجرامية على مستوى الفرد ومستوى الجماعة سواء الأمر الذي لا يجوز معه إدخالها في طائفة العلوم التطبيقية. دون أن يؤثر في ذلك أن يجاول الباحث تطبيق القواعد أو النتائج التي استخلصها على الجالات التي تحكمها، لأن هذا الشق التطبيقي هو الذي يعطي للعلم ضرورته وأهميته بل إن غيابه يفقد العلم علة وجوده ومن هنا فلا يجوز إنكار الصفة العلمية على الدراسة الإجرامية لأنها تنضمن شقاً تطبيقياً (١).

(٢٦) الاتجاه المثبت للصفة العلمية للدراسات الاجرامية:

يتجه اغلب العلماء الى اسباغ الصغة العلمية على الدراسات الاجرامية من منطلق ان العلم هو كل معرفة جمعت بفضل اتباع المنهج العلمي، مع الاخذ في الاعتبار ان هناك فارقاً ضخماً بين معيار الطبيعة العلمية «للعلوم الانسانية عوميار ذات الطبيعة بالنسبة للعلوم الطبيعية. فمقياس علمية الدراسات التي تجري في الرياضيات او الفلك او الطبيعة أو الكيمياء محتلف عن ذلك المقياس الذي يتبع في الحكم على الدراسات التي تجري على المجتمع باعتباره اعقد الظواهر على الاطلاق لانه ليس كائنا وحيدا واغا كتلة بشرية هائلة من الطواهر على الاطلاق لانه ليس كائنا وحيدا واغا كتلة بشرية هائلة من

⁽١) انظر مأمون سلامة المرجع السابق، ص٩٦٠.

انمكست هذه الجوانب التطبيقية على قانون المقوبات فيا يتعلق بقواعد الاهلية الجنائية وتطبيق نظام التدابير الاحترازية، ونظام تفريد العقوبة.

كما استفادت السياسة الجنائية من النتائج التي قدمتها الدراسات الاجرامية فيا يتعلق بفكرة المخطورة الاجرامية، وما يجب ان تكون عليه السياسة الجنائية تجاه الاشخاص الذين تنظوى شخصيتهم على تلك الخطورة.

أنظر عبد الفتاح الصيغي والمراجع المشار إليها عنده ص٥٢، ٥٣.

ويلاحظ انه حتى إذا سلمنا _ والتسليم للجدل _ بأن علم الاجرام علم تطبيقي فان هذا لا ينزع عنه صفة الملم، فليس هناك ما يحول فلسفياً دون خلع هذا الوصف على العلوم المحض تطبيقية.

الكائنات: وعلى الانسان باعتباره نفسياً لغزاً غامضاً وبحراً يموج. فالدراسة الاجرامية دراسة تقوم على أساس انساني واجتاعي معاً. وما دامت الدراسات الاجرامية اغما تسعى الى اكتساب المعرفة والوصول الى حقيقة الظاهرة الاجرامية باتباع المنهج العلمي فهي اذن علم يبدأ بتسجيل الوقائع وعاولة نمسيرها ثم اختبار مدى صحة هذا التفسير عن طريق الملاحظة والمقارنة والتحليل بما يشمله من استنتاج واستخلاص ثم تعميم هذا التفسير في صورة قواعد لما صفة العمومية في حالة تماثل وانتظام الحقائق، والتنبوء بما سيحدث طبقاً لما حدث، مع اخضاع تلك القواعد للاختبار المستمر على ضوء الإبحاث والدراسات اللاحقة واعتادها أو رفضها أو تطويعها للاستجابة مع المقائق المكتشفة الن موف ما يَلامُ ويتلامُ مع طبيعة الظواهر الانسانية التي تدخل في موضوعه.

والواقع اننا وان كنا نؤمن مع أرسطو بأنه ليس هناك علم الاحين نعرف أن الأشياء التي يتناولها لا يكن ان تكون شيئاً اخر، ونؤمن كذلك بأن المعمومية واليقين هما الدعامتان اللتان تشكلان الخصائص الذاتية للعلم. فاننا مع ذلك نؤمن بان الظاهرة الاجرامية ظاهرة معقدة ومركبة الاسباب، وبالتالي فان الموصول الى اليقين في قواعدها يعتبر أمراً بعيداً نسبياً، فأقصى ما يصل اليه الباحث هو اليقين التقريبي جداً. أما بالنسبة للمعمومية أو بالنسبة للامكانية الوصول الى قواعد عامة أو قانون عام يفسر الظاهرة الاجرامية فهو

 ⁽١) انظر في هذا الاتجاه، يسر انور وامال عثان المرجع السابق من ٦٣ - ٦٤. عبد الفتاح الصيفي ص٤٥.

مأمون سلامة ص ٩٨٠.

وهذا الرأي قريب من رأي دونالدتافت، Donald, R, TAFT Criminologie, new رأي دونالدتافت، York-1947. p. 53. York-1947. p. 53. المادم الجديدة غير المؤكدة على أساس ان دراسة الاجرام تقوم على مجرد افتراضات تخضم لمحاولة اولية في تفسيرها ثم اختبار مدى صحة هذا الفرض، لا على اساس توافر حقائق ثابتة.

امر ينبغي ان ننظر اليه بقدر من الشك وذلك لان علم الاجرام لا يدرس مشكلة تتملق بالوجود الانساني في جوهره واغا نحن دائماً بصدد حالة أو حالات خاصة وبالتالي فان الوصول الى القانون العام الذي تخضع له ظاهرة الاجرام يصبح في غاية الصعوبة، محاطاً بالضرورة بقدر كبير من الاستثناءات. فلكل مجرم مأساة تخصه، هي التي تفسر شخصيته وتفهمنا اسباب اجرامه، فضلا عن ان الجرم، كل مجرم، له تاريخه الذي يفسر كيانه النفسي، ولا تساهم الظروف الموضوعية وحدها في تشكيل هذا الكيان واغا تساهم كذلك في تشكيلها شخصية المجرم نفسه والتي غالباً ما تكون فريدة وخاصة به مجيث تبدو كما لو كانت عالماً صفيراً في هذا الكون الهائل.

واذا كان صحيحاً ان دراسات علم الاجرام التي تعتمد على الاستنباط والاستنتاج لا يكن ان يتوفر لنتائجها تلك الممومية وذلك اليقين الذي نصادفه في مجال العلوم الطبيعية ذات الطابع التجريبي فاننا نجد « عدم اليقين النسبي » هو السمة المميزة للعلوم الانسانية او الاجتاعية وتلك هي احدى مناطق سوء حظ الانسان فعظمة الانسان المعاصر وعنجهيته تحققت فقط في الجال الغني والتكنولوجي، اية ذلك ان انسان القرن العشرين يعرف او يستطيع ان يعرف ذلك الذي يوجد في جوف الارض وقاع البحر واعماق المحيط بل وفي اقصى الفضاء لكنه لا يعرف الا القليل، والقليل جداً، عن المحيط بل وفي اقصى الفضاء لكنه لا يعرف الا القليل، والقليل جداً، عن ذلك الذي يستقر في ضمير جاره وذلك هو الوجه البائس لثقافتنا المعاصرة.

اليقين النسي هو اذن السمة المعيزة لعلوم الانسان ذلك الجهول الذي يثير اقصى انفعال للذهن عند البحث في اسباب اجرامه. صحيح ان حيلة الانسان الوحيدة في دراسته للاجرام هي الاعتاد على الاحساس السليم La bon sens في تفسير الظاهرة الاجرامية، لكن هذا الاحساس وحده ليس كافياً لادراك هذا النفسير واغا لا بد قبل الاعتاد على هذا الاحساس من اعداد النفس اعداداً كافياً عن طريق الوثائق الضخمة والناضخة حول، مكونات الظاهرة

الاجرامية، ثم اخضاع حصيلة هذا الاحساس للمنهج العلمي في البحث ومن خلال الملاحظة والمقارنة والتحليل ثم الاستقراء والاستنجلاص يمكن اخضاع ذلك الاحساس للاختبار والوصول من بعد الى قواعد عامة تتسم باليقين النسبي وتنطوي بالضرورة على عدد ضخم من الاستثناءات شأن كل علوم الانسان.

ومع ذلك فلا يجوز ان ننزع عن علم الاجرام في مرحلته الراهنة كل صفة علمية، لان علم الاجرام ليس مجموعة من الافتراضات والمشاكل التي توجد دون تفسير او حل، كما انه ليس وقائع مجمعة دون خطة أو بأقل قدر من الخطة العلمية (۱۰). اقصى ما يكن القول فيه انه الان في مراحله الأولى التي هي وصفية Descriptive للفاية وان الذي ينقصه للوثوب الى المرحلة العلمية الدقيقة هو النظرة التركيبية vue synthétique التي تسعى بقصد وعمد الى جمع المعارف المتاحة واخضاعها للمقل في سبيل الوصول الى القانون الجهول الذي يحكم الظاهرة فبهذه النظرة وحدها يكن ادراك الحقائل العامة النامة عنضم لها النظاهرة (۱۲).

⁽١) يرى عبد المنمم العوضي أن الدراسات الاجرامية ليست سوى محاولة ليس لها وصف العلم. فهي عجرد محاولات متهجية ليس لها مفهوم العلم الا في حدود كونها محاولات تستخدم المنهج العلمي. وأن كان لا يانع في اعتبار علم الاجرام علماً بالعنى الدقيق لاصطلاح العلم متى توافرت له الحقائق العامة الثابئة اللازمة ولأن ذلك لم يتحقق لهذا العلم، فلا مغر في نظره من الاعتراف بالواقع الخاص به والذي يتمثل في كونه ليس علماً.

⁽v) انظر Laignel-Lavastine, et V. V. stanciu Precis de crimonologie, 1950. 10. 11 et 12 هدا ويرى رؤوف عبيد، المؤلف السابق، ص٠٠ ـ بأنه « على اية حال فلا بد أن يتمثر تقدم الملوم بالشكوك الضخمة النامية اذ أن الشكك المطلق حق اولي لكل عقل. لكن لا بد للمقل من أن يبلغ غليته من اليتين في نهاية المطاف. لأن اليتين الملمي هو غلية الشك المطلق وهدفه الاسمى مها طال الامر بذا اليتين المرجو ومها تمثر بالمقبات الجسام وبالاعتراضات المشروعة من الملاء واشباء الملاء ».

المبحث الثاني

علم الإجرام ووضعه في إطار العلوم الجنائية الأخرى

(٧٧) وضع المشكلة:

قدمنا ان علم الإجرام هو العلم الذي يمكف على تفسير الظاهرة الإجرامية بقاعدتها المثلثة والتي تشمل الجرعة والجرم والسبب الذي يدفع إلى إرتكاب الجرعة. وهي لهذا المعنى دراسة إنسانية تقوم على دراسة الجرعة بإعتبارها سلوكاً إنسانياً كما انها في نفس الوقت دراسة إجتاعية على أساس ان الجرعة واقعة إجتاعية لإنها تقع في المجتمع، وبالتالي فإن دراسات علم الإجرام تنحصر في الإنسان والمجتمع والحروج من هذه الدراسة إلى الأسباب التي قد تتوافر فيها والتي تدفع إلى إرتكاب الجرعة أو تهيء لذلك. وعلم الإجرام بهذا المعني هو العلم الوحيد الذي يستطيع أن يدنا بالدراسة الكافية والشاملة للجرعة والجرم على نحو يسمح بفهمها وإدارك الأسباب التي تكمن وراءها تمهيداً لوقاية المجتمع من أخطارها.

إذ من المؤكد ان إدراك التفسير الصحيح لأسباب الظاهرة الإجرامية هو السبيل الوحيد للمعل على مكافحة الجرية قبل وقوعها ووقاية المجتمع بالتالي من أخطارها. كما انه السبيل الوحيد لفهم الإنسان عموماً والجرم خصوصاً في غرائزه وميوله ونزعاته واندفاعاته وشطحاته وبالتالي فإن علم الإجرام يساعد على فتح آفاق جديدة في معاملة الجناة المعاملة المتلاعة مع ظروف كل مجرم وأسباب إجرامه وإختيار الجزاء المناسب لإصلاحه سواء من حيث نوعه أو كيفية تطبيقه وهو ما يتولاه علم المقاب، هذا فضلا عن أن تلك الدراسات نفتح المجال بالتالي لأوجه جديدة للإصلاح الاجتاعي بكشفها عن الأسباب التي تقف وراء الظاهرة الإجرامية سواء في جانب المتهم أو في جانب المجتمع(1).

⁽١) انظر رؤوف عبيد المرجع السابق، ص٣٠، ٣٦.

والواقع أنه وإن كانت تلك هي «رسالة علم الإجرام» فإنه لا يرتصد وحده لإداء هذه الرسالة إذا الواقع ان سائر العلوم الجنائية الأخرى تشاركه في حملها بطريقة أو بأخرى. فهناك مجموعة من العلوم تسمى بالعلوم الجنائية تتحد في موضوعها ورسالتها إذ تعكف جميعها ـ سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ـ على دراسة الظاهرة الإجرامية كما تهدف جميعاً إلى البحث عن الوسائل التي من شأنها وضع الظاهرة الإجرامية في أضيق إطار سواء من حيث كم الجرية أم من حيث جسامتها لا تختلف إلا في الزاوية أو المنظور الذي تنطلق منه تلك العلوم حيث يتولى كل فرع من هذه العلوم دراسة الظاهرة الإجرامية من زاوية معينة مستخدماً منهج البحث الذي يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسة التي يقوم بها.

ومع ذلك فينبغي أن يلاحظ أن تعقد الظاهرة الإجرامية وإتساع بجال البحث فيها وإن أدى إلى تعدد الزوايا التي تدرس من ناحيتها تلك الظاهرة، وتعدد مناهج البحث المستخدمة بالتالي وظهور مجموعة من العلوم تعمل جميعاً على دراسة تلك الظاهرة لا يعني إستقلال هذه الفروع بعضها عن البعض أو بالادق إنفصالها إذ انها جميعاً تخضع لنظام واحد أساسه وحدة موضوع البحث وهو ما يغرض ضرورة إستعانة كل فرع مجقائق المعرفة التي تتوصل إليها العلوم الأخرى في تبادل قائم ومستمر(۱).

العلوم الجنائية إذن تنتمي إلى نظام واحد وترتبط فيا بينها بوحدة الموضوع وقد ترتبط إلى جانب ذلك بوحدة المنهج الامر الذي قد يؤدي إلى تداخل الحدود الفاصلة بين تلك العلوم والذي يستلزم تحديداً لوضع علم الإجرام في إطار العلوم الجنائية.

وتحقيقاً لذلك الغرض لا بد أولا من تحديد إطار العلوم الجنائية وتقسيات

 ⁽١) انظر عبد الفتاح الصيفي المرجع السابق من ص١٧ وما بعدها.
 يسر أنور وآمال عثان المرجع السابق ص٣٠، ٣٠٠.

تلك العلوم ثم البحث بعد ذلك عن وضع علم الإجرام داخل هذا الإطار، وسوف تتولى دراسة هذين الأمرين في مطلبين متنابعين:

المطلب الأول

إطار العلوم الجنائية

(٢٨) تقسيم العلوم الجنائية:

اختلف العلماء في تحديد إطار العلوم الجنائية ووضع تقسيات العلوم التي تدخل في هذا الإطار، فبينها ذهب الفقيه الإسباني جيمنز دي اسوا Gimenez تدخل في هذا الإطار، فبينها ذهب الفقيه الإسباني جيمنز دي اسوا de Asua العلوم الحنائية إلى أربعة فئات تضم الأولى العلوم القانونية التفسيرية وتحتوي على علم الإجرام، بينم تضم الثانية مجموعة العلوم القانون المنائية وعلم السياسة المرادعة وتضم الثالثة علوم الاستقصاء وتحوى علم البحث الجنائي، أما الفئة الرابعة فتضم مجموعة العلوم المساعدة. وقد أدخل دي اسوا علم العقاب في علم الإجرام بإعتباره يشكل أحد فروعه الأربعة والتي تضم الإنتروبولوجيا الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الإجتاع الجنائية،

بينها ذهب الفقيه الإيطالي ما نتسيني Manzini إلى تقسيم العلوم الجنائية إلى ثلاثة طوائف تشمل الأولى طائفة العلوم التي تبحث في النظام القانوني العقابي وتضم القانون الجنائي أما الثانية فتشمل طائفة العلوم التي تبحث في الظاهرة الإجتاعية والنفسية للإنحراف ويدخل فيها علم الإجرام والإنتروبولوجيا الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الإجتاع أما الطائفة الثالثة فتشمل مجموعة العلوم أو الفنون التي تعمل على ملائمة الوسيلة للهدف وتدخل

⁽۱) انظر عبد الفتاح الصيفي ص٣٣ وما بعدها. يسر انور وآمال عثان ص٣٠٠ وما بعدها.

·فيها السياسة الجنائية(١).

أما الفقيه الإيطالي كفالو. Cavallo فقد إعتبر القانون الجنائي قانوناً مستقلا وقائاً بذاته أما العلوم الأخرى فهي علوم تابعة له وتدور في فلكه أما بدراسة ذات الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو تشترك معه في منهج المبحث، أو تقاسمه ذات الغرض فهناك طائفة العلوم المساعدة، وتضم كافة العلوم التي تبحث في الجرية والجرم والعقوبة أو التي تزود القانون الجنائي بلمارف العملية أو النظرية وتضم علم الإخلاق والسياسة الجنائية والفلسفة العقابية، وعلم النفس الجنائي والإنتروبولوجيا الجنائية وعلم الإجرام. وهناك طائفة العلوم التكميلية وهي العلوم التي تسمم بنتائج دراساتها في إنشاء القاعدة الجنائية أو في تفسيرها وتضم قانون العقوبات المقارن وتاريخ قانون العقوبات والطب الشرعي والنفسي أما الطائفة الثالثة فهي وتاريخ قانون العقوبات المرعة أو تنفيذ العقوبة وتشمل علم النفس القضائي وعلم البوليس الفني وعلم السجون(٢).

وقد اتجهت المدرسة النمساوية . Hans Gross, seeleng, Grassberger إلى المعلوم التي يمت موضوعها إلى الطاهرة الإجرامية بصلة ما، فعلم الإجرام هو دائرة المعارف بإعتباره العلم الذي يستفيد بالنتائج العلمية التي يخلص إليها العديد من العلوم الأخرى. فيدخل فيه سائر العلوم التي تتخصص في دراسة الحقيقة الإجرامية وتشمل علم الظاهرة الإجرامية التنسس المناهرة الإجرامية المنسس المناهرة الإجرامية Morophologie criminelle ويدرس الثاني الهيئة التي يكون عليها الجرمون (Antropologie criminelle) وعلم النفس الجنائي، وعلم الإجتاع الجناع الجناء تتولى دراسة وعلم الإجتاع الجناء ، كما يدخل في علم الإجرام سائر العلوم التي تتولى دراسة

⁽١) المراجع المشار اليها في الهامش السابق.

 ⁽٢) المراجع المشار اليها في الهامش السابق.

الوقائع الإجرامية وتشمل علوم الطب الشرعي والأمراض النفسية والعقلية والبوليس العلمي وعلم النفس القضائي والتكتيك الجنائي المتعلق بالإثبات. كما يدخل في نطاق علم الإجرام سائر العلوم التي تخصصت في دراسة مكافحة الجرية وهي الدراسات التي تعمل على التنبؤ بالجرية والعمل على توقيها وتشمل علم الوقاية من الجرية وعلم العقاب وعلم التربية الوقائية وهو علم يعمل على تعزيز المناعة الشخصية للأفراد ضد الجرية الراد.

والحق ان هذه المعابير جميعاً قد استهدفت للنقد لما تتسم به من غموض وعدم إتساق الأمر الذي حدا بالفقه إلى تجاهلها(٢). لكن أخطر المعابير التي قيلت على الإطلاق والتي كان لها بطريق مباشر أو غير مباشر فضل توضيح التقسيات العلمية لفروع العلوم الجنائية هو ذلك التقسيم الذي قال به الفقيه الإيطالي جرسيني.

قسم جرسبيني Grispigni العلوم الجنائية إلى مجموعات ثلاثة:

مجموعة العلوم القاعدية التي يكون موضوعها دراسة القاعدة القانونية الجنائية وتضم القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وتاريخ القانون الجنائي وعلم الإجتاع القانوني الجنائي وفلسفة القانون الجنائي وعلم السياسة الجنائية.

ومجموعة العلوم التفسيرية السببية وهي العلوم التي يتولى موضوعها دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي وتضم علمي الإنتروبولوجيا الجنائية والإجتاع الجنائي.

ومجموعة العلوم المساعدة وتشمل الطب الشرعي وعلم النفس القضائي وعلم الأمراض العقلية والبوليس الفني أو فن التحقيق(").

⁽١) انظر عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، ص٢٦٠.

 ⁽٢) راجع في النقد الموجه الى تلك التقسيات المراجع المشار اليها في الهوامش السابقة.

 ⁽٣) راجع في ذلك عبد الفتاح الصيفي، ص٣٥ وما بمدها وانظر تقسيمه للملوم الجنائية الوارد من
 ص ٣٠ الى ص٣٤.

ويلاحظ ان جرسبيني قد أدخل محق علم النفس الجنائي ضمن موضوعات علم الإنتروبولوجيا الجنائية.

هذا ويلاحظ من جهة أخرى على هذا التقسيم انه لا يعترف لعلم الإجرام بوجود ذاتي ولا بتسمية مستقلة، فهو في نظره ليس سوى علم السياسة الجنائية، ومع ذلك فإن هذا الفقيه أقر في بعض كتاباته اللاحقة بإستقلال علم الإجرام عن علم السياسة الجنائية معتبراً انه العلم الذي يقوم على دراسة الجرم والجرية في سبيل تحديد سبل قمع الجريمة والوقاية منها. ومع ذلك يظل هناك نقدين موجهين إلى هذا التقسيم: الأول هو ذلك الفصل بين الإنتروبولوجيا الجنائية وعلم الإجرام(١).

والثاني انه أدخل علم العقاب في نطاق علم الاجتاع القانوني الجنائي وهو أمر محل نظر إذ ان علم العقاب إنما تدخل دراسته ضمن نطاق علم السياسة الجنائية(٢).

وعلى هذا الأساس يكن وضع العلوم الجنائية في الإطار الآتي: علوم قاعدية وتشمل:

القانون الجنائي، الإجراءات الجنائية، تاريخ القانون الجنائي، علم الإجتاع القانوني الجنائي، فلسفة القانون الجنائي، السياسة الجنائية ويدخل فيها علم العقاب.

علوم تفيرية: وتضم:

علم الإجرام بجناحيه الإنتروبولوجيا الجنائية (ويدخل فيه علم النفس الجنائي) وعلم الإجتاع الجنائي.

⁽١) انظر في هذا التقد مأمون سلامة المرجم السابق ص١١٠٠.

⁽٢) انظر يسر انور، وآمال عثان المرجع السابق، ص٣٤ هـ١.

علوم مساعدة وتشمل:

الطب الشرعي، علم النفس القضائي، الطب العقلي القضائي، وعلم التحقيق . الجنائي الفني.

المطلب الثاني

وضع علم الإجرام داخل إطار العلوم الجنائية

(۲۹) تهيد:

بينا في المطلب السابق إطار العلوم الجنائية وتقسياتها وقلنا انها تنقسم إلى علوم قاعدية وأخرى تفسيرية وثالثة مساعدة وقد كان المنطق يقضي بدراسة هذه العلوم في ترتيبها السابق، ولكنه بالنظر إلى أن الغاية من تلك الدراسة هو بيان وضع علم الإجرام داخل إطار العلوم الجنائية وصلته بهذه العلوم فان الأفضل هو البدء بدارسة العلوم التفسيرية والتي تضم علم الإجرام بجناحية ثم التعرض بعد ذلك لعلاقته بغيره من العلوم القاعدية والمساعدة.

(٣٠) فروع علم الإجرام:

قلنا ان علم الإجرام هو العلم الذي يمكف على دراسة الظاهرة الإجرامية دراسة كاملة وشاملة لتلك الظاهرة سواء في جانبها الفردي « شخص الجرم » أو جانبها الإجتاعي « الجتمع » . وهو بهذا المعنى يمثل قمة التكامل الدراسي بين الإنتروبولوجيا الجنائية التي تعني بتفسير الظاهرة الإجرامية بإعتبارها واقعة فردية وعلم الإجتاع الجنائي الذي يعني بتفسير الظاهرة الإجرامية بإعتبارها واقعة إجتاعية اولذلك قلنا ان الإنتروبولوجيا الجنائية وعلم الإجتاع الجنائي ها جناحاً علم الإجرام.

(أ) الإنتروبولوجيا الجنائية:

علم الإنتروبولوجيا الجنائية هو العلم الذي يتخصص في دراسة الجرم كنفس

وبدن من حيث صفاته العضوية أو التكوينية والنفسية ومدى تأثر تلك الصفات بالعوامل الخارجية بغية الوصول إلى الأسباب التي تدفع بالفرد إلى إرتكاب الجرعة. فهو إذن العلم الذي يبحث في العوامل التي تسبب الجرعة لدى الفرد، لكنه لا يقدم تفسيراً عاماً للظاهرة الإجرامية وإنما يقدم تفسيراً خاصاً بالأسباب التي تدفع بشخص بالذات إلى إرتكاب جرعة بعينها.

وفي سبيسل الوصول إلى ذلك يقوم بدراسة الصفات المضوية للمجرم (المور فولوجيا) سواء من حيث تكوين أعضائه الخارجية، أو من حيث اداء أجهزته الداخلية لوظائفها وبخاصة إفزازات المدد الصاء التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مزاج الفرد وتصرفاته! كما يقوم بدراسة الجوانب الختلفة لنفسية الجرم بكل ما تضمه من دراسة لغرائزه وعواطفه وطباعه وأخلاقه.

رومعنى هذا أن علم النفس الجنائي على خلاف ما يرى بعض العلماء - يعتبر جزءاً من الإنتروبولوجيا الجنائية ذلك ان الإنسان نفس وجسد متصلان بل مندمجان على نحو يستحيل معه فصل تأثير احدها عن الآخر إذ مما لا شك فيه أن التكوين الجسماني للفرد سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية له أثره على نفسية المجرم وعلى تصرفاته وإستجابته للمؤثرات الخارجية (١).

وقد بدأ هذا النوع من الدراسات منذ ايبوقراط وسقراط وبلاتون لكن بدايتها الحقيقية ترجع إلى سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٦ وهو التاريخ الذي ظهرت فيه الطبعة الأولى من كتاب الإنسان الجرم للعالم الإيطالي لومبروز الذي يعد بحق المؤسس الحقيقي للإنتروبولوجيا. سار من بعده الإستاذ De tullio الذي قدم دراسته للإنسان الجرم مستجمعة للجوانب العضوية النفسية ثم سلدانا Soldona

⁽١) انظر مأمون سلامة المرجع السابق، ص١٠١ . .

يسر أنور وآمال عثان ـ المرجع السابق، ص٥١.

فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص١٦٠.

عوض محد عوض، المرجع السابق، ص١٥٠.

في كتابه الإجرام الجديد Nouvelle Criminologie الصادر سنة ١٩٢٩ ال والذي قسم الإنتروبولوجيا الجنائية إلى مرحلتين مرحلة تحليلية وأسهاها بالإنتروبولوجيا اللومبروزية والإنتروبولوجيا التي جاءت بعده والتي أسهاها بالإنتروبولوجيا التركيبية.

(ب) الاجتاع الجنائي:

علم الإجتاع الجنائي هو العلم الذي يبحث في الصلة بين الجرم والوسط الإجتاعي الذي يميا فيه، كما يدرس مختلف العوامل الاجتاعية في فيو يقوم على دراسة الظاهرة الإجتاعية للإجرام بصفة عامة بوصفها واقعة إجتاعية تولدت من مجوع الأفعال الإجرامية الغردية، أو بعبارة أخرى يقوم علم الإجتاع الجنائي على دراسة الجريمة بوصفها واقعة في حياة الجاعة لا في حياة المفرد لكي يتوصل إلى الملاقة التي تربط بين مختلف الظروف الإجتاعية وبين ظاهرة الإجرام في الجتمع بأسرة. وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الإحصائي والدراسة على المنهج الإحصائي والدراسة على المنهج المرحصائي والدراسة التاريخية للحريمة كما ونها (١).

ويرجع الفضل في نشأة تلك الدراسات في مجال الجريمة إلى العلامة الإيطالي فيرى Ferri إذا إعتبر ان علم الإجتاع الجنائي هو العلم الشامل لكافة الأنظمة الجنائية بما في ذلك القانون الجنائي⁽¹⁾.

(٣١) علاقة علم الإجرام بقانون العقوبات:

من المفهوم أن قانون العقوبات هو ذلك العلم الذي يقوم على دراسة مضمون

⁽۱) انظر مأمون سلامة المرجع السابق، م١٠٥، ١٠٥. يسر انور وآمال عثان، المرجع السابق، م٣٥، ٥٤. فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص١٧٠. عوض محمد عوض، المرجع السابق ص١٥٠.

 ⁽٢) ويلاحظ ان هناك الى جوار علم الاجتاع الجنائي ما يسمى بعلم الاجتاع القانون الجنائي وهو العلم
الذي يدرس القانون الجنائي باعتباره ظاهرة اجتاعية وأثره وتأثيره على الجتمع وهو لذلك يعد
من العلوم القاعدية.

القاعدة القانونية الجنائية الوضعية التي يترتب على مخالفتها تطبيق جزاء جنائي. فهو العلم الذي يقوم على دراسة مجموعة القواعد الجنائية التي تحدد صور الجرية في المجتمع والجزاء المقرر الإرتكابها وهو بهذا المعنى علم قاعدي Science normative يفرض على أفراد المجتمع قواعد السلوك ويقرر الجزاء الجنائي الواجب تطبيقه على من يخالفها ودراسته بهذا المعنى دراسة نظرية قانونية لقواعد وضعية، أما علم الإجرام فهو العلم الذي يقوم على تفسير الطاهرة الإجرامية فهو علم واقعي Science constatation يقوم على وصف السلوك الإجرامي ثم البحث عن أسباب الجرية سواء أكانت تلك الأسباب كامنة في الجرم أم كانت خارجة عنه مجناً عن كيفية مواجهة تلك الظاهرة.

وانطلاقاً من تلك الفكرة فإن كلاها يهتم في دراسته بالإجرام Délinquence غاية الأمر ان قانون العقوبات يدرس الإجرام بإعتباره النتهاكاً لقاعدة قانونية بينا يدرس علم الإجرام، الإجرام بإعتباره سلوكاً إنسانياً ذلك لأن علم الإجرام ليس مجموعة من الأوامر والنواهي كما ان قانون العقوبات ليس دراسة علمية لأسباب السلوك الإجرامي(١٠).

كما ان قانون العقوبات يستلهم في كثير من قواعده تلك النتائج التي يتوصل إليها علم الإجرام أية ذلك في نظام التدابير الإحترازية Mesure de يتوصل إليها علم الإجرام الذي أخذت به فعلا بعض التشريعات العقابية. كما ان علم الإجرام إنا يرجع في الأعم الأغلب من أبحاثه إلى فكرة الجرية كما هي معرفة في قانون العقوبات.

ويتجه رجال القانون عامة إلى القول بأن علم الإجرام ليس سوى الوجه الواقعي للظاهرة الإجرامية، على أساس أن المفهوم الواسع للقانون يشمل بالضرورة دراسة الواقع الذي يحكمه، فليس من المعقول دراسة القواعد الخاصة بالدعارة مثلا دون معرفة كاملة بعالم البغاء، ولا تجوز دارسة قواعد القتل

⁽١) انظر محمد ابراهم زيد، المرجع السابق، ص٤٨ وستيفاني وليفاسير وميرلان المرجع السابق ص٦٠٠

بالتسميم دون الوقوف على البواعث والأساليب الفنية التي يستخدمها عادة هؤلاء القتلة. بينها يتجه جانب هام من علهء الإجرام إلى القول بأن قانون العقوبات وعلم الإجرام فرعان مستقلان على الرغم من أن قانون العقوبات يستلهم نتائج أبحاث علم الإجرام (١).

والواقع ان قانون العقوبات ليس سوى نظاماً Une discipline او فناً Tra كثر منه علماً Science على عكس علم الاجرام. فليس من شك في أن قانون العقوبات لا يستمد قوته إلا من إرادة المشرع وذلك في إطار مكاني وزماني لا يتجاوزه الى العالمية، ثم إنه خاضع في القواعد التي يقررها لمبدأ الشرعية أو تانونية الجرائم والعقوبات بهدف هماية الحرية الفردية. أما علم الاجرام فإن قوته يستمدها من النظريات التي يقول بها في تفسير السلوك الاجرامي سواء أكانت بيولوجية أو اجتاعية ولذلك فهي لا تتحدد بإطار مكاني أو زماني، ثم إنه يهدف الى تفسير الظاهرة الاجرامية وهذا الفرض لا يتضمن في حد ذاته مساساً بالحرية الفردية أساليب ينبغي بالحرية الفردية أساليب ينبغي النوقاية من الجرية وقد يكون في هذه الاساليب تقييداً للحرية الفردية، الفردية المؤلية من الجرية وقد يكون في هذه الاساليب تقييداً للحرية الفردية المؤلية من التطبيق لا يكون إلا من خلال إقرار قانون العقوبات لها.

كما ان الواقع من ناحية اخرى أن رجال قانون العقوبات حين يدرسون الجرية والجرم إنما ينظرون اليها من خلال «مادية الواقعة » الاجرامية التي وقعت ليثبتوا الجرية فيها ثم يدرسون الانسان الذي ارتكبها منظوراً اليه من خلال الواقعة التي ارتكبها، فنقطة البدء والنهاية لدى رجال القانون انما هي «الواقعة المادية » بعكس علماء الاجرام النين ينطلقون في ابحاثهم من

⁽١) انظر لارجييه، المرجع السابق ص٥

ويرى فيرى ان قانون العقوبات ليس سوى الوجه القانوني للظاهرة الاجرامية.

⁽٢) انظر ستيفاني ليفاسير، المرجع السابق ص٧، ٨.

وانظر لأنبيل ولافاستان، المرجم السابق ص١٤٠.

« الجرعة » إلى « الجرم » كنقطة ارتكاز لتحديد الأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.

كما ان منهج قانون العقوبات في البحث هو المنهج الاستنباطي الفلسفي القائم على النحو القائم على النحو النام والدي سبق وابرزناه (١).

وأخيراً فإن رجال القانون يفرقون بين الجرم والبريء بميار الادانة القضائية النهائية فنن تثبت بهذا الطريق ادانته كان مجرماً ومن لا تثبت ادانته فهو بريء، أما علم الاجرام فإنه وإن دار في فلك المفهوم القانوني للمجرم الا ان فكرة المجرم أوسع لديه اذ انها تستوعب عددا من لم تصدر ضدهم إدانة جنائية (فكرة المجرمين غير الحسواء).

(٣٢) علاقة علم الاجرام بقانون الاجراءات الجنائية:

قانون الاجراءات الجنائية هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم طرق ملاحقة المتهم والتحقيق معه ومحاكمته وتحدد السلطات التي تقوم بتلك الاجراءات منذ وقوع الجرية حتى تنفيذ الجزاء المنطوق به، والواقع أن قانون الاجراءات الجنائية بهذا المعنى «تبعي» اذ يفترض وجود قانون موضوعي هو قانون المقوبات الذي يتولى تشفيل قواعده، وهو بهذا المنطق قانون شكلي باعتباره مجرد مجموعة وسائل أو أساليب لتطبيق قواعد قانون المقوبات.

وبالرغم من أن طبيعة هذا القانون تجعل له مجالاً مختلفاً عن الجال الذي

⁽١) محمد ابراهيم زيد المرجع السابق، ص١٤٨.

يسر انور، وآمال عثان المرجع السابق، ص٣٨٠.

⁽۲) قرب، يسر انور، وآمال عثان، ص٤١.

تدور فيه أبحاث علم الاجرام إلا أن النتائج التي تتمخض عنها الدراسات الاجرامية بما تلقيه من ضوء على شخصية الجرم وأسباب إجرامه وبالتالي على السيلة المناسبة لعدم عودته الى الجرية مرة أخرى من شأنها ولا شك أن تؤثر على المشرع الاجرائي في اختياره الأساليب والاجراءات اللازمة لحاكمة المتهم وتنفيذ المقاب عليه ولا ادل على ذلك من أن بعض التشريعات قد جرت على افراد محاكم خاصة للاحداث حتى يمكن ان يتوفر للمجرم القاضي الذي يستطيع فهم شخصيته والوقوف على أسباب إجرامه وطريقة معاملته. كما يظهر فيا جرت عليه بعض الاتجاهات الحديثة في المناداة بتفريد إجراءات الدعوى الجنائية بحيث تنقسم الى مرحلتين يتم في الأولى، بواسطة لجنة أو هيئة فنية خاصة ملحقة بالحكمة الجنائية، فحص شخصية المتهم وتحليلها ثم يفتح ملف الواقعة في المرحلة الثانية(١).

(٣٣) علاقة علم الاجرام بتاريخ القانون الجنائي:

تاريخ القانون الجنائي علم يقوم على دراسة تاريخ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ودلالات التمديلات والتغييرات التي طرأت عليها تاريخياً، وهو على هذا النحو لا يرتبط بعلم الاجرام بعلاقة ما.

(٣٤) علاقة علم الاجرام بعلم الاجتاع القانوني الجنائي:

وعلم الاجتاع القانوني الجنائي علم قاعدي يقوم على دراسة القواعد القانونية الجنائية باعتبارها ظاهرة اجتاعية لبيان وظيفتها ومدى اثرها على المجتمع رتأثرها به. وهو بذلك يختلف عن علم الاجتاع الجنائي الذي يشكل جزءاً من

١) وجدير بالذكر أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٦، اسنة ١٩٧٤ أخذ بنظام الفحص السابق هذا بالنسبة للاحداث أذ قرر أنه داذا رأت الحكمة أن حالة الحدث البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة في إحدى الأماكن المناسبة المدة التي تلزم لذلك، ويوقف السير في الدعوى إلى أن يتم الفحص.

علم الاجرام ويبحث في الصلة بين الجرم والوسط الاجتاعي الذي يحيا فيه ودراسة العوامل الاجتاعية للجرية.

ولا توجد في الواقع علاقة مباشرة بين علم الاجتاع القانوني الجنائي وعلم الإجرام إلى مختلف الظروف الإجرام اللهم إلا في توجيه نظر الباحث في علم الإجرام إلى مختلف الظروف التي أحاطت بتحديد مضمون القاعدة القانونية الجنائية ومدى تعبيرها عن المجتمع أو تنافرها مع قيمه(١).

(٣٥) علاقة الاجرام بفلسفة القانون الجنائي:

فلسفة القانون الجنائي هي في الواقع فرع من فروع فلسفة القانون بوجه عام، وهي دراسة تنصب هلي قواحد القانون الجنائية من زاوية فلسفية فهي بحث عقلي يسعى لمعرفة حقيقة القاحدة الجنائية، في طبيعتها وموضوعها واهدافها وتقديرها، وهي بهذا المعنى بعيدة عن دراسات علم الاجرام، لأنها. أي فلسفة القانون الجنائي . تتحدد تماماً بالقواعد الجنائية.

(٣٦) علاقة علم الاجرام بعلم السياسة الجنائية:

علم السياسة هو احد العلوم القاعدية التي تبحث في سياسة الدولة في مواجهة الجرية ومن هنا فإن علم السياسة الجنائية يدخل في نطاق العلوم الترشيدية بمعنى أنه لا يجعل من القواعد القانونية الوضعية غاية لدراسته وإنا تتحدد غايته في القاعدة القانونية المقترحة فهو لا يدرس القاعدة القانونية القائمة إلا ليصل الى القاعدة التي ينبغي ان تكون، بهدف ترشيد نشاط الدولة في مجال مكافحة الجريمة بما يتطلبه ذلك من دراسة مختلف المصالح الاجتاعية وتحديد تلك التي تستأهل من بينها حماية القانون الجنائي مع بيان الاجزية التي تعد أكثر فعالية في تحقيق تلك الحياية.

⁽١) انظر يسر انور على، وآمال عثان ص٤٠.

وعلى الرغم من ان السياسة الجنائية تشترك مع قانون العقوبات في أن كلا منها علم قاعدي تنصب دراسته على القاعدة القانونية الجنائية الا انها في الحقيقة مختلفان، فبينها تنصب دراسات قانون العقوبات على القاعدة الجنائية القائمة لتفسيرها وتحليلها فقهياً فإن علم السياسية الجنائية يتولى دراسة تلك القاعدة في المراحل السابقة على دخولها في إطار النظام القانوني حيث تهدف دراسته الى بيان مدى ملائمة القاعدة النافذة مع الهدف الذي تسعى اليه في سبيل وضع القاعدة الجنائية التي ينبغى ان تكون (۱۰).

وقد اتجه البعض الى اعتبار السياسة الجنائية جزءاً من علم الاجرام، أو هي الشق الأخير فيه والذي يبحث في سبل الوقاية من الجرية خلال النتائج التي وصلت اليها أبحاث علم الاجرام، بل أن هناك من أنكر وجود علم الاجرام واعتبره هو السياسة الجنائية (٢٠).

والواقع أن هناك فارقاً في الموضوع بين علم السياسة الجنائية وعلم الاجرام، اذ يمكف العلم الاول على دراسة فن التشريع ومدى ملائة التشريع القائم، من حيث سلامة تغطيته للمصالح الجديرة بالحماية الجنائية وملائة وفاعلية تلك الحماية. فهو إذن علم قانوني يهتم بملاءمة وتقييم النص التشريعي القائم ويهدف الى تطويعه بالقدر اللازم لتحقيق الهدف المرجو من ورائه، اما علم الاجرام فهو علم واقعي يهدف الى تفسير الظاهرة الاجرامية سواء باعتبارها واقعة فردية أو واقعة اجتاعية والكشف عن الاسباب التي تقف وراءها سواء تعلقت بالجرم أو بالجتمع. صحيح أن علم السياسة الجنائية قد يستعين بالنتائج التي يتوصل اليها علم الاجرام في مجال الوقاية العامة من الجرية في تقديم مقترحاته

⁽١) انظر في هذا يسر انور وآمال عثان ص٤١، ٤٧، ١٨.

⁽٢) انظر في عرض هذه الاتجاهات مأمون سلامة المرجع السابق، ص١٠٦٠.

E -- Yamarellos et G Kellens Le crime et la criminologie وانقطر على وجه الخصوص -- 2 -- 1970 P83 et S

الى المشرع الجنائي لكن تلك الاستفادة لا تؤثر في استقلال واختلاف كل منها عن الآخر.

(٣٧) علاقة علم الاجرام بعلم العقاب:

قدمنا فيا سبق أن علم السياسة الجنائية هو العلم الذي يبحث في سياسة الدولة قي مواجهة الجرية وقلنا أنه علم قاعدي ترشيدي تنصب دراسته من جهة على القاعدة القانونية الجنائية لا بهدف دراستها كما هي واغا بهدف تحديد المضمون الذي ينبغي ان تكون عليه. فنقطة البدء في علم السياسة الجنائية هي القاعدة القانونية النافذة ـ ومن هنا فهو علم قاعدي ـ ونقطة الحتام عنده هي القاعدة القانونية التي ينبغي أن تكون ـ ومن هنا فهو علم ترشيدي ـ وما دام الأمر كذلك فإن علم السياسة الجنائية ينبغي دائاً أن يستهدي بسائر الدراسات التي تهم بحركة التجريم والعقاب، ومن بينها ولا شك علم الإجرام.

والواقع من الامر أن علم السياسة الجنائية يقوم بدورين مختلفين، الاول يبحث في مدى ملاءمة القواعد القانونية النافذة مع اهداف المجتمع في حماية بمض المصالح الاجتاعية بالجزاء الجنائي وهو في هذا النطاق يهتم ببيان الافعال التي يجب ان تدخل في اطار الجرائم وتلك التي لا يجوز ان تدخل أو بعبارة اخرى هو ينظر في مدى ملاءمة شبكة التجريم النافذة في المجتمع، وهل هي تغطي فعلا سائر الافعال التي تتضمن عدواناً على المصالح الاجتاعية الجديرة بالحاية الجنائية أم أن هناك أفعالاً سقطت وينبغي اقتراحها؟ وأفعالاً جرمت وينبغي اقتراح نزع الجرعة(١) عنها؟. وفي هذا الشق من الدراسة يبدو تماماً دور

⁽١) في هذا الصدد جاء في تقرير مقدم إلى المؤتمر الاوروبي لديري معاهد البحث الجنائي المنمقد في سارزبورج في الفترة من ١٩ الى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ اقتراحاً بالغاء الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم القائمة على فكرة النظام ـ لا الذنب ـ وخصوصاً بالنسبة لجرائم المرور التي تجاوزت في الوقت الحالي اكثر من ٢٥٠ من نشاط الحاكم في الدولة الحديثة.

E Yamarellos et G Kellens انظر

المرجع السابق ص٨٤.

علم السياسة الجنائية في ترشيد المشرع الجنائي.

لكن علم السياسة الجنائية يقوم بدور آخر، ازدادت اهمية في الوقت الحالي بسبب انتماش الدراسات الاجرامية وظهور عدد من الحقائق المتعلقة بأسباب الجرية، وهو تحديد السياسة العقابية للدولة، او بعبارة اخرى بيان الموقف الذي ينبغي ان تتخذه الدولة في كفاحها ضد الجرية سواء ما تعلق بالوقاية منها او تقويم مرتكبيها.

وبصرف النظر عن التطور الذي لحق بالسياسة العقابية والاغراض التي ينبغي ان تتعلق بها العقوبة ، والتي دفعت الى خلع تسمية علم العقاب «على الشق التقوعي » لهذه الدراسة على ما سوف نعرض له تفصيلاً في موضعه نسارع فنقدم تعريفنا لعلم العقاب بأنه العلم الذي يعكف على دراسة المبادىء والاصول التي تكفل مواجهة الظاهرة الاجرامية من ناحية اختيار الجزاء المناسب والاسلوب الامثل في تنفيذ هذا الجزاء.

والواقع أنه في مجال بيان الملاقة بين علم الاجرام والعقاب يمكن القول بأنه إذا كان علم الاجرام هو علم البحث في أسباب الجرية فإن علم المعقاب هو علم علاجها. لكن ذلك لا ينفي أن علماء الاجرام في الولايات المتحدة يعتقدون حق الآن، متفقين في ذلك مع كان يراه علماء الاجرام في فرنسا حتى نهاية القرن التاسع عشر، بأن هناك اندماجاً تاماً بين علم الاجرام وعلم المعقاب بمقولة أن علم الاجرام ينقسم الى فرعين رئيسين: علم أسباب الجرية Etiologie وذلك على اساس انه لا يمكن اعداد برنامج للوقاية من الجرية دون التعرف المعيق على صورها وخصائصها واسبابها؟ كما لا يمكن اختيار المعاملة المناسبة للمحكوم عليه دون تعرف على مكونات شخصية الجرم وطريقة اصلاحها(۱). وظل الحال كذلك الى بداية القرن العشرين حيث قسم

Bouzat et pinatel, op cit P. CUCHE - traite de science et de legislation (۱) انظر ص۱۸ لدی) penetentiaire 1905, P I

CUCHE الملوم المتعلقة بالظاهرة الاجرامية الى قسمين: الاجرام العلمي او الحض CUCHE (ويشمل الانتروبولوجيا الحض La Criminologie scientifique ou pure الحنائية وعلم الاجتاع الجنائي) والاجرام الغني او التطبيقي appliquée ou technique (ويشمل اجراءات الكفاح ضد الجرية سواء في جانبها المقابي repressives او الوقائي presentitive وهو ما يسمى اليوم بعلم المقاب. (Science penitentiaire ou Penologie).

والواقع اننا نعتقد ان علم الاجرام هو العلم الذي يعكف على تفسير الظاهرة الإجرامية بينا يعكف علم المقاب على كيفية مواجهتها. ولا يؤثر في ذلك ما يراه بعض العلاء من أن رسالة علم الاجرام لا تقف عند حد تفسير الظاهرة الاجرامية سواء على النطاق الفردي او الجهاعي واغا ينبغي ان تمتد ان الى الكشف عن وسائل التنبؤ بالجرية والقضاء على اسبابها. ذلك اننا نعتقد ان علم العقاب لا شأن له بالاجراءات الوقائية التي ينبغي ان تتخذها الدولة. والتي يدخلها الاستاذ CUCHE في مجال علم المقاب. فالاجراءات الوقائية التي تجاهد بها الدولة في سبيل ازاحة أو على الاقل تخفيض الظروف الاجتاعية المساعدة على الجرية اغا تدخل في نطاق دراسات علم الاجراء ولا شأن لها بدراسات علم المقاب الذي لا يدخل في نطاقه الا تلك الاجراءات التي تتخذها الدولة ضد الجرمين الذي وقعت منهم بالفعل جرية وهي ما تسمى بالاجراءات المقابية التي تتوجه فيها الدولة نحو الجرم، او نحو الشخص الذي ارتكب بالفعل جرية لتزاول عن طريق التأثير الفردي الواقع عليه كفاحها ضد الجرية.

وعلى ضوء هذا التحديد فإن الصلة بين علم الاجرام وعلم المقاب هي اقرب الى التصاهر والاندماج منها الى الاستقلال والازدواج على النحو الذي ستتعرض له في الجزء الثاني من هذه الدراسة. ذلك ان فعالية المعاملة المقابية تتوقف في الواقع في جزء كبير منها على معرفة عوامل الاجرام ودراسة شخصية المجرم كما وان المعاملة المقابية الفعالة على الاقل بالنسبة لمن سبق

الحكم عليهم . تعد احدى دعامات الوقاية العامة ضد الجريمة والتي تعد من اهداف علم الاجرام^(١).

(٣٨) علاقة علم الاجرام بالطب العقلي القضائي:

ويقوم الطب العقلي على دراسة مختلف الامراض العقلية من حيث ارتباطها بتطبيق القانون الجنائي من جهة وتفسير كثير من حالات الانحراف لا سيا لدى الجرمين الجانحين والخطرين، ولا شك ان التطور العلمي الذي اصاب هذا الفرع من العلوم وخصوصاً بعد ارتقاء العلوم الطبيعية والكيميائية، قد أضفى على ابحاث هذا العلم قيمة صارت به محل ثقة.

وبفضل الانطلاقة الكبرى التي حققها علم النفس، صار من المكن ـ بالتحليل النفسي ـ الكشف عن كثير من جذور الجنوح التي تكمن في اعاق الشخصية والتي تكشف عن بواعث الجرم وطريقة تصرفه والتي غالباً ما تكون مجهولة لدى الجرم نفسه(٢).

(٣٩) علاقة علم الاجرام بالطب الشرعي:

ليس بين علم الاجرام وعلم الطب الشرعي علاقة مباشرة اللهم الا اذا اخذت العلاقة بمنى ان علم الطب الشرعي ـ باعتباره مجموعة القواعد الطبية والبيولوجية اللازمة في التطبيق العملي للقانون الجنائي(^{٣)} ـ هو الذي يكشف حقيقة المشكلة التي يتولى علم الاجرام تفسيرها. اذ انه يمد القاضي بالمعلومات

⁽۱) انظر لارجيه المرجع السابق، ص۱. ستيفاني وليفاسير وميرلان المرجع السابق ٣٠٠ ٤. بوز و بناتيل، المرجع السابق، ص٥. بيكا المرجع السابق ص١٤٠، ٤١، ٤٢ درمسيس بهنام ص٦٣ وما بعدها. محود نجيب حسني، ص٨ وما بعدها. جلال ثروت، ص١٨٧ وما بعدها، يسر انو وآمال عثمان ص٤١. فوزية عبد الستار، ص٩ وما بعدها. عبد المنعم العوض ص٧٣، ٧٤، ٧٥٠

⁽۲) انظر لانييل ولافستان المرجع السابق، ص۱۲.

⁽٣) انظر يسر وانور وآمال عثانُ المرجع السابق ص٥٥.

البيولوجية والطبية التي تسمح له بحسم بعض المشاكل القانونية كبيان سبب الوفاة وطبيعة المادة المستخدمة في القتل مثلا وتحليل الخطوط لمعرفة شخصية المتهم.

(٤٠) علاقة علم الاجرام بعلم النفس القضائي:

وعلم النفس القضائي هو فرع من فروع علم النفس التطبيقي الذي يهم بدراسة الظواهر النفسية المختلفة للاشخاص الذي يساهمون في سير الدعوى الجنائية (۱۰). كالقضاة واعضاء النيابة والمحامون والشهود والمتهم والمدعي المدني، وعلم النفس القضائي بهذا المعنى لا يرتبط بطريق مباشر بعلم الاجرام

(٤١) علاقة علم الاجرام بعلم التحقيق الجنائي:

وعلم التحقيق الجنائي هو العلم الذي يبحث في طرق البحث عن الجرم، دون تطرق الى اسباب اجرامه فهو العلم الذي يبحث في اصلح الوسائل العلمية لاثبات الجرية ونسبتها الى المتهم، كنظام البصات، والبحث عن الشبهات وفحص السلاح وتحقيق شخصية الجرمين واقيسة الجسم، وهو بهذا المعنى لا يرتبط بطريقة مباشرة بعلم الاجرام الامن خلال كشفه للجرية والجرم(").

⁽١) المرجم السابق، الموضم السابق.

⁽٣) ليفاسير وستيفاني وميرلان ـ المرجع السابق ص٣ فهو من العلوم المساعدة للبوليس وجهات Voin et Leauté, Droit pènal et criminologie, P20 et 21.

الباب الثاني

عوامل السلوك الاجرامي Les facteurs de criminalité

مفهوم العامل Facteur

(٤٣) لا يقصد بعوامل السلوك الاجرامي، اسباب هذا السلوك، لأن فكرة السبيسة فكرة تخسص العلوم الطبيعية ولا مجسال لاعالها في نطباق العلوم الاجتاعية عامة وعلم الاجرام خاصة (۱). ذلك ان السلوك الانساني عامة والسلوك الاجرامي خاصة لا يكن تفسيره بارجاعه الى سبب محدد او مجموعة السباب محددة على ذات النسق الذي يجري في مجال العلوم الطبيعية والتي ينتهي فيها الباحث الى القول بأن وجود عامل بذاته ـ او مجموعة عوامل محددة ـ يكون لازماً وكافياً لوقوع النتيجة محل الباحث حتاً، وهو المعنى العلمي للسبب. ومن مجاول من الباحثين في علم الاجرام ان يعطي لعامل محدد او مجموعة عوامل محددة دور السبب في مجال الجرية سوف يصل بغير ادنى شك او مجموعة عوامل محددة دور السبب في مجال الجرية سوف يصل بغير ادنى شك

ليس للجريمة سبب بذاته، او على الاقل لا يستطيع احد ان يجزم بذلك، فليس هماك من يستطيع ان يجزم بأن تشوهاً بدنياً أو انحطاطاً نفسياً محدداً أو تصوراً عقلياً، أو مستوى معيناً من الفقر أو الجهل أو تأثراً محدداً بأحدى وسائل الاعلام يؤدي حمّاً إلى سلوك سبيل الجريمة. ويرجع السر في ذلك إلى أن الجريمة ظاهرة إنسانية تصدر عن إنسان له روح وله بدن يختلف في تركيبه

⁽۱) ستيفاني ـ ليفاسير ـ ميرلان، ص١٨٣٠

وتكوينه من إنسان إلى آخر وبالتالي فإن درجة تأثير التكوين الداخلي لكل إنسان على تصرفاته ودرجة تأثره بمختلف العوامل الخارجية تختلف من إنسان الى آخر على نحو يكون فيه من العبث القول بأن هذا العامل أو ذاك يعد سبباً كافياً ولازماً لوقوع الجرية. كما أن الجرية من جهة أخرى ظاهرة إجتاعية متشعبة ومعقدة ومركبة الجوانب ولا يكن أن يقال أن عاملاً إجتاعياً بذاته أو مجموعة محددة منها، يؤدي حتاً إلى وقوع الجرية.

ليس المقصود اذن بعوامل السلوك الاجرامي اسباب السلوك الاجرامي بالمفهوم العلمي للسبب واغا المقصود بحث العوامل التي تساهم في إخراج السلوك الاجرامي الى حيز الوجود سواء على نحو يدفع اليه أم على نحو يهيء لوقوعه.

ويرجع السر وراء تحديد المقصود «بالعامل» على هذا النحو الى أن البحث في «الأسباب الإجرامية Etiologie crimenelle » من منطق «الحتمية البحث البيولوجية والاجتاعية » هو ضرب من ضروب السهولة في البحث والخفة فيه ، لأن فيه من ناحية انكاراً لدور التربية والتهذيب، كما أن نتائجه صالحة من ناحية اخرى لأن تنطبق حتى على القضاة ورجال التشريع. واذا كان علماء الاجرام قد استمروا فترة طويلة في التركيز على عامل بذاته أو على طائفة محددة من العوامل (سواء أكانت عضوية أم إجتاعية) وتحميلها تبعة السلوك الاجرامي، فإن هذا المسلك من جانبهم لم يكن يستهدف في حقيقة الامر الوقوف على الإسباب الحقيقية التي تقف وراء الظاهرة الاجرامية بقدر ما كان يستهدف الوقرة الإجرامية بقدر ما كان يستهدف الوقرة الإجرامية بقدر ما كان يستهدف الوقرة من خلال الدهني الذي يتصورونه من خلال معشم لبعض الحالات الفردية التي حلتها الى اذهانهم الصدفة او الافساد déformation.

ولقد كان ادراك تلك المعاني السبب وراء ما يسلم به معظم علماء الاجرام من تعدد العوامل التي تقف وراء الظاهرة الاجرامية وتباينها وهو ما يسمى «بتكامل العوامل constellation des tacteurs » الفردية والاجتاعية التي تقف وراء السلوك الاجرامي. وسوف نحاول في هذا الباب دراسة مختلف العوامل الاجرامية التي قال بها علماء الاجرام.

غاية الامر ان ننبه الى ان بعض علاء الاجرام قد اتجهوا الى ابتداع جدول للتنبؤ بالمود الى الجرية (Ferry et Glueck) على اساس اعطاء كل عامل من عوامل الاجرام، بحسب اهميته النسبية معدلا ثابتاً بطريقة يمكن بها قياس احتالات عود الجرم الى الجرية مرة اخرى، ويلاحظ ان هذا المعدل يتسم تحديده بالنسبة لكل عامل من العوامل بقدر كبير من الاستبداد، كهال الدراسات التي اجريت على تلك العوامل تتسم بقدر كبير من الضآلة(١).

كما ينبغي ان نضع في اعتبارنا ان هناك الى جوار العوامل الاجرامية التي تدفع الى السلوك الاجرامي ثمة عوامل مانعة facteurs de resistance عن اتيان هذا السلوك، هي التي تفسر الى حد كبير كيف ان كثيراً من يقعون تحت وطأة عدد من العوامل الاجرامية لا يتحولون مع ذلك الى مجرمين ومن بين هذه العوامل التربية، وتهذيب الغرائز، وهي بوجه عام قليلة الحظ عند دراسة الاجرام.

⁽١) لارجييه، المرجع السابق، ص١٧٠.

رمسيس بهنام المرجع السابق ص٤٧.

الفصل الاول

العوامل الفردية للاجرام

(٤٣) العوامل الانتروبولوجية:

اتجه بعض العلماء الى البحث عن العوامل التي تقف وراء الجريمة في التكوين العضوي للانسان، وذلك عن طريق اخضاع الحالة محل البحث للفحص الطبي الشامل بغية الوقوف على الخلل العضوي الذي تعاني منه والذي قد يكون له دلالة في تفسير السلوك الاجرامي لصاحبها وقد كان العالم الايطالي لومبروزو صاحب الفضل في توجيه النظر نحو ضرورة فحص الفرد ثم تبعه علماء آخرون منهم من سار على دربه ومنهم من شق لنفسه درباً موازياً وان كان مختلفاً نذكر من بينهم العالم الايطالي دي توليو.

وسوف نحاول القاء الضوء على مجمل الدارسة البيولوجية التي اجراها لومبروزو وتابعوه ثم دي توليو، ومن تبعها من علماء آخرين.

(11) (أ) لومبروزو Lombroso وتابعوه:

كان لومبرورو استاذاً للطب الشرعي والعقلي بالجامعات الايطالية، وطبيباً بالجيش الايطالي بعض الوقت، وكان الرجل بطبعه متأملاً حريصاً على تفسير ما يدور حوله من ظواهر. وكان ان لاحظ احتواء الجيش على نماذج متباينة من البشر بعضهم يتسم بالشر وبالتمرد على النظام بينها يتسم البعض الآخر بالانضباط والطاعة وقد اغراه ما لاحظه من ذلك اثناء عمله بالجيش على عاولة الوقوف على الاسباب التي تقف وراء ذلك التباين في المسلك.

لاحظ لومبروزو ان الجنود الاشرار يتميزون بعدة ميزات جسدية لم تكن موجودة في الجنود الاخيار، منها الوشات والرسوم القبيحة التي كانوا يحدثونها على اجسادهم. كما اتضح له من تشريح جثث الكثيرين منهم وجود عبوب في تكوينهم الجساني وشنوذ في الجمجمة لكن الحادثة التي كان لها الأثر الاول على دراسته كانت حادثة لص ايطالي خطير يدعى فيليلا Villela كان قد سبق وخلص في دراسته لحالته بتميزه مجنة غير عادية في الحركة وميل الى التهم والسخرية والتفاخر وحين عهد الى لومبروزو بتشريح جثته بعد وفاته وجد في مؤخرة جمجمته تجويفاً واضحاً وغريباً شبيهاً بذلك التجويف الذي يوجد لدى الحيوانات الدنيا كالقرود، مما اوحى له بوجود علاقة ما بين هذه الحيوانات الحيوانات الدنيا كالقرود، مما اوحى له بوجود علاقة ما بين هذه الحيوانات بعد، دراسة حالة بحرم خطير يدعي البيولوجي والإجرام. ثم قدر له من بعد، دراسة حالة بحرم خطير يدعي Veteeni كان قد قتل عشرين امرأة بطرية شرسة ووحشية حيث أقدم بعد قتلهم على شرب دمائهم ثم قام بدفن بطريقة شرسة ووحشية حيث أقدم بعد قتلهم على شرب دمائهم ثم قام بدفن جثنهن، وخلص من دراسته لحالته إلى أن لهذا المجرم خصائص الإنسان البدائي، ومظاهر قسوة الحيوانات المفترسة.

وانتهى لومبروزو من ذلك الى ان الجرم غط من البشر يتميز بالامح عضوية خاصة ومظاهر جسانية شاذة برتد بها الى عصور ما قبل التاريخ أو أن الانسان المجرم وحش بدائي يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة بانسان ما قبل التاريخ. ومن بين هذه الخصائص صغر الجمجمة وعدم انتظامها وطول الذراعين وكثرة عضون الوجه، واستمال اليد اليسرى وضخامة الفكين والشذوذ في تركيب الاسنان الى جانب عدم الحساسية في الشعور بالالم.

وبالاضافة الى تلك الصفات العامة وقف لومبروزو على بعض الملامح العضوية التي تميز بين المجرمين. فالجرم القاتل يتميز بضيق الجبهة وبالنظرة العابسة الباردة وطول الفكين وبروز الوجنتين بينا يتميز المجرم السارق بحركة غير عادية لعينية وصغر غير عادي لحجمهما مع انخفاض الحاجبين

وكشافة شعرها وضخامة الأنف وغالباً ما يكون اشولا. أما الجرم الذي ييل الى ارتكاب جرائم الجنس فيتميز بتقارب المينين وطول الاذنين وانحساف الجمجمة وفرطحة الانف.

وتأسيساً على ذلك كله قرر لومبروزو أنه وان كان صحيحاً أن من الناس من لا يحمل تلك الصفات ويصبح مع ذلك مجرماً فإنه من الصحيح كذلك ان من يحمل تلك الصفات يكون محكوماً عليه بالاجرام. تلك هي عهاد فكرة لومبروزو فالمجرم في نظره انسان مطبوع بالاجرام مدفوع اليه مجكم تكوينه البيولوجي، ولذلك كان انريكو فيري مصيباً حين اطلق على نظرية لومبروزو ـ التي اعلنها في مؤلفه الشهير والانسان الجرم ، الذي ظهر عام ١٨٧٦ ـ اسم الجرم بالميلاد.

(٤٥) وقد تعرضت نظرية لومبروزو لانتقادات مرة، كان ابرزها هو رفض اعتبار الجرم بالطبع أو بالتكوين أو بالفطرة أو بالميلاد النمط الاجرامي الوحيد والعام بين الجرمين. بالاضافة الى ما نسب الى آراء لومبروزو من قصور في الاحصاء وجهل بقوانين الوراثة واسراف في المبالغة في اهمية العيوب الجسدية واغفال مطلق لتأثير البيئة والعوامل الاجتاعية في نشأة الجيوية.

وازاء هذا النقد حاول لومبروزو في الطبعات اللاحقة لكتابه ان يعدل من آرائه مستفيداً بما وجه اليها من انتقادات، وكان أن حدث في عام ١٨٨٤ ان اسند اليه امر فحص حالة جندي مريض بالصرع يدعي مسدياً Mesdea قام فجأة بمطاردة ثمانية من رؤسائه وزملائه وقتلهم، ثم سقط فاقد الوعي لمدة اثنتي عشرة ساعة لجمرد ان احدهم سخر من مقاطعة كلابريا التي ينتمي اليها مسديا، ولما افاق من صرعه لم يتذكر شيئاً بما حدث، وبعد دراسة لومبروزو لهذه الحالة خلص الى ان مسديا مجمع بين صفات الوحشية والحيوانية الى جانب اصابته بالصرع الذي اثبت انه وراثي. فانتهى الى وجود علاقة بين التشنجات بالصبية وبين الاجرام واعاد صياغة نظريته مقساً المجرمين الى الفئات الآتية.

- ١ المجرم المجنون. وهو من يرتكب الجريمة، بتأثير المرض العقلي،
 ويدخل في تلك الفئة المجرم المصاب بالهستيريا ومدمن الخمر.
- ٢ الجرم الصرعي. وهو من يرتكب الجرية بتأثير الصرع الذي ينتقل البه بطريق الوراثة على نحو يحد من غو بعض العضلات أو الوظائف النفسية والعقلية، والجرم الصرعي عرضة لأن تتطور حالته المقلية بسبب استمداد خاص للاضطرابات المقلية فيتحول الى مجرم مجنون اذا تطور صرعه الى مرض عقلي.
- ٣ ـ الجرم السيكوباتي. وهو من يرتكب الجريمة بتأثير الشخصية السيكوباتية التي تفقده القدرة على التكيف مع المجتمع الامر الذي قد يترتب عليه وقوعه في مهاوى الجريمة.
- ١ الجرم بالصدفة. وهو الجرم الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير حادثة عرضية متصلة بالظروف البيئية من شأنها ان تعزز فيه النزعة الى ارتكاب الجريمة دون ان تكون لديه اصلا صفات المجرم بالميلاد.
- ٥ ـ الجرم بالعاطفة وهو من يرتكب الجريمة لاسباب عاطفية جامحة،
 كالفيرة والحاس والدفاع عن العرض او الشرف.
 - ٣ ـ الجرم معتاد الاجرام او محترفه.
- (٤٦) والواقع ان لومبروزو بآرائه السابقة كان له فضل السبق في محاولة دراسة الظاهرة الاجرامية دراسة عقلية وله على وجه الخصوص فضل توجيه نظر الباحثين نحو دراسة شخصية الجرمين بهدف الوقوف على الموامل التي تقف وراء اجرامهم، ومع ذلك فليس هناك الآن من يشك في احتواء دراساته التي اجراها على قدر عظيم من المبالفة وهو امر سلم به هو نفسه بعد سنوات عدة من ظهور دراساته، وتظهر هذه المبالفة، بشكل واضح، فيا خلفته دراساته من اعتقاد بوجود وراثة اجرامية تعكس على من يحملها ملامح عضوية ومظاهر جسانية تميزه وتفرقه في ذات الوقت عن غير الجرمين، فذلك علم يؤيده العلم، فإنسان ما قبل التاريخ، الذي يرى لومبروزو ان الجرم هو ما لم يؤيده العلم، فإنسان ما قبل التاريخ، الذي يرى لومبروزو ان الجرم هو

من يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة به، لم يكن على الدوام مجرماً كما لم يثبت علية وضع الوشات والرسوم القبيحة على جسده، والجرم الصرعي من ناحية اخرى ليس حمّاً ان يكون صرعه هو سبب اجرامه فليس كل مجرم مصاب بالصرع او بالمرض العقلي، وليس كل من يصاب الصرع او بالمرض العقلي يصبح مجرماً.

وم حية اخرى فليس هناك الآن من يشك في ان دراسات لومبروزو قد تأسست على اغلاط فادحة في التفسير. فمن حيث تميز الجرم بالبلادة او قلة الاحساس بالالم وهو امر استنتجه لومبروزو من خلال ملاحظته لكثرة الوشات والرسوم القبيحة التي يحدثها الجرمون في اجسادهم في الفترة التي اعد فيها دراساته على نحو ما كان يفمل الانسان البدائي، قد قام على خطأ في التفسير لأن البواعث التي كانت تدفع بهذا الانسان الى تحمل هذا الالم لم تكن سوى الرغبة في التمريف بالنفس او فض الاختلاط الذي قد يورثه التاثل في الشكل او في الملامح الخلقية.

ومن حيث تميز الجرمين باستخدام اليد اليسرى، من الخطأ تفسيره على كونه سبباً أو علامة على الاجرام، «فالشول» ظاهرة طبيعية يقف صراع المائلة من اجل الكفاح للعبش او الاستعداد الاجتاعي (كمن يشب على استمال آلة تدار من اليمين ـ او يركن اليه ابويه عملا يتطلب استمال اليد اليسرى) عاملا من العوامل التي تخلق لدى الفرد اضطراباً في استمال الاعضاء ينتهى بالشول.

ولعل في اخطاء التفسير هذه ما جر لومبروزو الى الوقوع في خطأ افدح وهو الجنوح الى التعميم وخلق قاعدة عامة من مجث حالة او عدة حالات فردية، وهو خطأ يكفي وحده لنزع الصفة العلمية عن دراساته وتقليل الثقة بالتالي في سلامة النتائج التي تقررها.

ومع ذلك فسوف يظل لومبروزو المؤسس الاول لعلم الانتروبولوجيا الجنائية

او الانسان الجرم كملم مستقل تجاه العلوم الاجتاعية وصاحب الفضل الاول في توجيه الانظار الى ضرورة دراسة شخص الجرم، اما نظريته البيولوجية في عوامل تكوين الظاهرة الاجرامية فيكفيها انها الدراسة الاولى التي استخدمت المنهج العلمي وحسبها انها اثارت واستثارت معها موجة علمية متعددة الانجاهات في تفسير الظاهرة الاجرامية ولم تزل حتى اليوم مثارة.

(٤٧) (ب) دي توليو Di Tullio الاستعداد السابق للاجرام »

بسط دي توليو نظريته في تفسير الظاهرة الاجرامية في مؤلف صدر سنة المعنوان نظرية الاستعداد السابق او ما اصطلح في الفقه العربي على تسميتها «بالتكوين الاجرامي». وتتلخص هذه النظرية في ان الجرية بصفة عامة ثمرة تفاعل بين العوامل البيولوجية كعوامل داخلية وبين العوامل الاجتاعية كعوامل خارجية. وبالنظر الى ان العوامل الاجتاعية الخارجية او بصفة عامة متطلبات الحياة الاجتاعية يتعرض لها الكافة ولا تثير مع ذلك النجة الى الاجرام والاندفاع نحو الجرية الا بالنسبة للبعض دون الآخر

فإن السؤال الذي نستطيع بالاجابة عليه تفسير الظاهرة الاجرامية يكون لماذا يستجيب لنداء الجريمة بعض الناس دون بعضهم الآخر على الرغم من وحدة او بالادق تماثل العوامل الاجتاعية الخارجية؟.

اجاب دي توليو على هذا السؤال بنظريته في «الاستعداد السابق للاجرام». ولديه ان من يرتكب الجرية الما يرتكبها بسبب التكوين الخاص لشخصيته الفردية، هذه الشخصية التي تتسم بصفات عضوية ونفسية خاصة قد تكون وراثية او مكتسبة تميز صاحبها وتفرقه عن أي رجل عادي وتدفع به الى تغليب «الانا» على «اللاأنا» فتتيح سيطرة للذات الغريزية الطبيعية على موانع التحكم الارادي في متطلبات الذات فيصبح الشخص على استعداد او بالادق اكثر استعداداً لارتكاب الجرائم اذا توافرت مؤثرات خارجية بسيطة.

وهذا معناه ان العوامل او المؤثرات الخارجية ليست سوى مثيرات كاشفة

عن النزعة الاجرامية او التكوين الاجرامي، بدليل ان هذه المؤثرات نفسها لا تحدث نفس الاثر لدى الاشخاص العاديين.

لا يقدم الجرم اذن على ارتكاب جرية لدى دي توليو الا اذا كان لديه داستمداداً سابقاً للاجرام » هذا الاستمداد كما قد يكون دائماً متمثلا في استمداد فطري ودائم يتبح لقوة الدفع الى الجرية السيطرة الدائمة على قوة منمها وهو الاستمداد المتوافر عند طأئفة الجرمين الخطرين ومعتادي الاجرام ومحترفيه، قد يكون - هذا الاستمداد - عرضياً يتمثل في استمداد مكتسب مؤقت او دوري يتبح لقوة الدفع الى الجرية سيطرة عرضية ومؤقتة على قوة منمها على نحويطيح بالتوازن الذي كان قائماً لدى حامله بين قوة منع الجرية وقوة الدفع اليها وهو الاستمداد المتوافر لدى طائفة الجرمين بالصدفة او بالماطفة. والاستمداد الاجرامي بنوعية يدفع بالشخص الى ارتكاب الجرية لجرد تعرضه لمؤثرات خارجية بسيطة لا تكفي لدفع الرجل المادي الى الاجرام.

وتفريعاً على تلك الفكرة يقسم دي توليو الاستعداد السابق للاجرام الى نوعين: استعداد اصيل او تكويني يرجع الى عوامل سببية سابقة تنبثق عن التكوين النفسي والعضوي والعصبي يجعل لدى صاحبه ميلا فطرياً الى الاجرام. واستعداد عرضي يرجع الى عوامل مهيئة بيولوجية او داخلية واخرى بيئية او خارجية تهيء لقوى الدفع «للانا» سيطرة عرضية مؤقتة على قوى المنع «اللاأنا»، على نحو يجعل لدى صاحبه ميلا او استعداداً عرضياً للاجرام.

ولأن الاستعداد السابق للاجرام او التكوين الاجرامي يعد مرادفاً للشخصية الاجرامية فإن الوقوف عليه يتطلب دراسة هذه الشخصية من حيث اعضاء الجسم الخارجية ووظائف الاعضاء الداخلية ومن الناحية النفسية سواء. وقد لاحظ دي توليو في هذا الصدد ان الجرم بالتكوين مصاب بعيوب

لا يخلو منها الشخص المادي الا انها توجد لدى الجرم بحدة اكثر، كما ان نسبة انتشارها بين الجرمين، على نحو لا انتشارها بين غير الجرمين، على نحو لا يجمل منها سبباً مباشراً لهذا التكوين او الاستعداد للاجرام وان كان لها بعض الاثر في تسوىء هذا التكوين او الاستعداد. اما من الناحية النفسية فقد لوحظ على الجرمين ذوي الاستعداد السابق للاجرام اصابتهم بخلل في الجانب الماطفي راجع الى خلل كمي او شذوذ كيفي في غريزة او اكثر من الغرائز الاساسية والى ضعف في التعلق بالمثل الخلقية العليا وقلة المقاومة النفسية للمؤثرات الخارجية التي يسيطر عليها عادة الرجل العادي.

(٤٨) هذا وقد قسم دي توليو المجرمين ذوو الاستعداد الاصيل الى فئات اربعة على اساس وجه الشذوذ في التكوين الاجرامي. وهي فئة المجرم الناقص في نموه العقلي، وفئة المجرم ذي الاتجاه العصبي السيكوباتي، وفئة المجرم ذي الاتجاه المختلط.

اما الجرمين ذوو الاستعداد العرضي للاجرام فقد قسمهم الى ثلاث فئات. فئة المجرم العرضي المحض وفئة المجرم العرضي العاطفي وفئة المجرم العرضي الشائع.

(٤٩) وقد نعي على نظرية دي توليو جنوحها الى التعميم بارجاعها تفسير الظاهرة الاجرامية الى اصابة الجرم بخلل في الجانب العاطفي، ويستمد هذا النقد سلامته من ان الحالات التي اخضعها دي توليو للفحص الاكلينيكي كانت قليلة على نحو لا يجوز معها استخلاص قانون عام، بالاضافة الى انه لم يعتمد في استخلاصه لهذا القانون على إجراء المقارنة الضرورية بين الجرمين وغير الجرمين. ومع ذلك فإن نظرية دي توليو تبقى أكثر النظريات قبولاً من علماء الاجراء.

(٥٠) العوامل النفسية

من المعروف ان السلوك غير الطبيعي من وجهة نظر القانون الجنائي لا

يلزم بالضرورة أن يكون سلوكاً مرضياً من وجهة النظر النفسية، بل ان بعض المرضى النفسيين يعيشون معيشة اجتاعية عادية.

وقد كان علماء النفس قديماً يرون ان الطبع او المزاج النفسي للانسان يكن ان يكون اما سوداوياً أو كثيباً وإما دموياً وإما بارداً وإما غضوباً مشاكساً، لكنهم يرون اليوم ان تقسيم الطبع او المزاج النفسي ينبغي ان يتأسس على ثلاث امور نفسية تتحكم في تحديد طبيعة هذا المزاج وهذه الامور هي: المصبية والايجابية في النشاط والبدائية في المشاعر.

وعلى اساس هذه الامور يكون الانسان عصبي المزاج اذا كان عصبياً غير الجابي وبدائي في مشاعره، بينها يكون الانسان انفعالي اذا كان عصبياً غير الجابي وحضاري المشاعر، اما الانسان الغضوب فهو عصبي الجابي بدائي في مشاعره، اما الانسان العاطفي فهو عصبي الجابي متحضر في مشاعره والانسان البارد ليس عصبياً وان كان الجابياً متحضراً في مشاعره اما الانسان عديم الشخصية فليس عصبياً ولا الجابياً وبدائياً في مشاعره واخيراً يكون الانسان على طبع بليد او خامل اذا لم يكن عصبياً ولا الجابياً وان كان مرتقياً في مشاعره. وبالنظر الى ان علماء النفس يعكفون بصورة عامة على محاولة تفسير السلوك الفردي باستخدام اسلوب التحليل النفسي، فقد كان طبيعياً ان يتجه جانت من العلماء الى محاولة تفسير الظاهرة الاجرامية على ضوء الجوانب جانت من العلماء الى محاولة تفسير الظاهرة الاجرامية على ضوء الجوانب النفسي والعقلي لشخص الجرم وعرضنا اجمالا للاختبارات النفسية التي يلجأ النفسي والعقلي لشخص الجرم وعرضنا اجمالا للاختبارات النفسية التي يلجأ اليها العلماء للكشف عن نواحي القصور او الخلل النفسي في شخصية الجرم والذي يمكن ان يكون له دور في تفسير الجرية.

(٥١) واياً ما كان الامر فقد حاول العلامة سيجمند فرويد تفسير اغاط السلوك الانساني بما في ذلك السلوك الاجرامي مستخدماً في ذلك اسلوب التحليل النفس من بواعست ومشاعر

واحاسيس. وقد انطلق في سبيل ذلك من مقدمة مقتضاها ان لكل انسان عقلان: عقل ظاهر وعقل باطن او ان له بعبارة ادق جانب شعوري (المقل الظاهر) وهو يضم كافة الملكات المقلية التي يشعر بها الانسان كالوعي والادراك والتصور والتخيل والانتباه والذاكرة والنقد والحكم على الامور وما الى ذلك، وجانب لا شعوري (المقل الباطن) وهو جانب يضم كافة الذكريات والخواطر التي مضت. فكل واقعة او حادثة او خبرة يدركها الانسان في منطقة شعوره لا تتلاشى او تتبخر مع الزمن بل انها تسقط في دائرة اللاشعور او في المقل الباطن وتترسب في اعاقه على نحو يجعل من المقل الباطن داراً للمحفوظات تضم الذكريات والخواطر التي مضت مرتبة ومبوبة على نحو يسهل للمحفوظات تضم الذكريات والخواطر التي مضت مرتبة ومبوبة على نحو يسهل معه الرجوع اليها عند الحاجة.

وتشمل منطقة الشعور (العقل الظاهر) لدى فرويد كافة الملكات العقلية التي يشعر بها الانسان من جهة وكافة الافكار والذكريات والخبرات التي يمكن استظهارها بمجرد الرغبة في ذلك والتي تسمى بما قبل الشعور او بالذاكرة الكامنة او الايجابية من جهة اخرى. اما منطقة اللاشعور (العقل الباطن) فتضم لدى فرويد اولا الذاكرة الراكدة او السلبية او ما تسمى بمنطقة ما تحت الشعور وهي تجمع كافة الذكريات والأفكار والخبرات التي لا يمكن استظهارها في الكامنة، وانما يلزم لايقاظها في النفس من مؤثر خارجي يعمل على تنبيهها، كما الكامنة، وانما يلزم لايقاظها في النفس من مؤثر خارجي يعمل على تنبيهها، كما الافكار والذكريات والخبرات التي لا يمكن ايقاظها في النفس لا بمجرد الرغبة ولا بمؤثر خارجي وانما في حالات شاذة كالحلم والمرض او بطريق التحليل ولا بمؤثر خارجي وانما في حالات شاذة كالحلم والمرض او بطريق التحليل النفسي او التنويم المغناطيسي، ويرجع السر في ذلك الى احتواء النفس الانسانية على قوة عاتية وخفية ـ اصطلح فرويد على تسميتها «بالكبت الظهور بمنطقة الشعور اما بسبب تصادم هذه الافكار مع التقاليد الاجتاعية الظهور بمنطقة الشعور اما بسبب تصادم هذه الافكار مع التقاليد الاجتاعية

والمقائد الدينية والآداب العامة (كالميول الجنسية نحو الحارم والتي تسلطت على النفس في عهد الطفولة) واما بسبب عجز الشعور عن تحمل الآلام الشديدة التي يسببها ظهور تلك الافكار والذكريات في منطقة الوعي او الشعور.

ويتضح من هذا ان اللاشعور يتضمن فضلاً عن الافكار والذكريات والخبرات، سائر النزعات والاستعدادات والميول الفطرية الموروثة وهذا من شأنه ان يجعل للاشعور اثر واضحاً في اكتساب الشخصية طابعاً خاصاً يفسر لنا لمذا يختلف سلوك شخص عن سلوك آخر؟ بل انه يفسر لنا اختلاف سلوك الشخص الواحد في حالة عنه في أخرى.

(۵۲) وقد خلص فرويد الى ان السلوك الفردي الها هو خلاصة التفاعل
 بين ثلاثة اسس تقوم عليها الطبيعة البشرية وهي:

١ ـ النفس ذات الشهوة ويرمز لها بكلمة «id» ومعناها هي» وتضم الميول الغريزية والاستعدادات الموروثة وهي لهذا السبب مستودع الشهوات والميول الفطرية ومصدر النشاط الغريزي.

٢ ـ العقل ويرمز له بكلمة « ego ومعناها الانا » وهي تضم مجموعة الافكار الموفقة بين رغبات النفس وميولها الغريزية من جهة وبين مقتضيات الحياة الاجتاعية من جهة اخرى، او هي تشمل مجموعة الميول والنزعات الغريزية بعد تهذيبها وتطويعها لتتلاءم مع مقتضيات الحياة الاجتاعية.

٣ ـ الضمير او الانا العليا ويرمز اليها بكلمة «super — ego» وهي تضم الجانب الادبي والمظهر الروحاني للطبيعة البشرية المكتسب من المثل العليا الموروثة عن المدنيات السابقة او المكتسبة من الوالدين او ما يقوم مقامها. والانا العليا هي صوت الضمير لأن فيها تكمن القوة الرادعة للشهوات ولأنها هي التي تنتقد الانا اذا ما خضعت لسلطان الشهوة او الميول.

تلك هي خلاصة آراء فرويد في تفسير السلوك الفردي، وصفوة القول فيها انه يولي اللاشعور اهمية عظمى في تفسير سلوك الفرد، فهذا السلوك هو دائمًا نتاج تفاعل عدة قوى متمارضة لدوافع ورغبات هي في غالب الاحوال لا

شعورية فإن لم يكن للسلوك دافع شعوري يسعى الى غرض ظاهر فوراءه حتاً دافع لا شعوري يسعى الى غرض دفين حتى السلوك اللاإرادي الذي يبدو وكأنه غير مقصود ـ كزلة اللسان ـ ينطوي على قصد دفين ودافع لا شعوري .

وقد قدم فرويد في هذا الصدد عدداً من الدوافع اللاشعورية التي تتحكم في السلوك الفردي لمن يجملها، ومن هذه الدوافع «عقدة النقص» وهي عملية لا شعورية ناجة عن نقص اما عضوي واما اقتصادي واما في المكانة الاجتاعية يدفع الشخص الى المبالغة في السيطرة على الآخرين: «وعقد الذنب» وهذه تنجم عن اعتقاد لدى الشخص بأن افعاله وافكاره خاطئة متعارضة مع القيم الاجتاعية والمعايير الاخلاقية على نحو يورث لديه شعوراً مسيطراً بتأنيب الضمير يوقعه فريسة لصراع انفعالي ينعكس على سلوكه، «وعقدة اوديب» الضمير يوقعه فريسة لصراع انفعالي ينعكس على سلوكه، «وعقدة اوديب» كمنافس له في حب أمه على نحو يورث لدى الابن شعوراً بالذنب يوقعه نهباً كمنافس له في حب أمه على نحو يورث لدى الابن شعوراً بالذنب يوقعه نهباً للصراع الوجداني، «وعقدة الكترا» وتنجم عن التعلق اللاشعوري للبنت للصراع الوجداني، «وعقدة الكترا» وتنجم عن التعلق اللاشعوري للبنت وهي عملية لا شعورية تدفع بالفرد الى تقمص شخصية آخر في سلوكه وقيمه وأهدافه، نتيجة ارتباط عاطفي أو انفعالي بالأب أو الأستاذ... الى غير ذلك

أما فيا يتعلق بالسلوك الاجرامي فإن « الشعور بالخطيئة » هو أقوى دافع لا شعوري يقف وراءه وهو ينجم عن ذلك الصراع الذي يقوم في الجانب اللاشعوري للفرد نتيجة العقد النفسية المكبوتة ومن شأنه ان يورث لدى من يحمله قلقاً نفسياً يسيطر عليه ويخل بتوازنه ويدفع به الى ارتكاب السلوك الاجرامي لكي يقبض عليه ويعاقب ويتخلص بالتالي من هذا الشعور ويعود اليه توازنه بين الخير والشر.

السلوك الاجرامي لدى فرويد هو اذن استجابة بديلة او صورة من صور

الاطلاق الرمزى للعقد النفسية المكبوتة.

(٥٣) وليس من شك في ان آراء فرويد قد القت جانباً لا بأس به من الدراسة حول الجوانب النفسية للانسان وتأثير التكوين النفسي على الوقوع في مهاوي الجرية لكن لا يجوز ان ننساق وراء فرويد في رد السلوك الاجرامي الى العوامل النفسية وحدها فقد سبق ان قلنا في مستهل حديثنا عن العوامل النفسية ان الكثير من المرضى النفسيين يعيشون معيشة اجتاعية عادية فليس كل من مرضت نفسه بجرماً، وليس كل من أجرم مريضاً نفسياً، الأمر الذي لا يجوز معه أن نسلم مع فرويد بأن الجرية هي دائماً وليدة دوافع مرضية لا شعورية وان سلمنا بأن تلك الدوافع قد تلعب دوراً مساعداً أو مهيئاً لارتكاب الجرعة.

(٥٤) العوامل المرضية العقلية:

لا شك في أن المرض بوجه عام يمكن ان يكون له تأثير على شخصية الانسان وبالتالي على سلوكه في الحياة. وعلى هذا الاساس فإن المرض يمكن ان يكون عاملا مهيئا على اركاب الجرية اما بسبب ما يحدثه لدى المصاب به من اضطرابات عقلية او نفسية او وظيفة واما بسبب حرمانه لحامله من ممارسة نشاطه الاجتاعي والوظيفي على نحو يخلق لديه دوافع اجرامية.

ذلك عن المرض بوجه عام، اما بالنسبة الأمراض المقلية فلا شك في أن بعض المجرمين ليسوا في حقيقة الامر طبيعيين او أسوياء من الناحية المقلية، بل ان بعضهم يعد حقيقة مريضاً من الناحية المقلية لكن هذا لا يعني بطبيعة الحال ان يذهب احد الى الاعتقاد بان كل مجرم مريض في عقله، لأن هذا الاعتقاد سوف يؤدي بشكل مضحك الى ان يستعير الاطباء مهمة القضاة وان يضطلع القضاة بدور الاطباء.

والواقع انه ينبغي في مقام الحديث عن الموامل المرضية العقلية ان نستبعد من هذا النطاق الاشخاص الطبيعيين حتى ولو كانوا على درجة من المزاج الانفعالي والعصبي، كما ينبغي ان نستبعد كذلك اصحاب الخلل الخفيف غير المتكيفين مع الوسط الاجتاعي ويدخل فيهم ضعاف الارادة وبعض المتخلفين عقلياً وبعض المضطربين عصبياً.

فين المسلم به ان ٤٠٪ من القتلة واللصوص يتميزون بطبع انفعالي caracteriels لكن «الانفعال » ليس مرضاً عقلياً ، وان اوقع من يحمله في حالة خلل او عدم توازن نفسي دائم يسبب له اضطرابات في سلوكه. وقد اختلف علمياً في تحديد طبيعة هذه الحالة فقيل بأن اسبابها اغا تكمن في تكوين بنية الانسان نفسها ، فهي عبارة عن مركب بيولوجي نهائي ، بينها يرى علماء آخرون ان حالة الانفعال حالة تتشكل في الانسان او تكتسب وذلك بسبب اخطاء في تربية الانسان وتهذيبه. واياً ما كان الامر فإن الانفعال والمصبية شيء تربية الانفعال يوالمضبية شيء والمرض العقلي شيء آخر مختلف عنه ، لكن يبدو أن التشابه بين الاضطرابات الانفعالية من جهة اخرى هو الذي أورث هذا الشك على اساس ان الاختلاف بينها ليس اختلافاً في طبيعة المرض واغا في درجته فقط فكل الناس مجنون حتى الطبيعيين منهم يكن ان يقع فريسة هذا الاضطراب في حالات كثيرة ولأسباب متباينة (كحالات الارهاق الشديد وصدمات الخوف والشعور بالمقد).

ومن ناحية اخرى فإن ظروف الحياة الحديثة بكل ما تحويه (الضوضاء، السيارات، الافلام السينائية، التلفزيون، السجائر وغيرها من اصناف الدخان، الخمور) من شأنها ان تنمي في الانسان نزعاته العدوانية وتضخم من متاعبه واضطراباته النفسية، ولهذا فليس غريباً ان يسقط في فرنسا تمانية مليون فرنسي مريضاً نفسياً.

واياً ما كان الامر في الملاقة بين الجرية والمرض المقلي، فسوف نتولى التعريف بهذا المرض على اساس تقسيمه الى قسمين الاول ويشمل الامراض العقلية الوظيفية.

(٥٥) الامراض المقلية المضوية:

وتشمل هذه الطائفة مرضين الأول هو التخلف العقلي Les arriérations وتشمل هذه الطائفة مرضين الأول هو التخلف العقلي mentales

(أ) - فأما التخلف العقلي فتكمن اسبابه من حيث المبدأ في التشوه الوراثي بسبب تعاطي الأم أثناء الحمل بعض الأدوية أو تعرضها للاشعة السينية كما يكن حدوثه - أحياناً - بعد الميلاد بسبب بعض الأمراض لا سيا التهاب الدماغ. ويتخذ التخلف العقلي أشكالاً ثلاثة هي: البلاهة والغباوة وضعف العقل. فأما البلاهة فلها درجتين في الأولى يكون مستوى ذكاء المتخلف عقلياً كذكاء الحيوانات أما في الدرجة الثانية فيكون مستواه العقلي اقل من مستوى الطفل الذي لم يبلغ بعد ثلاث سنوات وهؤلاء لا يستطيعون فهم المفزى الأخلاقي لأنهم لا يدركون المعنويات ومع ذلك فانهم قليلي الخطورة، فهم على أية حال يكونون نزلاء المصحات. وأما الفباوة فيكون فيها المستوى الذهني لمن بلغ الثالثة ولما يبلغ الستوى الذهني لمن بلغ الثالثة ولما يبلغ السدقة مثلا) لكنهم يتميزون بالعنف والخطر في نفس الوقت، أما ضعاف العقل المسرقة مثلا) لكنهم يتميزون بالعنف والخطر في نفس الوقت، أما ضعاف العقل فهم يقفون مع من بلغ السادسة ولما يبلغ اثني عشرة سنة على مستوى ذهني وعقلي واحد، وهؤلاء يفهمون أغلب أغاط السلوك الحظور.

لكن ينبغي بالنسبة لمؤلاء جيماً أن نفهم أن هناك فارقاً بين تخلفهم الذهني والمقلي وبين درجة التربية والتهذيب التي يتشبعون بها والتي تلعب دوراً هاماً في وقايتهم من الوقوع في مهاوي الجريمة.

(ب) وأما الجنون بالمعنى الطبي الدقيق فكما يكن أن ينشأ نتيجة صدمة. عنيفة أو مرض يصيب الجهاز العصبي المركزي (يعتقد انه يحدث بمقتضى ميكروب الزهري) يكن أن ينشأ نتيجة مرض يصيب المخ في الشيخوخة، والجنون في جميع أحواله يتشابه في اثارة مع آثار التخلف العقلي المتخذ شكل البلاهة. فأما الجنون المرضي ـ غير الناجم عن الشيخوخة ـ فيحدث لدى الانسان اضطراباً حاداً في الطبع والمزاج ووهناً في القوى الفسيولوجية والوظيفية وفقدان القدرة بالتالي على العمل بالاضافة الى الاضطرابات التي تصيب الشخصية كالتقلب والتبلد والعجز عن الحكم على الأمور وهذا كله من شأنه أن يفقد الجنون القدرة على التمييز بين المباح والحظور الأمر الذي يؤدي به الى إمكان ارتكاب جرية غريبة وجسيمة دون اكتراث كقتل من ينام بجواره لجرد أنه يحدث صوتاً أثناء النوم أو يرتكب سرقة تحت نظر المالك كها نقع منه غالباً جرائم جنسية وجرائم العنف عامة. وأما جنون الشيخوخة فيهدو أنه مرتبط بالتقدم في العمر بها يترتب عليه من تحلل ووهن في قوى الشيخ وقدرته على النشاط الأمر الذي قد يصاحبه احياناً تدهور في القوى المقلية قد يصل الى حد المرض العقلي، إذ تضعف ذاكرة الشيخ وتندهور صحيحاً، فتسيطر عليه تدريجياً المعتقدات والأفكار الفاسدة وتتأجج عنده الاتجاهات الغريزية الايجابية لا سها غريزتي التملك والجنس الأمر الذي قد يهيء له فرصة ارتكاب جرائم المال والجرائم المضادة للآداب.

(٥٦) الأمراض العقلية الوظيفية:

وهذه الأمراض ترجع في الأساس الى سبب نفسي وهي ثلاثة: مرض الذهان أو اختلال الوظائف العقلية والعصاب والخلل السيكوباتي.

(أ) _ فأما الذهان أو مرض اختلال الوظائف العقلية فكا قد يكون «دورياً » متمثلاً في اضطراب أو خلل في المزاج أو الطبع يتخذ شكل الهوس والميلاخوليا، قد يتمثل في ذهان «دامٌ » يأخذ شكل البارونيا أو الميزوفرينيا.

فأما عن جنون الهوس، فهو مرض يوقع المريض به فريسة نوبات متعاقبة من «اللاكتئاب» أو الميلاغوليا مع فترات من «الهوس» أو الاثارة غير

الطبيعية ومن هنا سمي بالذهان الدوري. وأعراض «الهوس» تتمثل في اهتياج المريض اهتياجاً شديداً غير طبيعي مع زهو وإبتهاج غير عادي وامتلاء رأسه بزحام شديد للأفكار والمشاعر. أما أعراض «الاكتئاب» فهي تشتت الفكر وسيطرة بعض الآراء والمعتقدات على المريض الذي يبدو قلقاً مهموماً.

«والهوس » يجعل المريض به ميالا لجرائم النصب واصدار الشيك بدون رصيد والى العنف والتدمير والمساس بسلامة الغير. أما « الاكتئاب » فبالرغم من أن المصاب به يكون عادة مطيعاً للنظام والقانون إلا أنه عادة ما يكون فريسة للشعور بعقدة الذنب وقع توقعه تلك العقدة في مهاوي الجرية للتخلص منها لشعور بعقدة الذنب وقع توقعه تلك العقدة في مهاوي الجرية للتخلص منها من مستقبل مظلمومع ذلك فينبغي أن يلاحظ أن المرضين (الهوس والاكتئاب) قد من مستقبل مظلمومع ذلك فينبغي أن يلاحظ أن المرضين (الهوس والاكتئاب) قد ينالان من مريض واحد فيفدو مجنوناً جنوناً متقطعاً أو دورياً ومن ناحية أخرى فإن الشخص الانفعالي أو العصبي قد يقع أحياناً فريسة لحالة اكتئاب، لكنها تكون ولا شك أقل جسامة من حالة المريض بها وتؤدي به الى جرائم أقل خطورة كالضرب.

هذا عن الذهان الدوري أما الذهان الدائم أو المتأصل فيشمل حالتي البارونيا والشيزوفرينيا. « والبارونيا » مرض يصيب الانسان في منتصف العمر عجمله عرضة للهذيان الثابت المنتظم، وتسيطر عليه معتقدات وأفكار ثابتة عاماً بحيث يستحيل نفيها أو تصحيحها وعلى أساسها يفسر كل وقائع الحياة، وهذه المعتقدات تتنوع وبالتالي تتنوع طبيعة المرض على أساس منها، فقد تسيطر على المريض بها فكرة الاضطهاد أو العظمة أو المثالية المتأججة (سياسية أو دينية) أو الحذر وعدم الثقة أو الغيرة الشديدة وهذه النوبات تخلق لديه ميلاً الى القتل للغيرة، أو لتخليص الوطن أو حماية الدين والآداب العامة، أو للانتقام عمن يعتقد بأنه يضطهده ومع ذلك فينبغي أن يلاحظ أن أغلب المصابين بالبارونيا ينتمون أساساً إلى طبقة المحافظين على النظام والقانون وإما

بضرورة الجريمة لتوطيد العدالة ولذلك فغالبا ما تصدر عنهم جرائم السد والقذف وإهانة القضاء والبلاغ الكاذب.

أما « الشيزو فرينيا » أو مرض انفصام الشخصية فهو أكثر الأمراض المقلية انتشاراً بين الجرمين وغير الجرمين سواء . وهو مرض يؤدي بالمريض الى قطع الوصل بدنيا الخارج (العائلة والمهنة) والمعيشة في عالم خيالي من صنعة مصحوباً بعدم اتساق في التعبير والحديث الأمر الذي يؤدي الى تفكك وانحلال تام في الشخصية . « والشيزو فرينيا » على درجات متفاوتة ومن عوارضها ما يسمى بالمواتف سواءاً أكانت بصرية أو سمعية كأن يسمع المريض أو يرى ما لا وجود له في دنيا الواقع ، وكذلك التمسك بمعتقدات وهمية كالعظمة وألاضطهاد والذيرة وبحكن القول بصفة عامة أن « الشيزو فرينيا » تجعل المريض بها ميالا إلى إشباع رغباته وهواجسه دون اكتراث بالآخرين وغالباً ما تكون جرائم المريض بها جرائم بسيطة (التشرد ـ التسول ـ البغاء ـ السرقة البسيطة ـ في أحوال نادرة جداً القتل والانتحار) يقع فيها بسبب عجزه عن مواجهة الحياة الاجتاعية .

(ب) ومن ناحية أخرى هناك مرض «العصاب » أو المرض العصبي الذي يصيب الكيان النفسي للمريض دون أن ينقده ادراكه لحالته والمريض بالعصاب ليس مجنوناً فهو متصل بدنيا الواقع ومتجاوب معها لا يعاني من هديان أو هواتف ومسيطر في ذات الوقت على قواه العقلية، لكنه يعاني من اضطراب نفسي منعكس فقط على بعض أوجه شخصيته كالماطفة أو الارادة الأمر الذي يؤثر حتاً على سلوكه. والأمراض العصبية متعددة ومنتشرة كذلك بين الجرمين وغير الجرمين. ولعل أهم صورها الهستريا والنيوروستانيا.

فأما «الهستريا» فهي مرض يصيب من يتعرض له بتصدع وظيفي للحواس أو البصر أو الأحد أعضاء الجسم فيفقد المريض النطق أو السمع أو الاحساس أو البصر أو يصاب بالشلل أو بتقلصات عضلية غير إرادية نتيجة تحول بعض الطاقات المكبوتة في أعاق النفس الى ظواهر مرضية عضوية، أي أن هذا التصدع ليس سوى وسيلة للتخلص من صراع نفسي بين أفكار ومشاعر مكبوتة وبين قوى

الكبت والمنع في شخصية الفرد. وقد تقع الجريمة نتيجة هذا الصراع النفسي فيندفع المريض إليها تلقائياً تحت ضغط ظروف لا يكنه مواجهتها.

أما « النيوروستانيا » أو الضعف العصبي وهو مرض يصيب صاحبه بالتعب والانهاك فتقل قدرته على العمل وعلى تحمل الأضواء أو الأصوات أو المؤثرات الحارجية ويلازمه شعور بالقنوط واليأس فيبدو مكتئباً متشائاً. ويرى فرويد أن الافراط الجنسي يقف وراء هذا المرض بينا يرى آخرون أن التوتر الفكري والعصبي والصراع النفسي للافراط الجنسي هو الذي يقف سبباً لهذا المرض لا الافراط الجنسي ذاته.

(ح) أما والخلل السيكوباتي » فهو مرض يحدث لدى المريض به خللاً أو اضطراباً في وعيه وحساسيته من جهة واضطراباً عصبياً من جهة أخرى وخللاً جنسياً من ناحية ثالثة ويتمثل اضطراب الوعي والحساسية في أمرين فقده للشعور بالماطفة الأمر الذي يجعل منه انساناً فاسداً أو منحر فاً تنعدم لديه أية فكرة عن العدالة والحب والشفقة (ولذلك فإن الجزاء المالي يكون أردع جزاء لحالته) أما الأمر الثاني فهو ما يتميز به من انفعال وعصبية تجعل منه غوذ جا مخففاً للمريض بالعصاب فهو غامض متردد، غيور، ضعيف، غالباً يدمن الكحول وغالباً ما يهرب بعد ارتكاب جريته (كالهرب بعد حادث سيارة يقع منه). أما اضطرابه المصبي والانفعالي فيتمثل في فقده للارادة فهو فاقد لارادة عمل الخير والبعد عن الشر أو مقاومته، لا يثنيه عن جريته تمثل المقاب، غير مبال بالاخلاقيات فيرتكب جرائم التسول والتشرد والبغاء، قلق ميال الى التغيير وهذا ما يصر انتشار البطالة بين طائفته، وهو يعاني أخيراً من اضطراب جنسي فهو منحرف بوجه عام في اشباع غرائزه.

(٥٧) العوامل الوراثية الاجرامية:

المقصود بالوراثة هو انتقال خصائص السلف الى الخلف بطريق التناسل، الذي يتم في دنيا البشر بالاخصاب أي باتحاد خلية ذكرية مع بويضة للأنثى على

أثر جماع. وليس هناك من يشك الآن في سيطرة قوتين على دنيا البشر: الأولى هي « قوى الوراثة » أي قوى انتقال طبائع وصفات الأصل الى الفرع والثانية هي « قوى التغيير »أو التعديل وهذه تعمل على أن تختلف خصائص وصفات الخلف عن السلف.

ومن المعلوم أن الخلاف بين العلماء قد احتدم واشتد حول دور الوراثة كمصدر للتكوين الاجرامي. فأنكر البعض كل دور لها في نشأة الجرية، بينها عزا اليها البعض الآخر الدور كله في نشأة الجريمة الى أن استقرت جماعة العلاء بحق على أن الوراثة وإن كانت حقيقية واقعة لا مجال لانكارها /كا تنبى بذلك على الاقل تجربة الحياة، فإن اثرها ليس حتميا. فالوراثة ليست سبباً بالمعنى العلمي للجريمة توجد كلها وجد كقدر مقسوم لا فكاك منه وان خلقت لدى من يتحلمها إستعداداً للاجرام أو ميلاً اليه. فهي فقط قوة توجيه. بعبارة أخرى لا يقصد بالوراثة الاجرامية أن ابن الجرم يتحتم أن يكون مجرماً دون مفر مها صادف تربية حسنة وبيئة طيبة لأن للتربية الحسنة وللبيئة الطّيبة دون شك أثرها في طبع النفس على حب الغير على نحو يحد من ذلك الميل الموروث فيها الى الاجرام. كما لا يقصد بالوراثة الاجرامية القول بأن الخلف يتلقى من السلف وراثة الجريمة (من السارق يولد سارق ومن القاتل يولد قاتل) وانما يرث منه الميل اليها. وعلى ذلك فإن المقصود بدور الوراثة هو وراثة الاستعداد الآجرامي أو الميل الاجرامي فإبن المجرم لا يتحتم أن يصبح مجرماً وإن كان أقرب من سواه عرضة للوقوع في مهاوي الجريمة وابن القاتل لا يتحتمأن يكون قاتلاً وإن كان أقرب من غيره ميلاً الى السلوك الاجرامي (قتلاً

ولما كانت قوانين الوراثة عديدة ومعقدة لا يقصد بها أن تنتقل الى الابن خصائص الأب فقط، إذ من الثابت أنه يجوز أن تنتقل اليه من الجد أو جد الجد العديد من الطباع والخصائص التي عجزت ـ بسبب تفاعل قوانين الوراثة ـ عن الظهور في الأب فإن هذا معناه أنه من الجائز علمياً أن يكون لدى الأب

كان أم خلافه). والميل الى الفعل لا يعني بالضرورة حتمية وقوع هذا الفعل.

استعداداً اجرامياً دون أن يظهر لدى أبنائه وأن يكون لدى الأبناء استعداداً اجرامياً لم يسبق ظهوره لدى الأب ـ بل وأب الأب ـ وأن انتقل اليه من الجد أو جد الجد.

(٥٨) والواقع أن البحث حول دور الوراثة في نشأة التكوين الاجرامي قد دار بعد أن قدم العالم النمساوي جريجور مندل Mendel قانونه في الوراثة في النبات وبالخصوص في نتائج التهجين بين الأصناف الختلفة لنبات «البسلة ». وبصرف النظر عن تفصيلات ذلك القانون وهي في غالبها علمية وغامضة ومعقدة فقد خلص في قانونه الى عدة نتائج، منها ـ أولاً ـ أن الخصائص الوراثية تنتقل من السلف الى الخلف عن طريق المورثات «أو الجينات Les gènes ، التي تحملها نواة الخلايا الانسانية المماة بالصبغيات أو الكروموزومات Chromosome ويتكون الجنين من ثلاثة وعشرين زوجاً من الكروموزومات، كل زوج منها يضم كروموزوم من أصل أبوي وآخر من أصل أموي، وهذه الكروموزومات ضرورية للحياة، فاذا تخلف أحدها أو كان مصاباً بعيب، تسبب في شذوذ خطير في التكوين العضوي أو البيولوجي أو الفكرى للفرد. ومنها ـ ثانياً ـ ان اتحاد الكروموزومات قد يؤدي الى ظهور صفات أو خصائص لدى الخلف لم تكن ظاهرة في السلف الأمر الذي قد يوحى بأنها جديدة لا وراثية، لكنها في الواقع وراثية لا عن السلف المباشر وانما عن الأسلاف البعيدة غاية الأمر انها كانت كامنة ثم عادت فظهرت مرة أخرى في الجيل الجديد.

وقد قدم العلماء عدداً من الأدلة التي تؤكد دور الوراثة في نشأة الجريمة.

فقيل أولاً أنه ليس المقصود بالوراثة هو الوراثة الحتمية للجريمة بل مجرد وراثة الميل إليها فابن المجرم لا يتحتم أن يكون مجرماً اذا أصاب تربية صالحة وبيئة طيبة تمنعه من الوقوع في الجريمة وإن لم تمح من نفسه كلية الميل اليها كالجسم الضعيف الذي لا يقوى على مقاومة المرض ومع ذلك قد لا يمرض إذا

تحصن منه بوسائل الوقاية العلاجية وان ظل دوماً عرضة للاصابة به.

وقيل ثانياً أن نتائج الأبحاث التي قدمت حول دراسة تاريخ الأسر الجرمة تكاد تنطق بدور الوراثة فقد ثبت أن عائلة Jukes جوك الأمريكية وكان رأسها من مدمن المسكرات كما كانت زوجته لصة قد قدموا للمجتمع الأميركي على مدار أجيال سبعة ٢٠٢ من محترفي الدعارة و١٤٦ متشرداً، ٧٧ مجرماً ارتكبوا جرامً متباينة، وعدداً لا بأس به من المتسولين ونزلاء الملاجيء، من أصل ٧٠٩ فرداً هم أسلاف عائلة جوك.

كما أن عائلة كاليكاك Kallikak اتضح أنها قدمت كذلك للمجتمع الأميركي من أصل ٤٨٠ سلفاً، ٢٧٤ شخصاً اتهم أو أدين في جرائم مختلفة من بينهم ٣٧ سلفاً حكم عليه بالاعدام، كما تبين أن فرعاً من هذه المائلة يكاد يكون بأكمله من الشواذ أو محترفي الدعارة ومرتكبي الجرائم عامة، كما ثبت أن عائلة فيكتوريا لم يلتزم بمسلك الرجل المادي من بين ٧٦ من أفرادها سوى ثمانية أفراد فقط ونفس الأمر بالنسبة لمائلة زيرو وعائلة ادوارز.

وقيل ثالثاً أن الاحصاءات التي أجريت حول أهمية العوامل الوراثية في نشأة الجرية تعد هي الأخرى دليلاً على دور العوامل الوراثية. وهذه الدراسة تقوم على أساس البحث في عدة حالات جملة واحدة دون تحديد بقصد تلافي ما قد يكون للبيئة الواحدة من تأثير، وهكذا تبدأ الدراسة باختيار عدد من الجرمين ثم البحث عا كان عليه أسلافهم ومقارنة النتائج مع طوائف أخرى من غير الجرمين وقد ثبت من هذه الاحصاءات أن عدد الآباء مدمني المسكرات والفروع والأقارب المصابين بأمراض عقلية يكونون تقريباً من 21 الم 77٪ بالنسبة للمجرمين مقابل 71٪ الى 78٪ بالنسبة لفير الجرمين ويكونون حوالي 22٪ (بالنسبة للاصابة بالأمراض العقلية) بالنسبة للمجرمين مقابل 71٪ الم 78٪ بالنسبة للمجرمين.

هذا وقد أثبتت الاحصاءات التي أجراها العالم شارلز جورنج Goring

تزايداً مضطرداً في نسبة الجريمة كلما انتقلنا من الأبناء الذين لم يجرم أباؤهم الى الأبناء الذين أجرمت أمهاتهم فقط ثم الى الأبناء الذين أجرم أباؤهم فقط، ثم تبلغ هذه النسبة ذروتها لدى الأبناء الذين أجرم كل من آبائهم وأمهاتهم.

وقبل رابعاً أنه تبين من فعص التوائم أن التوأمين المولودين من بويضة واحدة انقسمت بعد الاخصاب قسمين يتشابهان تماماً في الخصائص الجثانية والمضوية والنفسية كما لو كانا الشق الأين والشق الأيسر من شخص واحد. فقد ثبت من بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية أن من بين ٣٧ توأماً متاثلاً (أي المولودين من بويضة واحدة انقسمت بعد الاخصاب الى قسمين) ٢٥ توأماً متوافقاً و١٢ توأماً مختلفاً وان بين ٢٧ توأماً غير متاثل (أي ولد كل منها من بويضة مستقلة) ٥ منهم متوافقون و٢٢ غير متاثل (أي ولد كل منها من بويضة مستقلة) ٥ منهم متوافقون و٢٢ عنتلفون كما أثبتت الدراسات في أوروبا توافق التوائم المتاثلة بنسبة ٧١ وهبوط نسبة هذا التوافق في التوائم غير المتاثلة الى ٣٨٪ ولا شك أن هذا التاثل ليس له من سبب سوى الوراثة.

(٥٩) ومع ذلك فلا شك أن هناك عدداً من التحفظات لا بد من ابدائها حول الأدلة المتقدمة بالنسبة لدور الوراثة في نشأة التكوين الاجرامي.

فيلاحظ أولاً أن نتائج الاحصاءات المقدمة لا يكن الاعتاد عليها أو بالأقل الثقة بها، لأنها من ناحية اعتمدت على عدد صغير من العينة محل البحث ولأن الأفراد المستجوبين فيها من ناحية أخرى حول آبائهم أو أبنائهم غالباً ما يزيفون الحقيقة أو يحجبونها الأمر الذي ينمكس حتاً على قيمة المعلومات والحقائق المستمدة منها أو من بياناتها.

كما يلاحظ من ناحية ثانية أنه من الصعب جدا من الناحية الموضوعية أن نغصل دور الوراثة عن دور البيئة والتربية والجزم بأن النتائج التي نلحظها تعزي الى الوراثة لا الى البيئة وإلا لماذا لا ينتشر أثر الوراثة في النساء والرجال بدرجة واحدة رغم انحدارهم من أصل واحد أيكون ذلك بسبب

الوراثة أم بسبب البيئة؟.

كما يلاحظ من ناحية ثالثة أن دور الوراثة في ذاته ليس بهذه الدرجة من الخطورة، إذ أن هناك التلطيف المكتسب من التربية الفكرية والذهنية بل والرياضة. ثم أليس من المكن علمياً انتقال هذا التلطيف المكتسب وراثياً؟ أليس من المكن أن ينمكس على الكوروموزمات، أم أن دور الوراثة مرتبط فقط بالميول الغريزية الفطرية دون قوى التبديل والتغيير المسلم بها علمياً؟.

كما يلاحظ من ناحية أخيرة أن البيئة أو بعبارة أدق الوسط الحيط بالغرد له دون أدنى شك تأثيره. وإلا فكيف تفسر حب ابن الطبيب للطب وابن الموسيقى للموسيقى أليست هناك وراثة اجتاعية؟ أو على الأقل أليس لها من دور سوى التلطيف ثم أليس هناك دور لموامل تحسين النسل ألا تساعد تلك الموامل على انتاج أفراد بحملون جنيات جيدة أو على الأقل ألا تساعد على منع انتاج أفراد بحملون خصائص سيئة؟ كل تلك أسئلة لم تزل محتاجة الى اجابة حتى يمكن أن نسلم للوراثة بذلك الدور الحاسم الذي يرتبه عليها معظم علماء الاجرام.

(٦٠) الوراثة الجاعية الاجرامية العنصر La race

ويقصد بالوراثة الجاعية الاجرامية تلك التي لا تميز فرداً عن فرد واغا جاعة أو وحدة قومية أخرى على نحو ييزها بخصائص وصفات بيولوجية عامة تتوارثها الأجيال، وقد تجمعها كذلك وحدة اللغة أو الدين. والواقع أن البحث في دور الوراثة الجاعية الاجرامية قد بدأ مع مجموعة الأبحاث التي جرت حول الجرائم، التي تقع من جانب أفراد ينتسبون الى «عنصر Race محدد »، على نحو وضع مشكلة العنصر أو السلالة أو الوراثة الجاعية وعلاقتها المزعومة بالإجرام في ميدان البحث على الأخص بالنسبة للعنصر الزنجى أو الأصفر.

والواقع من الأمر أن مشكلة العنصر وارتباطها بألوان معينة من ألوان النشاط أو التفكير وإن كانت حقيقة واقعة تثبتها الاحصاءات على نحو واضح وحاسم إلا أنها بالأساس مشكلة وسط اجتاعي محيط بأكثر منها مشكلة عنصر معين إذ ليس هناك أي دليل علمي على توفر الاستعداد الاجرامي لدى محموعة معينة من البشر من مجرد انها تنتمي الى عنصر بذاته. ومن ناحية أخرى فليس هناك أي دليل علمي على ان الوراثة الجاعية تخلق استعداد بيولوجيا بذاته لدى مجموعة البشر المنتمية الى ذات العنصر، فالعامل الوحيد بيولوجيا بذاته لدى مجموعة البشر المنتمية الى ذات العنصر، فالعامل الوحيد تأثير الوسط الاجتاعي الحيط بم على نحو نستطيع معه من البداية أن نؤكد بأن العامل الإجرامي في حقيقة الأمر ليس هو العنصر معهم بل هو العنصرية بأن العامل الإجرامي في حقيقة الأمر ليس هو العنصر عمه من البداية أن نؤكد تزعم سيادة عنصر انساني على العناصر الانسانية الاخرى، وهي عقلية ثبت بما لا شك فيه خطرها وافتقادها الى أي أساس أو دليل علمي على ما استقر عليه علم الالمان قرابة جيلين.

والعنصرية لدينا كدعوة مزورة لا يقف مضمونها فحسب عند حدود العنصرية القائمة على تميز عنصر بشري على آخر وانما يتسع مفهومها لتشمل كذلك «العنصرية الاجتاعية» في المجتمع الواحد وبين العنصر الواحد والتي يقوم أساسها على تميز طائفة من المجتمع وسيادتها عن الأخرى، وهو أمر يحتاج من الناحية الاجتاعية الى أبحاث متعمقة.

وقد أثبتت الدراسات ان لكل عنصر حصته من الاجرام، فغي كل عنصر توجد اذن الجرية الى جوار الفضيلة، غاية الأمر ان لكل عنصر اجرامه الذي يتميز في طبيعته ونوعه عن اجرام العناصر الأخرى. فبلاد الشمال مثلا تنتشر فيها جرام التزوير في الحررات والسرقة دون كسر بينها تنتشر في بلاد جبال الاب جرام السرقة بطريق الكسر أما شعوب الشرق وبلاد البلطيق فتنتشر

لديهم جرائم الاعتداء على العرض بينها يتميز الجنس الأسود وشعوب البحر الابيض المتوسط بجرائم العنف ضد الأشخاص لا سها القتل.

ومع ذلك فينبغي ان يلاحظ أولا أنه من المنطقي جداً أن تتنوع طبيعة الجرائم ونوعها، على الأقل في حدود معينة، من بلد عنه في آخر اتساقاً وتمشيأ مع المعتقدات المقلية التي تسيطر على هذا المجتمع أو ذاك. فتأثير المعتقدات السحرية من شأنه دون شك أن يقلص الدور الذي ينبغي أن يلعبه المقل البشري في تحديد نشاط البشر وسلوكهم.

كما يلاحظ ثانياً أن عامل الدين وما يفرضه من تمليات وعقائد من شأنه أن يفسر أحياناً بعض صور السلوك الاجرامي، كما يلاحظ ثالثاً أن العامل الاجتاعي يلعب الدور الرئيسي في تفسير ليس فقط طبيعة السلوك الاجرامي واغا كذلك في أهميته ولعل أكبر مثال على ذلك هو اجرام السود في الولايات المتحدة الامريكية وهي نسبة ثبت أنها كبيرة جداً بالقياس الى اجرام البيض، فهؤلاء اجتاعياً يتم القبض عليهم وتتم محاكمتهم وادانتهم في الولايات المتحدة الامريكية بغاية السرعة والنشاط، كما انهم أول من يفصلوا من أعالهم في لحظات البطالة، ويعيشون هناك في ظروف بالغة السوء سواء من ناحية الاقامة أم من ناحية الحظ في التربية والتعليم.

وهذا معناه ان العنصر (السلالة أو الوراثة الجاعية) ليس بيولوجيا عاملا من العوامل الاجرامية من غير ادنى شك اما الذي يكن عده من بين العوامل الاجرامية فهو «الوسط الاجتاعي والثقافي الحيط» بالعنصر (ويلاحظ ان هذا ليس عاملا فردياً) الامر الذي ينفي الزعم القائل بأن عنصراً معيناً يتميز عن غيره باستعداد اجرامي أو ميل فطري الى الاجرام، لكن هذا التقرير لا ينفي ان يكون للعنصر أثراً غير مباشر على الاجرام بسبب ما يحيط به من قيم اجتاعية وتخلف اقتصادي وثقافي وصراع سياسي أو صناعي.

(٦١) عامل الجنس (الذكورة والأنوثة)

من المسلم به علمياً ان اجرام النساء يختلف سواء من الناحية الكمية أو النوعية أو الزمنية عن اجرام الرجال، فقد أثبتت الاحصاءات الجنائية التي أجريت في بلدان متعددة وأزمان متنوعة ان اجرام النساء يقل كثيراً عن اجرام الرجال فيصل الى ما يقرب من ١٠٪ فقط من الحكوم عليهم على الأكثر، (في فرنسا مثلا لا يزيد عدد النساء المحكوم عليهن عن ٣٪ من مجموع الحكوم عليهم). فهل هذا معناه ان الذكورة تعد عاملا من عوامل الاجرام ؟ لا سيا وان هذه النسبة تقل كثيراً إذا علمنا ان هناك طائفة من الجرام ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة المرأة وبحيث لا يتصور وقوعها الا منها (الاجهاض مثلا ـ وقتل المواليد غالباً).

وبادىء ذي بدء نود ان نلفت النظر الى ان هذه الدراسة لا تتعلق ولا تضع في حسابها حالات اجرام الرجل الذي تكون المرأة هي الباعث الدافع اليه دون ان تتوافر في حقها احدى وسائل الاشتراك الجرمة قانوناً، كارتكاب الجرية لإرضائها او استالتها كالسرقة لتقديم هدية لها. كما لا تتعلق ولا تضع في حسابها تلك الحالات التي تكون فيها المرأة هي وسيلة اجرام الرجل او اداته كما هو الامر في جرائم الدعارة او القوادة التي اعتبرها البعض عديلا مثيلا للشاط الاجرامي تتميز به المرأة ومن شأن وضعه في الاعتبار تخفيض الهوة الكمية الهائلة بين اجرام الرجل واجرام المرأة بينها اعتبره البعض الآخر خارجاً عن نطاق اجرام المرأة لأنها لا تعدو ان تكون وسيلة يحقق بها الرجل اجرامه.

وقد حاول بعض العلماء تفسير انخفاض اجرام المرأة عن الرجل معزياً ذلك الى جملة اسباب.

فقد قيل اولا ان المرأة مخلوق ضعيف وهو امر يناًى بها عن كافة صور الجرائم الصعبة التي تحتاج الى استعداد جسماني معين، كالسرقة بطريق الكسر

او التسور. وقيل ثانياً انها مخلوق حساس من الصعب عليها ارتكاب الامور المنيفة وهذا ما يباعد بينها وبين جرائم العنف ضد الاشخاص وقيل ثائناً انها علوق محكوم بظروف حياتية معينة، فقد هيأتها الطبيعة أساساً للقيام بدور الامومة وهو دور تطلب من الخالق ان يضفي عليها صفات الحنان والاثرة، وهي من الناحية الاجتاعية مهيأة للقيام بدور ربة البيت وفي هذا ما يباعد بينها وبين الاجرام، لا سيا وقد لوحظ ان اجرام المرأة يتضاعف عندما تنخرط في الممل والحياة الاجتاعية لمواجهة ظروف الحياة في غياب المائل وعلى الاخص في ازمان الحروب والجاعات، وهو امر يلاحظ كذلك في زيادة نسبة اجرام النساء غير المتزوجات (مع احتال غياب العائل) عن النساء المتزوجات (مع احتال غياب العائل) عن النساء المتزوجات (وهذه يفترض وجود عائل لها).

(٦٢) والواقع ان تلك الاسباب ترد عليها تحفظات عدة فهناك اولا خطأ حول فادح في تقدير حجم اجرام المرأة بنفس الدرجة التي وقع فيها الخطأ حول تقدير حجم اجرام الرجل فهناك العديد من النساء الجرمات اللواتي لا ينلن عقابا لجملة اسباب منها قدرة المرأة واهليتها على ارتكاب الجرائم الفامضه او الماكرة التي يصعب اثباتها، ومن ناحية اخرى فأن الملاقة الفرامية ورغبة الرجل الفطرية في استرضاء النساء واستالتهن تجعله لا يتقدم ببلاغ عن الجرية اذا وقعت عليه من المرأة وتدفع به الى ان يتحمل وحدة تبعه المسؤلية الجنائية اذا كانت المرأة شريكاً له ، بل وان رجال الشرطة والقضاة غالباً ما ينساقون لا شعورياً وراء مزاعم المرأة في طور التحقيق والحاكمة عطفا وتساهلا.

وهناك ثانيا تحفظ حول اختلاف طبيعة اجرام الرجل عن اجرام المرأة لان واقع الامر أن هناك اجراما نسائيا يرجع الى عدة اسباب منها ان طبيعة المرأة تجعل اجرامها يشيع في جرائم الاجهاض وقتل المواليد من جهة والدعارة من جهة اخرى والجرائم الاخيرة لا تدخل في الاحصاءات ولا تظهر بالتالي في حساباته، ومنها أن الظروف الاجتاعية للمرأة وما جبلت عليه من

جبن او حياء فطري او مصطبع يؤثر كثيراً في نوعية الجرائم التي تقع منها فتلجأ الى الاغواء والاغراء في الحلات العامة لتتمكن من السرقة والعمل المنزلي يؤهلها الى ان ترتكب بسهولة جرائم القتل بالتسميم، وخضوعها للرجل يجملها ترتكب جرائم اخفاء الاشياء المسروقة بواسطته.

كما ان نزعات الخفة الغريزية لديها كالنزعة الى الحسد والطمع والتزود بثمين الاشياء كثيراً ما تكون سبباً في جرائم السرقات من المتاجر او المنازل، وغيرتها على الرجل كثيراً ما تدفعها الى ارتكاب جرائم معينة كالزنا والجرائم الماطفية.

والواقع انك يكن ان تلحظ الاهمية الحقيقية لطبيعة المرأة اذا لاحظت ذلك التمرد الدائم لدى النساء على القيم الاجتاعية التي يحكم بها المجتمع على سلوك الرجل بالقياس على القيم التي يحكم بها على سلوك المرأة.

خلص من ذلك كله ان الذكورة ليست عاملا من العوامل الاجرامية، وان الاحصاءات التي اجريت حول اختلاف اجرام الرجل عن المرأة لا تثبت سوى اختلاف اجرام النساء كمّ ونوعاً عن اجرام الرجال هذا الاختلاف له من الاسباب ما يبرره سواء كمنت هذه الاسباب في اختلاف طبيعة الرجل عن المرأة ام في اختلاف المركز الاجتاعي لها لكنه لا يثبت ان الذكورة تعد عاملا من عوامل الاجرام، كما لا يثبت ان المرأة مخلوق بتكوينه غير مجرم.

(٦٣) عامل السن:

من المسلم به علمياً ان لكل سن خصائصه العضوية والنفسية وملكاته الذهنية التي تميز الشخصية الانسانية لكل من فيه. والواقع ان الاحصاءات الجنائية قد اثبتت ان عدد الجرائم وطبيعتها والبواعث التي تدفع اليها تتفاوت بحسب مراحل العمر المختلفة فقد اثبتت الاحصاءات في فرنسا مثلا ان «الاطفال» في سنة ١٩٧٧، وهم من لم يبلغ من العمر بعد ثلاثة عشر سنة قد ارتكبوا اكثر من ٣٥٠٠ جرعة، بينها بلغت الجرائم المرتكبة من الفيتان الذين

بلغوا الثالثة عشر ولما يبلغوا بعد ثمان عشرة سنة، عشرة أضعاف هذا المدد، وتصل تلك النسبة ذروتها في الشباب الذي بلغ الثامنة عشرة ولما يبلغ بعد الخامسة والعشرين (ولوحظ ان اعلى سن اجرامي هو ١٩ سنة)، وظلت تلك النسبة على ارتفاعها بالنسبة للرجال حتى سن ٣٥ سنة بينها بدأت في المبوط في الرجال الذين تخطوا سن ٣٥ ولما يبلغوا بعد السن الخمسين، كها ان معدل التناقص قد زاد في مراحل العمر المتقدمة عن سن الخمسين.

كما لوحظ من ناحية اخرى ان الجرائم العاطفية تقع من مجرمين تتراوح اعارهم بين سن ٢٦ سنة الى سن ٣٠ سنة بينها تقع اعلى نسبة من الجرائم العائلية وجرائم الثأر من مجرمين تتراوح اعارهم من ١٦ سنة الى ٣٠ سنة، بينها تقع اعلى نسبة من الجرائم الجنسية من مجرمين تتراوح اعارهم بين ٣٥ الى ٤٥ سنة.

وقد قيل انه نظراً لتفاوت الاحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف سنة (على الاخص في مرحلتي المراهقة والشيخوخة) فإن هذه الاحوال غالباً ما تكون مثيرة لعوامل منبهة من شأنها ان تزيد ميل الفرد الى الجرية او الى نوعية معينة من الاجرام.

(٦٤) والواقع ان السن في ذاته ليس عاملا من العوامل المساعدة على الاجرام واغا هو بالادق عامل مساعد او مسهل لتأثير عوامل اجرامية اخرى، فهو يعطي المناخ الملائم لكي تمارس العوامل الاجرامية الاخرى تأثيرها في دفع المرء الى الجرعة. لا سيا اذا لاحظنا ان مشكلة السن كمامل اجرامي تنحصر في حقيقة الامر في مجال الجرمين الصغار (الاحداث او القصر) اذ فيهم يبدو تأثير السن واضحاً سواء على كم الاجرام او على نوعه. وعلى هذا الاساس فإن حديثنا عن عامل السن لا ينصرف الا الى الجرمين الصغار، اما تأثير السن على الجرمين الكبار فهو امر مشكوك فيه كحقيقة علمية، وان كان له ولا شك تأثيره المبنر على نوعية الاجرام الواقع من جانبهم. وهكذا فصغر السن

لا يبدو لدينا عاملا مباشراً للاجرام بقدر ما هو عامل مساعد أو مسهل لتأثير المعوامل الاجرامية الأخرى سواء أكانت تلك العوامل فردية أو اجتاعية. واياً ما كان الأمر فإن هناك عاملان يقفان بوضوح وراء اجرام الصغار ها من جهة ضعف قوة المنع من الجرية لدى الطفل ومن جهة أخرى مضمون المقدوة أو المثل الذي يسيطر على عقله.

واذا اردنا ان نتناول المشكلة بعمق اكثر فلا بد من تقسيم العوامل المساعدة على اجرام الصغار الى نوعين من العوامل عوامل فردية وعوامل اجتاعية.

فأما بالنسبة للعوامل الفردية فيلاحظ اولا انه وان كان الطب الحديث قد نجح ولا شك في تخفيض نسبة الموت بين الاطفال، الا انه دون ادنى شك قد ضاعف من عدد الاطفال الضعفاء او الواهنين صحياً، والضعف الجسمي والوهن نوع من المرض. ويلاحظ ثانياً ان التحسن الشديد الذي طرأ على ظروف حياة الطفل جعله يتجه بسرعة نحو اكتال النمو الجسدي بدرجة اسرع كثيراً من وصوله الى درجة النضج المقلي والماطفي والذهنى (وهو امر ملحوظ يمكن ادراكه في شيوع استمرار عقلية الاطفال لدى شباب بلغ مرحلة اكتال النمو الجسدي)

وهذا الانفصال بين النمو الجسدي من جهة والنمو الذهني والعاطفي والعاطفي والعقلي من جهة اخرى من شأنه ان يوقع الصغير في حالة خطيرة من عدم التوازن، كما ان من شأنه ان يضعف من قدرته على مقاومة العوامل الاجرامية التي كان يمكن له مقاومتها لو كان نضجه العقلي والعاطفي والذهني مكتملا، كما يبيل به نحو الرغبة الشديدة في تقليد الغير ومحاكاته ويجعل منه في النهاية غوذجاً بشرياً قابلاً للتأثير عليه من الخارج.

واما بالنسبة للعوامل الاجتاعية فيلاحظ انه الى جانب ما تورثه القذارة والجهل والبؤس والحروب والاحتلال وظواهر التشرد والتسول من اهتزاز في البناء الذهني للطفل، هناك الاهمية الرئيسية للوسط العائلي الذي اصيب في المنا تلك في اغلب الاحوال بقصور فادح في قيامه بدوره. فهو في غالب

الاحيان مثل سيء ، احياناً تغيب فيه السلطة ، واحياناً يغيب عنه العائل ، وغالباً ما يعمل فيه الزوجان طوال النهار خارج المنزل ، والحبة فيه للطفل اما عائبة واما مبالغ فيها للغاية الى درجة تصل الى العفو عن كافة اخطاء الطفل رمع ملاحظة ان ثورة الطفل العائلية وغالفاته هي اول درجات جرائه والعفو فيها بالغ الخطورة على البناء الذهني له) ، مع اعطاء الطفل مبالغ مبالغ فيهامن المال وغالباً ما يصدر هذا السلوك من جانب الاب والام بسبب نزعة انانية فيهم هي الميل الى الحصول على اكبر قدر من الهنو) وانتشار الاسر المنفصلة (ولوضها بيت واحد) او اللااخلاقية ، والموجة الاباحية التي اغرقت المجتمعات في مجموعها والتي اسقطت كثيراً من مفاهيم المنع في ذهن الصغار على نحو صار ارتكاب بعض الجرائم لا يلتي مقاومة نفسية من الصغير . ولا شك ان من شأن الموامل مجتمعة اغواء الصغير على اشباع رغباته مع تنمية روح العصيان فيه بسبب ضعف الشعور بفكرة العقاب الذي هو اهم شعور كفيل بمنع الصغير من اتيان الجرعة .

كانت تلك اطلالة على مجموعة الموامل الفردية والاجتاعية التي من شأنها ان تساعد على انزلاق الصغير في مهاوي الجريمة تحت تأثير عدة عوامل اجرامية اخرى. يضاف الى ذلك ان صغر السن يصحبه عادة اضطراب في الميول الغريزية والماطفية وعدم ثبات في الوجهات النفسية وتقلب في المزاج مع ميل غير عادي الى الجنس الآخر وضعف في القدرة على ضبط النفس.

(٦٥) عامل السكر وادمان المخدرات: ﴿ صُـــُ

واول ما يلاحظ على عامل السكر وادمان الخدرات انه على خلاف العوامل الفردية الاخرى والتي سبق ودرسناها ليس عاملا جبرياً او مرتبطاً بالفرد ارتباط حتم وانما هو بالادق عامل من العوامل التي يقع الفرد تحت تأثيرها بإرادته واختياره، على خلاف العوامل الفردية الاخرى التي يقع الفرد تحت سلطانها استقلالا عن ارادته.

ولا شك ان ادمان الخمور يعد حالياً احد الموامل التي تأكدت صلته بالجرية، فقد ثبت مثلا ان ٩٥٪ من الاباء الذين يعاملون ابناءهم معاملة سيئة من مدمني الخمر وان هناك حادثة من كل ثلاث حوادث قتل خطأ تقع من جانبهم وان ثلاثة من بين كل اربعة منهم يرتكب جرية هجر العائلة (في فرنسا) وان ٦٠٪ من جرائم العنف ضد الاشخاص تقع منهم وان ٦٥٪ من الجرائم الجنسية ترتكب بواسطتهم.

هذا وقد ثبت أن في فرنسا مثلا خسة مليون فرنسي يدمنون المسكرات (يستهلك كلا منهم لترا من النبيذ يومياً دون حساب الكحوليات الاخرى)، كما أن كل شاب في فرنسا يستهلك سنوياً ما يوازي ٢٦ لتراً من الكحوليات الخالصة، وأن كل فرنسي يخصص ١٠٪ من دخله للكحوليات. وفي الولايات المتحدة الاميركية ثبت أن هناك ٧٠ مليوناً يتعاطون الخمور بينهم ما يقرب من الخمسة مليون مواطن من المدمنين الامر الذي يسبب للاقتصاد الاميركي خسارة تقدر سنوياً بما يربو على مليار دولار.

وقد تعددت المذاهب العلمية في تفسير اثر الخمور على الشخصية ويتجه اغلب العلماء الى اعتبار الادمان عاملا من العوامل البيولوجية الحامة المهيئة للسلوك الاجرامي نظراً لما تحدثه من تأثير على الجهاز العضوي والعصبي والنفسي للمدمن.

فقد ثبت بالاحصاءات التي اجريت في هذا الصدد ان تعاطي الخمور ولو بكمية قليلة « يكن » ان يؤدي الى هبوط محسوس في القدرات العقلية للغرد او بالادق قدرته الذكائية مع استثارة الدوافع الفريزية واستشاطتها بمعدل متعادل مع حالة السكر التي وقع فيها الفرد بالاضافة الى ضعف الارادة والقدرة على ضبط الدوافع الغريزية الامر الذي يسهل معه اندفاع الفرد نحو اغاط من السلوك لا تتناسب مع المؤثرات الخارجية التي دفعت الى اتخاذها وقد تكون هذه المسالك اجرامية.

ويذهب الباحثون الى القول بأن الخمر سم اخلاقي اذ يضعف بصفة عامة الجوانب الختاعية كذلك على الجوانب الاجتاعية كذلك على غو يؤدي بالمدمن تدريجياً الى فقد الاحساس بالواجبات الخلقية والاجتاعية الواقية من الانحراف فينزلق الى مهاوي البطالة والتشرد والجرية والامراض المقلية والعصبية واحوال الشذوذ النفساني والفساد الخلقي.

ومع ذلك فينبغي ان يلاحظ ان الآثار المترتبة على تناول المسكرات تختلف من فرد الى فرد، حسب قدرته الجسدية والنفسية على تحمل آثار الخمور فهناك من البشر من يتحمل القدر المعقول من الخمر، بل هناك من يشعر هذا القدر جوانب هامة في شخصيته وانتاجه، وهناك على العكس من يشعر على أثره بالاعياء والارهاق وهناك من يشعر بالتحفز بعده والميل للمسف والمدوان ومثله تكون الخمر بالنسبة له عاملا مهيئاً ومساعداً على الوقوع في الاجرام الذي غالباً ما لا يكون خطيراً وان اتسم بالعنف والاساءة (جرائم الاهانة والايذاء وفي احوال نادرة جرائم الآداب).

لكن الخبر قد تؤدي بالاشخاص النين يتمتعون باستعداد سابق للاجرام الى استفزاز هذا الاستعداد والميل نحو ارتكاب اشد الجرائم خطورة. بل ان الامر قد يصل بهم الى الاحساس الشديد بالرغبة في اراقة الدماء وقد دلت التجارب على ان الجرم العائد في جرائم العنف والدم يكفي ان يتماطى كمية خفيفة من الخبر كي يصبح متعسفاً متحفزاً للاعتداء امام اهون الاسباب بل متلمساً للشجار حيث ينتفي أي داع له، وقد يرتكب عندئذ ابشع الجرائم في حق الافراد او في حق السلطة العامة ويشعر احياناً بتلذذ كبير في رؤية مشاهد الدماء. اذ من المعلوم ان الخمر يضاعف الرغبة في الجرية اذا تولدت في النفس، ويبدد الخاوف التي تحول دون تنفيذها بما تحدثه من ضعف في الشعور بالواجب الاخلاقي والاجتاعي ومن الخشية من العقاب فيرتكب جرائم خطيرة ضد الاشخاص والاموال، فمن المشاهد ان كثيراً من اللصوص يتعاطون الخمر ضد الاشخاص والاموال، فمن المشاهد ان كثيراً من اللصوص يتعاطون الخمر عن قصد قبل ارتكابها وتتوفر لديهم عن قصد قبل ارتكابها وتتوفر لديهم

حالة الهدوء والطأنينة الكفيلة بامدادهم بالشجاعة ومساعدتهم على اجادة التنفيذ.

أما بالنسبة للمواد المخدرة كالكوكايين والمورفين والأفيون والحشيش فتصيب من يدمنها باضطرابات عصبية ونفسية تؤثر على الثبات النفسي للفرد وعلاقته مع المجتمع على نحو قد يدفع صاحبها الى اتيان بعض الأفعال الاجرامية العرضية. لأن الخدرات ليست فيا يبدو سبباً مباشراً للجرية لكنها تفعل على أي حال بعض ما تفعله الخنور من ضعف لقوى المنع من الجرية على نحو يتبع للميول الفريزية الفطرية والميول الاجرامية التي قد تكون موجودة بالفرد أن تظهر، والواضح أن مدمني المخدرات هم بوجه عام اشخاص ضعفاء ويزداد لديهم الميل الى المزيد كلا قطعوا شوطاً في ادمان المخدرات وتتجه جرائم هؤلاء ـ بصفته خاصة مدمني الكوكايين ـ الى ضمان حصولهم على الخدر وقد يلجأ المدمن في سبيل تحقيق ذلك الى السرقة ان كان رجلاً والى السرقة أو البياء ان كان انثى على حسب ما يتبعه لها سنها ومركزها الاجتاعي.

هذا وينبغي من ناحية اخرى ان نلاحظ ان هناك ولا شك علاقة غير مباشرة بين السكر وادمان الخدرات من جهة وبين الجرية من جهة اخرى تبدو على الاخص من زاويتين:

الأولى:

زاوية علاقة الفرد المدمن بعائلته، حيث يميل المدمن تدريجياً الى البطالة والتشرد واهال واجباته ومصالحه العائلية الامر الذي يترتب عليه تدهوراً اجتاعياً في حياة المدمن على نحو يدفع به ـ بل وقد يجعله يدفع بعائلته ـ الى الجرية التي غالباً ما تكون ضد المال.

الثانية:

زاوية تأثيره على الصحة العقلية للمدمن حيث يؤدي الافراط في السكر او تعاطى المواد الخدرة الى الجنون احياناً وعندئذ اما ان يكون المدمن ذا ميل اجرامي سابق فيزيد جنونه من حدة هذا الميل ويصاعف خطورته، واما الا يكون لديه من الاصل ميل الى الجرية فيصبح جنونه مصدراً لها.

الفصل الثاني العوامل الاجتاعية للاجرام

(٦٦) على غرار الحاولات التي اتجه اليها بعض العلماء للبحث عن العوامل التي تقف وراء الجرية في التكوين العضوى للانسان والتي تعرضنا لأكثرها في الفصل الفائت؛ اتجه بعض العلماء الى البحث عن تلك العوامل في «الوسط الاجتاعي» الحبط بالانسان، وأظهروا في كتاباتهم قدراً لا بأس به من الافكار الشيقة والمنضبطة، على نحو ما ابرزته كتابات « فيرى » و « تارد » و « سذرلاند ». ومع ذلك فان هناك تحفظين يلزم الاشارة اليها قبل الدخول في تفصيلات تلك العوامل الاجتاعية. أما التحفظ الأول فيتعلق برفض كل محاولة في هذا الصدد يشتم منها الرغبة في القاء مسئولية نشأة الجريمة على الجتمع أو بالادق على الوسط الاجتاعي الحيط بالفرد. وأما التحفظ الثاني فيتعلق برفض كل محاولة تهدف الى تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال العوامل الاجتاعية وحدها، ويرجع السر وراء ابداء هذين التحفظين الى القناعة التي سبق أن أكدناها وهي أن بحثنا في عوامل السلوك الاجرامي لا يستهدف الوقوف على « السبب » بالمعنى العلمي لأن فكرة السببية فكرة تخص العلوم الطبيعية وحدها ولا مجال لاعالها في نطاق العلوم الاجتاعية عامة وعلم الاجرام خاصة، واغا يستهدف هذا البحث الوقوف على مختلف العوامل التي تساهم في اخراج السلوك الاجرامي الى حيز الوجود سواء على نحو يدفع البه أم على نحو يهىء لوقوعه.

ولا شك في تعدد العوامل الاجتماعية التي تحيط بالفرد ولا في تنوع

طبيعتها، كما لا شك _ وهذا هو الأهم _ في تفاوت تأثيرها من فرد الى فرد بدليل أن هناك أعداداً هائلة من الافراد يقمون تحت تأثير عامل أو عدة عوامل اجتاعية متاثلة ومع ذلك لا يندفع الى الجرية من بينهم الا اعداداً عدودة، وهو ما يؤكد أن العامل الاجتاعي لا يتحمل وجده _ مها كانت طبيعته ومها كان نوعه _ مسئولية الجرية وإن جاز أن يؤثر مع عوامل اخرى في نشأتها.

وأيا ما كان الأمر فان دراسة العوامل الاجتاعية للاجرام ليست سوى دراسة للوسط الحيط بالفرد على دراسة لتأثير الوسط الحيط بالفرد على مسلكه وعلى تصرفاته. هذا الوسط هو في الواقع على درجة كبيرة من التشعب والتعقيد، فهو في جانب منه انساني وفي جانب آخر طبيعي وفي جانب ثالث اقتصادي وفي جانب رابع سياسي وفي جانب أخير ثقافي. وسوف نتولى دراسة الوسط الاجتاعي الحيط بالفرد من جوانبه الخيسة تباعاً.

(٦٧) تأثير الوسط الانساني الحيط بالفرد:

ويقصد بالوسط الانساني أو البشري الحيط بالفرد مجموعة النهاذج البشرية التي يعيش فيها الفرد وينفعل معها في علاقات حتمية. هذا الوسط لا يكون للفرد أحيانا ارادة في اختياره سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ويقصد به داسرته » التي اوجدته ويلحق بالاسرة المسكن الذي تربى فيه، وأحيانا اخرى يكون هذا الوسط عرضياً مرتبطاً بمناسبة معينة كالمدرسة والجيش عند قضاء الخدمة الوطنية، كما قد يكون هذا الوسط مختاراً منه بارادته واختياره كالاسرة التي ينشئها بزواجه ونشاطاته المختارة كمهنته وكيفية قضائه لوقت فراغه ويلحق بها المسكن الذي يختاره لحياته، لكن هذا الوسط قد يكون أخيراً وسطاً جبرياً يضطر للعيش فيه رغاً عنه كالسجن.

فأما عن تأثير الوسط العائلي أو الاسرة التي أوجدت الفرد، فليس هناك شك في أن وجود الاسرة في حد ذاته يمتبر عاملا من العوامل الهامة للتنشئة

الاجتاعية السوية، لأن وجود الامرة هو الذي يسمح للطفل بالتدرب على الحياة الاجتاعية الطبيعية لكن هذا مشروط بأن تكون العلاقة بن الفرد وأبويه حسنة أما اذا كانت هذه العلاقة سبئة مضطربة كانت في غالب الاحيان سبباً في عدم تكيف الابن اجتاعياً، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان المستوى الاجتاعي والاقتصادي للاسرة يلعب دوراً في مصير افرادها وقد لوحظ في هذا الصدد أن أغلب اللصوص ينتمون الى عائلات فقيرة، كما لوحظ أن تركيب الاسرة يلعب هو الآخر دوره في مصير أفرادها حيث اثبتت الاحصاءات أن العائلات التي تضم عدداً من الجرمين الاحداث أو البالغين العائدين تكون عادة اسرة غير اجتاعية سواء على المستوى القانوني أو على المستوى الاخلاقي ومن جهة ثالثة فان موقع الفرد من أسرته له انعكاساته على شخصيتـه وعلى تصرفاته، فإذا كان وحيد ابويه فانه يكون أكثر من غيره عرضة دللقلق، و «الخوف » و «الأنانية »، أما اذا كان واحداً من بين عدد من الاخوة فانه يكون اكثر من غيره عرضة «للغيرة » التي تدب عادة في صدر الاكبر حين يشعر بتجاهله لصالح الأخ الأصغر أو في صدور الاخوة الذكور تجاه البنت الوحيدة بينهم أو بين الاناث تجاه الولد الوحيد فيهم سواء على المستوى المادي أم على مستوى توزيع العواطف، هذا فضلا عن عجز الاسرة المتعددة الافراد عادة عن تعليمهم أو تعليم بعضهم. وأخيراً ينبغي أن نذكر بما سبق لنا أن تعرضنا له من قصور الوسط العائلي في القيام بدوره في تربية الطفل إذ غالباً ما يكون هذا الوسط مثلا سيئاً، تغيب فيه السلطة أو يغيب عنه العائل أو يعمل فيه الزوجان خارج المنزل أغلب اليوم والحبة فيه للطفل اما غائبة وإما مفرطة بالاضافة الى انتشار الاسر المنفصلة (ولو ضمها بيت واحد) أو الاسر اللاأخلاقية.

ويلحق بالوسط العائلي أو الاسرة التي أوجدت الفرد المسكن الذي يضمه معهم حيث تنعدم في اختياره هو الآخر كل حرية بالنسبة للفرد. وإذا كان صحيحاً أن ترتيب المسكن وتنظيمه ليس له فيا يبدو أثراً محدداً الا أن موقع المنزل له ولا شك أثره، إذ من المعلوم ان للقرى أخلاقياتها التي تختلف عن المدن، كما أن أخلاقيات المدن هي الأخرى تتفاوت فيا بينها بحسب ما اذا كان الحي عالياً أو شعبياً، وعلى هذا الاساس فان موقع المسكن من شأنه أن يطبع سكانه بطابعه الاخلاقي، كما أن وجود المسكن في موقع غير صحي (كان يوجد داخل المقابر او بجوار مخازن النفاية أو مصبات الجاري أو عدم وصول المياه اليه.. الخ) أو في موقع ملىء بالضوضاء من شأنه ولا شك أن ينعكس على البنيان الجسدي والنفسي لقاطنيه. هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي انتشار المساكن غير الصحية في ذاتها (كالاكواخ الحشبية والمنازل المبناة بالصفيح) الى تأثير ضار على سكانها من الوجهتين الجسدية والنفسية، ومن جهة أخيرة فان تأثير ضار على سكانها من الوجهتين الجسدية والنفسية، ومن جهة أخيرة فان اكتظاظ المسكن بأهله يؤدي عادة الى اصابتهم بالعصبية وضيق الذرع ويخلق لديهم عقدة عدم الاستقرار ويدفع بهم الى ترك المنزل وقضاء معظم الوقت خارجه وهو أمر له أثره على الاحداث على وجه الخصوص.

أما فيا يتعلق بتأثير الوسط العرضي الذي ينخرط الفرد فيه بمناسبة معينة ويتفاعل معه في علاقات حتمية، فيشمل على وجه الخصوص الوسط المدرسي عند الخراط الفرد فيه المدرسي عند تلقي الفرد لتعليمه والوسط العسكري عند الخراط الفرد فيه لاداء الخدمة الوطنية. هذا الوسط العرضي هو في الواقع المناسبة الأولى التي تسمح للفرد بالاتصال الاجتاعي بالمعنى الحقيقي ومن ثم فهو المجال الرئيسي لتدريب الفرد وتعليمه على العلاقات الاجتاعية، لكن هذا الوسط يكن من ناحية اخرى - أن يكون مناسبة للمخالطة أو المعاشرة السيئة، وبالتالي فرصة تأشف الاتجاهات غير الاجتاعية للفرد وتنميتها. ويظهر عدم تكيف الفرد جتاعياً في المدرسة من خلال ما قد يبدو عليه من عدم الطاعة والتمرد وعدم حترام النظام وعدم انتظامه الدراسي بالهروب من المدرسة وما قد يصدر عنه من تصرفات هدامة أو غير مهذبة أو اعال منحطة خلقياً. والواقع أن الدور التربوي للمدرسة والذي كان يمكن أن يلعب دوراً هاماً في المساعدة على تربية النشء وتهذبيه، والذي كان الى وقت قريب من أهم واجبات المدرسة النشء

جوار المهمة التعليمية قد صار وفاء المدرسة به محل شك كبير سواء بدعوى أن طرق التربية الحديثة لا توافق على اساليبه المتبعة أم لأن الاساتذة لم تعد لديهم الرغبة للقيام بهذا الدور، وهو أمر مؤسف. ومن ناحية اخرى يظهر عدم تكيف الفرد اجتماعياً بطريقة أشد وضوحاً وأكثر في ذات الوقت خطورة في الجيش عند انخراط الشباب لأداء الخدمة الوطنية، ذلك أن مرحلة اداء الخدمة الوطنية تأتى للفرد عادة في مرحلة الشباب وهي مرحلة يكون فيها الشاب أكثر حماسة وأقل قابلية للانصلاح، فضلا عن أن أداء الخدمة الوطنية يتبيح له تعدداً مذهلا في نوعيات الرفاق باعتبار أن الخدمة الوطنية تجذب في لحظة واحدة تقريبا شباب الأمة قاصيها ودانيها بكل نوعياته ونزعاته ومن ثم فهي مناخ صالح للمخالطة التي يتفاوت تأثيرها على حسب صلاحها أو سوئها. ولذلك قبل أن الخدمة الوطنية توفر للدولة « خدمة عظمي » ليس فقط على الصعيد العسكري واداء الواجب الوطنى وانما قبل ذلك هي تضع في قبضة الامة شبابها وتمنح الفرصة بالتالي للدولة الحريصة على اداء واجبها لفحص هؤلاء الشباب سواء من نواحى الصحة العامة أو النفسية تمهيداً لعلاجهم وتخليصهم مما قد يعتري هذه الصحة أو تلك من أمراض وعيوب. وأيا ما كان الأمر فان المؤكد ان الخدمة الوطنية بطبيعتها قادرة على كشف عدم التكيف الاجتماعي الذي تعجز المدرسة عن اظهاره محكم خطورة السن التي يكون عليها الجند من جهة وصرامة النظام الذي يتسم به اداء هذه الخدمة من جهة اخرى وتنوع الخالطة التي تتيحها هذه الخدمة من جهة أخيرة.

أما فيا يتعلق بتأثير الوسط الختار أي الذي يختاره الفرد لنفسه فهو يشمل ابتداءً وبصورة أصلية الأصدقاء والرفاق، وإذا كان صحيحاً ما يقال من أن الطيور على أشكالها تقع بحيث يمكن القول بأن صداقة أهل السوء تعني ميلاً كامناً في النفس إليهم وهو ما تعبر عنه الحكمة القائلة يعرف المرء من خلانه فإنه من الصحيح كذلك أن معاشرة أهل السوء من شأنها أن تنمي الميول اللااجتاعية الكامنة في النفس وتزيل العوائق النفسية التي كان يمكن أن تمنع

ترجمة تلك الميول إلى تصرفات مضادة للمجتمع أو للقانون.

لكن الوسط الختار لا يقف عند حد اختيار الأصدقاء ، بل إنه عتد لبشمل فوق ذلك موقف الفرد من حياته الخاصة: من الزواج أو العزوبة من اختيار الهنة من كيفية قضاء وقت الفراغ ومن اختيار مسكنه الخاص أخيراً. فعن الأسرة الخاصة بالفرد فهي لا تتعدى كأصل عام اختيار أحد طريقين إما العزوبة وإما الزواج، وقد دلت الإحصاءات التي أجريت في عديد من البلدان على أن نسبة الجرمين من العزاب تكون أعلى من مثيلتها لدى المتزوجين، والواقع أن الزواج في ذاته يعتبر . في غالب الأحوال . عنصراً من عناصر الاستقرار والاستقامة عند كثير من الناس، ومع ذلك فينبغي أن يلاحظ أن ما دلت عليه تلك الإحصاءات لا ينبغي أن نستخرج منه قاعدة ربط العزوبة بالإجرام، لأن هذه الإحصاءات لم تأخذ في حسبانها أن هناك عدداً ضخهاً من الشباب الجرمين تدخلهم تلك الإحصاءات في عداد العزاب على الرغم من أن واقمة العزوبة بالنسبة لهم طبيعية وذلك بسبب صغر أعارهم عن أعمار الزواج، ولهذا فمن المستحسن عند تفسير دلالة تلك الإحصاءات أن نلاحظ أثر السن والجنس عند البحث عن علاقة العزوبة بالإجرام. وقد لوحظ في هذا الصدد أن نسبة الجرمين المتزوجين تكون عادة أعلى في مراحل السن حتى ٢٥ سنة (ويبدو أن ذلك يرجع إلى أن واقعة الزواج في هذا السن الصغير ذاتها تدل على نفسية لااجتاعية). ثم تبدأ نسبة الجرمين العزاب في التزايد من سن ٢٥ إلى سن الستين ثم تأخذ تلك النسبة بعد ذلك في التساوي، كما لوحظ - من جهة أخرى ـ زيادة نسبة إجرام النساء المتزوجات عن غير المتزوجات الأمر الذي قد يستنتج منه أن المرأة المتزوجة أكثر إجراماً من المرأة غير المتزوجة لكن هذا الاستنتاج يبدو خادعاً إذا عرفنا أن الإحصاءات التي اعتمد عليها في هذا الصدد لا تدخل في حسابها إجرام المرأة إذا اتخذ شكَّل الدعارة (وهو يشكل جريمة في كثير من البلدان منها مصر) والذي إذا أدخل في الحسبان لزادت نسبة إجرام النساء غير المتزوجيات عن إجرام النساء المتزوجيات

زيادة كبيرة، كما أن اجرام المرأة المتزوجة يفسر أحياناً بأسباب اقتصادية تدفيها اليها احتياجات أطفالها. هذا كله من جهة ومن جهة أخرى هناك كيفية اختيار الفرد لنشاطه أو لمهنته وكيفية قضاء وقت فراغه. أما عن اختيار المهنة: فلا شك اولا أن وجود المهنة في حد ذاته يعد عاملاً من عوامل الاستقرار للفرد لا سما كلما كانت هذه المهنة متجاوبة مع إمكانياته وميوله، لكن هناك بعض الأفراد يعزفون بطبيعتهم عن الالتزام بعمل فلا يتحملون قيوده ولا يرضون بثاره ويختارون لأنفسهم بالتالي طريق البطالة الاختيارية أو بالأدق التعطل، كما أن هناك من يبعدون عن أعمالهم جبراً أو تنعدم أمامهم ابتداء فرص العمل بسبب البطالة كمشكلة اقتصادية عامة، وهذه الطوائف جمعاً ينتهي لها الأمر إلى انمدام المهنة والتردي بالتالي في تصرفات لا اجتماعية وإجرامية. كما لا شك ثانياً أن بعض المهن يمكن أن تمنح في ذاتها لمن يشغلها فرصة مواتية للإجرام (يقال إن من بين هذه المهن عال البارات وعال الطباعة بالنسبة لجرائم تزييف العملة ـ وعال التجارة بالنسبة للسرقة من الحال التجارية). كما لا شك أن اختيار الفرد لمهنة معينة وميوله نحوها يكن أن تكون له دلالته في كشف ميول الفرد واتجاهاته. كما لا شك أخيراً في أن ممارسة المهنة يمكن أن تكون لها تأثيراتها على شخصية من يشغلها بل إنه يقال ان المهنة تطبع من يشغلها في بعض نواحي شخصيته بطابعها الخاص. والواقع ان الاحصاءات الجنائية التي حاولت أن تكشف بالأرقام عر تأثير المهنة على حركة الإجرام إن جاز اعتادها فيا يتعلق نتأثير المهنة على « نوعية » الإجرام فإن ربطها بين بعض المهن « وكم » الإجرام لا يزال محار شك كبير وقد لوحظ على تلك الاحصاءات أنها تربط في كثير من الأحيان بي المهنة وبين جرائم معينة لا يبدو بينها وبين المهنة في حقيقة الأمر علاقه مباشرة، فمن حيث علاقة المهنة التجارية بالإجرام لوحظ أن هذه الاحصاءات تحتسب على المهن التجارية جرائم القتل والإصابة الخطأ التي تفع من عال الحال التجارية المكلفون بنقل البضائع وتسليمها، كما لوحظ على هذه الإحصاءات أنها وإن أبرزت أن أكبر كم من الجرائم إنما يقع من العمال اليدويين أو غير المهرة (حرفيين كانوا أم زراعيين أم صناعيين) إلا أن هذه الدلالة غير أكيدة ذلك أن طائفة العمال اليدويين يدخل فيها عادة من لا مهنة له إما لأنه يقرر ذلك على خلاف الحقيقة وإما لأنه يصنف كذلك في حساب الإحصاءات.

هذا ولا يفوتنا في صدد علاقة المهنة بالإجرام أن نلفت النظر إلى أن الكثير من المهن في العصر الحديث يمكن أن تنعكس بعض آثارها الضارة على الصحة الجسدية والنفسية لمن يشغلها ، لا سيا كلما كان العمل رتيباً أو صارماً في قيوده أو يجري ليلاً أو في ظل ضوضاء عالية ، أو تأثيرات كياوية ، كما أن الوسط النفسي للمهنة يضعف أحياناً شعور الفرد بالإجرام في بعض التصرفات كالسرقات التافهة التي تشيع في وسط عال المتاجر وضعف الشعور بالجرية في الإجهاض العمدي مثلاً في الوسط الطبي ودعاته ، وضعف الشعور بالإجرام في جرام التهرب الضربي والاتفاقات الجنائية لدى كبار رجال الأعال وهكذا .

وعن كيفية قضاء الفرد لوقت فراغه، فالواقع إنها مشكلة حيوية سواء بالنسبة للأحداث أم للكبار (بعد الاتجاهات المعاصرة في تقليل ساعات العمل)، فالمفروض على كل إنسان يعمل أن يبحث لنفسه عن نشاط مفيد لصحته الجسدية والنفسية في أوقات فراغه اليومي وفي أيام العطلة فهذا النشاط ليس فقط ضرورياً لتعويض الجسم عن العمل الشاق الذي يبذله الفرد وإنما هو فرصة لاسترداد الأنفس استعداداً لشوط جديد. وقد لوحظ في هذا الصدد أن ما يمرب من ٢٠٪ من الجرمين يبددون أوقات فراغهم في أنشطة تافهة غير فعالة في المتاهي والبارات ولعب النرد والقار ولا شك أن الرياضة والنوهة بالرحلات القصيرة والطويلة من أمثلة النشاطات الهامة التي تعوض الجسم عن الجهده وتعيد إليه سلامته، كما تساعد النفس على استرداد سلامتها واستعدادها للإقبال من جديد على العمل والإنتاج. وفي هذا الصدد لا يفوتنا أن نسجل عدداً من الملاحيظ أولها: افتقار الأماكن الدراسية وأماكن العمل الى مواقع

للتسلية المفيدة التي يكن الاقبال عليها، وثانيها أن الرياضة في مفهومها الصحيح هي الوسيلة الاولى نحو بناء شباب صحيح جسدياً ونفسياً، فضلا عن دورها الذي لا ينكر في تنمية العلاقات مع الغير وتدريب الفرد على تقبل الهزية والسعى نحو النصر.

وعن إختيار الفرد لمسكنه الخاص، من حيث موقعه واتساعاته فالواقع أنها أصبحت في وقتنا الحاضر مسألة مفروضة على الفرد بعد أن كان المسكن الخاص هو أول ما يخضع لاختيار صاحبه ورغبته، وذلك بسبب الأزمة الطاحنة في المساكن والتي جعلت هم الفرد هو في العثور على مسكن تسمح به إمكانياته، وهذه مشكلة اجتاعية خطيرة ينمكس تأثيرها على الشباب مباشرة والأمراض النفسية والجسدية التي يكن أن ترتبها خطيرة ومتعددة.

أما فيا يتعلق بتأثير الوسط الجبري أي الوسط الذي يضطر الفرد للحياة فيه رغاً عن إرادته وهو السجن بما يترتب عليه من مخالطة الجرمين فهو في الواقع موضوع دراسة خاصة سنتناولها في القسم الثاني من هذا المؤلف وهو الخاص بمعاملة الجرم أثناء قضاء فترة العقوبة.

(٦٨) تأثير الوسط الطبيعي الحيط بالفرد:

ويتصد بالوسط الطبيعي الحيط بالفرد أمران تنوع الجغرافيا الطبيعية الحيطة بالفرد سواء من حيث الزمان أو المكان واختلاف الإجرام الذي قد يكون بين الريف والحضر. وفي هذا قيل كتاعدة عامة إن هناك علاقة بين الإجرام وبين الوسط الطبيعي الحيط بالفرد، إذ أثبتت الإحصاءات أن ثمة تنوع في كم الإجرام وفي نوعه بحسب اختلاف درجة الحرارة والمناخ وتغير الفصول ويبدو تنوع حركة الإجرام من حيث الزمان فيا تظهره الإحصاءات من اختلاف حركة الإجرام بتغير الفصول حيث تتضاعف في فصل الشتاء من اختلاف حركة الإجرام بتغير الفحول حيث تتضاعف في فصل الشتاء على جرائم السرقة الموصوفة بسبب الحاجات المتعددة التي يفرضها فصل الشتاء على الناس لتأمين المآكل والدفء بينا تتضاعف في فصل الصيف جرائم التهور

والاندفاع وجرائم الضرب والجرح والقتل وجرائم الاغتصاب وذلك بما تحدثه درجات الحرارة العالية من سخونة في الدم وتهيج للجهاز العصبي للإنسان، فضلا عن تضاعف تأثير الكحوليات والخدرات على الجسم في فصل الصيف، والنوم على الاسطح المكشوفة وارتداء الملابس الشفافة والعارية والعمل في الحقول، هذا فضلا عن أن فصل الصيف هو الفصل النموذجي للحروب والثورات. هذا من جهة ومن جهة أخرى أظهرت الاحصاءات أنه بتضاعف نسبة الرطوبة تنخفض جرائم العرض وبزيادة درجة الجفاف تتضاعف جرائم الحريق الخطأ (وهو أمر طبيعي) والعمدي.

كما يبدو تنوع حركة الإجرام من حيث المكان فيا أثبتته الإحصاءات التي قام بها كيتيليه من أنه في البلاد الباردة تزيد نسبة الجرائم الواقعة ضد الأشخاص.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، قيل إن الوسط الطبيعي ينعكس تأثيره كذلك على حركة الإجرام كماونوعاً في الجتمعات الريفية عنه في الجتمعات الخضرية. فقد أثبتت الدراسة التي أجراها سزابو SZABO أنه من الناحية الكمية تكون الجرية أوفر عدداً في المدن عنها في القرى وذلك بسبب زيادة عدد سكانها عن سكان الريف من جهة وبسبب التركز العجيب بين سكان المدن حيث تضم العارة الواحدة أحياناً أكثر من خسائة شخص من جهة ثانية وبسبب نوعية العلاقات الاجتاعية الضعيفة التي تربط بينهم من جهة أخيرة، على عكس المجتمعات الريفية التي تلعب العلاقات الاجتاعية العميقة والمتبادلة بين سكانها دوراً هاماً في حل خلافاتهم فضلاً عن طابع الاستقلال النسبي في الإقامة وعدم التركز. ومع ذلك فإن للريف متاعبه ومنازعاته على الحدود الريف عن الحضر بغير شك. هذا من الناحية الكمية أما من ناحية نوع الجرائم الريف عن الحضر بغير شك. هذا من الناحية الكمية أما من ناحية نوع الجرائم فإجرام المدن تشبع نسبته العليا في جرائم المال (السرقة النصب والاحتيال) وهي الجرائم النابعة من الشطط في غريزة الاقتناء بينها تشبع في الريف الجرائم

الناجمة عن الإفراط في غريزة القتال والدفاع كالقتل والجرح والضرب (تلعب المنازعة على الحدود والعصبية دوراً في نوعية الجرائم). هذا وقد أثبتت احصاءات سزابو أن جرائم الإجهاض تشيع في المدن عنها في القرى وأن الجرائم الجنسية تقع في الاثنين بنسب تكاد أن تكون متساوية.

(٦٩) تأثير الوسط الاقتصادي الحيط بالفرد:

ويقصد بالوسط الاقتصادى الحيط بالفرد أمران، المستوى الاقتصادى للفرد ذاته والمستوى الاقتصادي الجاعي للمجتمع الذي يحيا فيه الفرد. وأما عن علاقة المستوى الاقتصادي للفرد بالإجرام فليس صحيحاً ما يتردد من أن الفقر على المستوى الفردي يعد عاملاً من عوامل الإجسرام ذلك أن الدنيا زاخرة بالفقراء ومع ذلك فلا يجرم من بينهم إلا بعضهم فقط، كما أن الإحصاءات الجنائية تثبت بأن الجرية لها نصيبها الذي لا ينكر بين الأغنياء كالفقراء سواءً بسواء ، صحيح أن الفقر قد يكون عند البعض دافعاً من دوافع الجريمة لكن الفقر قد يكون كذلك دافعاً للتفوق وللنبوغ ويشهد التاريخ بأن الفقراء على مداه قد قدموا إليه عالقته على مستوى العلم والأدب والفن في عطاء لم يتوقف، بل إن المتأمل في الدراسات الدينية يلحظ أن عالقة الأديان وأبطال الشهادة كانوا فقراء ولذلك صدق رسول الله ﷺ حين قال يدخل فقراء أمتى الجنة قبل أغميائها بخمسائة عام. وأياً ما كان الأمر فإن المستوى الاقتصادي للفرد وإن بدا في ظاهره عاملاً فردياً يتعلق بالفرد ذاته إلا أنه يرتبض بطريقة غير مباشرة بالوسط الذي يحيا فيه الشخص ولذلك فهو عامل جبَّعي. وقد أثبتت الإحصاءات التي قسمت المستوى الاقتصادي للفرد إلى حمسة مستويات. مستوى بائس ومستوى فقير ومستوى طبيعي ومستوى ميسور ومستوى غنى، أثبتت تلك الإحصاءات أن أكبر نسبة من الجرائم تقع من أولئك الذين يحتلون المستوى الاقتصادى الطبيعي الأمر الذي يثبت أن المستوى الاقتصادي للفرد لا يمكن في ذاته أن يفسر ظاهرة الإجرام ولا يمكن إدخاله في ذاته في عداد العوامل الإجرامية، صحيح أن تلك الإحصاءات أثبتت أن أكبر نسبة من جرام السرقة إغا تقع من أولئك الذين يشغلون مستوى اقتصادياً فقيراً لكن ذلك يعتبر أمراً طبيعياً، أقصى ما يمكن استنتاجه من خلاله أن الفقر يمكن أن يكون عاملاً من العوامل المؤثرة على نوعية الجرام لكنه في ذاته ليس دافعاً إلى الإجرام.

أما عن المستوى الاقتصادى الجاعي للدولة التي يحيا فيها الفرد وعلاقته بالإجرام فلا شك في تنوع الحركة الإجرامية على حسب العوامل الاقتصادية. فقط لوحظ أولاً أنه على الرغم من انتقال المجتمعات من مرحلة الاقتصاد الزراعي إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي وما تبع ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات إلا أن كم الإجرام قد تضاعف بشكل ملحوظ ويرجع السر وراء ذلك إلى تزايد الحاجات برغم ارتفاع مستوى المعيشة إذ من المعلوم أن زيادة الدخل تقابل عادة بزيادة أكثر اضطراداً في الرغبات والحاجات، فضلاً عن شيوع وكثرة العلاقات القائمة على تبادل المصالح، بما يتضمنه ذلك التبادل من تنازع حولها، وتنازع المصالح يعد من أهم مناسبات الإجرام الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في كمه. وقد لوحظ ثانياً أن الهزات الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً على حركة الإجرام، فانخفاض الأثمان مثلاً بما يترتب عليه من زيادة القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى تخفيض واضح في كم الجريمة ومن جهة أخرى فإن نسبة الجرائم الواقعة ضد المال تزيد بشكل ملحوظ في أوقات الأرمات وفترات الركود الاقتصادي، بينها تقل نسبة السرقات الكبيرة وإن زادت السرقات الواقعة على مال تافه. هذا وقد لوحظ أخيراً أنه مع فترات التضخم الاقتصادي بما تحدثه في النقود من انخفاض شديد في قوتها الشرائية مع ارتفاع مذهل في أسعار المقارات والأراضي تقل جرائم الحريق التي يفتعلها المؤمنون احتيالاً على شركات التأمين.

هذا وقد لوحظ أن نسبة السرقات تكون قليلة في البلدان الفقيرة عنها في البلدان الغنية، وقد يرجع السر في ذلك وراء تفاهة قيمة الأشياء في البلاد

الفقيرة، كما لوحظ أن أكبر نسبة من السرقات التي تقع في البلدان الفقيرة إنما تقع في الأحياء الراقية والرئيسية وهو أمر مفهوم.

(٧٠) تأثير الوسط السياسي الحيط بالفرد:

وتتطلب دراسة تأثير هذا الوسط على الفرد دراسة أمران أولها تأثير السياسة الخارجية هي السياسة الداخلية على تصرفات الفرد وثانيهما تأثير السياسة الخارجية هي الأخرى عليه، فأما عن الأمر الاول، فيبدو أن النظام السياسي الداخلي الذي تعتنقه الدولة ليست له علاقة مباشرة مع الحركة الإجرامية كما ونوعاً، على اعتبار أن مصدر أغلب التصرفات الانسانية التي تقع من الفرد ـ جنائية كانت أو غير جنائية ـ تكون في حقيقة الامر مستقلة عن السياسة ونابعة عن دوافع أخرى تبدو علاقتها بالنظام السياسي إما معدومة وإما غير مباشرة. لكن هناك مع ذلك ملحوظتان.

الأولى: إنه على رغم عدم وجود الملاقة المباشرة بين النظام السياسي الداخلي وحركة الإجرام إلا أن ذلك ليس سوى قاعدة عامة، فهناك جرائم عدة ترتبط ارتباطاً مباشراً ببعض التصرفات السياسية التي تصدر عن النظام السياسي لعل أهمها جرائم الفساد الوظيفي والرشوة وجرائم تزوير نتائج الانتخابات، وهناك من ناحية ثانية مجموعة الجرائم السياسية أو ذات الغرض السياسي التي تسمى إلى الوصول إلى تغيير نظام الحكم وهذه الطائفة هي الأخرى ترتبط مباشرة بالنظام السياسي للدولة، ومن ناحية أخيرة يلاحظ على أنظمة الحكم الدكتاتورية وجود نوعين من الجرائم والجرمين، مجرم وجرية بلمنى الدقيق أي فاعل وفعل مناهض لأخلاقيات المجتمع وقيمه وقانونه. وعجرم وجرية بالمنى الشكلي أي فاعل وفعل مناهض فقط لقانون الدولة دون أخلاقياتها وقيمها ويرجع السر وراء ذلك إلى أن الضغط والاستبداد الذي وعبرم وجرية الدكتاتورية من شأنه أن يخلق روح المقاومة التي تتصدى لها الدولة الدكتاتورية بتقرير جرائم تنظيمية ـ لا تبرز فيها فكرة الذنب أو الدولة الدكتاتورية بتقرير جرائم تنظيمية ـ لا تبرز فيها فكرة الذنب أو الخطيئة ـ لضمان سلامة نظامها وبقائه الأمر الذي يتسبب في وجود مجرمين

عالفين للقانون فقط.

الثانية: إن هناك علاقة غير مباشرة بين النظام السياسي الداخلي وبين حركة الإجرام ذلك أن النظام السياسي الفاشل أي الماجز عن أداء دوره في خدمة الأمة تشيع فيه عادة آفتان:الفساد السياسي والإداري وعدم المسؤولية وهو أمر له خطره على الروح المامة للأفراد ومن شأنه أن ينمي فيهم النزعة إلى الفوضوية أو عدم المسؤولية وهو أمر له انمكاسات هامة على حركة الإجرام، ومن جهة أخرى ينمكس النظام السياسي بطريقة واضحة على جرائم الرأي وحرية التمبير، وعادة ما تكون الحدود غير واضحة بين ما يكن اعتباره تمبيراً عن رأي وما يكن اعتباره جرية رأي، فتارة ينمكس النظام السياسي على تلك الحدود ليجمل من الآراء السياسية المال ـ جرية رأي وتارة ما ينمكس على تلك الحدود ليجمل من الآراء السياسية غير المبررة ـ بل وأحياناً من بعض الأفعال المناهضة لأعداء النظام المياسية غير المبررة ـ بل وأحياناً من بعض الأفعال المناهضة لأعداء النظام بطبيعة الحال ـ بحرد رأى سياسي وحرية في التمبير.

هذا عن تأثير السياسة الداخلية أما عن تأثير السياسة الخارجية للدولة على حركة الإجرام، فإن ما يعنينا في صدد تلك السياسة هو حالة الحرب، تلك الحالة المعقدة والتي تتزايد فيها نسبة الجرائم بدرجة ملحوظة، بسبب المشاكل المتعددة التي تسببها. ويظهر ذلك في زيادة نسبة جرائم التجسس والتي تعتبر من غير شك شكلاً حضارياً من أشكال الحرب القتالية. هذا وقد لوحظ أنه في نفوس الناس وعدم الإقبال على الخنور وندرتها ولأن القتال عارس - بطريقة شرعية - في ميدان القتال، كما تزيد نسبة السرقات وإخفاء الأشياء المسروقة وذلك لقلة المواد الغذائية وإن وقعت تلك السرقات على موضوعات تافهة، أما بعد انتهاء الحرب فإن معدل الجرائم يأخذ في التزايد ولا سيا إذا كانت الحرب قد انتهت بهزية وذلك بسبب ما تحدثه حالة الحرب من اضطراب وقلق يترك أثره حتى على المنتصر بعد الحرب ولظهور الرغبة العدوانية في التعويض إذا

انتهت الحرب بالهزية.

والواقع من الأمر أن حالة الحرب من شأنها أن تخلق حالة معنوية خاصة لدى أفراد الشعب، فبينها تؤدى حالة التعبئة السابقة على الحرب إلى شحذ الهمم والإحساس بالجدية وطغبان الاهتام الوطني حتى على الاهتامات الخاصة (فتقل المطالبة بالديون وينشفل الدائنون عن تاريخ الوفاء بديونهم مثلاً) حتى إذا ما انتهت الحرب بدأت الاهتامات الخاصة المتراكمة والنزاعات بالتالي، بينها قد تصاب الروح المعنوية أثناء الحرب، بالانقسام الشديد بين المواطنين المدنيين لا سبا إذا كان الهدف من الحرب مرفوض أو غير مفهوم لدى بعضهم أما بالنسبة للمسكريين فدامًا ما يصاب بعضهم أثناء القتال خاصة بنوع من التسلط الوظيفي بسبب التغيير الذي تحدثه حالة الحرب على أخلاقيتهم وعلى فكرة التصرف الحظور من جهة، ومداعبة أسطورة البطل لخيالهم من جهة أخرى، والشجاعة الخطرة أو المجازفة التي تغريهم بها لحظات القتال الحاسمة من جهة أخيرة كل هذا من شأنه أن يخلق لديهم اتجاها مسيطراً بأن رجالهم ليسوا أفراداً بقدر ما هم كم من المواد الأولية، أما بعد الحرب فيبدأ رد الفعل في السيطرة على الروح العامة للأمة لا سيا إذا كانت الحرب قد فرضت عليهم قيوداً في المواد الفذائية وحرية الحركة والتعبير والتجارة كها تبدأ مشاكل احتلال الأرض وهي مشكلة خطيرة سواء أكانت الحرب قد انتهت باحتلال أرض العدو (مشاكل تموينية جديدة، مشاكل سيطرة على العصيان، مشاكل أمن جديدة) أو باحتلال العدو لأرض الوطن (الألم، والإحباط، الرغبة في الحساب)، كما أن قطاعاً من المدنيين الذين ازدهروا في فترة الحرب (لا سيا التجار) يقعون فريسة السأم وعجز التكيف مع الأوضاع الجديدة التي أزالت أسباب ازدهارهم فيبحثون عن أسباب جديدة قد تكون إجرامية.

(٧١) تأثير الوسط الثقافي المحيط بالفرد:

ويشمل الوسط الثقافي تأثير الصحافة والأدب والاذاعة المسموعة والمرئية

والسينها والمسرح. وليس هناك الآن من يشك في سطوة وسائل الثقافة في المجتمع على تشكيل الرأي العام بل والخاص للفرد وفي قوتها العاتية في تنمية أو كبت الكثير من الاتجاهات والآراء وسيطرة نزعات الميل أو التعدي في الجتمع بقدرتها الفائقة على خلق «الانطباع» لدى مجموع أفراد الأمة.

ولا نقصد بالوسط الثقافي الحيط بالفرد حظه في التعليم، فذلك عامل فردي أثبت التاريخ ضعف صلته بالإجرام. وقد كان المثل قدياً يقول إن كل مدرسة تفتح مدرسة تفتح يقابلها سجن يفلق حتى ثبت بالتجربة أن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يفتح، فالجهل ليس عاملاً من العوامل الإجرامية حيث أثبتت الإحصاءات وقوع الجرية من الجاهلين، ووقوعها كذلك بمن بلفوا من العلم حداً مذهلاً، ويرجع السر في ذلك إلى سبب غاية في البساطة ألا وهو أن مسألة الجهل والعلم إغا هي مسألة تدخل في «دائرة المعرفة» وهذه الدائرة بعيدة الصلة عن أسباب الإجرام، غاية الأمر أن الرقي العلمي من شأنه أن يؤثر على نوعية الإجرام لا على كمه، والتاريخ يشهد أن عديداً من عتاة الجرمين في الجمعات المتقدمة كانوا متعلمين بل إن أحد زعاء المافيا ثبت أنه كان يشغل منصب المدعى العام.

لا نقصد إذن بالوسط الثقافي الحيط بالفرد درجة تعليمه، وإنما نقصد بالذات تأثير الصحافة والإذاعة والتلفزة والسينها والمسرح على الحركة لاجرامية.

فأما عن الصحافة فهي إحدى الشرابيين الهامة التي يتغذى منها الرأي العام وبكون انطباعه عن الاشخاص والأشياء (ويلاحظ أن الانطباع يحتلف عن الاقتناع في أنه لا يلزم أن يقوم على أدلة وإنما هو أشبه بالحكم المسبق الذي ينسر الفرد على ضوئه الأحداث). وفي خصوص الجريمة والمجرم فإن الصحافة تفرد دوماً في صفحاتها مكاناً للحديث عنهما. هذا المكان بدأ في الاتساع إلى حد كبير، وقد أثبتت الإحصاءات أنه في الوقت الذي تضاعف فيه كم الإجرام ٣٣٪ ضاعفت الصحافة في المساحة التي تخصصها للحديث عن الجريمة والجرمين بنسبة ٧٢٠٠٠، هذا بالإضافة الى الاسلوب الدرامي الذي تتبعه

الصحافة في نشر الحوادث والجراثم والأسلوب الشيق الذي تعرضها به.

ولا شك أن لهذا النشر مزاياه إذ أن الصحافة بذلك تلمب دوراً في ردع الجرم بنشرها لجريته وصورته وهو أمر يخدم دورها في الوقاية من الجرية، بتخويف الجرمين بالصدفة من عاقبة الإجرام (كنشر كفاءة السلطة في ضبط الجرية وأدواتها أو نشر صور العربات المصدومة نتيجة السير السريع)، كما أنه يحقق فائدة حتى لضحايا الجرائم المحتملين عن طريق تبصيرهم بالمنافذ التي يلجأ إليها الجرمون في السرقة أو أساليب النصب والاحتيال التي يتوصلون بها إلى اختلاس أموالهم وهي بذلك تساهم في بناء خبرة عامة تقى الناس مخاطر الإجرام، لكن هذا النشر له من ناحية أخرى عيوبه المؤكدة، فهو بالقابل يعد إحدى وسائل التعليم الإجرامي بكشفه عن الأساليب والطرق الإجرامية التي اتبعت والتي تساعد من لديه ميلاً إلى الإجرام في اكتساب خبرة إجرامية جديدة (عندما تشرح الجريدة مثلاً كيف استطاع الجرم النفاذ من الزجاج إلى داخل المنزل بكسره دون ضجة) كما أنها من ناحية أخرى ترسم لعدد من العقول الضعيفة الميالة إلى الإجرام نموذجاً «للتقليد » وخصوصاً بالنسبة للأحداث، كما أنها بالنشر تروى من جهة أخيرة ظمَّ بعض الأشرار في الشهرة (ثبت أن هناك بعض الأشرار يرتكبون الجرائم البشعة لجرد رغبتهم في حيازة أكبر قدر من الشهرة في الصحف)، كما يؤدي النشر من جهة أخيرة بما يحدثه لدى الرأي العام من تعود على الجرية وجدة أساليبها نوعاً من «الاعتياد » عليها وهو أمر له خطره من ناحيتين الأولى شيوع موجة من التسامح نحو الإجرام والثاني ضعف الشعور العام بالصدمة من الجريمة وفداحتها على المجتمع، وهو أمر له خطره إذ يخفف عن المجرم العبء النفسي الذي يمنعه من ارتكاب الجرعة.

وأما عن تأثير الأدب على السلوك الإجرامي فليس هناك شك في أن الأدب له تأثيره على سلوك قرائه بما يفعله من تعميق للحس الوجداني وتنمية

للهُ ية الصافية للأشخاص والأشياء، وإبراز لأهمية الأخلاقيات، أو هكذا ينبغي أن تكون رسالة الأدب، لكن الواقع إن هناك نوعان من الأدب «أدب الجريمة والعنف ، كالقصص البوليسية وقصص العنف والجنس أو ما يسمى بالأدب الأسود، وهذا النوع من الأدب يحتاج من كاتبه إلى موهبة وضمير في ترتيب القيم التي يتولى سردها واختيار القيمة التي تنتصر في روايته. وخطورة هذا النوع من الأدب أنه يلعب دوراً في تعليم الجريمة ونشر أساليبها لا سيا في نفوس الشباب، كما انه في تركيزه على ذكاء الجرم ومغانم جريمته قد يلمب دوراً في إغواء البعض نحو ارتكاب الجرية. لكن هناك من ناحية أخرى الأدب غير المتخصص في الجريمة والعنف وبرغم أن مثل هذا الأدب قد يتضمن مواقف عدوانية بل وإجرامية إلا أنها مواقف غير مفتملة ولا تقصد لذاتها وإنما تروى لخدمة الفكرة الجيدة التي يسعى الأديب بها إلى تعميق قيمة خلقية وانتصار مبدأ أخلاقي أو عادل. والواقع إن دور الأدب على السلوك الإنساني عامة والإجرامي خاصة قد تقلص بسبب أزمته التي يواجهها في كثير من دول العالم وهي نقص القارىء وتحوله عنه نحو قضاء وقت فراغه في دور السينها أو أمام التلفزة الأمر الذي ترتب عليه نقل التأثير الذي كان يكن أن ينجم عنه إلى الإذاعة المرئية والسينها كها سوف نرى.

وأما عن تأثير الإذاعة والتلفزة: فهي مشكلة المشاكل في العصر الحديث، حيث لا يكن لأحد أن ينكر ذلك السلطان الهائل الذي صار للإذاعة والتلفزيون على عقول الناس. للإذاعة بتلك المطارق الصوتية التي تحملها الأسطوانات والتي تشابر الإذاعة على نشرها بطريقة تكفل لها الانتشار الكاسح والتأثير البالغ على البنيان الوجداني والذهني للناس ولا سيا الصغار. والتلفزيون بسطوته المدهشة على الناس، خصوصاً على من يقيمون وحدهم أو في مناطق نائية أو في القرى أو على من ينتهون من أعالهم مبكراً، وعلى ربات البيوت والصغار بوجه خاص، لا سيا بالنسبة للبرامج التي تدخل في قلوب الناس، في غياب النقد التلفزيوني الجيد، الى الحد الذي أثر تأثيراً جسياً قلوب الناس، في غياب النقد التلفزيوني الجيد، الى الحد الذي أثر تأثيراً جسياً

على قراءة الأدب كوسيلة من وسائل قضاء الناس لأوقاتهم.

والواقع إن تعود الناس على الجلوس أمام أجهزة التلغزة ومتابعة برامجها يؤدي عادة إلى توحيد رد الفعل الاجتاعي أمام الأحداث والوقائع، كما يؤدي إلى ظهور لغة مشتركة في التمامل بين الناس (أحياناً تكون هذه اللغة رخيصة)، ومن ناحية أخرى فإن التعود على مشاهدة التلغزة تؤدي عادة إلى إدماز لك المشاهدة الأمر الذي يؤثر على ملكة التصور أو التخيل وهي ملكة يستطبع المرء بها أن يجسد في ناظريه أمراً لم يسبق له مشاهدته (هذا الأثر هو عكس الأثر الذي ترتبه قراءة الأدب إذ أنها تدعو إلى تصور أحداث الرواية أو القصة فتنمي ملكة التصور على عكس التلغزيون الذي لا يعطي للمشاهد عجالاً للتأمل والتصور) كما يؤدي هذا الإدمان من ناحية أخرى إلى ضعف ملكة التأمل وملكة الحكم على الأحداث بالتجسيد والصورة عليها ولا وقتاً للتأمل، فتضعف لديه ملكة التأمل كما تضعف ملكة الحكم على الأمور نتيجة الحوار فتضعف لديه ملكة التأمل كما تضعف ملكة الحكم على الأمور نتيجة الحوار السطحي أو الصناعي الذي تساق به الأحداث والتعود عليها من قبل المشاهد.

هذا كله من ناحية التأثير العام لادمان المشاهدة، أما عن تأثير حلقات العنف [أيا ما كانت طبيعها في فلا شك من جهة في أن مثل هذه الحلقات تؤدي أحياناً إلى تبخر الطاقة العدوانية الكامنة في نفس المشاهد والتي تعد بنحو ما ضرباً من ضروب التصريف النفسي، لكنها من ناحية مؤكدة تعود المشاهد على التآلف مع الوهم وبالتالي إلى خطر انعكاسه على حياته على نحو يفقد فيه القدرة على التصرف الصحيح، أن جد في حياته موقفاً درامياً. لكن ذلك كله لا يمنع من الإشادة بالدور الهائل الذي تلعبه البرامج التلفزيونية في التثقيف والتعلم والتعربة عن نفوس المشاهدين.

وأما عن تأثير السينها فمن المسلم به أن للأفلام السينهائية تأثيراً هاماً على نفوس روادها لا سيما الأحداث من بينهم، وإذا كانت السينها شأبها شأن غيرها

من وسائل الثقافة والإعلام تعد إحدى وسائل التثقيف العام بما ينبغي عليها أن تعمل على غرسه من « قيم » و « عبر » في نفوس الناس بالإضافة إلى الدور الذي يمكن لها أن تلعبه في تنمية وجدان أفراد الأمة وترقية إحساسهم بالخير والفن والجهال ، فإن هناك عدداً _ يأخذ الآن في التزايد _ من أفلام المنف والرعب والجنس وهذه النوعية من الأفلام قادرة على جرح أعصاب المشاهد واهتزاز بنائه العصبي بما تشكله أحداثها من ضغط مؤثر على أعصابه لا سيا إذا كان حدثاً ، وإلى تنمية ميول العدوان التي قد تكون كامنة فيه أصلاً.

ولعل في هذا ما يثير مشكلة الرقابة على الأفلام السينائية وبصرف النظر عن فكرة الرقابة في ذاتها وتأثرها دوماً بالقيم الاجتاعية والخلقية والرأي الشخصي لأعضاء لجان الرقابة وهو أمر من شأنه أن يضعف من جدوى فكرة الرقابة من حيث المبدأ، إلا أن تطبيق هذه الرقابة محاط دوماً بمشاكل عملية سواء في تنفيذه داخل الفيلم (بسبب البناء المتراص لمشاهد الفيلم والتسلسل الدرامي لأحداثه) أو في تطبيق إجراءات الرقابة عملاً (كمنع مشاهدة الفيلم لمن هم دون ١٦ سنة مثلاً) بسبب الصعوبات التي تسببها تساهل دور السينها نفسها أو الخداع الذي قد يسببه التركيب الجسماني للفتيان وهو أمر له خطره (أحياناً يكون خطر مشاهدة الفيلم على من هم في سن ١٦ سنة أعلى من الخطر الذي تسببه مشاهدة الفيلم على من عشر سنوات) لا سيا إن علمنا بأن النومة النفسية لأمثالهم تكون عادة ضعيفة كها أن القدرة على التأثير فيهم المقاومة النفسية لأمثالهم تكون عادة ضعيفة كها أن القدرة على التأثير فيهم المقاومة النفسية والميل للتقليد والحاكاة يبدو في أعهارهم بالغاً.

وأياً ما كان الأمر فإن لدور السينها خطرها المؤكد كلها انحرفت بما تقدمه من أفلام عن رسالتها. هذا الانحراف قد يؤدي إلى نشر الثقافة الإجرامية بما تكشف عنه الأفلام السينهائية عن بعض الطرق والمواقف الإجرامية المثيرة والتي تلقى في نفوس الناس لا سها النشىء هوى يكون ذا أثر خطير كلها كان المشاهد على ميل إجرامي أو ميل للتقليد والحاكاة.

ومن جهة ثانية، وبصرف النظر عن الأفلام الجادة التي تتناول سير الأحداث التاريخية الملهمة والبطولات الحقيقية للأمم والأفراد والروايات التي تنتصر فيها قوى الحب والخير والحق، فغالباً ما يقع التناول السينائي للمواقف والمثاكل الإنسانية في منزلق السطحية أو التعقيد. فالتناول السطحي للمشاكل الإنسانية وتكراره يؤثر على الفرد في تناوله لتلك المشاكل في حياته العادية بما يكسبه من انطباع سطحي عن تلك المشاكل، كما أن تعظيم المشاكل الإنسانية وتعقيدها يورث عند المواجهة قدراً لا بأس به من التردد والجبن في التصرف. كما يترتب من جهة أخرى على شيوع أفلام الجرية تعود الرأي العام على مشاهدتها، هذه المادة تكون في نهاية الأمر سبباً من أسباب تسامح الرأي العام غي الجرية أخذاً بالقاعدة النفسية التي تقول «إن التعود على المشاهدة نوع من المشاركة» وهذا من شأنه أن يضعف الموقف المبدئي للرأي العام فيشيع التسامح غو الجرم ويقل أثر الصدمة من الجرعة.

هذا ولا يفوتنا من جهة أخيرة أن ننبه إلى خطورة الأفلام السينهائية التي تعمد في تناولها للجريمة إلى إظهار الجرم كها لو كان منساقاً إلى الجريمة بفعل قوى غيبية أو بفعل مؤثرات اجتاعية وتحميل الجتمع بالتالي مسؤولية الجريمة، ففضلاً عن أن هذا المعنى غير صحيح إذ يبقى دائماً للفرد دوراً في ارتكابه للجريمة (هذا الدور غالباً ما تغفل الافلام اظهاره أو التركيز عليه)، فهو كذلك معنى خطير الأثر على البالغين والاحداث سواء، بما يحدثه لدى من لديه ميلاً إلى الإجرام من ارتياح نفسى من عبء المسؤولية عن الإجرام.

كما لا يغوتنا أن ننبه إلى أهمية أدوار البطولة لا سيا في الأفلام التي يقبل عليها الشباب، ذلك أنهم ميالون بطبعهم إلى التشبه بأبطال الأفلام وإلى تقليد مواقفهم السينائية بسبب سهولة التأثير فيهم والنزعة إلى التشبه بالغير وتقليده، وهو أمر يتطلب توخي منتهى الدقة والحذر في بناء أدوار البطولة واستغلالها نحو تنمية شعور الحب والانصاف للوطن وللناس.

القسم الثاني علم العقاب

(٧٣) تهدف دراسة علم العقاب الى الوقوف على الكيفية التي ينبغي بها مواجهة الظاهرة الاجرامية مواجهة فعالة تكفل تحقيق أهداف الجتمع في منع الجرية أو تقليلها بأقصى ما يكن. والدراسة بهذا المعنى تعد مكملة ضرورية لدراسات علم الاجرام التي تهدف الى الوقوف على أسباب الاجرام، الأمر الذي يعطي اجتاع دراسات علم الاجرام والعقاب في منهج واحد معنى منطقياً. فبينها يعكف علم الاجرام على بيان معنى الظاهرة الاجرامية والحاولات المتعددة لتفسيرها وابراز العوامل المسببة للجرية والعوامل المهيئة في مستوى الجرم ومستوى الجاعة، تقوم دراسات علم العقاب على كيفية مواجهة هذه الظاهرة بتقديم مختلف الأساليب العلمية والقانونية المناسبة للكافحة الجرية.

ودراسات علم العقاب بهذا المعنى خطيرة للغاية، إذ يتوقف على كفاءة هذه الدراسات نجاح المجتمع في مواجهة الظاهرة الاجرامية. ومن هنا اتجه علماء القانون الجنائي لا سيا منذ بداية القرن الحالي الى الاهتمام بهذا الشق من الدراسات لما له من خطر في حياة المجتمع.

ولقد كان العقاب موجوداً منذ أن وجد المجتمع لأنه رد الفعل الطبيعي على المجرية كعدوان لكنه اتخذ على مر الأجيال أشكالاً متفاوتة بتفاوت السياسة التي يعتنقها المجتمع، الى أن تخلصت العقوبة من أغراضها التي تعلقت بها في مختلف حقب التطور وصارت لها وظيفة تؤديها في إطار سياسة عقابية محدد تستهدف منع الجرية في المجتمع.

وقد تعددت المذاهب العقابية تعدداً كبيراً بسبب اختلاف الفلسفة التي تقوم عليها تلك المذاهب، ونالت كل منها قدراً من الاعجاب بقدر قربها من الصواب وقدراً من النقد بقدر تجافيها معه. لكن هذه المذاهب على اختلاف فلسفتها وحلولها تظل أبداً سبب النهضة التي لحقت بعلم العقاب والتطور الذي أصاب موضوعاته.

فلقد كانت العقوبة قديماً، كقدر من الألم، هي الصورة الوحيدة للجزاء الجنائي لكنه سرعان ما تبين أن هذه العقوبة لا تصلح دائماً لتحقيق غرض المجتمع من العقاب وهو منع الجريمة، فظهر بجوارها نوع آخر من الجزاء الجنائي هو التدابير وهي تقوم على نظام يختلف كلية عن نظام العقوبة الأمر الذي أدى الى تبدل في أساس تطبيق الجزاء الجنائي والى ثورة حقيقية في طبيعته.

ولم يكن هذا وحده هو التطور الذي أصاب مشكلة العقاب، بل ان نطاق هذه المشكلة قد اتسع ثانية بفضل تبدل وظيفة الجزاء الجنائي وصيرورتها تحويل المجرم الى رجل نافع لمجتمعه شريف في تعامله معه، فصارت معاملة المجرم أثناء تنفيذ الجزاء، أو ما يسمى بكيفية تطبيق الجزاء من أهم مشاكل علم العقاب. فهدف المجتمع في منع الجرية لا يكن أن يتحقق إذا جرى تنفيذ الجزاء على المجرم على نحو أعمى يخرج المجرم بعده على نفس حالته التي دخل بها. ولم تعد مشكلة علم العقاب هي اختيار الجزاء الأنسب وانما كذلك أسلوب المعاملة الأفضال.

ونظراً لأن «معاملة الجرم » أو كيفية تطبيق الجزاء عليه لا تثور إلا في صدد العقوبات السالبة للحرية، فإن دراسة هذه العقوبات قد حظيت بأهمية خاصة في أبحاث علم العقاب.

(٧٣) وايماناً بذلك كله جرت خطتنا على أفراد الصفحات الاولى للسدراسة بعض الاوليات الستي لا نرى غنسى عنها في تفهم مشكلة العقاب. حيث وضعنا علم العقاب وضعه الصحيح من القانون الجنائي والقانون

عامة كتحديد مبدئي لاطار هذه الدراسة وأعطينا فكرة عامة عن السياسة المقابية التي تدور على تحقيقها أبحاث علم المقاب. وعرضنا بعد ذلك لمشكلة المقاب الأساسية وأغراضه وأخيراً وضعنا تعريفاً لعلم المقاب وبينا طبيعته ومصادره ومنهج البحث فيه وعلاقته بغيره من العلوم.

ثم قسمنا البحث بعد ذلك الى ثلاث أبواب رئيسية.

خصصنا الباب الأول لدراسة فلسفة العقاب في الفكر القديم والحديث كها تعرضنا لختلف المذاهب العقابية التي جاد بها الفكر. أما الباب الثاني فكان عضصاً للجزاء الجنائي. وتناولنا في الفصل الأول نظرية الخطورة الاجرامية باعتبارها حديثاً أساس تطبيق الجزاء الجنائي ثم قسمنا الفصل الثاني الى مبحثين تعرضنا في الاول لجوهر العقوبة وأنواعها وما تثيره من مشاكل، أما الثاني فقد رصدناه لنظام التدابير وللنقد الموجه لها والفرق بينها وبين العقوبة وعتلف غاذجها وموقف القوانين الوضعية منها.

وأخيراً تمرضنا في الباب الثالث للعقوبة السالبة للحرية من حيث وظيفتها وغاذجها والمشاكل التي تثيرها(١).

⁽١) لن تتعرض في هذه الطبعة لدراسة هذا الباب.

أوليات في علم العقاب

(٧٤) وضع القانون الجنائي من القانون عامة:

القانون هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي يقررها المجتمع لتنظيم كافة العلاقات والظواهر السائدة فيه، فهو اذن وسيلة المجتمع في تحقيق وضبط النظام بين أرجائه، لأنه أداة المجتمع في ارغام الناس على احقاق الحق واعلاء كلمة النظام.

والقانون بهذا المعنى قديم قدم الجتمع ذاته. لأن الجتمع ليس سوى اشتراك عدد من الناس في معيشة واحدة. هذا الاشتراك في ذاته يؤدي بالحتم والضرورة الى دخولهم في علاقات متبادلة، قد تتوافق فينمو الجتمع ويزدهر وقد تتعارض محكم الرغبات والشهوات والمصالح، فيتفتت الجتمع ويضمحل ما لم تنظم هذه الملاقات تنظياً يضمن منع العدوان واستقرار الحقوق لأصحابها والذي يتولى هذا التنظيم هو القانون. فالقانون والجتمع وجهان لعملة واحدة يتواجدان سوياً.

وإذا كان القانون المدني يتولى تنظيم هذه الملاقة في شقها المالي والقانون التجاري يتولى تنظيم هذه الملاقة في شقها المتعلق بالتجارة، والقانون الجنائي يتولى يتولى تنظيمها في شقها العام المتعلق بالسلطة وهكذا فان القانون الجنائي يتولى تنظيم الأمن في علاقات الناس ومواجهة كل عصيان يقع للنظام الذي ارتضاه الجتمع.

إذ لا بد للمجتمع في سبيل حفظ كيانه وبقائه، من أن يضع نظاماً معيناً

يكفل له البقاء أولاً والنهاء والازدهار ثانياً، وذلك عن طريق منع كل صور السلوك التي يكن أن تهدد الجتمع بالضرر أو تعرض أمنه للخطر.

فانت لو تصورت مجتمعاً كانت فيه النفس وكان فيه المال والعرض مباحاً لرأيت مجتمعاً يفتقر الى سائر أسباب البقاء والاجتاع بين أعضائه، لأن البقاء فيه سوف يكون حكراً على الأقوى. ولا يبقى أمام أصحاب الحقوق ما داموا ضعفاء مدسوى واحد من سبيلين: هجرة المجتمع أو البقاء الانتحاري فيه.

رسالة القانون الجنائي اذن هي تحقيق الأمن في المجتمع والسهر عليه. ووسيلته في تحقيق هذا الأمن وضبطه في وضع نظام قانوفي يحظر كل صور السلوك التي من شأنها أن تهدد المجتمع بالضرر أو تعرض أمنه للخطر، أي في تقرير صور الجريمة في المجتمع. ولكي يضمن المجتمع احترام هذا النظام فانه يضع جزاء على كل خروج على هذا النظام.

ذلك هو وضع القانون الجنائي من القانون بوجه عام.

(٧٥) وضع علم العقاب من القانون الجنائي:

ذكرنا أن مهمة القانون الجنائي هي تحقيق الأمن في علاقات الناس، وأن وسيلته لذلك هي تقرير الجرية والجزاء المقرر عليها، فمن الذي يقرر الجريمة والعقوبة في المجتمع؟

يقررها المشرع، والمشرع ليس انساناً مثلنا لأنه ليس جساً آدمياً من لحم ودم. لكنه فكرة معنوية مجردة مقصود بها التعبير عن الجاعة التي تعبر عن رأي الأمة، وهي في الدولة الحديثة السلطة التي بيدها مهمة التشريع أي وضع القوانين في الدولة، ويقوم بهذه المهمة في مصر « مجلس الشعب » وبعض أشخاص السلطة التنفيذية في حدود عينها الدستور.

المشرع اذن هو الذي يقرر الجريمة والعقوبة المقررة عليها. ويظهر هذا التقرير في صورة نصوص لفوية معبرة عن إرادة الأمة وتسمى بالقواعد الجنائية

فيقال مثلاً (كل من قتل انساناً قصداً عوقب بالأشغال الشاقة من خس عشرة سنة الى عشرين سنة م ٥٤٧ عقوبات لبناني).

وملحوظ من مطالعة تلك القاعدة أنها حددت أمرين:

الأول: ويسمى بشق التكليف، أي الشق المتضمن أمراً أو نهياً موجهاً للمخاطبين بالقاعدة. وفي القاعدة المذكورة نهى عن القتل.

الثاني: ويسمى شق الجزاء، وهو تقرير أن كل من يقتل انساناً قصداً يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

ومجموع هذه القواعد الجنائية يكون ما يسمى بقانون العقوبات وهو القانون الذي يحدد الجرية والعقوبة في الجتمع. فكيف تتكون قواعد هذا القانون؟

نبداً أولاً بشق التكليف، أي الشق الذي يحدد صور السلوك التي يحظرها القانون، والمبدأ المسيطر على هذا الشق هو مبدأ الشرعية ومعناه، أن لا جرية ولا عقوبة إلا بنص في القانون. بعبارة أخرى أنه لا جرية في سلوك لم يكن محظوراً بنص في القانون عند اتخاذه، ومقتضى ذلك أنه لا رجعية لنصوص القانون الجنائي، والحكمة من ذلك هو تحقيق الأمن في علاقات الناس وتصرفاتهم، كي لا يحاسبوا على تصرفات اقترفوها وهي مباحة لجرد أن تشريعاً صدر بتجريها بعد ارتكابها.

وجدير بالملاحظة أن مبدأ الشرعية يضفي على قواعد القانون الجنائي تميزاً يفرق بينها وبين غيرها من قواعد القانون المدني مثلاً تنظيم سائر العلاقات المالية التي تنشأ بين الناس، بحيث يفترض هيكل القانون المدني توافر حل لكل نزاع يلتمسه القاضي أولاً في القانون فان لم يجد ففي العرف أو في مبادىء الشريعة الاسلامية أو مبادىء القانون الطبيعي وقواعد العدالة، فإن هيكل القانون الجنائي يقوم على اعتبار الاباحة في كل ما

لم تتناوله قواعد القانون صراحة بالتجريم.

وأخيراً، فإن المشرع في تحديده لصور الجرائم، لا بجعل من كل اساءة خلقية أو ذنب ديني جرية في القانون. فدائرة الأخلاق ودائرة الدين أوسع بكثير من دائرة التانون الجنائي. فالأخلاق، باعتبارها مجموعة القواعد التي ترسم للانسان السلوك الذي يدفعه الى الخير ويشده نحو الكمال في معاملته لنفسه ولغيره، كالدين وهو يرسم للانسان ذات السلوك بالاضافة الى علاقته بربه، لا تمثل تواعدها قواعد قانونية ولا يعتبر شق التكليف فيها واجباً قانونياً لأنه ليس بمقدور الفرد الوفاء دائماً بكل واجب اخلاقي أو ديني، كما أنه ليس بمقدور الدولة أن تسهر على استجابة الناس لواجباتهم الدينية والخلقية. ولذلك فإن المشرع الجنائي لا يقتطع من بين المسالك الانسانية سوى تلك التي يترتب على اتيانها جرية تاركاً التبانها حرية تاركاً ما عداها كله للأصل العام في الاباحة.

هذا عن شق التكليف، أما شق الجزاء وهو الشق الذي يحدد الآثار القانونية المترتبة على مخالفة الأمر أو النهي الوارد في شق التكليف. فهو شق قديم لازم الجريمة منذ ظهرت لأنه رد الفعل المنطقي على الجريمة كعدوان. وهو في ذات الوقت الشق الذي تتعلق به وحوله دراسات علم العقاب.

أخذ في المجتمعات البدائية شكلاً بدائياً كانعكاس عادي لمعتقدات مثل هذه المجتمعات وهو شكل «انتقام المجنى عليه أو عشيرته من الجاني » والانتقام كشهوة غشوم لا يرتوي عند حد، وهو كانسياق لها قابل للاستمرار ما لم يصد بعنف عائل، وهكذا في سلسلة لا تنقطع من الاعتداءات، الأمر الذي أثار المغوضي ودعا بالتالي الى تدخل الشرائع والقوانين لتنظيمه. حيث انتقل الاختصاص بالانتقام من الجاني، من يد الجني عليه أو عشيرته الى يد السلطة القائمة على أمر الجاعة والتي أخذت في المصر الحديث شكل الدولة. لكنه برغم ذلك ظلت المعقوبة في أساسها وفي غرضها انتقاماً أو شبه انتقام تتسم

بالقسوة وتستمد ذاتيتها من خطورة الفعل دون التفات لشخص فاعله وان تعددت أساليب العقوبة وصورها.

الى أن نشطت الدولة للنهوض بمهامها. وبدأت تدرك مسؤوليتها في مكافحة الجريمة ومواجهتها وبدت الحاجة ماسة الى وضع سياسة عقابية تسير عليها الدولة في مكافحة الجريمة.

(٧٦) فكرة عن السياسة العقابية:

السياسة العقابية، تعني، في عبارة بسيطة، موقف الدولة إزاء الجريمة وقد رأى التقليديون، أن الدولة في كفاحها ضد الجريمة ينبغي أن تقوم بدور وقائي ودور عقابي(١).

فأما الدور الوقائي أو ما يسمى بالسياسة الاجتاعية Politique sociale فمؤداه أن تجاهد الدولة في سبيل إزاحة أو على الأقل تخفيض الظروف الاجتاعية المساعدة على الجرية.

أما الدور العقابي فتتوجه فيه الدولة نحو المجرم، أو نحو الشخص الذي ارتكب بالفعل جرية لتزاول عن طريق التأثير الفردي الواقع على المحكوم عليه كفاحها ضد الجرية. ووسيلتها في مزاولة هذا التأثير هو العقوبة على أساس جسامة الفعل دون اعتداد بشخص الفاعل.

وظل الحال كذلك حتى جاءت المدرسة الوضعية الايطالية لتنقل الضوء من دائرة الجرية دائرة الفعل « الى دائرة الجرى من دائرة الجرية « الى دائرة الجرم » وبدأ الاهتام بشخص الفاعل أو بخطورته الاجرامية. وبذلك أحدثت تلك المدرسة تعديلاً جوهرياً في وظيفة الجزاء الجنائي وأسس تطبيقه. وقدمت الى جانب المقوبة ـ وهي في جوهرها « ايلام » للجاني ـ ما يسمى بالتدابير أو بدائل المقوبة ـ وهي في جوهرها « علاج » للجاني ـ كوسيلة يسمى بالتدابير أو بدائل المقوبة ـ وهي في جوهرها « علاج » للجاني ـ كوسيلة

⁽۱) انظر Yamarellas et G Kellens op, cit. P 83

أخرى تلعب دورها مع العقوبة في الكفاح ضد الجريمة وذلك في الحالات التي تعجز فيها العقوبة باعتبارها وسيلة ايلام عن تحقيق الهدف المعلق عليها(١).

ثم جاءت أخيراً مدرسة الدفاع الاجتاعي الجديد والتي قادها في فرنسا الرئيس Marc Ancel لتملن أن الدفاع الاجتاعي الجديد لا يجب أن يقف عند حد المطالبة بالاجراءات الوقائية اللازمة لمالجة الجرم ولا على مجرد احياء الحركة القديمة للدفاع الاجتاعي التي اهتمت في سبيل الكفاح ضد الجريمة باتخاذ الاجراءات المامة للمحافظة على الصحة العامة والصراع ضد الكوارث الاجتاعية، وتحسين مستوى المعيشة، والعمل على اعداد ما يكفل ملى الفراغ للشباب، واتخاذ كافة ما حدده العالم Ferri عندما تحدث عا أساه ببدائل المقوبة(١).

بعبارة أخرى لا ينبغي أن يتعلق الدفاع الاجتاعي ضد الجرية بالصراع فقط ضد بعض العوامل حتى ولو كان مسلم بأهميتها وسيطرتها على ظاهرة الاجرام واغا ينبغي أن يتعلق الدفاع الاجتاعي قبل ذلك على بناء نظام منطقي كامل ومتكامل للكفاح ضد الجرية، على ما سوف نراه في دراستنا لهذه الحركة الفكرية.

وفي هذا الصدد، نذكر مثلاً لبعض الطرق التي اتبعتها الدول الحديثة في سياستها الجنائية، كما جاء في تقرير مقدم الى المؤتمر الأوروبي لمديري معاهد البحث الجنائي المنعقد في سترازبورج في الفترة من ١٩، ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٨:

١ - العمل بالوسائل الوقائية للقضاء على العوامل الاجتاعية
 والاقتصادية المهيئة للجرية.

٢ - الغاء الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم القائمة على فكرة النظام-

⁽١) المرجع السابق، ص٨٤.

⁽٢) المرجع السابق ص٨٥٠.

لا الذنب ـ وعلى الأخص بالنسبة لجرائم المرور وقد تجاوزت في الوقت الحالي
 ٥٥٪ من نشاط الحاكم في الدولة الحديثة.

٣ ـ في مجال الاجرام الفردي، يوصى بأن تحل محل عقوبة السجن وهي غالباً غير فعالة ومكلفة بالنسبة للمجتمع، بدائل أخرى من التدابير تقرب الجرم أكثر من مجتمعه(١).

٤ _ تدعيم العقاب بالنسبة للاجرام الجاعي.

ولا شك، أن عتاب الأستاذ Lopez-Rey للدراسات العقابية كان في موضعه، إذ يرى أن هذه الدراسات كانت غنية فيا يتعلق بكيفية اصلاح المتهم لكنها هزيلة فيا يتعلق بكيفية الوقاية من الجرية. إذ يكفي أن نفتح أي مؤلف من مؤلفات علم الاجرام، فلن نجد سوى صفحات قليلة في آخر المؤلف تتحدث عن وسائل الوقاية من الاجرام، في عمومية وبطريقة متشابهة لدى الجميع كتحسين ظروف الحياة والصحة والمسكن مع العلم بأن المجتمعات الحديثة حققت بدرجة تكاد أن تكون مثالية كل هذه الوسائل ولا تزال نسبة الاجرام فيها في العدد.

انه من العقيم أن نعمل على انتشال شخص بعد آخر من وضعه الاجرامي دون أن نعمل بكل جهد على تغيير هذا الوضع من جذوره. فالجرية ليست سوى حركة فردية تعبر عن شبكة من العلاقات الاجتاعية، وعلى هذه، الشبكة بمختلف مكوناتها يجب أن يتجه اهتامنا للكفاح ضد الجرية. ولعلها حكمة عامة اليوم ما أطلقه الأطباء بالأمس من أن الوقاية خير من العلاج.

(٧٧) مشكلة العقاب:

يقترن ظهور مشكلة العقاب تاريخياً بفكرة « السجون ». أي الأماكن المعدة

⁽١) المرجم السابق ص٨٤٠.

خصيصاً لاستقبال أولئك الذين قرر الجتمع اعتقالهم. وفاء لغرضين متايزين من أغراض العدالة الجنائية.

فقد يكون الاعتقال وسيلة، للامساك مؤقتاً بالمتهمين بارتكاب جرية في القانون ضاناً لعدم ضياع أدلة الجرية، أو لضان عدم التلاعب فيها أو التأثير في شخص حاملها، أو لضان عدم هرب المتهم أو خلق متاعب للأمن منه أو عليه. والاعتقال بهذا المعنى ليس في جوهره سوى مسألة رقابة Une affaire وهو ما اصطلح رجال القانون الجنائي على تسميته بالحبس الاحتياطي La détention préventive.

لكن الاعتقال قد يكون في ذاته تنفيذاً لحكم قضائي صادر بسلب حرية المحكوم عليه أو تقييدها مؤبداً أو لمدة محدودة. ويكون جوهر الاعتقال هنا تنفيذ المقوبة المتهم والاعتقال ويس مجرد مراقبة المتهم والاعتقال بهذا المعنى يثير مشاكل متعددة لعل أخطرها، تحديد شكله وصوره وتهيئة السجون ذاتها وتعويد القائمين عليها على إداء وظائفهم على نحو يتحقق فيه من «السجن» الأغراض المعلق على العقوبة الوفاء بها. وفي تلك الحدود تكمن المسكلة الأساسية للعقاب.

ومع ذلك فان أبحاث علم العقاب لم تقف عند حدود العقوبات المقيدة للحرية وطرائق تنفيذها، ولكنها تخطت تلك الحدود بمسافات هائلة.

ويرجع ذلك الى سببين رئيسيين:

الأول أن المشرع في تقريره للمقوبات المقيدة للحرية لا ينظم بطريقة دقيقة ومحددة طريقة وكيفية تنفيذ تلك المقوبات، في الوقت الذي تكون فيه طريقة ننفيذ المقوبة وكيفيتها، هي السات الأساسية التي تسبغ على المقوبة طبيعتها الحقيقية والتي تتوقف عليها فعالية المقوبة. ولذلك كان حتاً على علماء المقاب أن يتجهوا بسدراساتهم نحو البحث عن «أغراض السجون» والى البحث بطريقة أشلل في «أغراض المقاب» للوقوف على الأغراض الأساسية التي من

أجلها ظهر الجزاء الجنائي حتى يتمكنوا من اختيار الطريقة والكيفية التي تحقق هذا الغرض من ناحية، والى استقصاء مختلف الأجزية وطرائق تنفيذها ودراستها لاعتادها أو تطويرها أو اكتشاف بدائل لها تحقيقاً للأغراض الأساسية للعقاب. وفي هذا السبب، تكمن ولا شك احدى المشاكل الحقيقية للعقاب.

الثاني، أنه على الرغم من الأهمية الضخمة للعقوبات المقيدة للحرية في التشريعات الجنائية، والانتشار الكبير في استخدامها القضائي. فإن تلك العقوبات لا تمثل الوسيلة الوحيدة التي يتمتع بها القضاة. إذ غالباً ما يكون لهم، في مواجهة جرية معينة، الخيار بين سلب الحرية أو الغرامة، كها قد يكون لهم الخيار في سلب الحرية مع الشغل أو بدونه. وهو ما يسمى بالحبس مع الشغل أو الحبس البسيط، كها قد يكون لهم الخيار بين سلب الحرية أو عدم البها مع النطق بالعقوبة كها هو الحال في النطق بالحبس مع ايقاف التنفيذ.

كما أن هناك الى جانب ذلك كله، التدابير الاحترازية، وهي تدابير تختلف كلية في طبيعتها عن العقوبة. وقد كان ذلك كله سبباً في ضرورة اتجاه أبحاث علم العقاب الى دراسة الآثار المحتملة لختلف هذه العقوبات والتدابير، حتى يستطيع القاضي بطريقة ناجحة اختيار الجزاء المناسب للمحكوم عليه. ومن هنا لم تنحصر أبحاث علم العقاب في العقوبات السالبة للحرية وحدها، بل امتدت لتشمل سائر أنواع الجزاء الجنائي.

(٧٨) تطور أغراض العقوبة:

إذا رجعنا الى الدور الذي أنيط بالعقوبة أداؤه، في القرن الثامن عشر لوجدنا أن علم، القانون الجنائي لم ينظروا اليها بوصفها فقط قصاصاً تستوجبه قواعد الأخلاق أو مجرد تعويضاً عادلاً ومستحقاً للمجتمع، وانما اضافوا الى وظيفتها تلك وظيفة أخرى وقائية. إذ ينبغي أن تلعب العقوبة دوراً في حماية المجتمع من الجرمين بما تحدثه من تأثير يمنع وقوع جرائم جديدة، داخل المجتمع

سواء من غير الحكوم عليه، تقليداً أو استهجاناً، وهذا هو ما اصطلح على تسميته «بالردع العام » Prévention générale أو من جانب الحكوم عليه ذاته، تمادياً واستخفافاً، وهو ما اصطلح على تسميته «بالردع الخاص» . Prévention spéciale

ذلك اذن كان ولم يزل هو الدور الذي يربطه الجنائيون بالعقوبة.

دوراً معنوياً، هو تحقيق العدالة، ويجد هذا الدور قوامه وتبريره، في أن الجرية تمثل اعتداء مزدوجاً على العدالة كقيمة اجتاعية، وعلى الجني عليه شخصياً، بما تحدثه في حقوقه من سلب أو انتقاص. وتكون العقوبة محو لهذا المدوان في شقيه الاجتاعي والشخصي، على أساس أنها تعيد التوازن القانوني بين الجرية كشر وقع والعقوبة كشر مقابل. فتظل بالتالي للعدالة احترامها كقيمة اجتاعية لها أهميتها في استقرار المجتمعوأمنه، كما يظل للقانون في نفوس الناس هيبته، وللسلطات وقارها، بعد أن أخلت الجرية بذلك كله.

ذلك عن الدور المعنوي. ويبقى « دور العقوبة في الردع والوقاية من الجرية». كيف وما هي الطريقة التي تحقق بها العقوبة وظيفتها في منع وقوع جرائم جديدة في المجتمع؟

والواقع أن هذا التساؤل، لم يحظ بعد باجابة حاسمة، وسوف يظل محل اهتمام علماء العقاب باعتباره العصب الأساسي لدراستهم.

ومع ذلك فإن كفاح المجتمع ضد الجريمة، قد توجه في البداية نحو المجرم نفسه بفية ابعاده عن المجتمع، وكان للعقوبة من وجهة النظر تلك «وظيفة استبعادية ، Fonction d'élimination ولعل عقوبة الاعدام هي العقوبة التي تحمل السمات الأساسية لهذه الوظيفة في حدودها القصوى. ثم لعل تلك الوظيفة هي التي تبرر بقاء عقوبة الاعدام، لدى أولئك الذين يتعسكون بها، لأنها توفر للمجتمع حاجته في بتر واستبعاد الأشخاص الخطرين عليه بصفة نهائية.

هذه الوظيفة تبدو كذلك في صدد العقوبات السالبة للحرية، المؤبدة أو

طويلة المدة، لأنها تؤدي في محصلتها النهائية الى ابعاد المحكوم عليه عن المجتمع، وأن تحقق هذا الاستبعاد بالقياس الى الاعدام بطريقة أكثر فعالية وأكثر في ذات الوقت انسانية.

ومع ذلك، فإن الوظيفة الاستبعادية للعقوبة لا تقدم للمجتمع في كفاحه ضد الجرية سوى حلاً محدوداً ونسبياً. محدوداً لأن العقوبات السالبة للحرية من جهة، وهي عقوبات ثقيلة في نتائجها ليس فقط على المحكوم عليه واغا كذلك على عائلته، لا يمكن استخدامها في صدد العقاب على الجرائم الأقل جسامة من وجهة النظر الاجتاعية على رغم شيوعها وضررها. ولأن القاضي في تحديده لمدة العقوبة السالبة للحرية، من جهة أخرى، انما يأخذ في اعتباره جسامة الخطأ الواقع ودرجة مسؤولية فاعله دون أن يأخذ في اعتباره الخطر الذي قد يتعرض له المجتمع في المستقبل من جانب المتهم. فالعقوبة، في المفهوم التقليدي، مرصودة للعقاب على الجرعة ولا شأن لها بما يحمله المستقبل.

وأخيراً فان الوظيفة الاستبعادية لا تقدم للمجتمع في كفاحه ضد الجريمة سوى حلاً نسبياً. لأنها لا تقدم شيئاً للمشكلة الأساسية في المقاب وهي مصير المحكوم عليه بعد قضاء فترة العقوبة: هل يلتزم الطريق السوي، أم يسقط من جديد في هوة الاجرام؟

ومن هنا كان لا بد أن ترتبط العقوبة بوظيفة أخرى هي « الردع »، الذي يتحقق تارة « بطريق التخويف » la dissuasion par l'intimidation و تارة عن « طريق الاصلاح » la dissuasion par l'amendement.

أ _ فالردع قد يكون بطريق التخويف بالعقوبة .

ويسمى هذا التخويف «بالردع العام » إذا كان موجهاً إلى نفوس الكافة، عن طريق ما تحدثه العقوبة من ترهيب لهم وتخويف من عاقبة الجرية. ولا شك أن العقوبة تحمل في ذاتها هذا التأثير. لأن تصورها، لا سيا إذا كانت سالبة للحرية، من شأنه إحباط الإرادة الإجرامية التي قد تنشأ في النفس. ذلك الاعتقاد كان ولم يزل سائداً لدى علماء العقاب، لكنه يحتاج مع ذلك إلى بعض التأمل، حتى لا نسرف في تقدير أهميته.

صحيح أن العقوبة تحمل في ذاتها درجة ذاتية من التخويف، لكنه صحيح كذلك أن هذه الدرجة ليست متساوية في سائر العقوبات كها وأن تأثيرها يكون ـ في الواقع العملي ـ أقل من المستوى المطلوب.

فهناك عقوبات مقررة على جرائم تواضع الناس على التسامع فيها كجرائم التهرب الضريبي والجمركي وأغلب غالفات النظام، ودرجة التخويف المنبعثة من هذه العقوبات قليلة نسبياً، كما أنه من المعتقد أن عقوبة كالحبس قمل درجة من التخويف تفوق الغرامة لدى معظم الناس رغم أن الغرامة تكون أحياناً اشد جسامة من الناحية القانونية بالقياس الى الحبس. وأخيراً فإن درجة التخويف المنبعثة من عقوبة الاعدام تبقى لدى معظم الناس شيئاً نظرياً، طالما لا تتح لهم الفرصة لرؤية تنفيذها، وفي التنفيذ وحده تتجلى رهبة الاعدام.

ومن جهة أخرى، فإن هناك طوائف من الجرمين، كالجرم الماطفي لا تتمثل المقاب قبل إقدامها على ارتكاب الجرية. وهناك طوائف أخرى، يخفف من حدة هذا التمثل لديها الأمل الدائم في الإفلات من العقاب أو تحديد مقداره وهذا كله من شأنه أن يخفض من قوة العقوبة في التخويف.

وجدير بالذكر، أن هذا لا يعني الدعوة إلى تقرير العقوبات القاسية التي تملك في ذاتها قوة هائلة على إحباط الإرادة الإجرامية، لا سيا لدى أولئك الحترفون اللذين لا يقدرون قبل إجرامهم حساب الربح والخسائر، فغضلاً عن أن مثل هذه الدعوة لم تعد مقبولة في العصر الحديث الذي يسعى ما أمكنه إلى احترام الشخصية الإنسانية وتهذيبها، فإن نتائجها ليست إيجابية لأن العقوبة القاسية تؤدي إلى التفنن في الإعداد للجرعة والهرب من العقاب المقرر عليها،

وإلى التردد القضائي في تطبيقها. والحكمة القديمة تقول «عقوبة مناسبة لكنها محققة التنفيذ أجدى من عقوبة قاسية يفلت منها المجرمون ». هذا كله من ناحية.

ومن ناحية أخرى فان قوة العقوبة في الردع تنصرف كذلك الى الحكوم عليه، وهو ما يسمى «بالردع الخاص» أي الأثر الذي ينعكس على السلوك المستقبل للمحكوم عليه بعد تنفيذ العقوبة. وللعقوبة ولا شك تأثير في هذا الصدد، لأن المذاق الفعلي للعقوبة من شأنه إشعار الحكوم عليه بمدى الألم والضرر الذي يتعرض له بسبب الجرية. وذلك من شأنه أن يخلق لديه قوة مانعة من ارتكاب جرية في المستقبل.

ومع ذلك فليس من شك، في أن العقوبة القاسية والمغالي في تقديرها لا سيا إذا كانت سالبة للحرية، من شأنها أن تخرج الحكوم عليه من السجن على حالة أكثر عدوانية وتضاداً مع المجتمع من حالته حين دخل السجن، لأن السجن الطويل من شأنه أن يخرب صحته النفسية والجسدية ويجرمه بالتالي القدرة على اعتلاء مكان مناسب في الحياة.

ب ـ لكن الردع قد يكون بطريق الإصلاح.

ويقصد بالردع هنا «تحويل المجرم أثناء قضائه فترة العقوبة إلى رجل شريف »وهي فكرة قديمة ترتد في الزمن إلى أيام أفلاطون، لكن تكليف السلطات العامة بتحقيقها ظل إلى وقت قريب في عداد الأفلاطونيات.

وأياً ما كان الأمر، فإن هناك طريقتان لبلوغ هذا الإصلاح: فقد يمكن الوصول إليه عن طريق المقاب punition وحده، كما قد لا يتحقق إلا بسلوك طريق التثقيف المناسب une action éducative appropriée.

فقد يتحقق الإصلاح للمحكوم عليه، من محض المذاق الفعلي لألم العقوبة إذ يقوده هذا الألم إلى التفكير في أسبابه، والندم عليه، والانصلاح من بعد. ويكون دور السجن في هذه الحالة نقل الحكوم عليه من مرحلة تمثل الألم إلى مرحلة المذاق الفعلي له.

أما الإصلاح عن طريق التثقيف، فهو خلاصة الدعوة المثالية القديمة والتي حل لواءها علماء المدارس العقابية في فرنسا، لا سيا علماء مدرسة الدفاع الاجتاعي. والتي أصبحت مهمة الإدارات العقابية، على ضوء تعالم هؤلاء العلماء، هي خلق وتنمية الإرادة، والاستعداد، التي تسمح للسجين بعد الإفراج عنه بالحياة محترماً وعترماً للقانون، وتمويده على قضاء حاجاته خارج السجن بطريقة شريفة.

ومعنى ذلك أن إدارات السجون أصبحت في العصر الحديث مكلفة بتثقيف المحكوم عليه وتدريبه مهنياً كي يستعيد تكيفه وتجاوبه مع المجتمع. صار هذا الهدف العصب الأساسي للعقوبات السالبة للحرية. كما صارت وسائل تحقيق هذا الهدف أهم ما تنشغل به أبحاث علم العقاب. ومن هنا يصدق القول الذي قررناه من أن أبحاث علم العقاب قد تخطت حدودها التقليدية بمسافات هائلة(۱).

(٧٩) تعريف علم العقاب:

يقوم علم العقاب، لدى التقليديين، على دراسة العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي لعقاب الجرمين.

إذ أنه على الرغم من أن قانون العقوبات ينشغل بتحديد العقوبات المقررة في القانون للعقاب على مختلف الجرائم، وتتضمن أبحاثه بالضرورة دراسات مختصرة لختلف العقوبات فإن هذه الدراسة تجري في فلك قانوني، تكون فيه القاعدة الجنائية ذاتها أساس الدراسة ومحلها، فإن علم العقاب يتجه في دراستها وجهة أخرى ترشيدية في سبيل الوقوف على التنظيم الداخلي للعقوبة فيمسك

⁽١) انظر في الموضوع الدكتور محمد نجيب حسني علم العقاب ١٩٧٢ ص٩١ وما بعدها.

بأصولها ويتتبع وظائفها، كما يدرس الأنظمة العقابية وتنظيم السجون وأسلوب العمل فيها، والواجب الملقى على السجين. وعلى هذا النحو فإن دراسات علم العقاب تهتم أصلاً في مفهومها التقليدي بالعقوبات المقيدة للحرية وما يرتبط بهذه الدراسات من لوازم، كالإفراج الشرطي مثلاً.

وقد لقي هذا المفهوم تطوراً فيا بعد.

فالعقوبة، من ناحية، كان لا بد أن يتسع مفهومها لتشمل مختلف طوائف التدابير الموجودة لإصلاح الجرم وبالتالي كان لا بد من انعكاس هذا التوسع على دراسات علم العقاب فقيل بأنه العلم الذي يعكف على دراسة أصل وتطور مختلف الأجزية وتدابير الدفاع الاجتاعي التي يستعين بها المجتمع للعقاب على الجرعة وطرائق تنفيذها(١) وهو تعريف أقرب إلى التعبير عن الواقع الجديد.

والواقع لدينا إنه طالما كان علم العقاب مرصوداً لمواجهة الظاهرة الإجرامية فإن تعريفه ينبغي أن يتلاءم مع الدور المنتظر منه. فهذه المواجهة تقتضي أولاً البحث حول أنسب الوسائل لتحقيق أغراض السياسة العقابية في منع الجرية وهو بذلك يقدم تصوره نحو اختيار الجزاء الملائم. كما تقتضي هذه المواجهة ثانياً البحث حول الطريقة المثلى لتطبيق هذا الجزاء حتى تتحقق الغاية وهو بذلك يقدم تصوره نحو كيفية تطبيق العقوبة أو ما اصطلح على تسميته بمعاملة الجرم.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف علم العقاب بأنه العلم الذي يعكف على دراسة المبادىء والأصول التي تكفل مواجهة الظاهرة الإجرامية من ناحية الحتيار الجزاء المناسب والأسلوب الأمثل في تنفيذ هذا الجزاء.

ومن هذا التعريف يتضح أن علم العقاب يواجه الظاهرة الإجرامية من زاويتين:

الأولى: اختيار الجزاء الواجب التنفيذ على الفعل الإجرامي.

R schmelck et picca. Penologie et Science penitentiaire Paris, cujas 1967. P.42. (1)

الثانية: كيفية تنفيذ الجزاء على الجرم، أو كيفية معاملته.

فأما عن اختيار الجزاء. فقد قلنا إن المشرع يقتطع من بين المسالك الإنسانية المتعددة تلك التي يترتب على اتخاذها إصابة المجتمع بالضرر أو تعريض أمنه للخطر ليجعل منها جرية في القانون.

وقلنا إن هذا الشقى يمثل في القاعدة الجنائية شق التكليف ومن أمثلته القواعد التي تمنع القتل والضرب والسرقة وغيرها، وتقوم دراسات قانون المقوبات بدراسة هذا الشق في وجهه القاعدي أو القانوني، ويتولى علم السياسة الجنائية دراسته في شقه الترشيدي أو التفسيري مستهدياً في ذلك بالمعتقدات والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتاعية والخلقية للمجتمع ليقدم في النهاية تصوره نحو توسيع دائرة التجريم أو تضييقها.

ولكنه يبقى لكي تكتمل القاعدة الجنائية، شق آخر هو كما قلنا شق الجزاء. وهو الشق الذي يحدد الجزاء المقرر لخالفة الأمر أو النهي الوارد في شق التكليف.

ومعلوم أن هذا الجزاء، لا يقوم قانوناً ويصبح لزاماً على الحاكم بالتالي تطبيقه، إلا بعد تقريره في قاعدة قانونية. هذا التقرير لا يتم عشوائياً لكنه يتم بعد دراسة لختلف الأجزية ومدى تناسبها مع الجسامة الذاتية المنبثقة من كل جرية على هدى من المعتقدات والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتاعية والخلقية التي يؤمن بها المجتمع. وهذه الدراسة هي واجب علم المقاب.

وعلى هذا الأساس فإن دور علم العقاب يبدأ بتقديم الدراسات التي تعاون المشرع في اختيار الجزاء المناسب لكل جرية واقتراح ما يراه لازماً في سبيل تطوير هذا الجزاء أو تعديله كما أو نوعاً، ليأتي دور المشرع من بعد ليعتمد هذا الجزاء أو ليعدله ويضع أمام المخاطبين بالقاعدة وأمام القاضي جزاء محدداً بالدقة من حيث نوعه ومقداره.

والجزاء، هو الأثر القانوني المقرر للجريمة. ويكون هذا الأثر جنائياً إذا

اتخذ شكل المقوبة peine أو التدبير mesure de sûreté .

فالعقوبة هي قدر من « الألم » يفرضه المجتمع بواسطة هيئاته القضائية على مرتكي الجرائم. هذا الألم قد يستهدف الحكوم عليه في بدنه أو في حريته أو في ماله، وتنقسم العقوبة بناء على ذلك إلى عقوبات بدنية وعقوبات سالبة للحرية وعقوبات مالية. لكن المهم أن العقوبة في جوهرها « ألم » يتناسب مع جسامة الجرية الواقعة، وفي هدفها ردع للمجرم لكي لا يعود الى ارتكاب الجرية مرة اخرى وردع للكافة بما تولده من رهبة في النفوس تمنعهم من تقليد المتهم في الاجرام، أو أنها تستهدف في عبارة شاملة « منع الجرية » بوجه عام.

ورغم أهمية العقوبة، فإن الجزاء الجنائي لم يعد مقتصراً عليها، وإنما اتسع ليشمل، كما سبق ونوهنا، صورة جديدة تسمى بالتدابير mesure de sûreté وهي إحدى ثمار الدراسات الوضعية الإيطالية ابتدعت لتواجه طوائف الجرمين الذين لا يجدي الألم في إصلاحهم بقدر ما يجدي العلاج. ولتلعب مع المعقوبة، دورها في تحقيق أهداف السياسة العقابية في منع الجرية. لكن المهم أن جوهر التدبير هو «العلاج» لا «الألم» وأن أسباب وجوده وأساس تطبيقه ليس هو الجسامة الذاتية للجرية كما هو الأمر في العقوبة، وإنما هالخطورة الاجرامية للفاعل أي احتال وقوع الجرية منه مستقبلاً.

هذا عن دور علم العقاب في اختيار الجزاء الواجب تطبيقه على الفعل الإجرامي.

أما عن دور علم العقاب في كيفية تنفيذ الجزاء على الجرم أو كيفية معاملته فتشمل دراسة القواعد المتعلقة بتنفيذ العقوبات والتدابير بمختلف أنواعها على النحو الذي تتحقق به أهداف السياسة العقابية في منع الجرية. وهذا الشق من الدراسة يعتبر العصب الأساسي في أبحاث علم العقاب إلى درجة يحاول فيها جانب من العلماء قصر أبحاث علم العقاب عليها، وعر ما لا نوافق عليه لأنه برغم الأهمية البالغة لطريقة تنفيذ الجزاء وأسلوبه في تحقيق الهدف منه ران

نوع الجزاء نفسه لا يقل أهمية عن وسيلة تطبيقه لإدراك الهدف ذاته.

وقديماً كان يطلق على هذه الدراسة اصطلاح علم السجون باعتبار الجزاءات التي كانت توقع آنذاك كانت في شقها الأعظم سالبة للحرية وتنفذ في السجون. لكن التطور أفضى بعد ذلك إلى ظهور صور جديدة من الجزاءات تنفق مع ما نادت به المدرسة الوضعية من ضرورة تحديد الجزاء على ضوء خطورة الجاني لا خطورة الفعل الذي ارتكبه وبالتالي صار ممكناً اقتصار الجزاء الجنائي على مجرد حرمان الحكوم عليه من بعض حقوقه المالية كالمصادرة كما ظهر نظامي وقف التنفيذ والإفراج تحت شرط، كما ظهرت أخيراً بعض النظم العقابية الخاصة بطوائف معينة من الجناة فرأى البعض في اصطلاح علم العقاب دلالة أوفى وأشمل في التعبير عن الواقع الجديد من علم السجون.

ومع ذلك فإن أغلب العلماء حديثاً يفضلون اصطلاح دعم معاملة المذنبين » باعتباره أشمل في استيعاب فكرة الجزاء بكافة صوره السابقة كما هو صالح لأن يضم بين طياته سائر أساليب الوقاية من الجرية.

(٨٠) طبيعة علم العقاب:

هل يمتبر علم المقاب علماً بالمدلول المنطقي لهذا اللفظ Science أم أنه مجرد فن art ou technique ولا شك أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولاً تحديد المقصود بالعلم وبالفن.

فالعلم هو مجموعة القوانين التي تحدد صلة السببية بين ظاهرتين أو أكثر من ظواهر الدراسة (١) أما الفن فهو مجموعة من الأصول التي ترسم أفضل الوسائل والكيفيات التي تهيىء للقوانين العلمية فرصة تحقيق أفضل النتائج.

فهل تقتصر أبحاث علم العقاب على مجرد تحديد أفضل الأساليب والكيفيات التي تهيىء للجزاء الجنائي فرصة تحقيق أفضل النتائج في منع الجرية؟.

⁽١) انظر المناقشات التي أثيرت بصدد علم الاجرام بند ٢٣ من هذا المؤلف.

الواقع إن الذي أورث الشك في تحديد ما إذا كان علم المقاب علماً أو فناً هو ما تواضع البعض عليه في تعريف علم المقاب من أنه العلم الذي يرسم أسليب تنفيذ المقوبة والتدابير وهو معنى انخذنا منه موقفاً مؤداه أن أساليب تنفيذ المقوبة جزء هام من دراسات علم المقاب لكن اختيار الجزاء نفسه يمثل هو الآخر جزءاً رئيسياً في أبحاث علم المقاب. وبالتالي نستطيع أن نقرر بأن علم المقاب يعتبر علماً بالمعنى الدقيق لأنه يضم من جهة مجموعة القوانين التي تتضمن بيان صلة السببية بين أنواع معينة من الأجزية وبين الأغراض المرجوة منها. كما يضم من جهة أخرى بيان صلة السببية بين كيفيات معينة من التنفيذ وبين الأغراض المستهدفة منه.

هو إذن علم، لكنه لا يعطي قوانين عامة ويقينية، كتلك التي تستخرجها العلوم الطبيعية، لأن اليقين النسبي هو السمة الميزة لعلوم الانسان وهو معنى سبق وحددناه في القسم الأول با لا حاجة معه للتكرار.

ومع ذلك فإن هذا التقرير لا ينفي أن هناك إلى جانب علم العقاب ما يسمى بفن العقاب وهو جزء يعتبر من مستلزمات علم العقاب. ذلك أن القواعد التي يتضمنها علم العقاب تعتبر قواعد عامة ومجردة، كما أن تنفيذها موكول إلى أشخاص ينبغي أن يكونوا على علم بوسائل وكيفيات التنفيذ الخاصة بكل مجرم على حدة، حتى يكن تطبيق قواعد علم العقاب تطبيقاً سلياً على كل حالة على حدتها. ويكن إبراز هذا المعنى بطريقة أخرى هي أن فن العقاب أمر لازم لتطبيق علم العقاب، وبالتالي فإن هذا الفن يعتبر سلاح القائمين على تطبيق العقوبات، مجيث يتمكنوا بواسطته من تحديد المعاملة الملائمة لكل عكوم عليه.

وإذا كنا قد خلصنا إلى أن علم العقاب يعتبر علماً. فهل يعتبر علماً قانونياً أو قاعدياً؟.

يرى بعض الفقهاء أنه علم قاعدي أو قانوني يدخل في طائفة العلوم

القانونية التي تتناول بالدراسة القاعدة الجنائية النافذة أو الوضعية. لكن هذا النظر يمثل لدينا إحباطاً لكل فعالية منتظرة من علم العقاب لأنه يقصر دوره على تفسير العقوبات المنصوص عليها في القانون بالفعل وبيان شروط وحدود تطبيقها وأسباب تخفيضها وتشديدها والإعفاء منها وما إلى ذلك مما يقتضيه تفسير النصوص وهو أمر تحققه دراسات قانون العقوبات بكفاءة لا بأس بها.

معنى ذلك أن علم العقاب ليس قانوناً بالمعنى الضيق للكلمة أي بمعنى بجموعة من القواعد القانونية الملزمة وإغا هو علم ترشيدي تجريبي لا يعتمد على إرادة شارع بعينه ولا على تفسير نصوص بذاتها وإغا يقوم على دراسة كافة الأصول والمبادىء التي تكفل مواجهة الظاهرة الإجرامية واستخلاص صور الجزاءات المناسبة وأغراضها وكيفيات تطبيقها محكوماً في ذلك فقط بقواعد وأصول البحث العلمي الجرد دون تقيد بإرادة قانون معين(١). إنه فرع من فروع السياسة الجنائية.

(٨١) مصادر علم العقاب:

ترتب على الخلاف الذي ذكرناه حول طبيعة علم العقاب، خلافاً تبعياً حول مصادره. فقد قرر من رأي في علم العقاب علماً قانونياً أن مصادره تنتظم من جهة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وهي القوانين الحددة للجزاء الجنائي وفي قانون السجون (القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون في مصر) واللائحة الداخلية للسجون (قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦) من جهة أخرى. ودعا هذا الفريق إلى تقنين هذه القواعد المتناثرة بين القوانين واللوائح لكي يمكن الاستفادة بجزايا التقنين من التجميع والتنسيق على نحو يسهل الدراسة ويعاون على تحديد وتطوير خطوطها العامة.

وقد سبق ورأينا في علم العقاب علماً ترشيدياً مهمته تبصير المشرع وترشيده في اختيار الجزاء وكيفية تطبيقه وهو بتلك النظرة علم سابق على النصوص

⁽١) انظر محود نجيب حسني، المرجع السابق، ص٤ وما بعدها.

وإن كانت دراسة النصوص تشكل زاوية من زواياه من حيث توافقها كماً وملاء منها نوعاً مع مبادئه وأصوله. هو إذن دراسة تجريبية تمتمد على التحليل والمقارنة وتسعى إلى إدراك أهداف العقوبة الجنائية بأفضل صورة ومن ثم فإن مبادئه تشمل فوق ما ذكر القوانين الأجنبية (مثل قانون العمل النقابي الصادر في اتحاد الجمهوريات السوفياتية سنة ١٩٣٤) والمؤتمرات الدولية (مثل مؤتمر باليرمو PLERMO المنعقد في إيطاليا عام ١٩٣٣) ومشروعات القوانين (مشروع قانون العقوبات المصري وقد وضع هذا المشروع نظاماً متكاملاً للتدابير الاحترازية) كما تشمل قبل ذلك كله الجهود الفقهية في مختلف فروع العلم الجنائي لا سيا فروعه الواقعية كعلم الإجرام.

(٨٢) منهج البحث في علم العقاب:

يعتمد علم المعتاب في الوصول إلى غاياته على دراسة أثر الوسائل المقابية المقررة وكيفيات تنفيذ هذه الوسائل على السلوك اللاحق للمحكوم عليه الذي كان محلاً لتطبيق هذه الوسائل والكيفيات. فهو يعتمد على ملاحظة الجزاء وكيفية تطبيقه من جهة وتأثيرها على السلوك اللاحق بالحكوم عليه من جهة أخرى، محاولاً استقراء النتائج التي توصل إليها بالملاحظة والصعود من جزئيات النتائج إلى استخلاص قانون علمي عام.

بعبارة أخرى تفرض نوعية أبحاث علم العقاب اتباع المنهج التجربي القائم على الملاحظة والتجربة. فيبدأ برصد قضية معينة هي مدى نجاح جزاء معين يطبق بكيفية معينة في تحقيق الغرض المرجو من العقاب معتمداً في ذلك على أساليب الإحصاء ودراسة الحالة والملاحظة والمقابلة والاستبيان، وبتجميع مختلف تلك البيانات الجزئية وجريان الدراسة عليها يكن الوصول إلى حقائق علمية تصاغ في قوانين عامة تصبح تحت بصر المشرع لترشيده إلى أفضل الوسائل والكيفيات العقابية في تحقيق أغراض السياسة العقابية.

(٨٣) علاقة علم المقاب بعلم الإجرام:

لا شك أن العلاقة بين علم العقاب وعلم الإجرام هي أقرب إلى التصاهر والاندماج منها إلى الاستقالال والازدواج. فكليها يتخذ من الظاهرة الإجرامية موضوعاً لبحثه ومن المنهج العلمي التجربي القائم على الملاحظة والتجربة أسلوباً للدراسة كما يلتقيان على هدف واحد هو العمل على منع ظاهرة الجربية أو تقليلها بأقصى ما يكن، ولهذا ظلت حدودها مختلطة إلى وقت قريب طالما كانت العقوبة وهي عصب علم العقاب لا يكن لها أن تحقق أغراضها في تحويل المجرم إلى رجل شريف إلا بعد البحث في أسباب الإجرام. أو كما يقول البعض «إنه من غير المنطقي أن نضع تنظياً للعقوبة دون أن نتعرف على طباع الجرم وأسباب إجرامه *(۱) وإذا كان علم الإجرام هو العلم الذي يعكف على تفسير الظاهرة الإجرامية ويسك بمختلف الأسباب الفردية والاجتاعية التي دفعت الفرد إلى سلوك سبيل الجربة، ويصيغ هذه الأسباب في والاجتاعية التي دفعت الفرد إلى سلوك سبيل الجربة، ويصيغ هذه الأسباب في على أسباب الإجرام فيه على نحو يكن معه اعتبار علم العقاب «علم الإجرام على أسباب الإجرام فيه على نحو يكن معه اعتبار علم العقاب «علم الإجرام الطبيقي ».

وفي نفس الوقت فإن علم الإجرام يمكن أن يجد في موضوعات علم العقاب وسيلة للتحقق من نتائج أبحاثه وفروضه العلمية باعتباره المارسة العملية الأعاثه(٢).

ومع ذلك فثمة فوارق تميز بين العلمين.

فبينها تنصرف أبحاث علم العقاب إلى الإجراءات التي يكن اتخاذها بعد وقوع الجريمة والتي توقع على مرتكبها تتسع أبحاث علم الإجرام لتشمل الأسباب

Larguier op-cit P. 1 (y)

Bauzat et pinatel, op cit P. 8 (1)

الجاعية والاجتاعية للوقاية من الجريمة قبل وقوعها(١).

كما وأن علم الإجرام على الأقل في النطاق الحالي لتطوره لا ينشغل بالمطيات السياسية والاقتصادية والإدارية والفلسفية والأخلاقية التي تدخل في الحساب عند التحديد العملي للعلاج من الإجرام على عكس علم العقاب، الذي يندمج بطريقة أو أخرى في النظام القانوني، ولا يمكنه إهال مختلف تلك العوامل التي تمارس ولا شك تأثيرها على المشرع. وعليه أن يقدم حلوله للمشكلة العقابية في علاج الجرم بطريقة واقمية ملاحظ فيها جملة رد الفعل الاجتاعي الذي أثارته الجرية الواقعة والوسائل التي ينبغي أن تكون تحت يد السلطات القائمة على تنفيذ الإدانة (١٠).

(٨٤) علاقة علم العقاب بالقانون الجنائي:

في صدد بيان تلك الملاقة نستعرض علاقة علم العقاب بقانون العقوبات
 وبقانون الإجراءات الجنائية.

فقانون العقوبات هو مجموعة القواعد الجنائية التي تحدد صور الجريمة في المجتمع والجزاء المقرر لارتكابها وهو بهذا المعنى علم قانوني يستهدف دراسة الجريمة والمعقوبة والمجرم من الناحية القانونية. ولا تظهر العلاقة بينه وبين علم العقاب إلا في الجزء من الدراسة المتعلق بالعقوبة أو بالجزاء بوجه عام وقد سبق وبينا أن علم العقاب يقدم الدراسات التي تعاون المشرع في اختيار الجزاء الناسب لكل جريمة ويقترح ما يراه ملائماً في سبيل تطوير هذا الجزاء أو تعديله نوعاً أو كهاً. وهو بهذا المعنى المصدر الموضوعي للعقوبة في قانون العقوبات إذ يقدم باعتباره علماً ترشيدياً الحل الأمثل في تحديد الجزاء. لأن جوهر الدراسة فيه هو تحديد أثر جزاء معين بنوع معين وقدر معين وكيفية تطبيق معينة في

Larguier P. 1 (1)

Picca, op cit p. 40 et 41.

تحقيق الهدف المنشود من الجزاء من الناحية الواقعية.

ومن خلاصة هذه الدراسات يقوم المشرع بتحديد أو اختيار العقوبة ويصبها في قواعد قانونية تشكل في مجموعها قانون المقوبات الذي يقوم بدراسة هذه المقوبة وبيان نوعها وشروط تطبيقها وحدود الإعفاء والتشديد والتخفيف فيها لكنها في جوهرها دراسة شارحة للنص وتجري في فلك التفسير القانوني. ذلك في نظرنا هو الرباط الحقيقي بين علم العقاب وقانون العقوبات.

هذا وإذا كانت دراسة العقوبات والتدابير المطبقة في القانون المصري واللبناني قد صارت موضوعاً من موضوعات الدراسة في علم العقاب فذلك فقط باعتبارها غوذجاً من غاذج النظم العقابية التي كتب لها الاستقرار النسبي والتي يتناولها علم العقاب بالدرس والتقييم على هدى من مبادئه وأصوله.

أما قانون الاجراءات الجنائية فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم طرق ملاحقة المتهم والتحقيق معه ومحاكمته، وتحدد السلطات التي تقوم بتلك الإجراءات منذ وقوع الجريمة حتى تنفيذ الجزاء المنطوق به.

والمبدأ في قانون الإجراءات الجنائية هو قضائية المقوبة. بمنى أن وقوع الجريمة وحده ليس سنداً لتنفيذ الجزاء المقرر عليها ولو كان المتهم معترفاً ومتلبساً بالجريمة وراغباً في المقاب عنها. فالسند الوحيد لتنفيذ المقوبة هو الحكم النهائي.

هذا الحكم يتضمن إذا كان صادراً بالإدانة تحديدين:

الأول، تحديد الجزاء تدبيراً كان أم عقوبة مع بيان نوعه وتحديد مقداره.

الثاني، تحديد الحكوم عليه وهو من عينه الحكم لتحمل العقوبة أو التدبير الوارد فيه.

بعد هنين التحديدين يبدأ دور علم العقاب في بيان كيفية تنفيذ الجزاء المحدد بالحكم على المحكوم عليه الذي عينه الحكم. بمعنى أن الحكم الذي تفرزه قواعد الإجراءات الجنائية يشكل الإطار الذي تعمل فيه قواعد التنفيذ المقابى كما يحددها علم العقاب. تلك هي الملاقة لا أكثر ولا أقل.

الباب الأول

في السياسة العقابية

(٨٥) يتناول هذا الباب، دراسة الأساس العلمي لحق الدولة في العقاب، في العصر القديم والحديث سواء. أي دراسة السند العقلي الذي يبرر لسلطة الدولة حقها في إنزال العقوبة على المجرم. نبدأ فيه بدراسة المراحل التي مرت بها العقوبة منذ نشأتها الأولى وهي ممتدة في القدم امتداد المجتمع ذاته. ثم دراسة المناهب العلمية التي وضعت تصورها عن أساس العقاب وغايته، أو عن السياسة العقابية المثلى في مكافحة الجرية: وعلى هذا ينقسم هذا الباب إلى فصلى:

الأول: في السياسة العقابية في الفكر القديم. الثانى: في السياسة العقابية في الفكر الحديث.

الفصل الأول السياسة العقابية في الفكر القديم

(A7) لا شك أن الدراسات العلمية للعقوبة لم تبدأ إلا في القرن الثامن عشر، حيث اتجهت الدراسات الفلسفية إلى البحث في الأساس المنطقي لحق الدولة في العقاب، وإن كانت العقوبة ذاتها قديمة قدم المجتمع حيث لازمت الجريمة باعتبارها رد الفعل المنطقي عليها.

(٨٧) في الجتمعات البدائية القديمة:

حيث كان الأفراد موزعين على قبائل مستقلة في معيشتها ومنفصلة عن غيرها ومعتمدة على قوتها في الدفاع عن نفسها، كان «الانتقام» ومقابلة العدوان بالعدوان هو دستور القبائل وأسلوب الحياة، الأمر الذي كان يضمن الانتصار دائماً للطرف الأقوى ولو كان معتدياً. وعلى ذات الأسلوب كانت السياسة المقابية داخل القبيلة. وكان الانتقام في جميع الأحوال شخصياً، تحركه دوافع الثار لدى الفرد ولدى القبيلة كذلك.

لكن الانتقام اتخذ بعد ذلك طابعاً دينياً ذلك أن السلطة كانت قد اتسمت بطابع ديني، وصار خضوع الأفراد لها نوعاً من الخضوع للدين فأصبحت الجريمة عصياناً دينياً. وباتت العقوبة تكفيراً عن ذلك العصيان.

كان سيد القبيلة أو زعيمها ممثلاً للآلهة، له سلطة الحياة والموت على أفراد قبيلته، وعلى الأفراد قبول الجزاء الذي يقرره، مها بلغت قسوته، مرضاة للآلهة، ولذلك اختل التناسب بين الجرية والعقوبة واتسمت بالقسوة والإفراط.

(٨٨) وفي الجتمعات الشرقية القديمة:

ظلَّ للمقوبة _ كما تشهد بذلك تشريعات بابل مثل قانون حموراني ، وقانون مانو الهندي والقانون المصري القديم _ طابعها الديني باعتبارها خطيئة دينية تفضب الآلهة. وتستتبع الانتقام تكفيراً عنها. فكان للمعتدى عليه أن ينتقم من المعتدي على الوجه الذي يحقق التعادل بين الاعتداء والانتقام. أو في عبارة موجزة كان له «حق القصاص».

(٨٩) أما في الجتمع الإغريقي:

فقد انضم إلى الطابع الديني للمقوبة، طابعاً سياسياً جديداً، فلم تصبح الجريمة فقط عصياناً لآلهة وإنما صارت كذلك خرقاً للنظام الاجتاعي من شأنه أن يخلق الاضطراب فيه. فصار للمقوبة وظيفة جديدة هي الحافظة على النظام الاجتاعي. ويرجع السبب في ظهور تلك الوظيفة الجديدة إلى ازدهار الدراسات الفلسفية لدى الإغريق إلى جانب الدراسات الدينية. ومما يذكر أن أفلاطون قد نادى بشخصية المقوبة، وأبرز أن الغاية من المقاب إنما هي في منع وقوع الجرية مستقبلاً.

(٩٠) أما في روما القديمة:

فقد كان أساس العقاب هو «القصاص» من جهة والمحافظة على النظام الاجتاعي من جهة أخرى. وظهر إلى جانب القصاص كعقوبة، نظام الدية أو التصالح وهو عبارة عن اتفاق بين المعتدي والمعتدى عليه، يتنازل فيه الأخير عن حقه في الثأر لقاء مبلغ من المال يدفعه الأول.

لكن المقوبة بدأت تتخلص شيئاً فشيئاً عن طابعها الديني، ويتقوى تدريجياً طابعها السياسي، باعتبارها خرقاً للنظام الاجتاعي من شأنه أن يثير الاضطراب في المجتمع حتى سادت المسيحية وتركت بصاتها على السياسة المقابية فنادى بعض الفقهاء الرومان بأن يكون للمقوبة هدفاً ثانياً هو تقويم

الجاني وإصلاحه إلى جانب الردع كوظيفة أساسية، كما تحققت المساواة في المقاب، كانعكاس للدعوة المسيحية للمساواة، وألغى ما كان موجوداً في بعض الشرائع من تفرقة بين المواطنين، كجواز تطبيق عقوبة الإعدام على العبيد وحدهم.

(٩١) أما في الجتمع الإقطاعي:

فقد كانت العقوبة في البداية انتقاماً فردياً من المعتدى عليه على المعتدي إلى أن توطدت سلطات الإقطاعي على إقطاعيته وفرض حمايته على رعاياه فصار الانتقام عاماً وإن لم تختف قاماً فرديته. وقد ظهر تأثير النفوذ الديني بسبب جمع الكنيسة للسلطتين الدينية والمدنية وتصدى رجالها لمهمة القضاء الجنائي في اتساع دائرة الجرية حتى شملت كل إساءة خلقية، وفي تحديد المعقوبة باعتبارها رد فعل على الجرية كخطيئة دينية، فاتسمت العقوبة بالشدة والقسوة لا سيا كلما كان الأمر متعلقاً بالدين والآداب لكي تحقق وظيفتها في ردع الآخرين ومسح آثار الخطيئة التي ارتكبها المجرم.

ومع بداية القرن السادس عشر بدأ سلطان الدولة في الظهور وصار الملك أو الحاكم هو مصدر المقاب. وظهرت فكرة السلطات العامة والمصلحة المعامة واحتلت مصلحة المجتمع مرتبة أعلى من مصلحة المغرد. فتبدل أساس المقاب إلى أساس اجتاعي له أهدافه العامة في مكافحة الجرية في المجتمع لكن التأصيل الفلسفي والعلمي لأساس المقاب بل للقانون عامة لم يبدأ كما قلنا إلا في منتصف القرن الثامن عشر، على نحو سوف تكون ثماره موضوع الدراسة في الفصل القادم.

الفصل الثاني السياسة العقابية في الفكر الحديث

المبحث الأول

السياسة العقابية التقليدية

(٩٣) ظهرت المدرسة التقليدية في وقت كان فيه النظام الجنائي مختلاً في هيكله ووظيفته، لا يحقق عدلاً ولا يوفر استقراراً. فالعقوبات قاسية وشديدة، والتناسب بين جسامة الجرم وقدر العقوبة متفاوت للغاية، والقضاة يتمتعون بسلطات مطلقة، والمساواة بين المواطنين معدومة، والاستبداد أو الحكم بالهوى قانون العصر. وفي نظام كهذا لا يصبح للعقوبة هدفاً ولا حداً سوى هوى الحاكم.

لكنه بفضل الدراسات التي قدمها فلاسفة القرن الثامن عشر، وما حققته هذه الدراسات من تأثير شامل في المعتقدات الاجتاعية والسياسية. وبفضل النهضة الفكرية التي قادها مونتسكي في كتابه روح القوانين، والذي نادى فيه بالفصل بين السلطات منعاً للعسف. والفيلسوف روسو في كتابه في المقد الاجتاعي، والذي نفى فيه المصدر الإلهي للسلطات وحدد فيه الملاقة بين الماكم والحكوم، ودعا إلى عمومية القانون والمساواة بين الأفراد. بفضل تلك الدراسات جيماً كان طبيعياً أن تتبدل طبيعة النظام الجنائي وإن تظهر سياسة عقابية جديدة، تستلهم ذاتها من روح تلك الدراسات وهو ما فعله الايطالي ميزاري بيكاريا.

(٩٣) بيكاريا والسياسة المقابية التقليدية:

ترتبط السياسة العقابية باسم المركيز سيزار دي بيكاريا، مع أن هناك عدداً من الفكرين سبقه في انتقاد كثير من الأوضاع التشريعية في أوروبا مثل جرسيوس وهوبز وفاتل وبودان وغيرهم. لكن بيكاريا كان ولا شك أكثرهم اهتاماً بحركة الإصلاح الجنائي في عصره، فقد ضمن مؤلفه الشهير عن الجرائم والعقوبات عدداً من المبادىء الجوهرية التي انعكست في التشريعات كلها، وكانت بحق نقطة تحول في تاريخ القانون الجنائي.

كانت نظرية العقد الاجتاعي التي قدمها الفيلسوف روسو أساساً في فكر بيكاريا. وتتلخص هذه النظرية في أن الأفراد لم يقبلوا الحياة في الجاعة إلا بمقتضى عقد أو اتفاق تم بينهم، تنازلوا بمقتضاه عن قدر من حقوقهم وحرياتهم، عتفظين تماماً ببقية هذه الحقوق والحريات. هذا القدر هو ما يلزم حتاً لإقامة السلطة في الجاعة حتى تتمكن من إقرار النظام والأمن في الجاعة والحافظة بالتالى على حقوق أفرادها وحرياتهم.

هذا الأساس الفلسفي للسلطة في الجياعة. هو ذاته أساس سلطة الدولة في المقاب. فأفراد الجتمع قد تعاقدوا على العيش في سلام وولاء لسلطة موحدة وبالتالي فإن الجريمة تعتبر خرقاً لهذا العقد يجيز الالتجاء إلى العقاب.

وفي هذا التصور يكمن التبرير الأخلاقي والقانوني للعقوبة، فالأفراد تنازلوا للدولة عن حقهم في الدفاع عن أنسهم وعن أموالهم. وبالتالي فإن سلطة الدولة في العقاب ليست سوى حاصل جمع تلك الحقوق جميعاً، وما زاد عن ذلك فلا يدخل في حدود سلطتها، وبالتالي فإن توقيعه ليس حقاً بل يعتبر خرقاً للعقد الاجتاعي وخروجاً عليه ويترتب على ذلك:

أولاً: إنه يتمين تحديد الجرائم والمقوبات بنصوص قانونية واضحة ومحددة حقى ينقطع تماماً دابر التحكم من جانب القضاة. كما يجب أن تستقل السلطة التشريعية التي تضع الجرائم والمقوبات عن السلطة القضائية التي تقوم

بتطبيقها، كما لا يجوز للقضاة إجراء القياس في تطبيق المقوبة. وما نادى به بيكاريا هو ما يعرف في التعبير العصري بجبداً قانونية الجريمة والمقوبة، وقضائية تطبيق المقوبة.

ثانياً: إن فائدة المقاب لا علاقة له بالجريمة وقد وقمت فعلاً وإنما في نفعه في منع وقوع الجريمة مستقبلاً، أو بعبارة أخرى منع تكرار وقوع جرائم مماثلة في المستقبل.

وظيفة العقوبة عند بيكاريا هي الردع والزجر، وهدفها هو العظة والعبرة فهي لا تهدف إلى تعذيب المجرم أو إشباع الرغبة في الانتقام، وإنما إلى منع الكافة من الإقدام على الجرعة من قبل أن تقع بالترهيب بالعقوبة والتخويف بها وهو ما يسمى بالمنع أو الزجر العام من جهة، وتخويف المجرم نفسه وتقويم إرادته عن طريق الإنذار بها من قبل أن تقع وتنفيذها بالفعل بعد وقوعها. أو ما يسمى بالردع الخاص.

وظيفة العقوبة هي الردع، والردع يقوم على أساس خلقي، هو تقويم إرادة المجرم حماية للمجتمع من الجريمة. فالمجرم في نظر بيكاريا ليس إلا إنساناً خالف عن وعي وإرادة أو بعبارة أخرى بحرية العقد الذي ارتضاه، وبالتالي فهو أهل لتحمل مسؤولية فعله أما عديوا الإرادة كالجنون والصبي غير المميز فلا مجال لمساءلتهم عن أفعالهم.

ثالثاً: يجب أن تتناسب العقوبة مع جسامة الجرم، دون إفراط. وجسامة الجرم تتحدد بمقدار الضرر الذي أحدثته الجرية بالجني عليه أو النفع الذي كان يبتفيه الجاني أو بخطورته وبالتالي تكون ضوابط العقاب ضوابط مادية موضوعية. وكل تجاوز لهذه الضوابط يعتبر تزيداً واستبداداً ينبغي رفعه.

رابعاً: نادى بيكاريا بإلغاء كل صور التعذيب التي كانت تصاحب التنفيذ لعقوبة الإعدام بل حبد إلغائها إلا في الجرائم السياسية. على أساس أن أحداً بمقتضى العقد الاجتاعي لم يتنازل عن حقه في الحياة. أما بالنسبة للجرائم السياسية، فإن الاضطراب الذي يصاحبها يسمح للسلطة بإعال قواعد الدفاع الاجتاعي ووقف العقد، وهو رأي ينادي الفقه الحديث بمكسه تماماً.

تلك كانت أغلب المبادىء التي تدخل في حدود دراستنا من تعاليم الإيطالي الشهير بيكاريا.

(٩٤) بنتام والسياسة العقابية التقليدية:

كان جبري بنتام هو الآخر بدافع عن مبدأ « منفعة العقوبة » الذي نادى به بيكاريا. في مؤلفه « مبادىء الأخلاق والتشريع » و « التشريع المدني والجنائي » فالإنسان في نظره أناني بطبعه تسيره منفعته الخاصة، على أن بنتام يفهم المنفعة على صورة سامية، (فحتى تمسك الإنسان بقول الصدق نوع من الأنانية لأنه يتلقى من ورائه نفعاً يتمثل في تصديق الناس له ولذا فإنه يتمسك به). ولأن النفس الإنسانية محكومة بقانون اللذة والألم (لأن الملاحظ أن الانسان يسعى دائماً نحو اللذة وتيجنب الالم بقدر الإمكان). فإن مهمة التشريع ينبغي أن لا تتعلق بتحقيق المعاني المجردة كالعدل وإنما في كفالة الحد الأقصى من الحرية للمواطن كي يحقق أكبر قدر من اللذة الحسية والمعنوية، كالسمعة الحسنة. ميزان التشريع إذن هو في تحقيقه للمنفعة لأكبر عدد ممكن من كالسمعة الحسنة. ميزان التشريع إذن هو في تحقيقه للمنفعة لأكبر عدد ممكن من الناس، وبالتالي فإن القيود التي يضعها التشريع تكون مبررة ما دامت تهدف إلى تحقيق المنفعة دون نظر للعدالة أو الأخلاق. وعلى هذا الأساس فإنه لا يحمل للمقاب إلا حيث تتوافر دواعيه في منفعة أو ضرورة. وما زاد عن ذلك يصبح شراً على من يوقع عليه لما فيه من ألم وشراً على المجتمع ما يكبده من نفقات.

صفوة القول، إن أساس العقاب لدى المدرسة التقليدية في السياسة العقابية هو المنفعة. والمنفعة لا يسأل عنها إلا من يملك إرادة حرة تسمح بتقديرها والمسؤولية تقوم على أساس خلقى، هو تقويم إرادة الجاني، وبالتالي فإن وظيفة

المقوبة هي الردع المحقق لهذه الغاية وهي التقويم. والمقوبة في تقديرها مرتبطة بجسامة الفعل، وبالمنفعة التي كان ينشدها الجاني أو الضرر الذي حاق بالجني عليه من غير إفراط ومن غير اعتداد بخطورة الفاعل.

وقد أحدثت مبادىء هذه المدرسة تأثيراً في كثير من التشريعات العقابية.

(٩٥) تقدير السياسة التقليدية العقابية:

ليس هناك من ينكر أن المدرسة التقليدية كان لها فضل الدعوة إلى رفض العقوبات القاسية الفظة، والمناداة بالعمل على الوقاية من الجرية والعمل على منعها بأفضل الوسائل التي تسمح بها الظروف. كما أنها قاومت السلطات التحكيمية التي كان القضاة يملكونها بتقريرها لقاعدة الشرعية.

ومع ذلك فقد كانت هذه المدرسة هدفاً لعدد من الانتقادات لعل أهمها، أنها اعتمدت في بنائها على فكرة فلسفية لا تخلو من الافتراض. ذلك لأنها حين وقفت في تقديرها للعقوبة على «الفعل» وحده بصرف النظر عن «الفاعل» وعلى الجريمة ذاتها دون اعتداد «بالجرم» قد بنت فكرها على أساس أن الجرم ليس إلا كائناً مجرداً أو إنساناً مجرماً وضعت النظريات الجنائية لتعاقبه: فالجرم إما إنسان مسؤول مسؤولية كاملة حيث يكون متمتعاً بالوعي والإرادة، وإما إنسان غير مسؤول على الإطلاق حيث يكون فاقداً لهذا الوعي وتلك الإرادة، ولا وسط بين النوعين. والإنسان بكل المعايير ليس مجرداً لهذا الحد، كما لا يمكن تصنيفه بين الطائفتين بهذا الحجم. لأن هناك بين حائز الإرادة واقدها فئات وسط لا تدخل في هذه الطائفة ولا في تلك.

ومن جهة أخرى، فإن المدرسة التقليدية، قد انحرفت حين أصرت على ربط المقاب بضوابط مادية موضوعية، لا سلطان للقاضي في تطبيقها، فلكل جريمة جزاءاً محدداً لا يملك القاضي لدى تطبيقه رفعاً ولا خفضاً. وبهذا تجاهلت هذه المدرسة واجب تحقيق العدالة باعتباره من الأهداف الجوهرية لكل تشريع. والعدالة لا تتحقق إلا بجراعاة الظروف والأحوال التي أحاطت

بالجريمة والمجرم سواء.

فالجزاء المحدد الثابت لكل الجرمين المقترفين لفعل واحد، لا يمكن أن يكون رادعاً لهم جميعاً لأن اختلافهم في التكوين الخلقي والنفسي من شأنه أن يجمل هذا الجزاء ناقصاً بالنسبة لبعضهم كافياً بالنسبة للبعض الآخر ومتجاوزاً فيه بالنسبة للبعض الأخير وهكذا تفقد العقوبة وظيفتها في الردع بالنسبة للبعض الأول، وتصبح ظالمة بالنسبة للبعض الأخير.

ومن جهة أخيرة، فإن الجزاء الجنائي كشر لا بد منه، لا ينبغي ان ترتبط وظيفته بالردع وحده، واغا ينبغي ان يكون علاج الجرم وتقويه من بين الوظائف التي يستهدفها.

المبحث الثانى

السياسة العقابية التقليدية الجديدة

(٩٦) الواقع إن السياسة العقابية التقليدية الجديدة ليست منقطعة الوصل بالسياسة العقابية التقليدية، بل إنها تعتبر امتداداً متطوراً للعبادىء الأساسية التي عبرت عنها تلك السياسة، فلم يزل المجرم في نظرها إنساناً خالف عن وعي وإرادة العقد الاجتاعي الذي ارتضاه. أو أنه بعبارة أخرى اختار الجرية بحريته، وكان بوسعه أن يحتار سواها لكنها رفضت أن تعترف بإطلاق هذه الحرية وتساويها لدى الجميع، الأمر الذي أدى بها إلى رفض النتائج التي كانت السياسة العقابية التقليدية قد قررتها.

فحرية الفرد، أو إرادته في اختيار الجريمة، ليست مطلقة لديه نفسه ولا متساوية لدى الكافة لأن الإرادة هي قدرة الفرد على مقاومة الدافع أو الميل إلى الجريمة. وهذه القدرة أمر نسبي متفاوت بتفاوت تكوين الفرد وتربيته وطباعه وظروفه أولا وأخيراً. ولهذا ينبغي لكي تتجاوب المقوبة مع تلك المفكرة أن تدور بين حد أقصى وحد أدنى يسمح للقاضي عند تطبيقها بمراعاة الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ومدى تمتع المجرم بملكة الإدراك والتميز أو القدرة على الاختيار.

وعلى هذا الأساس أرست السياسة التقليدية الجديدة مبدأ تناسب المقوبة مع درجة مسؤولية الجرم وبالتالي مبدأ المسؤولية الخففة لمن تنقص لديهم قدرة الإدراك والتمييز نقصاً شديداً. ولم تأخذ بجبداً المقوبة المادية أو الموضوعية، لأنها تضع القاضي أمام عقوبة جامدة، لا تختلف من حالة وأخرى ولا تدع مجالاً لمراعاة ظروف الجرم. ولعل تلك الدعوة كانت الدفعة الأولى نحو الاهتام

بدراسة شخص الجرم والإطلالة الأولى على علم الإجرام.

ومن ناحية أخرى فقد أقامت هذه السياسة حتى العقاب ليس فقط على المنفعة التي تعود على المجتمع في منع وقوع الجريمة كما فعلت المدرسة التقليدية وإنما أصلاً وبصفة أساسية على مبدأ «عدالة العقوبة».

فإذا كان أساس القانون كما يرى إيانويل كنط من جهة هو أن يتصرف الفرد بالطريقة التي يجوز أن تكون قاعدة عامة يسير عليها الجميع. وكانت حرية الفرد كحق طبيعي لصبق به لا يكن نزعها عنه، من جهة أخرى. وكان مبرر السلطة السياسية من جهة أخيرة في كونها حارسه لهذه الحرية فإن العقوبة تصبح مقابلاً حتمياً لحرية الإرادة التي دفعت الجرم إلى اختيار سبيل الجرية، دون كبير اعتداد بفكرة المنفعة ». دليل ذلك أنه لو فرض أن جماعة من البشر تميش على جزيرة واتفقت على إنهاء معيشتها المشتركة وهجر تلك الجزيرة. فإن عليها أن تنفذ آخر حكم بالإعدام صدر فيها لأن المدالة توجب المقاب، رغم أن تنفيذ هذا الحكم قد تكون منفعته بالنسبة لهذه الجاعة ـ وهي على وشك الانفضاض ـ عدية الجدوى.

فالجرم اختار الجريمة ولذلك فإن العقوبة تعتبر مقابلاً حتمياً لتلك الإرادة فهدفها ووظيفتها هي تحقيق «العدالة». لكنه ينبغي أن تتقيد العقوبة «بمنفعتها» فليس للمجتمع أن يتجاوز في عقابه حدود العدالة والمنفعة أو الضرورة.

هذه الفكرة ذاتها هي ما قررها الفيلسوف الألماني هيجل. فالجريمة في نظره نفي للقانون، والعقوبة نفي لهذا النفي، ونفي النفي إثبات ومن ثم فإن العقوبة تأكيد للقانون.

(٩٧) تقدير السياسة التقليدية الجديدة:

لا شك أن السياسة العقابية التقليدية الجديدة، كانت ولم تزل أكثر من سابقتها قبولاً وانتشاراً وتأثيراً على التشريعات العقابية الختلفة كالفرنسي والألماني والإيطالي والمصري، بغضل ذلك التلطيف الذي أدخلته على السياسة التقليدية ومبادثها في تخفيف قسوة المقوبات، وميلها لإعطاء القاضي سلطة تقديرية في تطبيق المقوبة بتقدير حد أقصى وحد أدنى اللمقوبة، وبإقرارها لنظام الظروف الحففة والمشدة.

المبحث الثالث

السياسة العقابية الوضعية

(٩٨) ظهور السياسة الوضعية:

ظهرت السياسة المقابية الوضعية فيا بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أيدي الطبيب الشرعي والمالم النفساني سيزار لومبروزووالمالم الجنائي الاجتاعي أذريكو فري والقاض الفقيه رافائيل جاروفالو.

وترجع أسباب نشأة تلك السياسة إلى ذات الأسباب التي أدت إلى فشل السياسة التقليدية وتملقها بالغيبيات التي لا يسندها دليل من العلم ولا تؤكدها تجربة أو مشاهدة. اعتمدت السياسة التقليدية على التفكير الفلسفي الجرد حول الجرية ودرجة جسامتها، دون التفات إلى شخص فاعلها وصار هدفها بالتالي ينحصر في العمل بكافة الوسائل ضد أضرار الجرية وأخطارها وهي في ذلك أهملت مفتاح اللفز وهو شخص الجرم، فعالجت آثار الفعل لكنها لم تهم يصدره.

اتجهت السياسة الوضمية على المكس من ذلك الى اعتلاد والمنهج التجربي » وهو منهج علمي واقمي فتلاشت بذلك أول أخطاء السياسة المقابية التقليدية حين بدأت من مقدمات سلمت سلفاً بصحتها.

ومن جهة أخرى، فإن النظام الجنائي الذي كان قائماً على اعتناق السياسة التقليدية، كان ضميفاً في فعاليته في مكافحة ظاهرة الإجرام، لأنه لم يتوجه

إلى بيت الداء في مشكلة الإجرام وهو الجرم. وبالفعل أثبتت الإحساءات التي ظهرت في فرنسا وبلجيكا ازدياداً ملحوظاً في الجريمة برغم ذلك النظام.

ومن جهة أخرى، فإن عدداً من المفاهم الفلسفية والسياسية التي ظهرت شككت إلى حد كبير في المسلمات التي قامت عليها السياسة التقليدية لعل أهم ما يعنينا بشأنها تلك الدراسات الفلسفية التي شككت في حرية اختيار الإنسان لتصرفاته. والدراسات السياسية التي نادت بأن يكون للدولة دوراً أكثر إيجابية ونشاطاً من دورها السلبي في الحفاظ على حقوق الأفراد ومنع الاعتداء عليها.

ويلاحظ أن السياسة الوضعية في العقاب لم تنشأ فجأة في التاريخ بل إنها كانت على المكس مسبوقة بدراسات طويلة وعتدة مهدت كلها ولا شك لنشأة تلك السياسة بصورتها التي سنتولى عرضها تواً: نذكر من بينها تلك الدراسات التي قدمها كرارا وكارمنيافي ورومانيوزي في ربط هدف العقوبة بالدفاع الاجتاعي ضد الجرية عن طريق ما تحدثه في نفوس الكافة من ردع عام إلى أن جاء روزميني مضيفاً إلى هذه الوظيفة وظيفة الردع الخاص. كما أن الدراسات التي قدمها الفقيه الإيطالي بوفيو قد أوضحت أن الجرية ليست نتاج الترادة الإنسانية وحدها وإنما هي نتاج اشتراك الطبيعة والجتمع والتاريخ. ولم يكن يدري من ذلك أنه يضع اللبنة الأولى في صرح السياسة الوضعية التي جابت بمبادئها الآفاق.

(٩٩) أسس السياسة الوضعية:

لا شك أن السة الأساسية لهذه السياسة هو منجها في البحث. فظاهرة الجرية لا يمكن مواجهتها إلا بأسلوب البحث الواقعي، كما لا يمكن دراستها إلا باستخدام المعطيات التي تتوصل إليها علوم الاجتاع والنفس والطب لا من الافتراضات النظرية غير المدروسة. وهو ما عبر عنه فري بقوله « إذا كنا نطلق على مدرستنا وصف الوضعية، فليس ذلك لأننا نتبع نظاماً فلسفياً معيناً ـ ولو كان هو نظام أوجست كونت إلى مدى أو إلى آخر _ ولكن فحسب بسبب

الأسلوب الذي تدعو إلى تطبيقه وهو أسلوب الملاحظة والتجريب فلم يعد فيها بالتالي محل للنظر إلى الجاني كدمية حية تخضع لتطبيق صيغ نظرية انبعثت عن تخيلات نظرية، وعلى ظهر هذه الدمية يتمين على القاضي أن يلصق رقم مادة من التشريع العقابي ثم تصبح هذه الدمية الحية نفسها رقباً عند تنفيذ العقوبة ».

ولقد تابعنا أثناء دراستنا في القسم الأول، آراء لومبروزو في أسباب الإجرام وإن كانت أفكاره لم تتضمن ما يضاف إلى الأفكار التقليدية في المقوبة كدفاع اجتاعي يحقق الردع العام.

أما جاروفالوا فقد أبرز في كتابه «تخفيف العقوبات في جرائم الدم » «دراسات عن العقاب ». «عن معيار وضعي للعقاب »، أنه وإن كان الغرض من العقوبة هو الردع العام للمواطنين ومنعهم من الإقدام على الجرية، إلا أن العقوبة يتعين أن يكون من شأنها أن تمنع ذات الشخص الذي أجرم من أن يعود إلى الإجرام مرة أخرى. أي أن يكون من شأنها تحقيق الردع الخاص للمجرم. وإنه في سبيل علاج المجرم وتحويله إلى إنسان منتج يكن التعويل عليه في بنيان المجتمع ينبغي التضحية بمقتضيات المنع العام والتنازل عن العقوبة الشديدة التي تفزع الكافة في سبيل المنع الخاص والحفاظ على آدمية الجاني أي أنه يرى تغليب مقتضيات المنع الخاص على مقتضيات المنع العام عند التعارض.

ومن جهة أخرى فقد تأثر جاروفالو بأفكار الفيلسوف الإيطالي روزميني في الموامل التي تحد من حرية الاختيار لدى الجرم، ورفض بالتالي قياس الجزاء بقدر الخطيئة الذاتية للمجرم، وقدر ضرورة قياسها على الخطورة الإجرامية للمجاني أو الإجرامية للمجاني أو مدى احتال عودته إلى الإجرام لا على أساس ما وقع منه فعلاً.

يبقى فري، المؤسس الحقيقي للسياسة الوضعية، وواضع الحجر الأساسي في بنائها ولديه أن إرادة الجريمة، أو اختيارها ليس مقدمة لنتيجة، وإنما هي ذاتها نتيجة لمقدمات طبيعية أنتجت الجريمة وحتمت وقوعها، هذه المقدمات هي جماع عوامل تكوينية وطبيعية واجتاعية. بمعنى آخر أنه إذا اجتمعت ظروف اجتاعية معينة وعوامل محيطة فلا بد من أن تنتج نسبة معينة من الجرائم لا تقبل زيادة أو نقصاً. وهو ما يسمى بقانون التشبع الإجرامي.

(١٠٠) المسؤولية الجنائية:

وهكذا نرى أن الإنسان في هذه الدنيا مسير لا مخير، والمجرم دائماً شخص سيرته ظروفه وطباعه إلى اختيار الجريمة ولم يكن بوسمه وقت ارتكاب الجريمة أن يختار سواها.

«لكن فري لم يقصد من تقريره أن الجرم مسير لا مخير، الوصول إلى اعتبار الجرية فعلاً مبرراً، والجرم شخصاً بريئاً، بل كل ما قصده هو إظهار أن الجرية فعل ليست للمجرم خطيئة شخصية فيه، لأن مرده ما طبع عليه الجرم من خصال ذاتية لا يد له في إيجادها بنفسه، وما أحاط به في بيئته من ظروف، مادية كانت هذه الظروف أم اجتاعية ».

فالمجرم لم يختر الجرية، لأن إرادته لا دخل له في تكوينها، وبالتالي يصبح عبثاً أن نقيم مسؤوليته على أساس الخطأ ـ لأن الخطأ يتطلب حرية في الاختيار ـ كما ترى المدرسة التقليدية. لكن انعدام الخطأ في جانبه لا ينفي مسؤوليته، لكن على أساس آخر هو دفاع المجتمع عن نفسه.

فالإنسان باعتباره عضواً في مجتمعه مسؤول عن تصرفاته، أو بعبارة أخرى المجتمع لا بد أن يسأل أعضاءه عن تصرفاتهم. تلك المسؤولية لا تعتبر مسؤولية أخلاقية أو أدبية لأنها لا تقوم على ذنب شخصي وإغا هي مسؤولية قانونية أو اجتاعية يستوى أن تتخذ ضد عاقل أو مجنون، مميزاً أو غير مميز لأنها تقوم على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع الجرية مرة أخرى دفاعاً عن المجتمع ضد حملة ميكروبات الجرية أو مصادر الخطر عليه.

لا تقوم المسؤولية الجنائية إذن على حرية الجاني في اختيار الجرية وإنما على «خطورة الجاني الإجرامية » واحتال عودة المجرم إلى الإجرام مرة أخرى.

« وقد يجدي في منعه من هذا العود توقيع العقوبة عليه بصورتها التقليدية المتميزة بالإيلام، إذا كان المذاق الفعلي لألم العقوبة من شأنه أن يضيف إلى نفسية المجرم عنصراً جديداً أفعل في منع الجرية من مجرد تمثل الألم أثناء الإنذار به (الجرم بالصدفة) فإن كان المذاق الفعلي لألم العقوبة لا يضيف إلى نفسية الجرم هذا العنصر الجديد المنشود، بأن كان الجرم حدثاً صغيراً ليس على نضيج نفساني يبصره بالحكمة من العقوبة، أو كان الجرم مجنوناً أو نصف مجنون لا يعي ألم العقاب، أو كان عمن استعرأوا ألم العقوبة وصاروا لا يتأثرون به (الجرم بالتكوين ومن صورة الجرم العائد عوداً متكرراً) فإنه يلزم في هذه الحالات اتباع أسلوب آخر في معالجة الجرم يغلب العلاج على الإيلام ويسمى بالتدابير الجنائية ».

(١٠١) السياسة العقابية الوضعية:

أساس العقاب إذن في منطق السياسة الوضعية لا يقوم على مبدأ تحقيق المدالة ولا المنفصة ولا الانتقام من باب أولى . لكنه يقوم على « مبدأ الدفاع الاجتاعي ضد الجرية » فكل سلوك يشكل خطر وقوع الجرية في المستقبل يشكل في منطق هذه السياسة وضعاً لا بد من تدخل المجتمع للحيلولة دون وقوعه دفاعاً عن نفسه . ولهذا كان منطقياً أن يبتدع أقطاب هذه السياسة نوعاً جديداً من الجزاء لا يعتبر عقوبة وإن كان بديلاً لها وهو ما اصطلح على تسميته « بالتدابير الجنائية » .

هذه التدابير قد تكون سابقة على وقوع الجريمة، فتسمى «بالتدابير الوقائية» وهي تدابير مرصودة لمواجهة الحالات الفردية الخطرة التي تنذر بوقوع الجريمة في المستقبل وإن لم تقع فعلاً، كما هو الأمر في حالات التشرد والإشتباه والسكر والبطالة.

كما قد تكون هذه التدابير لاحقة على وقوع الجريمة وتسمى «بتدابير الأمن » وتتعدد هذه التدابير بحسب نوع الجرم من بين أنواع المجرمين، ولذلك فإنها تقتضي لتطبيقها دراسة شاملة للمجرم نفسياً وجسدياً وظروفاً لاختيار التدبير الذي يتوجه لمالجة الجانب الذي كان فيه مصدراً للإجرام وهو ما يسمى بتفريد العقوبة.

هذه التدابير قد تكون تدابير بتر كالإعدام، أو عزل كالسجن مدى الحياة، أو ردع كالسجن والغرامة، أو علاج كالإيداع في مصحة عقلية، أو مجرد تدبير اجتاعي كحظر الإقامة في مكان معين أو ممارسة مهنة معينة.

وجدير بالذكر أن السياسة العقابية الوضعية تدعو قبل ذلك كله ومعه إلى الوقاية من الجرية والضرب على الأسباب المهيئة لها كالفقر والجهل والمرض بتوفير الحياة الكريمة للناس وإنشاء المدارس ومراعاة التهذيب والأدب في وسائل النقافة، وتشجيع البحث العلمي.

(١٠٢) تقدير السياسة الوضعية:

تلك كانت خلاصة السياسة التي قدمتها المدرسة الوضعية. والتي كانت في تاريخ القانون الجنائي ثورة بكل معنى الكلمة تفجرت ينابيعها عن علمين من أهم العلوم الجنائية المساعدة وأدقها وها علم الإجرام وعلم العقاب وبما أحدثته بذلك من تبدل في أساس المسؤولية الجنائية وتأسيسها على الخطورة الإجرامية للمجرم من جهة، وبما قدمته أخيراً في مجال السياسة العقابية من أساس جديد للعقاب هو الدفاع الاجتاعي ضد الجريمة بوسيلة التدابير الجنائية من جهة أخرى، الأمر الذي استتبع تبدلاً في الصبغة التي كان يسير عليها التجريم والعقاب، فنشأت التدابير الوقائية السابقة على وقوع الجريمة وانتشرت في التشريعات كما في التشريعات الألمانية والإيطالية والبلجيكية وغيرها. كما تتوعت تدابير الأمن اللالحقة على وقوع الجريمة وانتشرت أنظمة جديدة كالعفو

ووقف التنفيذ والإفراج تحت شرط والإيداع في مكان خاص لمدة غير محددة حتى صارت جزءاً في معظم التشريعات.

صحيح أن السياسة الوضعية قد لقيت هجوماً جاداً وعنيفاً من بعض الفقهاء والعلماء لكن هذا الهجوم كان موجهاً بالأكثر لأساس المسؤولية الجنائية لدى هذه السياسة وقيامها على مبدأ الجبرية في سلوك الإنسان، لكن السياسة العقابية، ظلت إلى حد كبير، بعيدة عن النقد الجاد أو العنيف.

المبحث الرابع

السياسة العقابية الوسطية

(١٠٣) مضمون تلك السياسة:

رأينا كيف أن السياسة التقليدية، قد انطلقت من مقدمات تختلف جذرياً عن تلك التي انطلقت منها السياسة الوضعية. فبينها استقامت الأولى على مبدأ المسؤولية الأدبية المستندة على حرية الإرادة والاختيار لدى الجرم، قامت الثانية على مبدأ المسؤولية القانونية المعتمدة على جبرية السلوك الإنساني وانمدام الحرية لدى الجرم، يضاف إلى ذلك، أنه بينها توجهت السياسة الأولى في كفاحها ضد الجرعة إلى «الفعل» ذاته ضاربة صفحاً عن الجرم باعتباره كاثناً بجرماً وضعت النظريات الجنائية لمعاقبته فأهدرت الفاعل وتعلقت بالفعل لتقيس العقاب بمدى الضرر الناجم عن الجرية، أو النفع المتوقع منها، أو الخطأ المتمثل فيها، فإن السياسة الوضعية قد توجهت رأساً إلى الفاعل مهدرة الفعل، ومقتنعة بضرورة قياس المقوبة على قدر خطورة الجاني الإجرامية، دون اعتداد بخطئه وجسامة فعله، بل ودون اعتداد بكفاءة العقوبة في تحقيق هدف الردع حتى تنازلت عن العقوبة ذاتها مستبدلة التدابير بها.

وإزاء هذا التطرف من جانب الساستين، كان طبيعياً أن تنشأ مذاهب

وسط تعمل على التجميع والتوفيق بين هاتين السياستين، في توازن تجتمع فيه مزايا المذهبين وتتلاشى منه تلك التطرفات، ويصاغ في النهاية في شكل نظرية متكاملة تعبر عن اتجاه فكري مستقل وجديد. ذلك هو التحليل الحقيقي للسياسة الوسطية وإن رفضه أصحابها.

تنازلت تلك السياسة عن البحث في مشكلة التسيير والتخيير، واعتبرتها مشكلة هامشية خارج الموضوع، فأزالت بذلك أول محكات التطرف والتناقض بين السياستين.

ومن جهة أخرى، قامت تلك السياسة في كفاحها ضد الجرية على مواجهة المجرم بعين والنظر إلى الجرية بالأخرى، وأقامت المسؤولية الجنائية على دعامتين متكاملتين: «الخطأ » و«الخطورة الإجرامية » معا وجمعت في صيغة العقاب بين «العقوبة » و«التدابير الجنائية » سواء.

تلك هي فكرة الأساس في السياسة الوسطية. فهي لا تقدم في فكرها العام أي جديد، لكنها تقدم بمحصلتها النهائية نظرية جديدة لا تقليدية ولا وضعية. وسوف نعرض للاتجاهات التي قدمت تلك السياسة تباعاً.

(١٠٤) كارنفالي:

إيمانويل كارنفالي، إيطالي وضعي، قدم سياسته الجديدة وأسهاها «بالمدرسة الثالثة »، باعتبارها قد تبعت منطقياً السياستين التقليدية والوضعية واستفادت منها.

ولديه، أن المقوبات الرادعة ينبغي أن تبقى، كما ينبغي أن تبقى التدابير الجنائية لينطق بها القاضي في ظروف معينة بمايير وأسس قانونية محددة. لأن المنهوم المقابي ينبغي أن يتسع ليشمل كافة الوسائل الصالحة للدفاع ضد الجرية. والمسؤولية الجنائية لا تقوم فقط على الخطأ وإنما كذلك على خطورة الجانى، فهي مسؤولية أخلاقية واجتاعية معاً. وهدف السياسة المقابية هو

تحقيق العدالة الجنائية المستمدة من غرض القانون العقابي في الدفاع عن المجتمع.

(١٠٥) اليمينا:

برناردينو أليمينا، إيطالي وضعي، قدم سياسته تحت اسم الوضعية الانتقادية باعتباره أقرب في فكره إلى المدرسة الوضعية. ولديه، انه ما دامت الجرية ظاهرة اجتاعية فإن العقاب ينبغي أن تكون له وظيفة اجتاعية هو الآخر. تلك الوظيفة هي الدفاع عن المجتمع لا إيلام الجرم بصرف النظر عن كونه قد اختار الجرية حراً أو مجبراً. فالجتمع في دفاعه عن نفسه لا تعنيه حرية الجرم وجبريته لأن تلك مشكلة فلسفية لا تنال من حقه في الدفاع عن نفسه ضد الخيرين والمسيرين سواء.

وكما أن الجتمع في أدائه لوظيفته لا ينبغي أن يهدر شخص الجرم من تقديره بل وعليه أن يممل على علاجه، فإن عليه أن يوفر بالجزاء الأثر النفسي الكفيل بقمع النفوس وردعها أعني تحقيق مقتضيات المنع العام...

والجمع بين المقوبة والتدابير أمر يمكن للقاضي تحقيقه فينطق بالمقوبة حيث تتوافر الإرادة وبالتدابير حيث تنقص الإرادة أو تنعدم.

وبهذا تتحقق أهداف الردع العام إلى جانب الردع الخاص.

(۱۰٦) جرسبيني:

فلوريان جرسبيني، « صاحب الاتجاه العلمي ـ الفني ». والذي يعد مجق تصحيحاً أكيداً لتطرفات المدرسة الوضعية.

فتحديد المسؤولية الجنائية ينبغي أن يجري بأسلوب علمي ـ قانوني . وبالتالي فإن المدرسة الوضعية قد أخطأت في توجهها في مكافحة الجرية تلك الوجهة الاجتاعية التي اعتمدت فيها على جبرية سلوك الإنسان وهي مشكلة فلسفية بحت وإذا كانت جبرية الإنسان في تصرفاته تعد أمراً مشكوكاً فيه ،

فإنه من الخير في سبيل تحديد المسؤولية الجنائية بالنهج العلمي التانوني طرح مشكلة التسيير والتخيير جانباً وبالتالي فإنه لا مانع من التسليم مع السياسة التقليدية بمبدأ المسؤولية الأدبية القائمة على الخطأ، لكنه ينبغي لكي تكون مواجهة ظاهرة الإجرام أكمل وأشمل من الاعتداد كذلك بخطورة الجاني أو بمبدأ المسؤولية القانونية في الحالات التي تعجز المسؤولية الأدبية عن تغطيتها، كما في حالات معتادي الإجرام والجرمين الشواذ وما شابههم من تلك الطوائف. وبالتالي فلا بد من ضم نظام التدابير الجنائية إلى جانب العقوبة، لكي يجري تطبيقها على هؤلاء.

على أن يكون مفهوماً ان هدف الجزاء الجنائي _ بصورتيه _ هو تحقيق الردع المام المدجم، أي منعه من معاودة الجرية، فإن تحقق الردع العام بالتبع كان بها. لكنه إذا كان تحقيق الأخير يتعارض مع تحقيق الأول، وجب التنازل عن الردع العام واستبعاد العقوبة وتطبيق التدبير المحقق للزجر الخاص وحده.

تلك هي القاعدة، التي لا ينبغي التنازل عنها إلا في الأوقات الاستثنائية كالحروب والأزمات والفتن، حيث تفرض هذه الظروف ذاتها تغليب مقتضيات الردع العام على مقتضيات الردع الخاص.

وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه حين يتحدث عن التدابير لا يعني سوى تدابير الأمن، أي التدابير اللاحقة على وقوع الجرية، ولا يعترف با يسمى بالتدابير الوقائية أو السابقة على وقوع الجرية، لأن الجزاء الجنائي لا ينبغي أبداً توقيعه إلا على أثر جرية، أما الساح به قبل وقوعها وتحت احتال وقوعها هو أمر تحكمي وخطير على حريات الأفراد.

(١٠٧) الاتجاه الدولي لقانون العقوبات:

يقوم هذا الاتجاه على وضع سياسة عملية قادرة على مكافحة الإجرام دون نظر للأسس الفلسفية التي تقوم عليها تلك السياسة. ويتميز هذا الاتجاه ـ وأهم أنصاره هاميل وأدولف برانز وفون ليست ـ باعتادهم على المنهج التجريبي الوضعي في الاهتام بشخص المجرم لإصلاحه ومنع وقوعه في الجريمة مرة أخرى.

فهدف السياسة الجنائية، هو مكافحة الجرية، ووسائل تحقيق هذا الهدف متنوعة متعددة: فكما قد تجدي وسيلة الإيلام قد تجدي وسيلة العلاج وكما قد يكون المنع المناص هو المطلوب وكما قد يكون تقويم المجرم ممكناً قد يكون استثصاله محتاً. المهم هو تخير الجزاء المناسب لكل مجرم. أو ما يسمى بتفريد المقاب.

فالجرمون بالصدفة، تجدي معهم وسيلة الإيلام بالمقوبة، لكنها لا تجدي مع المجرمين بالطبع أو مع الشواذ لذلك ينبغي اتباع وسيلة العلاج معهم فتكون التدابير الاحترازية هي علاجهم الأمثل.

المبحث الخامس

السياسة العقابية في حركة الدفاع الاجتاعى

(١٠٨) لا جدال في ان تعبير الدفاع الاجتاعي تعبير قديم، يرتد ليدخل في كافة السياسات المقابية التي ظهرت في القديم والحديث سواء. غاية الامر انه كان يأخذ في كل مرحلة مفهوماً مختلفاً ولدى كل سياسة تفسيراً متفاوتاً رأيناه في المذاهب القدية حيث كانت وظيفة المقاب نفمية غرضها الدفاع عن المجتمع ضد الجرية. ونراه في كتابات الفلاسفة والمفكرين، في المصر الاغريقي ومثالهم ارسطو وفي المصر الوسيط والحديث _ كفولتير ومنتسكيو وبنتام وهوبز وفويرباخ وغيرهم.

كما أن بيكاريا. صاحب السياسة التقليدية قد اقام برنامجه في العقاب على اساس حق المجتمع في الدفاع عن نفسه، ووضع حدود هذا الحق مهتدياً فيها بفكرة العقد الاجتاعي التي لا تعطي للمجتمع سوى ما يتناسب مع مقتضيات الدفاع دون قسوة أو إفراط.

كذلك، كان للدفاع الاجتاعي: حظ وافر من فكر المدرسة الوضعية الايطالية، صحيح لم تناد تلك المدرسة بحق الجتمع في الدفاع عن نفسه ضد الجرية، لكنها نادت به ضد الجرم، وسلمت به تمشياً مع مقتضيات الدفاع وضروراته، أياً كان حظ الجرم من الارادة والادراك وحرية الاختيار فتوسعت في فكره المسؤولية الجنائية حتى شملت الشواذ والجانين وغير الميزين حتى يتوقى المجتمع ـ بأسلوب التدابير لا العقوبة ـ افعالهم الخطرة أو الضارة. فالدفاع الاجتاعي في بنيان السياسة الوضعية يعني استئصال الخطورة الاجرامية وتوقى آثارها على الجتمع على اسس منظمة علمياً.

لكن الدفاع الاجتاعي اتخذ من بعد شكلاً جديداً أريد به إحداث المطابقة بين الدفاع الاجتاعي كهدف والجزاء كوسيلة مقصود بها إعادة تأهيل الحرم لاستمادته من خارج الجتمع لينضوي فيه. هو اذن حركة نظرية وعملية تهدف الى توجيه القواعد والتنظيات الجنائية نحو العمل على استمادة الجرم فاعتبرت بذلك حركة اصلاحية تعمل على إرساء سياسة جنائية جديدة. فلا يتوجه المجتمع في دفاعه عن نفسه «ضد» الجرم ليقي نفسه من خطره حتى ولو ضحى به، وانما يتوجه به «إليه» لماونته على استمادة تكيفه مع المجتمع.

(١٠٩) جراماتيكا والدفاع الاجتاعي:

يقترن اسم الاستاذ الايطالي فيليبو جراماتيكا بحركة الدفاع الاجتاعي وقد بدأ هذا الاستاذ دعواه بأن انتقد فكرة الجرية والمسؤولية الجنائية في ذاتها على اساس ان القانون الجنائي لا يزال منكباً على دراسة «الفعل» والانشغال به الى حد الهاه عن دراسة شخص «الفاعل». ونتيجة لذلك ارتبطت المسؤولية الجنائية بالواقعة المسندة الى الجرم وصار تطبيق المقوبة يجري على نحو تلقائي وبسيط لا مجتاج لأكثر من النظر الى الجرية والمقوبة المقررة لها دون التفات لشخص الفاعل. ذلك انه في النظم القانونية الحالية يرتكز بنيان الجرية على مقدار ما تمثله من ضرر على الجتمع أو خطر عليه كها ان المقوبة ترتبط بالجسامة الذاتية للسلوك ومدى كثافة ما يمثله من ضرر أو ما يشمه من خطر وبالتالي تصبح المقوبة موضوعية المعيار لا شأن لها بشخص الفاعل.

لكن الاستاذ جراماتيكا يرى أن النظام العقابي ينبغي أن يرتصد برمته لتقويم شخص الجرم وتأهيله للتكيف مع الحياة الاجتاعية.

فالجرية في نظر جراماتيكا ليست سوى «عصياناً إجتاعياً » على انظمة المجتمع وقواعده أي فعلاً مضاداً للمجتمع أو لا اجتاعي، والمجرم ليس سوى شخص خارج على المجتمع بسبب مرضه اللاجتاعي الذي هو « سوء التكيف ».

ولما كان الجتمع لا يستهدف من الجزاء سوى الدفاع عن نفسه ضد الجربجة فإن سعيه لذلك لا ينبغي أن ينحصر في توقيع هذا الجزاء على المجرم باعتباره

مصدراً للاجرام، واغا ينبغي أن يتطوع ليلائم المشكلة الاجتاعية التي يواجهها برد فعل إجتاعي. وبالتالي فإن عليه أن يتجاوز المقوبة والتدابير ليغوص في عمق المشكلة لدراسة اسبابها وعوامل نشأتها في سبيل علاجها ليصبح القصد من الجزاء إعادة التأهيل الاجتاعي للمجرم بتسوية شذوذه وتعديل طباعه حتى يتكيف من جديد مع الجتمع.

وعلى ضوء من هذا الفهم دعا الاستاذ جراماتيكا الى الغاء اسم قانون العقوبات وتسميته «بقانون الدفاع الاجتاعي»، وكذلك الغاء اسم الجريمة واطلاق وصف «العصيان الاجتاعي» عليها، والفاء العقوبة أخيراً والاستعاضة عنها «بتدابير الدفاع الاجتاعي».

فقد نادى هذا الاستاذ بربط المسؤولية الجنائية بالحالة النفسية والصحية لصاحب كل سلوك ينعه القانون، أن يربطها بعبارة أخرى بحالته اللاجتاعية وبالتالي تصبح المسؤولية الجنائية بجرد اعلان بوجود نفسية فردية مضادة للمجتمع ولهذا فإن العقوبة ينبغي أن ترتبط لا بما تحويه الجرية من ضرر أو بما تمثله من خطر وإنما بالتقدير الشخصي للفاعل على ضوء الظروف والملابسات الملتفة حوله وحول سلوكه:

وبالتالي يصبح الهدف هو اصلاح الجرم وتقويمه تمهيداً لعودته الى حظيرة المجتمع. واعادة التكيف الاجتاعي يجتاج لا الى الجزاء بالمفهوم التقليدي وإنا لتدابير دفاع اجتاعي غرضها الوقاية والملاج والتربية واساسها الدراسة العلمية والتجريبية المحكومة بدراسات ومعطيات العلوم الانسانية كتشغيل العاطل وتقيم الماذ وبتر الفاسد.

وجدير بالذكر، أن هذه التدابير متنوعة متفاوتة بحسب التكوين النفسي والطبيعي للفاعل ثم انها، لكل تحقق اهدافها، ليست محددة بمدة كما يكن فرضها قبل وقوع الفعل على اساس الوضع اللاجتاعي المنبعث من الشخص أو بعد وقوعه على أساس الصفة غير الاجتاعية للفعل.

تدابير الدفاع الاجتاعي ليست عقوبة ولا تدابير وإنا وسائل تربوية وعلاجية ووقائية تنفذ على الفرد إكراهاً على نحو ما يحدث بالنسبة للمريض بمرض معد أو للمجانين وتنفذ في أي مكان عدا السجن.

لكنه ينبغي لبلوغ الهدف بطريقة أشمل أن تمتد الثورة الاصلاحية لتشمل النظام العائلي والاقتصادي والتعليمي والصحي، ومقاومة اسباب الاضطراب الاجتاعي.

(١١٠) مارك انسل والدفاع الاجتاعي الجديد:

اثارت نظرية جراماتيكا بما قدمته من ثورة اصلاحية استهدفت المجرم والمجتمع في آن ثورة عنيفة بسبب ما اقترحته من تدابير اجتاعية تجاه كل صاحب فعل يتضمن انحرافاً اجتاعياً بل وقبل وقوع هذا الفعل طالما كنا بصدد شخص مضاد للمجتمع.

ولذلك قدم الاستاذ الفرنسي مارك انسل تصحيحاً لمسار هذه المدرسة.

فهو لا يرفض القانون الجنائي ولا ينكر مبدأ الشرعية ولا يذهب الى حد إلغاء المسؤولية ولا الجزاء كما لا يوافق على ابتداع نظام للردع التقديري يعتبر فيه فاعل الفعل المناهض للمجتمع بطريقة غريبة بهرماً من حيث الاثم الذي أتاه ، مريضاً غير مسؤول من ناحية العقوبة. صحيح أن الهدف من الجزاء الجنائي هو الدفاع الاجتاعي وذلك بوسيلة التدابير الاجتاعية الوقائية والملاجية والتربوية لشخص الجرم بما يحول دون وقوعه في الجرية مرة اخرى، كن هذا الهدف وتلك الوسيلة يمكن أن يتحققا في اطار نظام القانون الجنائي ومع الابقاء على مصطلحاته في الجرية والعقوبة فالوظيفة الرئيسية المدالة الجنائية والفاية منها هي تأهيل المجرم لاستعادة تكيفه وانسجامه مع المجتمع حماية لهذا الأخير بصرف النظر عن عدالتها أو نفعيتها لكن النظام الجنائي ينبغي أن يدور حول محور واحد هو « الجرية » وليس « الفعل المناهض المناهض على حرية . والمسؤولية الجنائية ينبغي أن يدور حول محور واحد هو « الجرية » وليس « الفعل المناهض المجتمع » . والمسؤولية الجنائية ينبغي أن يكون مبناها الخطأ القائم على حرية

الارادة المقيدة بسائر العوامل والظروف الشخصية أو الموضوعية. ولذلك ينبغي لكي يقوم تقدير المسؤولية على أسس واقعية استعانة القاضي قبل الحكم في الدعوى بملف خاص لكل مجرم تدوّن فيه نتائج فحص شخصية الجرم وظروفه ويقوم على اعداده جماعة الخبراء والفنيين المتخصصين في دراسة السلوك الانساني كالاطباء وعلماء النفس والاجتاع والاجرام.

كما لا يوافق الاستاذ مارك انسل على التدابير السابقة على ارتكاب الجريمة لما في ذلك من اعتداء على الحرية الافتراضية للفرد.

الباب الثاني في الجزاء الجنائي

(١١١) حددنا فيا سبق معنى الجزاء بأنه الاثر المقرر في القانون للجريمة هذا الاثر يتوقف في القانون تقريره على المذهب الفكري الذي استند عليه التشريع الجنائي واستقام ذلك أن الاعتاد القانوني للجزاء ليس سوى تصويراً عملياً للتصور النظري الذي اعتنقه التشريع.

وقد عرضنا في الباب السابق لمختلف السياسات العقابية التي ظهرت ابتداء بالسياسة التقليدية التي أخذت بحرية الاختيار لدى المجرم في سلوك سبيل الجرعة أو الفضلة.

كما عرضنا للسياسة الوضعية التي استقام بناؤها على جبرية السلوك الانساني. فكانت الجرية في تقديرها قدراً محتوماً على المجرم بفعل عوامل عضوية ومادية واجتاعية سيرته الى اتخاذ سبيل الجرية دون أن يكون في وسعه تفاديها. وعلى هذا الاساس فإن المجرم يخضع لتدبير لا يعتبر مقابلاً للجرية ولا ثمناً لها وإنما محض وسيلة لدفاع المجتمع عن كيانه ضد احتال تكرارها مرة أخرى من الاسوياء والمجانين سواء.

كما عرضنا بين هذه وتلك للسياسات الوسطية التي ارادت التوفيق بين هاتين السياستين المتطرفتين. كما عرضنا اخيراً لسياسة الدفاع الاجتماعي التي تستهدف التوجه الى المجرم لإعادة تأهيله ليتكيف من جديد مع المجتمع.

عرضنا لختلف تلك السياسات، ونضيف بأن الجدل الذي دار بين تلك السياسات حول حظ الانسان من الاختيار والاضطرار قد اسدل عليه التطور الحديث ستار التفاضي باعتباره مشكلة فلسفية غامضة من جهة وقليلة القيمة من جهة المنافي باعتباره مشكلة فلسفية والفنية في مكافحة ظاهرة الجريمة والضرب على مصادرها الكامنة في شخص المجرم والمتعلقة بالوسط المحيط سواء دون ما حاجة الى وصف هذا المصدر بأنه مسير أو مخير، وعلى ذلك تسير الدراسات الحديثة.

فالواقع أن السياسة المقابية الحديثة قد اختطت لنفسها منهجاً واقعياً قوامه حماية المجتمع من الاتجاهات الخطرة للمجرم. وذلك عن طريق منع الخطورة الاجرامية الكامنة في شخص المجرم على اساس علمي ومتسق من أن تفضى بالفعل إلى الجرية.

وبذلك صار اساس الجزاء الجنائي ومعياره هو خطورة المجرم أو ما اصطلح على تسميته « بالخطورة الاجرامية ». وهو ما سوف نعرض له في فصل اول.

فإذا ما فرعنا من دراسة أساس الجزاء الجنائي صار منطقياً أن ندرس أنواعه في الفصل الثاني الذي نقسمه إلى مبحثين الاول يتناول العقوبة بطريقة مفصلة والثاني يستهدف دراسة التدابير التي تمثل النوع الثاني من الجزاءات الجنائية.

الفصل الاول

أساس الجزاء الجنائي

نظرية الخطورة الاجرامية

(١١٢) قلنا ان المفهوم الواقعي للسياسة العقابية صار يستهدف أساساً حاية المجتمع من الاتجاهات الخطرة للمجرم، وذلك عن طريق منم الخطورة الاجرامية الكامنة فيه من أن تفضى بالفعل إلى جرية حقيقية. وبالتالي صارت الخطورة الاجرامية هي اساس الجزاء الجنائي ومعياره، واصبح الانسان الجرم محور الدراسات الجنائية للكشف عن خطورته بالشواهد النفسية والعقية والعضوية والاجتاعية.

والواقع أن اتجاه الدراسات الجنائية إلى دراسة شخص الفاعل إلى جانب اهتامها بدراسة مادة الفعل قد أدى الى بروز وثبات فكرة الخطورة الاجرامية وصيرورتها شرطاً لمسؤولية الفاعل إلى جانب الجرية ذاتها. يجد ذلك دليله في كثير من الانظمة المقررة في قوانين العقوبات، مثل نظامي وقف تنفيذ العقوبة، وهو مقرر في القانون المصري بمقتضى المادة ٥٥ من ق. ع، ونظام العفو القضائي، ويعنيان انه برغم قيام الجرية بركنيها المادي والمعنوي فإن عقوبة ما لا توقع على فاعلها لتخلف الخطورة الاجرامية فيه.

(١١٣) تعريف الخطورة الاجرامية:

الخطورة الاجرامية في أسلس تعريف لها حالة نفسية مجتمل من جانب صاحبها أن يكون مصدراً لجريمة مستقبلة.

وأياً ما كان الامر، فإن الاجتال هو معيار الكشف عن الخطورة الاجرامية وعن مداها. ذلك امر بديهي، يؤكده قانون السبية الذي يحدد

الملاقة بين النتيجة والعوامل التي تؤدي الى إحداثها.

فسبب نتيجة من النتائج هو مجموعة العوامل التي أدت الى احداثها. هذه العوامل يمكن قياسها قياساً سلياً بعد تحقق النتيجة بالفعل اذ تكون عوامل احداثها في اوضح رؤية لها، لكنه قبل تحقق النتيجة بالفعل يصبح الامر توقعاً. هذا التوقع يكون «مؤكداً » ما دامت عوامل احداث الظاهرة معروفة بطريقة واضحة وثابتة، بحيث تكشف عن اكتال سائر العناصر الحدثة لها فيكون تحقق النتيجة قديكون «مكناً » فحسب اذا فيكون تحقق النتيجة والتي تجعل توقع حدوثها الحصرت المعرفة في بعض المناصر التي تسبب النتيجة والتي تجعل توقع حدوثها متساوياً مع توقع اخدوث طاغياً على توقع عدم الحدوث صار حدوث النتيجة اصبح توقع الحدوث طاغياً على توقع عدم الحدوث صار حدوث النتيجة «عتملاً ».

ذلك هو الفرق بين الحتمية والاحتالية والامكانية في قانون السببية.

وقد سبق وابرزنا ان الخطورة الاجرامية هي حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها ان يكون مصدراً لجرية مستقبلة فإذا كانت النتيجة تشكل لو تحققت جرية فإن العوامل التي ترجح حدوثها توصف بالحالة الخطرة الاجرامية فمعيار الخطورة في احتال وقوع جرية في المستقبل، لكن محض امكانية وقوع الجرية لا يكفي للقول بتوافر الخطورة الاجرامية كما ان لزوم وقوع الجرية ليس شرطاً لتوافرها. هذا ما تفرضه علينا معرفتنا البشرية الناقصة للمجهول، وهو في نفس الوقت ما توفره لنا تجربة الحياة.

ودراسة الاحتال كمعيار للخطورة الاجرامية ليست سوى دراسة للعوامل التي من شأنها ان تفضي الى الجرية في شخص ما، فإذا كانت كثافة هذه العوامل من شأنها ان تؤدي وفقاً للمجرى العادي للأمور الى احتال وقوع الجرية منه، كان هذا الشخص على خطورة اجرامية.

جوهر الخطورة الاجرامية، هو في طغيان الدوافع التي تجعل لدى الفرد

ميلاً الى الجريمة على الموانع التي ترده عنها أو هي نقص في المانع وإفراط في الدافع.

هذا الطغيان قد يكون عاماً في توجهه ، أي صالحاً لانتاج الجريمة اياً ما كانت فتوصف الخطورة الاجرامية عندئذ بأنها عامة ، وقد يكون هذا الطغيان متجهاً نحو جرام معينة أو نوع معين من الجرام فتوصف الخطورة الاجرامية عندئذ بأنها خاصة ، وهي تنتج إجرام التخصص.

والخطورة الاجرامية تكون كذلك على درجات، فقد تكون منذرة بجرائم جسيمة كما قد تكون منذرة بجرائم طفيفة على حسب الحق الذي يحتمل ان يكون محلاً للاعتداء من جانب الشخص الخطر.

(١١٤) طبيعة الخطورة الاجرامية:

الخطورة الاجرامية حالة تتعلق بالفرد الذي تتوفر لديه جوانبها الكنها لا ترتبط بالواقعة الاجرامية ذاتها ومن هنا فهي تختلف عمّا يسمى بجرائم الخطر التي يرى المشرع فيها أن سلوكاً معيناً يمثل في ذاته خطراً إجتاعياً لأنه يعرض مصلحة معينة يحرص المجتمع على حمايتها للخطر فيقرر تجريم هذا السلوك دون انتظار لوقوع الضرر الفعلي على المصلحة. فالخطورة الاجرامية حالة شخصية وصفة فردية تكشف عن احتال ارتكاب الفرد لجرية في المستقبل.

وللسبب ذاته تختلف الخطورة الاجرامية عن الجريمة كواقعة، فالخطورة حالة فردية أو صفة تلحق بالفرد، اما الجريمة فهي سلوك ارادي يصدر من جانب الفرد، وهي باعتبارها كذلك تبدأ وتتم في لحظة زمنية معينة ما لم تكن من قبيل الجرائم المستمرة التي يتطلب ركنها المادي سلوكاً يحتمل بطبيعته الاستمرار. بينها الخطورة الاجرامية صفة مستمرة استمرار عناصرها.

لكن الواقع ان هناك رباطاً بين الجرية والخطورة الاجرامية، لأن وقوع الجريمة يعتبر امارة اساسية للقول بتوافر الخطورة الاجرامية بوصفه دليلاً على

وجود الاستعداد الى الاجرام. لكن هذا الربط ليس حتمياً بمنى ان وقوع الجرية ليس دليلاً مطلقاً على توافر الخطورة الاجرامية. فهذا الدليل يفقد دلالته في الحالات التي تكون فيها الجرية الواقعة على درجة دنيا من الجسامة كالجنع البسيطة والخالفات.

هذا الارتباط بين وقوع الجرية والخطورة الاجرامية هو الذي ييز بين «الخطورة الاجرامية » وبين «الخطورة الاجتاعية » في الراجح بين العلماء . فبينها الاولى تفترض وقوع جرية بالفعل - سواء على الصورة التامة او الناقصة - بحيث يكن القول بأن الخطورة الاجرامية حالة لاحقة على ارتكاب أية جرية فإن الخطورة الاجتاعية لا تتوقف على وقوع جرية سابقة ، لأنها حالة سابقة على ارتكاب أية جرية وتتوقف على عدد من الامارات المنبعثة من سلوك الفرد سبقاً واستقلالاً عن أي جرية، وتنبي عن احتال وقوع افعال مضادة لصالح المجتمع، وهذه لا يلزم بالحتم ان تكون جرية. فالخطورة الاجتاعية جنس والخطورة الاجرامية نوع من هذا الجنس.

وينبغي ان يلاحظ انه اذا كان وقوع الجريمة شرطاً للقول بتوافر الخطورة الاجرامية فإنه لا يلزم ان ينحصر وجود الخطورة الاجرامية فيمن سبق لهم بالفعل ان اقترفوا الجريمة دون سواهم، فهذه قد تتوفر حتى في من لم يرتكب بعد جريمة، ما دام وقوعها محتملاً منهم.

(١١٥) ادلة الخطورة الاجرامية:

لا جدال في ان الجريمة بالمعنى المنصوص عليه في قانون العقوبات هي الدليل على قيام الخطورة الاجرامية لأن الجريمة باعتبارها واقعة مادية تصلح قرينة واضحة في اثبات الخطورة الاجرامية كحالة نفسية باطنية لا يتأتى الوقوف عليها بطريق مباشر وانما بطريق غير مباشر هو السلوك الذي يسلكه من كان على هذه الخطورة.

ولا يكفى للقول بتوافر الخطورة بناء على تلك النظرة ان يكون سلوك

الشخص منافياً للاخلاق فلا شيء ينع من أن يكون الشخص من أسوأ الناس الخلاقاً دون أن يدخل مع ذلك في عداد الجرمين. كما لا يلزم أن يكون كل شخص اختلت نفسه أو أصيب بالجنون على خطورة إجرامية لأنه ليس كل مجنون مجرماً.

ومع ذلك فإن وقوع الجريمة بالفعل يعتبر امارة حاسمة على وجود الخطورة الاجرامية باعتبارها قرينة على توافر الاستعداد الاجرامي، اللهم الا في الحالات التي تكون فيها جسامة الجريمة الواقعة على درجة دنيا أو في الحالات التي تزول فيها الخطورة الاجرامية عن فاعل الجريمة بعد وقوعها وقبل النطق بالحكم.

لأن الواقع من جهة أن الجرية باعتبارها أشد صور السلوك الانساني انحرافاً تكشف أكثر من غيرها من صور السلوك عن طبع الشخص ومزاجه. كما ان الثابت من جهة اخرى أن وقوع الجرية من شخص ما يكون في ذاته دليلاً على أن فاعلها كان على استعداد لأن يجرم وأن الانذار بالعقاب لم يكن كافياً لرده عن اتيانها كما أن وقوعها يقوي من احتال تكرارها مرة اخرى لأن الحجود للسيا النفسى _ اللازم لذلك يصبح اقل.

على انه يلاحظ ان الجريمة باعتبارها امارة على قيام الخطورة الاجرامية ذ نتوقف على ما اذا كان فاعلها اهلاً للمسؤولية الجنائية، ولا على افلات الواقعة من العقاب لأسباب موضوعية أو شكلية.

هذا ولا يجوز في معرض الحديث عن دلائل اثبات الخطورة الجنائية، أن نتجاهل طبيعة الواقعة ومدى جسامتها ووسائل تنفيذها ومكانه وزمانه والضرر الذي تخلف عنها والبواعث والدوافع التي حركت فكرتها ومدى تجاوبها أو تنافرها مع القيم والنظم السائدة في المجتمع ومشاعر الجاني وسلوكه أثناء وبعد تنفيذ الجرية.

كما ينبغى التعرف على ظروف الفاعل الحاضرة والسابقة وسوابقه والوقائع

الاجرامية التي نسبت اليه والتي صدر عنها عفو عنه أو حكم بالبراءة لأسباب شكلية تتعلق بالاجراءات أو لعدم كفاية الادلة.

(١١٦) الخطورة الاجرامية كأساس للجزاء:

والحق أن الخطورة الاجرامية كها يقرر جانب من الفقه، هي معيار تطبيق الجزاء الجنائي. فهو واجب ان وجدت، غير لازم اذا تخلفت وحين يكون الجزاء واجباً بسبب وجودها فإنها تلعب دوراً ثانياً في تحديد نوع الجزاء وقدره.

فإذا كان الجاني على درجة دنيا من الخطورة بحيث يتضح أن عوده الى الاجرام ضعيفاً أو غير ممكن كان الجزاء الجنائي غير واجب وبالتالي للقاضي أن يحم بوقف تنفيذ الجزاء أو بالعفو القضائي.

أما إذا كان عوده الى الاجرام محتملاً، كالجرم بالصدفة في بعض الحالات والمجرم العائد عوداً غير متكرر وكلاها يلك حرية الاختيار بلا نقص جسيم فيها، اتخذ الجزاء الجنائي صورة العقوبة التي ينبغي أن تتفاوت نوعاً ومقداراً باختلاف درجة احتال العودة الى الاجرام، كما يمكن أن يضاف لهؤلاء إلى جانب العقوبة تدبيراً من النوع الذي يتساوى فيه الايلام مع العلاج.

لكنه إذا كان عود الجرم الى الاجرام قوياً وإن لم يكن أكيداً، كالجرم بالطبع والمجرم العائد عوداً متكرراً وكلاها ارادته مشوبة بنقص جسيم في الاختيار فإن الجزاء يتخذ شكل التدبير الذي يغلب العلاج فيه على الايلام كالايداع في اصلاحية أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل.

ونفس الامر إذا كان عود الجرم الى الاجرام أكيداً، كالجنون الذي تنعدم لديه الارادة وحرية الاختيار أو نصف الجنون والصبي غير الميز كالايداع في مستشفى للامراض العقلية بالنسبة للاول، أو في مصحة عقلية بالنسبة للثاني أو اصلاحية للاحداث بالنسبة للأخير.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن وقوع الجرية من شخص على خطورة إجرامية وحرية في الاختيار يستوجب توقيع الجزاء الجنائي في صورة عقوبة. أما وقوعها من شخص على خطورة إجرامية يستتبع توقيع الجزاء الجنائي في صورة تدبير اذا كانت حريته في الاختيار منعدمة أو مشوبة بنقص جسم. (١١٧) الخطورة الاجرامية ومعاملة الجرم:

لكن الاهمية العملية للخطورة الاجرامية تتمثل في دورها في وضع خطة العمل العلاجي أو معاملة المجرم سواء اتخذ الجزاء الجنائي المنطوق به صورة المقوبة أم صورة التدبير، وتحديد ما إذا كان يلزم لمعاملة المجرم اتباع الاسلوب التقليدي لسلب الحرية أم مجرد تقيدها في وسط حر أو وسط نصف حر.

فالجرم الذي يكون عوده الى الاجزام محتملاً كالجرم بالصدفة أو العائد عوداً بسيطاً، يأخذ الجزاء الجنائي معه صورة العقوبة التي تتفاوت شدة وضعفاً بحسب قوة هذه الاحتال.

فإذا كانت العقوبة قصيرة الاجل، فلا ينبغي أن تنفذ على الحكوم عليه كلية داخل السجن حتى لا يختلط مع من هم اشد إجراماً منه، وإنما ينبغي أن يعهد اليه بعمل ما يؤديه بصفة منتظمة اثناء مدة العقوبة على أن يعود بعد فراغه منه إما إلى منزله كما في روسيا والمانيا وإما في مكان خاص بالسجن كما في فرنسا ليقضي فيه الليل، وهذا ما يسمى بالوسط نصف الحر.

لكنه إذا كانت المقوبة طويلة الاجل، فإن المقوبة ينبغي أن تنفذ على الحكوم عليه في السجن شريطة أن يقترن تنفيذ المقوبة بتأهيل الحكوم عليه مهنياً بتدريبه على المهنة التي تتفق مع ميوله واستعداده الطبيعي، وعلى ان يتاح لمثل هذا الحكوم أن يستفيد من اسلوب الوسط نصف الحر، قبل الافراج عنه، إذا كانت عقوبته تزيد عن مدة معينة.

هذا إذا كان عود المجرم الى الجريمة محتملاً، أما إذا كان هذا العود قوياً في إحتاله كالمجرم بالطبع والمجرم العائد عوداً متكرراً، يأخذ الجزاء الجنائي معه

صورة التدبير الوقائي في صورة إيداع في اصلاحية أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل. وبديهي أن تلك الاصلاحات أو المستعمرات أو المؤسسات تعتبر صورة من صور المؤسسات الجزائية السالبة للحرية (السجن) لا تختلف عنها الا في الاسلوب، فلا تحيط بها سياج مادية ولا تجري المعاملة داخلها بصرامة السجون.

أما الجرم الذي يكون عودة الى الاجرام أكيداً، كالجنون ونصف الجنون والصبي غير الميز، يأخد الجزاء الجنائي معه صورة التدبير الوقائي كذلك فيودع الاول مستشفى الامراص العقلية أو مصحة علاجية بالنسبة للثاني أو في إصلاحية للاحداث بالنسبة للصغير.

وأخيراً فإنه بالنسبة للمجرم الذي تكون خطورته الاجرامية قد زالت كلية قبل النطق بالحكم يوقف القاضي تنفيذ العقوبة أو يصدر امره بالعفو القضائي في البلاد التي تقر هذا النظام.

والمعروف أن وقف تنفيذ العقوبة يعني ترك المحكوم عليه ليواصل حياته العادية، لكنه قد نشأ في البلاد الانجلوسكسونية نظام الوضع تحت الاشراف بالنسبة للمتهم الموقوف عقابه، حيث يعهد به الى اخصائي تربوي يقيم معه صلات من الود المتبادل لرقابته وتوجيهه لكفالة انصلاحه على وجه اليقين ويسمى هذا النظام Probation ويراد به العلاج في وسط حر.

(١١٨) والواقع ان القانون الجنائي المصري، لم يعترف بالخطورة الاجرامية كمعيار لتطبيق الجزاء الجنائي في نص عام، لكن هناك فيه إشارات متعددة تشير اليها، كنظام وقف تنفيذ العقوبة (م ٥٥ من ق. ع) ونظام تطبيق التدابير الاصلاحية على الصغار (م ٦٥ من ق. ع وما بعدها) وإيداع الجنون مستشفى الامراض العقلية (م ٣٤٣ من ق. أ. ج) ونظام الافراج تحت شرط (م ٥٣ مع بعدها من ق ألسجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥١) وتقسيم المساجين على فئات (م ٣٣ من نفس القانون) ومنح السجين فترة انتقال تخفف فيها قيود السجين قبل

الافراج عنه وتهيء للسجين وسطاً نصف حر (م ١٨ من قانون السجون) ورد اعتبار الحكوم عليه (م ٥٣٦ وما بعدها من ق. أ. ج.)

اما فيا يتملق بتفريد العقاب من حيث النوع والمقدار، بحسب درجة الخطورة الاجرامية فإن المادة ١٧ (من ق. ع) الخاصة بالظروف القضائية الخففة، تجعل تفريد العقاب داخلاً بمقتضاها في حدود سلطة القاضي التقديرية.

الفصل الثاني صور الجزاء الجنائي

(١١٨) سبق وعرفنا الجزاء الجنائي بأنه الاثر الذي تقرره القاعدة الجنائية على خالفة الامر أو النهي الموارد فيها. وقد ظهر من خلال دراستنا للمذاهب المقابية المختلفة أن المقوبة والتدابير يمثلان الوسيلتان اللتان استقرت عليها التشريعات لاسباغ الحاية الجنائية على المصالح والاموال التي يهم المجتمع حمايتها.

هذا وتعتبر العقوبة اقدم وسائل الحاية وجوداً، أما التدابير فإنها من حيث الظهور تعد حديثة نسبياً، إذ يقترن ظهورها بالمدرسة الوضعية وما تلاها من مدارس تأثرت بها وبغايتها البعيدة في منع وقوع الجرية في المستقبل.

فالمقوبة قدر من الالم يقرره المجتمع ممثلاً في مشرعه، ليوقع على مرتكبي الجرائم بمقتضى حكم يصدر من القضاء.

يتمثل جوهر العقوبة اذن في «الالم » الذي تمثله، إذ انها تهدف مباشرة الى الملام الجرم اللاماً يتساوى مع جسامة جريمته. هذا الايلام، قد يكون بدنياً مثل العقوبات البدنية، وقد يكون معنوياً كالعقوبات السالبة أو المقيدة للحرية. وقد يكون مادياً كالعقوبات المالية مثل الغرامة. وهي تهدف بوجه عام الى تحقيق مقتضيات الردع الخاص للمجرم لكي لا يعود الى ارتكاب الجريمة مرة اخرى والردع العام للكافة عن طريق ما تحدثه العقوبة من تخويف يرد العامة عن تقليد الجرم محاكاة واستهجانا.

اما التدابير فهي إجراءات وقائية يستهدف بها المجتمع حماية نفسه من

الاضرار والاخطار التي تتهدده من ذوى الخطورة الاجرامية.

يتمثل جوهر التدابير إذن، في طبيعتها الوقائية، باعتبارها وسائل علاجية تستهدف الخطورة الكامنة في الجرم للضرب عليها وقاية للمجتمع من آثارها. وترتبط في وجودها وفي مداها بالخطورة الاجرامية ومداها ومن ثم فإنها توقع بصرف النظر عن الجرية الواقعة ذاتها ومدى الخطأ المتمثل فيها، على المجرم ولو لم يكن اهلاً لنسبة الخطأ اليه كالمجانين والصغار. ذلك كله بعكس العقوبة التي ترتبط أساساً «بالخطأ » لا «بالخطورة » وتتراوح ارتفاعاً وانخفاضاً بحسب كون الجرية عمدية أو محض إهال.

بعد تلك المقدمة الموجزة عن العقوبة والتدابير، نقسم هذا الفصل الى مبحثين:

الاول في العقوبة الثاني في التدابير

المبحث الأول العقوبة

(١١٩) تمريف العقوبة وجوهرها:

يجتمع الفقه الجنائي على تعريف العقوبة بأنها جزاء يقرره القانون ويوقعه القاضي على من تثبت مسؤوليته عن فعل يعتبر جرية في القانون ليصيب به المتهم في شخصه أو ماله أو شرفه. والتعريف بالعقوبة على هذا الوجه إنما يقوم على أسس قانونية، لأنه ينظر الى العقوبة كما قررها القانون بالفعل، لكنه لا يكشف عن جوهر العقوبة وعناصرها. وعلى ذلك فإن هذا التعريف لا يصلح يكشف عن جوهر العقوبة نظر علم العقاب، الذي يهتم بدراسة العقوبة كنظام

اجتاعي دون تقيد بنظرة القوانين الوضعية لها، كما يهتم بدراسة جوهرها ومقوماتها وعناصرها.

وانطلاقاً من تلك الأسس يكن تعريف العقوبة بأنها قدر مقصود من الالم يقرره الجنمع ممثلاً في مشرعه ليوقع كرها على من يرتكب جرية في القانون بمقتضى حكم يصدره القضاء.

جوهر المتوبة إذن هو الالم الذي تسببه لن يتحملها. وليس المتصود بالالم إذلال الجمرم أو إشماره بالهوان فذلك إحساس يمكن تحققه لدى البعض بأي جزاء، كما قد لا يتحقق مع البعض الآخر بأي جزاء، وهناك من يعتقد أن تحمل المقوبة هو برهان الرجولة. فالمعول عليه في اثبات الالم في المقوبة هو تقدير الرجل المادي لا الشاذ، فهي بلا جدال ضرر وأذى في مرماها المباشر وان جاز ان تصبح في مرماها البعيد خيراً للمجرم لا ضرراً، إذا سلك من بعدها الطريق الشريف.

واغا المقصود بالالم هو ان العقوبة تصيب لدى الجرم حقاً من الحقوق الملصيقة بشخصه سواء أكان هذا الحق من الحقوق المالية أو غير المالية كحقه في الحياة أو في الحرية. والألم بهذا المعنى واضح في عقوبة الاعدام لأنها تسلب من المجرم كلية حقه في الحياة، كما أن الالم لا يقل وضوحاً في عقوبتي الاشغال الشاقة والسجن لأنها يسلبان من المجرم حقه في الحرية ونفس الامر في عقوبة المغرامة باعتبارها انتقاص من ذمة المجرم المالية.

« ويتحقق الايلام في صورتين: صورة مادية باعتبار أن المساس بالحق يجمل وسائل من ناله محدودة فيضيق تبعاً لذلك مجال نشاطه في المجتمع وصورة معنوية تتمثل في شعوره بالمهانة لهبوط مركزه في المجتمع، وهذا الشعور صدى كذلك لنظرة افراد المجتمع اليه، وقد داخلها الاحتقار أو الرثاء ».

هذا ويتميز الالم بأنه مقصود من جهة ومرتبط بالجرية من أخرى وينفذ كرهاً من جهة أخيرة. فعن كون الالم مقصوداً، فمعناه ان توقيع العقوبة مقصود منه أساساً أحداث الالم لدى الحكوم عليه لكي تتحقق منها فكرة الجزاء أي مقابلة الشيء بمثله، فالالم المقصود من المقوبة يمتبر مقابلاً للجرعة كشر وقع.

ومن هنا لا تختلط بالمقوبة غيرها من الاجراءات التي وان احدثت الالم لدى من توقع عليه، لا يكون الالم مقصوداً منها كالحبس الاحتياطي مثلاً.

وقدياً كان الالم المتحقق من العقوبة مقصوداً لذاته، لكن التطور الحديث لدراسات علم العقاب جعل من تحقيق الالم وإن كان مقصوداً وسيلة لتحقيق أغراض العقوبة في الردع والاصلاح.

اما عن كون الالم مرتبطاً بالجريمة الواقعة فمعناه، ان الم العقوبة لا ينزل الا بعد وقوع الجريمة وكأثر لها لأن العقوبة صورة من صور الجزاء وهي بهذا المعنى متوقفة على الجريمة، ومتميزة عن الاجراءات التي قد تتخذما الدولة قبل وقوع جريمة متوقعة.

ومن جهة اخرى يرتبط الالم كما وكيفاً بالجرعة الواقعة أو بعبارة أخرى بالجسامة الذاتية للجرعة الواقعة. فالمشرع في تحديده للعقوبة يأخذ في اعتباره الجسامة الذاتية للجرعة، ويضع امام القاضي عقوبة تدور بين حد أقصى وحد أدنى حتى يتمكن القاضي من تحديد أنسب نقط التوازن بين الجسامة الذاتية للجرعة كما قدرها المشرع وخطورة الجاني كما قدرها القاضي. معنى ذلك أن خطورة الجاني قد تؤخذ في الاعتبار ولكن المقام الاول في تقدير العقوبة اغا هو لجسامة السلوك ذاته.

وأخيراً فإن هذا الالم ينفذ كرهاً على المحكوم عليه واستقلالاً عن ارادته وفي هذا ما يعطي للعقوبة أكثر درجات ألمها.

(١٢٠) تميز العقوبة عن غيرها من الجزاءات:

تتميز العقوبة عن التعويض المدني باعتبار الاخير مبلغا من المال يلتزم

عدث الضرر بادائه لمن لحقه ضرر من تصرف الاول بأنها جزاء تأديبيا على عكس التعويض المدنى الذي يعتبر جزاء تنفيذيا.

صحيح ان التعويض المدني يتفق مع العقوبة في ان كلا منها يمثل انقاصا من حقوق المحكوم عليه، لكن التعويض يعتبر جزاء تنفيذيا لان الجال الذي يؤدي فيه وظيفته هو الوضع المادي للامور، اذ يعيد هذا الوضع الى الحالة التي كان عليها قبل مخالفة القاعدة الناهية عن احداث الضرر عن طريق تغطية هذا الضرر. ولذلك فالتعويض لا يتحدد على اساس جسامة الخطأ الذي وقع واغا على اساس الضرر الذي تحقق لاعادة الوضع المادي للامور الى الحالة التي كان عليها قبل وقوع الضرر.

اما العقوبة فهي جزاء تأديبي، لان الجال الذي تؤدي فيه وظيفتها هو نفسية الجاني ولا علاقة لها بالوضع المدي للامور، وتتحدد لا على اساس الركن المادي للجرية فقط اي مقدار ما حققته من ضرر او خطر وانما كذلك على الركن المعنوي اي على نفسية فاعل الجرية ومدى خطورته الاجرامية.

ذلك هو النارق الاساسي بينها وينضاف الى ذلك فوارق اخرى تتعلق بمن له حق المطالبة بالتعويض المدني وهو المضرور فان تنازل عنه او سكت عن المطالبة به فلا يجوز _ كقاعدة عامة _ لاحد ان يطالب به، بعكس العقوبة التي تحتكر النيابة العامة _ كقاعدة عامة _ حق المطالبة بها دون ان يكون لها حق المنازل عنها.

كما ان الحاكم الجنائية هي الختصة بالحكم بالعقوبة، اما التعويض المدني فمن اختصاص الحاكم المدنية كقاعدة عامة. واخيرا فان التعويض المدني رهن بحدوث الضرر لشخص معين اذ هو مقابل الضرر، بينما تعد العقوبة مقابلا للجرية سواء تخلف عنها ضرر شخصي او لم يتخلف كما هو الامر في جرائم التشرد.

كما تتميز المقوبة عن الجزاء التأدبي ليس فقط من ناحية الطبيعة حيث

لا يس الجزاء التأديبي الا المركز الوظيفي للموظف ومن امثلته التنبيه والخصم والفصل وانما كذلك من ناحية الوظيفة حيث يرتصد هذا الجزاء لحماية المركز الوظيفي من الخالفات الحلة به لما يتطلبه حسن العمل وسير المرفق من ان يسير العاملون به على مقتضى قواعد معينة على عكس الجزاء الجنائي الذي يتوجه لحاية بعض المصالح ذات الأهمية، والتي قررتها القواعد الجنائية التي قرر المجتمع الالتزام بها.

(١٢١) خصائص العقوبة:

للمقوبة الجنائية في التشريعات الحديثة خصائص مشتركة تستقل بها ولا تشاركها فيها الجزاءات الاخرى. هذه الخصائص تشكل في نفس الوقت مجموعة المبادىء التي تراعيها الشرائع المقابية في وضع شبكة المقاب، وهذه المبادىء مكن اجالها في:

- ١ _ مبدأ شرعية العقوبة.
- ٢ _ مبدأ شخصية العقوبة.
 - ٣ _ مبدأ تفريد العقوبة.
- عبداً المساواة في العقوبة.
 - مبدأ قضائية العقوبة.

شرعية العقوبة:

فالعقوبة كالجرية لا تكون في الشرائع الحديثة الا بنص يقررها. هذا المبدأ مقرر في الدساتير الحديثة والقوانين المعاصرة كثمرة من ثمار الكفاح الانساني ضد الظلم والاستبداد الذي كان في الشرائع القديمة من جراء ترك تقدير الجرية والعقوبة لهوى الحكام والقضاة.

فلا جرية ولا عقوبة الا بناء على نص يقررها في القانون. ولا يجوز اعتبار فعل من الافعال جرية الا اذا كان هناك نص سابق على ارتكابه يجعل من هذا الفعل جرية، وبالمثل لا يجوز توقيع عقوبة ما لم تكن مقررة ـ نوعا ومقدارا ـ

كجزاء على ارتكاب الجرية، بحيث تصبح مهمة القاضي «تطبيق» العقوبة التي قررها القانون.

هذا المبدأ يرتب عددا من النتائج الجنائية الهامة.

فلا بجوز تطبيق القانون الجنائي في شقه المتملق بالتجريم والعقاب بأثر رجعي الا اذا كان هذا التطبيق أصلح للمتهم، كما لا يجوز القياس في مجال القواعد المقررة للجرائم والعقوبات وينبغي تفسيرها تفسيراً ضيقاً، ولنا الى هذه النقطة عود.

شخصية العقوبة:

ومعناها ان الجزاء الجنائي لا ينبغي ان يطول بآثاره مباشرة الا شخص الحكوم عليه في جرية، دون سواه مها قربت صلته بالحكوم عليه. فالعقوبة سواء توجهت نحو حياة المحكوم عليه او حريته او ماله فانها لا توقع الا عليه ولا يجوز ان يتحملها الغير نيابة عن الحكوم عليه كما لا تورث عنه.

ونتيجة لذلك، اذا توفي المتهم - قبل الحكم عليه - واثناء نظر الدعوى المنائدة، واذا توفي بعد الحكم وقبل تنفيذ المقوبة او اثنائه سقط الحكم وامتنع التنفيذ.

وغني عن البيان ان المقصود بشخصية العقوبة هو قصر آثارها المباشرة على الجافي الم المباشرة (كفقدان المائل لاعدامه او سجنه) فانها قابلة بطبيعتها لان تصيب الغير لكن ذلك امر آخر.

تفريد العقوبة:

يعتبر هذا المبدأ من اهم المبادىء واحدثها ظهورا في ميدان العقاب، ذلك ان المقوبة المقررة لفعل اجرامي معين وان كانت معروفة مقدما الا انها لم تعد ثابتة محددة وانما متراوحة بين حد اقصى وحد ادنى. بعبارة اخرى لم تعد هناك بالنسبة للجريمة الواحدة عقوبة ثابتة متساوية بالنسبة للجناة جميعا، بل ظهر بالتدريج نظام تفريد العقوبات اي تدرجها في النوع والمقدار حتى تتلائم

مع جسامة الجريمة وخطورة الجاني، هذا التفريد كها قد يكون تشريعيا قد يكون قضائيا وقد يكون اداريا.

والتفريد التشريعي، هو ذلك الذي يراعيه المشرع عندما ينشيء في المعقوبات التي يقررها في النص الجنائي تدرجا في العقوبة بحسب ظروف الجرائم والجناة، فيفرض على القاضي تطبيق نص معين عقوبته اشد او اخف من المعقوبة العادية المقررة لنفس الفعل اذا وقع في ظروف معينة او من جناة عددين.

كوجوب تشديد العقوبة اذا وقعت الجريمة في ظرف معين كالاكراه بالنسبة للسرقة ووقوع الاجهاض من طبيب او صيدلي او جراح او قابلة.

وكوجوب ترك النصوص الجنائية العادية وتطبيق النصوص الخاصة بالاحداث اذا وقعت الجرية من حدث في مراحل العمر التي حددها القانون.

لكن التفريد قد يكون قضائيا، يقوم القاضي على تطبيقه عند تقدير المعقوبة بناء على تفويض من المشرع. فرغم ان الجسامة الذاتية للجرية واحدة ايا كان سبب وقوعها وزمانه فالقتل قتل ايا ما كانت ظروف وقوعه الا ان المشرع بعد ان يقدر للجرية جسامتها في صورة حد اقصى وحد ادنى للعقاب يترك للقاضي ان يوازن بين هنين الحدين بين جسامة الجرية كما قدرها المشرع وبين ظروف وقوع الجرية وخطورة المجرم.

ومن صورة كذلك ترك الخيار للقاضي بين عقوبتين كالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة في بعض الجنايات والخيار بين الحبس والغرامة في بعض الجنح، فضلا عن امكانية الجمع بينها في بعض الفروض.

وكذلك ما تعطيه المادة ١٧ من ق.ع. المصري للقضاء من امكانية النزول بالعقوبة درجة او درجتين عن العقوبة الاصلية في الجنايات، واخيرا في نظام وقف تنفيذ العقوبة، والاعذار القانونية المحففة. واخيرا قد يكون التفريد اداريا تقوم به السلطة الادارية القائمة على تنفيذ المقوبة دون ان ترجع في ذلك الى السلطة القضائية. ومن مظاهر هذا التفريد جواز الافراج تحت شرط عن المحكوم عليه اذا استوفى ٣/٤ المدة المحكوم عليه بها اذا كان سلوكه اثناء وجوده في السجن يدعو الى الثقة في انه لن يعود الى الجرية مرة اخرى.

كذلك من مظاهره حتى العفو عن العقوبة كلها او بعضها او ابدالها بأخف منها.

تلك هي فكرة تفريد العقوبة وكانت تلك مظاهرها، لكن الاصل دائمًا هو وجوب تحديد مقدار محدد للعقوبة نوعا ومقدارا وان تفاوت بين حدين ليعرفه الكافة مقدما.

الماواة في العقوبة:

وتمني ان النص القانوني يسري في حق كل الافراد ايا كانت مراكزهم في الهيئة الاجتاعية. لكن المساواة في المقوبة لا تمني تساويا في المقوبة المنطوقة ضد الجناة المقترفين لذنب واحد، فذلك كما قلنا مجكمه مبدأ آخر هو تفريد المقوبة بحسب درجة مسئولية الجاني وظروف وقوع الجرية ومدى الخطورة الاجرامية الكامنة فيه. فالمساواة في المقوبة تمني امكانية انطباق النص القانوني على الكافة لكن تطبيق النص فعلا يتوقف على تقدير القاضي لظروف وقوع الجرية وحالة الجرم.

قضائية العقوبة:

المقصود بهذا المبدأ ان السلطة المقصائية هي التي تحتكر توقيع المقوبات الجنائية. اذا الواقع ان قضائية المعقوبة تعتبر تتمة اشرعيتها فلا عقوبة الا بنص ولا عقوبة الا بحكم قضائي. وهذا ما يميز المقوبة عن غيرها من الجزاءات التي يمكن ان تقع بالاتفاق كها هو الامر في التعويض المدني او بمقتضى قرار تصدره السلطة الادارية كالجزاء التأديبي اما المعقوبة فلا يجوز كها تقرر المادة

109 من ق. ا.ح. توقيعها الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك.

فوقوع الجريمة وحده ولو كانت في حالة تلبس او كانت مدعمة باعتراف صريح وصحيح من الجاني ورغبة في توقيع المقوبة عليه، لا يعطي لسلطات الدولة الحق في تطبيق العقوبة المقررة للجريمة اذ لا بد من حكم يحدد المحكوم عليه وعقوبته نوعا ومقدارا، ولنا الى هذه النقطة عودة.

(١٢٢) دور التشريع في اخراج العقوبة:

حددنا فيا سبق المقصود بشرعية العقوبة وقلنا انها تعني ان لا جرية ولا عقوبة الا بناء على نص في القانون. فهاذا يقصد من القول بأن لا عقوبة الا بقانون؟

المقصود من ذلك ان القانون هو الذي يحدد موضوع العقوبة وطبيعتها ودرجة جسامتها.

فالقانون هو الذي يجدد موضوع العقوبة L'objet de la peine الذي لا يعدو ان يكون واحدا من امور ثلاث ردع الجرم او ابعاده عن المجتمع او اصلاحه. فهناك من العقوبات ما لا يكون لها من موضوع سوى ردع الجرم وتخصص للعقاب على الجرائم ذات الجسامة الدنيا كالخالفات ومن امثلتها الغرامة والمصادرة والحبس البسيط قصير الامد. لكن هناك عقوبات يكون موضوعها ابعاد الجرم عن المجتمع وهذه ترصد للجرائم ذات الجسامة القصوى ومن امثلتها الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة. واخيرا هناك المقوبات التي يكون موضوعها اصلاح المجرم ومن امثلتها المقوبات المقيدة للحرية ذات المدة المعددة كالسجن من سنة الى خسة طالما ان المقصود من تقييد حريته العمل على اصلاحه.

والقانون من جهة اخرى محدد طبيعة المقوبة Nature de la peine او هو الذي عدد المال الذي تصيبه العقوبة فهناك عقوبات تصيب المجرم في حياته كالاعدام وهناك عقوبات تصيب المجرم في حريته كسائر العقوبات المقيدة

للحرية او تصيبه في ذمته المالية كالغرامة.

والقانون من جهة اخيرة هو الذي يحدد درجة جسامة العقوبة Le degré والقانون من جهة اخيرة هو الذي يحدد درجة جسامة المسامة الذاتية للجرية، هذه الجسامة التي يكن تقديرها على اساس درجة خروج السلوك الاجرامي على القيم الفكرية والخلقية والاجتاعية والاقتصادية الموجودة في الدولة في لحظة تقدير العقوبة.

فالقانون هو الذي يحدد الملاقة بين الخطأ والمقوبة، فالتشريع المصري مثلا يقيم في هذا الصدد تقسياً رئيسياً بين العقوبات الجنائية فهناك عقوبات مقررة للعقاب على الجنايات وهي اشد صور السلوك الاجرامي جسامة وهي الاعدام والاشغال الشاقة بنوعيها، المؤبدة والمؤقتة والسجن، كما ان هناك عقوبات مقررة للعقاب على الجنح وهي عقوبة الحبس الذي يزيد عن اسبوع والغرامة التي تزيد عن جنيه، واخيراً فهناك عقوبات مقررة للمخالفات وهي اخف السلوك الاجرامي جسامة وهي عقوبة الحبس الذي لا يزيد عن اسبوع والغرامة التي لا تزيد عن جنيه.

(١٢٣) تقسيات العقوبة:

يقسم الشراح العقوبة الى اقسام عدة على حسب الاساس الذي يتخذ معيارا لهذا التقسيم.

فالمقوبة تتخذ اساسا لتقسيم الجرائم من حيث جسامتها الى جنايات وجنح وخالفات، ومقتضى هذا التقسيم ان الجريمة تعتبر جناية اذا كانت المقوبة المقررة لها في القانون هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او السجن، اما اذا كانت المقوبة المستحقة قانونا هي الحبس او الغرامة كانت الجريمة جنحة اذا كان هذا الحبس الذي يزيد على اسبوع او كانت الغرامة تزيد على جنيه وتكون مخالفة اذا كان الحبس اسبوعا فأقل او كانت الغرامة جنيها فأقل.

والعبرة دامًا بالعقوبة المقررة في النص القانوني الذي طبقه القاضي لا بالعقوبة الصادرة فعلا.

ومن جهة اخرى تنقسم العقوبة الى عقوبة اصلية وعقوبة تبعية او فرعية. فالعقوبة الاصلية، هي العقوبة الاساسية المقررة للجرية والتي توقع منفردة دون ان يكون النطق بها متوقفا على النطق بعقوبة اخرى وهي عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة بنوعيها (والاعتقال) والحبس والسجن والفرامة بحسب الاصل، اى في الحالات التي تكون فيها تخيرية مع عقوبة اخرى. اما في

الحالات التي تكون فيها الغرامة عقوبة مضافة مع عقوبة اخرى فان الغرامة الحالات التي تكون فيها الغرامة عقوبة مضافة مع عقوبة اخرى فان الغرامة تعتبر عقوبة تكميلية او فرعية لا اصلية.

وقد يكون الوضع تحت مراقبة الشرطة عقوبة اصلية اذا قررها المشرع وحدها للعقاب على الجريمة كها هو الامر في جرائم التشرد والاشتباه.

اما العقوبة التبعية (اوالاضافية) فهي العقوبة التي لا يقضي بها بمفردها واغا تلحق بعقوبة اصلية سواء كان هذا الالحاق بنص القانون او بحكم القاضي، غاية الامر ان العقوبة التي تلحق بالعقوبة الاصلية بقوة القانون دون حاجة الى النطق بها في الحكم تظل على وصفها كعقوبة تبعية ومن امثلتها الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات ووضع الحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من قانون العقوبات.

لكنه في الحالة التي يشترط فيها ان ينطق القاضي بالمتوبة في الحكم الى جوار المقوبة الاصلية سواء كان النطق بالمقوبة وجوبيا على القاضي او تخييريا متروكا لتقديره فتوصف المقوبة بأنها عقوبة تكميلية ومن امثلة هذه المقوبة «المصادرة» المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من ق. ع. وهذه المقوبة وجوبية أي لا تقدير للقاضي في النطق بها وتسمى بالمقوبة التكميلية الوجوبية. ومن أمثلة المقوبة التكميلية الجوازية، اي التي يتوقف

القضاء بها على تقدير القاضي، عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المنصوص عليها في المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات.

على ان العقوبة تنقسم كذلك من حيث مدتها. لكن هذا التقسيم لا ينصرف الا الى العقوبات التي تجري عليها فكرة الزمن. وهي العقوبات السالبة للحرية او المقيدة لها على المعنى الذي سوف نراه في آخر تلك الفقرة لكن هذا التقسيم لا محل له في صدد عقوبة الاعدام او العقوبات المالية.

والمقوبات السالبة للحرية هي الحبس والسجن والاشغال الشاقة (والاعتقال) لكن الاشغال الشاقة والاعتقال مي المقوبات السخال الشاقة عن بين المقوبات السالبة للحرية الى نوعين مؤبدة ومؤقتة. اما السجن والحبس فكلاها عقوبة مؤتتة.

وعقوبة السجن تقع بين حدين: ثلاث سنوات وخمس عشر سنة، اما عقوبة الحبس فتتراوح بين اربع وعشرين ساعة وثلاثة سنوات في مصر ولبنان.

واخيرا تنقسم المقوبة من حيث الحل الذي ترد عليه او الاذى الذي تسببه مباشرة الى عقوبات بدنية وسالبة للحرية ومقيدة للحرية وسالبة للحقوق ومالية وماسة بالاعتبار.

فاما المقوبة البدنية، فهي المقوبة التي تصيب جسم الحكوم عليه بصفة اساسية ولم يبق من صور هذه المقوبة _ وكانت هي الاصل في التشريمات المدية _ في التشريمات الحديثة سوى عقوبة الاعدام.

اما المقوبة السالبة للحرية، فهي المقوبات التي يقتضي تنفيذها وضع المحكوم عليه في مكان مخصص للاعتقال. وهي في التشريع المصري الاشغال الشاقة بنوعيها والسجن (الاعتقال في لبنان) والحبس.

وتكون المقوبة مقيدة للحرية، اذا كان تنفيذها لا يقتضي وضع الحكوم عليه في السجن اي اعتقاله واغا مجرد تقييد حريته في الحركة والتنقل. ومن صور هذه المقوبات الوضع تحت مراقبة الشرطة او الزام الحكوم عليه بالاقامة

في مكان معين او حظر ارتياد مكان معين.

اما العقوبة السالبة للحقوق فهي العقوبة التي تؤدي الى حرمان الحكوم عليه من مباشرة بعض الاعبال التي كان يجوز له في الاصل مباشرتها لولا الحكم الصادر ضده، كالحرمان من مزاولة مهنة من المهن.

اما المتوبة المالية فهي المقوبة التي تصيب الذمة المالية للمحكوم عليه، وهي الفرامة والمصادرة اذ فيها تضاف ملكية مال الحكوم عليه الى ذمة الدولة.

واخيرا فان العقوبة الماسة بالاعتبار، هي العقوبة التي ينحصر غرضها في الحط من قيمة المحكوم عليه الادبية امام مواطنيه، كالأمر بنشر الحكم.

(١٧٤) ختلف العقوبات في القانون المصري واللبناني:

يبقى بعد دراسة التقسيات الفقهية للعقوبة، ان نتناول بشيء من التفصيل ختلف العقوبات المنصوص عليها في القانون المصري واللبناني في سبيل التعرف على مختلف نماذج العقوبات التي تمثل في ذات الوقت مجموعة الاجراءات الرئيسية التي يتمتع بها القضاة في سبيل تحقيق دفاع الجتمع عن نفسه ضد ظاهرة الاجرام. تخيرنا في سبيل عرضها تقسيا راعى في العقوبات علها او الاذى الذي تسببه مباشرة على النحو التالي:

(١٢٥) المقوبات المؤثرة على البدن:

كانت المقوبات البدنية اي التي تصيب البدن بأذاها المباشر، هي الصورة الرئيسية للمقوبات في الانظمة القدية، وقد زالت صور العقوبات البدنية مع التطور المستمر للفكر المقابي. لم يبق منها سوى عقوبة الاعدام في بعض الانظمة، ولذلك فان عقوبة الاعدام تعتبر من اقدم صور العقوبات وجودا واشدها في ذات الوقت جسامة اذ هي تأتي على حق الحكوم عليه في الحياة فتسلبه، وهذه العقوبة تنفذ في مصر ولبنان بطريق الشنق.

والواقع ان الدراسات الجنائية تشهد في المصر الحديث جدلا ضخا حول وجوب الابقاء على عقوبة الاعدام او الغائها. وهذا خلاف انمكست آثاره على التشريمات الجنائية فانقسمت على فريقين: احدها لم يزل ينص على عقوبة الاعدام كالتشريع المصري واللبناني والتشريع الفرنسي والتشريع الاسباني، والاخر الغى هذه المقوبة كالتشريع الايطالي والتشريع السويسري وتشريمات الدول الاسكندنافية.

اما الفريق الأول الذي يرى الابقاء على عقوبة الاعدام فيستند على عدة حجج:

منها ان عقوبة الاعدام تعد من الناحية النفسية، اكثر العقوبات فاعلية في تحقيق هدف السياسة العقابية في منع الجريمة، وذلك بما تحدثه هذه العقوبة نفسيا من زجر وتخويف، باعتبارها سلبا للحياة وهي ولا شك اغلى ما يحرص عليه الانسان.

ومنها، ان عقوبة الاعدام كشر ضخم تعتبر مقابلا منطقيا ومتساويا مع الجراثم الكبرى كشر ضخم كها هو الامر في جرية القتل.

وجدير بالذكر، أن الشريعة الاسلامية قد أوجبت القصاص في جرائم القتل العمد.

ومنها، ان الضرورات العملية، تبرر الابقاء على هذه العقوبة لمواجهة حالات الاجرام المستعصية على كل علاج عقابي، حماية للمجتمع، اذا كان في البتر علاج.

اما الفريق الثاني الذي يرى الغاء عقوبة الاعدام فيستند على عدة حجج: منها ان الجتم لا يوهب الانسان الحياة، حتى يكون من حقه سلبها منه.

ومنها ان عقوبة الاعدام تعتبر دليلا على عجزنا عن الوفاء بمهمة السياسة الجنائية في منع الجرية عن طريق تقويم المجرمين وعلاجهم. اذ انها تمثل اختيارا لاسهل الطرق في حل المشاكل وهي التخلص منها وعقوبة يستند اساسها على فقدان الامل في العلاج عقوبة ظالمة.

ومنها انها عقوبة ضارة على المستوى العام، لانها عبارة عن بتر لفرد من افراد الجهاعة وبالتالي تقليل من الطاقة الانتاجية العامة للدولة، على عكس السجون التي يظل الحكوم عليه فيها داخلا في حساب الطاقة الانتاجية العامة.

ومنها انها عقوبة يستحيل اصلاحها اذا ثبتت براءة الحكوم عليه. وبالتالي تجمل باب اصلاح الاخطاء القضائية مستحيلا، على عكس سائر العقوبات الاخرى.

هذا فضلا عن انها عقوبة فظة وحشية، وغير قابلة للتدرج وفقا لمسئولية الجاني وخطورته، كما انها اخيرا تفتقر الى الاساس الفلسفي الذي يبررها لانه يستحيل وفقا لنظرية العقد الاجتاعي ـ التسليم بأن الشخص قد تنازل عن حقه في الحياة مقابل شيء كائنا ما كان.

يضاف الى ذلك ان القول بأن عقوبة الاعدام، اكثر العقوبات فعالية في منع الجرية، قول يحمل تجاوزا، لان الزجر المتحقق منها لا يكون ذا بال الا في مشاهدة تنفيذها وهو امر لا يتيحه الواقع ولا القانون، ولان الجرمين المطبوعين لا يرتعدون ـ كما هو ثابت في دراسات علم الاجرام ـ امام جسامة العقوبة، كما ان الجرمين الانفعاليين لا يلتفتون لانفعالهم الى جسامة العقوبة جين يندفعون الى الجرية.

والواقع انه من الصعب الادلاء برأي قاطع في صدد هذا الخلاف، لان الخلاف بين الرأيين خلاف يقوم على اسس يمكن ان تسند كل من الرأيين الامر الذي لا يترك للباحث سوى جهد الميل الى هذا الفريق او ذاك، وهي مسألة تخص المشرع بالدرجة الاولى وتتوقف اصلا على مجموعة المبادىء والقيم الاجتاعية والدينية والاخلاقية التي تحكم المجتمع لحظة التشريع.

هذا وفي مصر لم تزل عقوبة الاعدام قائمة، ومقررة على عدد من الجرائم

الكبيرة نذكر منها الجنايات الخاصة باستقلال البلاد وسلامة اراضيها ولجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار او الترصد او باستمال مواد سامة.

اما في لبنان فقد تقررت هذه العقوبة على بعض الجنايات الواقعة على امن الدولة الخارجي (م ٢/٢٧٤٢١/٢٧٣ ، ٢/٢٧٢٦) او امنها الداخلي (م ٣٠٨)، وجرية القتل المقصود المصحوب بظروف مشددة (م ٥٤٩) والحريق المفضي الى وفاة انسان (م ٥٩١) وجرية الاعتداء على سلامة طرق النقل اذا افضى الى موت شخص (م ٥٩٩).

وجدير بالذكر ان المشرع المصري تقديرا منه لجسامة عقوبة الاعدام قرر انه لا يجوز لحكمة الجنايات ان تصدر حكما بالاعدام الا باجاع اراء اعضائها، واوجب على الحكمة قبل اصدار الحكم اخذ رأى مفتي الجمهورية وان كان هذا الرأى يعتبر استشاريا بالنسبة للمحكمة. كما احاط اجراءات تنفيذ العقوبة هذه باجراءات خاصة نص عليها قانون الاجراءات الجنائية (م ٧٠٠ الى ٤٧٧) وقانون السجون (م ٣٥، م ٧٧) لعل من اهمها وجوب رفع الحكم الى رئيس الدولة قبل تنفيذه، بحيث لا ينفذ الا اذا لم يصدر رئيس الدولة قرارا بالعفو او ابدال العقوبة في ظرف اربعة عشر يوما. اما في لبنان فلا يجوز تنفيذ حكم الاعدام الا بعد استطلاع رأي لجنة العفو وموافقة رئيس الدولة ليتزم وزير العدل باحالة اوراق الدعوى الى الجلس مدعمة برأي المدعى العام يلتزم وزير العدل باحالة اوراق الدعوى الى الجلس مدعمة برأي المدعى العام التنفيذ. كما لا يجوز تنفيذ الحكم في ايام الاحاد والجمع والاعياد الوطنية والدينية ولا على الحامل الى ان تضع حملها (م ٣٤٣ و٥٥٥ أ.ج) وينفذ الحكم في بناية السجن دون علنية.

(١٢٦) العقوبات المؤثرة على الحرية:

وتضم العقوبات التي ينصب أذاها المباشر على حرية المحكوم عليه، هذا

الاذى قد يأخذ صورة السلب اذا كان تنفيذ العقوبة يقتضي اعتقال المحكوم عليه ومن امثلتها الاشفال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والاعتقال والحبس. كما قد يأخذ الاذى صورة التقييد فقط اذا كان تنفيذ العقوبة لا يتطلب اعتقال المحكوم عليه وانما تقييد حريته في الحركة والتنقل فقط كمراقبة الشرطة.

وسوف نتناول مختلف هذه المقوبات واحدة بعد الاخرى.

أ . العقوبات السالبة للحرية:

عقوبة الاشغال الشاقة وتعني (كما تنص المادة ١٤ من قانون العقوبات المصري والمادة ٤٥ من قانون العقوبات اللبناني) تشغيل الحكوم عليه في أشق الاشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته او اجباره على القيام بأعمال مجهدة تتناسب مع جنسه وعمره اذا كانت الاشغال الشاقة مؤبدة او المدة الحكوم بها ان كانت الاشغال الشاقة مؤبدة او المدة الحكوم بها ان كانت الاشغال الشاقة مؤتة.

والاشفال الشاقة في القانون اللبناني من العقوبات العادية التي لا يحكم بها في الجرائم السياسية.

وهي من حيث الجسامة القانونية تلي عقوبة الاعدام، ومقررة بالتالي على الجرائم التي تلي مباشرة الجرائم المقرر عليها عقوبة الاعدام من حيث الجسامة. ومن امثلة هذه الجرائم القتل العمد من غير سبق اصرار او ترصد واختلاس الاموال الاميرية.

هذا وقد اثارت عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعض الاعتراضات التي يكن الحجازها في ان هذه المقوبة اذا كانت مؤبدة اشق من الاعدام جسامة من الناحية الواقعية. كما ان آثارها اذا كانت مؤقتة، او افرج عن الحكوم عليه بها مدى الحياة بعد فترة طويلة من شأنها ان تخلق الغربة بين المحكوم عليه والجتمع وبالتالي يصبح وئامه مع الجتمع صعبا وتمشيه مع مقتضيات الحياة عسيرا.

ويلاحظ ان عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة تؤول عملا الى عقوبة مؤقتة بعد

قضاء فترة عشرين سنة وفقا لنظام الافراج تحت شرط كما سوف يأتي تفصيله في حينه، وذلك رغم انها من الناحية القانونية مقررة مدى حياة المحكوم عليه. اما الاشغال الشاقة المؤقتة فتتميز عن المؤبدة في انها تدور بين حدين ادنى هو ثلاث سنوات واقصى هو خس عشرة سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك كما تقرر المادة ١٤٤ من قانون المقوبات المصري والمادة ١٤٤ من قانون المقوبات المصري والمادة ١٤٤ من قانون المقوبات المبناني.

هذا وفي مصر تنفذ عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة في الليان كقاعدة عامة يستثنى منها النساء والرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن تقتضي حالتهم الصحية عدم تشغيلهم في الليان لمدة مؤقتة او داعّة، فتنفذ العقوبة عليهم في السجون العمومية. وقد الفي قانون السجون القيد الذي كان مقررا على الحكوم عليهم بالاشغال الشاقة واعفاهم من وضع القيد الحديدي في قدمي الحكوم عليه داخل الليان او خارجه الا اذا خيف هربه وكان لهذا الخوف اسباب معقولة، وبناء على امر يصدر من مدير عام السجون تشياً مع الدعوة الحديثة في احترام ادمية المجرم لدى تنفيذ العقوبة. هذا عن عقوبة الاشغال الشاقة.

اما عقوبة الاعتقال فقد نصت عليها المادة ٣٧، ٣٨ من قانون العقوبات اللبناني ولا نظير لها في القانون المصري وتعني سلب حرية الحكوم عليه والزامه بأعال اقل مشقة من الاعال التي يلتزم بها الحكوم عليه بالاشفال الشاقة والتي وصفتها المادة ٤٥ بقولها: يجبر الحكوم عليهم بالاشفال الشاقة على القيام بأشفال مجهدة تتناسب وجنسهم وعمرهم، سواء في داخل السجن او خارجه، ويتميز كذلك عن الاشفال الشاقة فوق انه اقل وطأة في ان الحكوم عليه لا يمن تشفيله خارج السجن الا برضائه كها لا يجبر على ارتداء زي عليه لا يمن المرسوم المنظم السجن كم تنص المادة ٤٦ من ق.ع. والمادة ٥٩، ٨٢ من المرسوم المنظم للسجون.

لكنه يتفق مع الاشفال الشاقة في انه اما مؤبد او مؤقت، اي اما ان

يستغرق حياة المحكوم عليه واما ان يتحدد بالمدة المحكوم بها والتي لا يجوز كالاشفال الشاقة المؤقتة ان تقل عن ثلاث سنوات او تجاوز خمس عشرة عاما (م٤٤٤)، كما ان المحكوم عليه بالاعتقال يخضع هو الاخر لاجراء الحجر القانوني الذي سيأتي بيانه...

وعقوبة الاعتقال على خلاف عقوبة الاشغال الشاقة من العقوبات المامة المقررة للجنايات ويكن الحكم بها في الجرائم العادية والجرائم السياسية سواء.

ويلاحظ ان القانون اللبناني يلزم الحكوم عليه بارتداء ملابس السجن والقيام بالاعال الجهدة التي يجوز ان يكلف بها داخل السجن او خارجه ويرتب على هذه العقوبة وضع المحكوم عليه تحت الحجر القانوني ، على ما قررته المادة (٤٥٠ ع. ل.) من أن كل محكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالاعتقال يكون في خلال تنفيذ عقوبته في حالة الحجر وتنقل ممارسة حقوقه على املاكه، ما خلا الحقوق الملازمة للشخص الى وصي وفقا لاحكام قانون الاحوال الشخصية المتعلقة بتعيين الاوصياء على الحجور عليهم، وكل عمل او ادارة او تصرف يقوم به الحكوم عليه يعتبر باطلا بطلانا مطلقا مع الاحتفاظ بحقوق الغير من ذوي النية الحسنة، ولا يكن ان يسلم الى الحكوم عليه اي مبلغ من دخله ما خلا المبالغ التي تجيزها الشريعة وانظمة السجون. وتماد الى الحكوم عليه الملاكه عند الافراج عنه ويؤدي له الوصي حسابا عن ولايته.

اما عقوبة السجن فهي العقوبة السالبة للحرية والتي تعادل الاعتقال في قانون العقوبات اللبناني. وتعتبر من العقوبات المقررة لمواد الجنايات وهي اما مؤبدة او مؤقتة. وتعني عقوبة السجن كما تنص المادة ٢٦ من قانون العقوبات وضع الحكوم عليه في احد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن او خارجه في الاعال التي تمينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه، ولا يجوز ان تنقص هذه المسدة عن شلاك سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا. ومن امثلة الجرائم التي فرض المشرع على

ارتكابها عقوبة السجن تحريب المباني او الاملاك العامة عمدا، والتسبب في انتظاء المراسلات التلغرافية.

هذا ويلاحظ أن الحكم بأحدى المقوبات السابقة يستلزم حتا في القانون المصري مجموعة من المقوبات التبعية التي تلحق المحكوم عليه بقوة القانون وهي:

اولا: حرمان الحكوم عليه من الحقوق والمزايا التي نصت عليها المادة ٢٥ من قانون المقوبات وهي:

١ ـ القبول في اي خدمة في الحكومة مباشرة او بصغة متعهد او ملتزم ايا كانت اهمية الخدمة. وهذا يعني عزل المحكوم عليه من وظيفته ان كان موظفا.

٢ ـ التحلي برتبة او نيشان.

٣ - الشهادة امام الحاكم مدة العقوبة الاعلى سبيل الاستدلال.

٤ - ادارة اشغاله الخاصة بأمواله واملاكه مدة اعتقاله ويعين قيا لهذه الادارة، وترد اموال الحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته او الافراج عنه.

ه الحد الجالس المديريات او الجالس البلدية او الحلية او اي لجنة عمومة.

٦ ـ صلاحيته ابدا لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالفقرة السابقة، او ان يكون خبيرا او شاهدا في المقود اذا حكم عليه نبائيا بعقوبة الاشغال الشاقة.

ثانيا: وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة في الاحوال التي نصت عليها المادة ٢٨ من عانون العقوبات ومن امثلها الحكم عليه بسبب جناية سرقة او قتل مقترن او مرتبط مجرعة اخرى، او لجناية مخلة بأمن الحكومة او جناية تزييف نقود.

واخيرا تبقى عقوبة الحبس وهي اخف العقوبات السالبة للحرية وهي مقررة للجنح والخالفات كما قد توقع في الجنايات اذا وجدت اعذار قانونية او السباب تدعو لاستعال الرأفة.

وتعنى عقوبة الحبس في مصر وضع المحكوم عليه في احد السجون المركزية او العمومية المدة المحكوم بها عليه، ولا يجوز ان تنقص هذه المدة عن اربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن ثلاث سنوات الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا. وان كان من غير المتصور عملا ان يهبط الحد الادنى عن المدة المذكورة.

هذا والحبس نوعان: مع الشغل وبسيط، والاول اشد من الثاني وفيه يخضع الحكوم عليه للالتزام بالعمل كما هو الامر في المقوبات الاخرى السالبة للحرية اما الحبس البسيط، فلا يقوم فيه السجين بأي عمل وفق ما قررته المادة 30 من قانون السجون من انه لا يجوز تشغيل الحبوسين احتياطيا والحكوم عليهم بالحبس البسيط الا اذا رغبوا في ذلك.

هذا ويلاحظ انه تفاديا للاضرار التي تنجم عن تنفيذ الحبس القصير بسبب اختلاط الحكوم عليه بمن هم اشد منه اجراما قررت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ان يطلب بدل تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشفيله خارج السجن وفقا لما هم مقرر بالمواد ٢٥٠ وما بعدها. وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الاختيار.

اما في قانون العقوبات اللبناني فالحبس يعني سلب حرية الحكوم عليه مع الزامه بالعمل او اعفائه منه على حسب نوع الحبس وهو من العقوبات الجناحية او التكديرية، ويدخل في نطاق العقوبات العامة التي يكن القضاء بها في الجرائم العادية والسياسية سواء، الا بالنسبة للحبس مع التشفيل اذ لا يجوز القضاء به الا في الجرائم العادية.

هذا ويلاحظ ان الغارق بين الحبس البسيط والتكديري من جهة وبين الحبس مع التشغيل من جهة اخرى هو ان الحكوم عليه بالنوع الاخير يلتزم بالعمل وفق الشروط التي تنظمها المواد ٥١ من ق.ع. اللبناني و٥١ من مرسوم تنظيم السجون. اما الحكوم عليهم بالحبس البسيط والتكديري فلا يلتزمون بالعمل الا اذا طلبوا الاشتغال في احد الاشغال المنظمة في السجن وفقا لخيارهم فاذا اختاروا عملا الزموا به حتى انقضاء اجل عقوبتهم (م ٥١ م من ق.ع. ٥١ من مرسوم تنظيم السجون).

والحبس الجناحي _ سواء مع التشغيل ام بسيط _ لا يقل عن عشرة ايام ولا يزيد عن ثلاث سنوات ، اما اذا كان تكديريا فلا يقل عن يوم واحد ولا يزيد عن عشرة ايام.

ب .. العقوبات المقيدة للحرية:

وهي النوع الثاني من المقوبات المؤثرة على الحرية وتختلف هذه المقوبات عن المقوبات السالبة للحرية في ان موضوعها ليس اعتقال الحكوم عليه ووضعه في المكان الخصص لذلك وهو السجن. واغا في مجرد تقييد حريته في الحركة والمتنقل. وصورة هذه العقوبات في التشريع المصري هي الوضع تحت مراقبة الشرطة Surveillance de la police اما في القانون اللبناني فتدخل فيها عقوبة الابعاد والاقامة الجبرية.

وقوام هذا الجزاء هو تقييد حرية من يخضع له في الحركة والتنقل ويستند فيهم في وجوده الى حق الدولة في حاية كيانها من الاشخاص الخطرين المشتبه فيهم او المفرج عنهم من السجون حديثا وذلك عن طريق حرمانهم من ارتياد اماكن معينة او تقييدهم في مجال اقامتهم بقيود معينة.

ولقد ثار الجدل حول طبيعة هذا الجزاء لا سيا بعد ان نادت به المدرسة الوضعية الايطالية كتدبير من تدابير الوقاية اللازمة للدفاع الاجتاعي ضد الجرية. لكن الواقع ان هذا الجزاء يأخذ في مصر طابعا مزدوجا فهو عقوبة في

معظم صوره، عقوبة اصلية في جرائم التشرد والاشتباه وعقوبة تبعية اذا حكم الجاني بالاشغال الشاقة او بالسجن لجناية مخلة بأمن الحكومة او بتزييف نقود او سرقة او قتل في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ من قانون المعقوبات (اذا يلزم ـ اذا لم يقض الحكم باعفاء المتهم منها او تخفيض المدة ـ وضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة المعقوبة على ان لا تزيد عن خس سنوات) وتكون هذه المعقوبة تبعية كذلك اذا صدر قرار بالعفو عن الحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة او اذا تبدلت عقوبته. واخيرا يعتبر هذا الجزاء عقوبة تكميلية جوازية اذا قضي بها القاضي على الحكوم عليه بعقوبة الحبس في حالة العود الى السرقة، او النصب او لارتكاب جرية قتل حيوان او تسميمه بغير مقتض ولو بغير عود.

مراقبة الشرطة اذن عقوبة في التشريع المصري في غالب صوره(١).

وتهدف هذه العقوبة الى اخضاع المراقب لملاحظة الشرطة واشرافها على النحو الذي يمنعه من ارتكاب الجرية. وقد يقتضي ذلك حظر الاقامة في مكان معين او تقييده بالاقامة في مكان معين وعدم مبارحته في ساعات معينة وحمل غروب الشمس حتى شروقها والتردد على جهة الشرطة في اوقات معينة وحمل تذكرة تدون فيها تحركاته ويلزم تقديها لرجال الشرطة عند كل طلب.

وقد تعرض هذا النظام للنقد لما فيه من ملاحقة للمراقب ومن تقييد لملاقاته وتحركاته وفضح لها الامر الذي يكون ربما مانما لمودة المراقب الى التكيف والاندماج مع مجتمعه ومن التضييق عليه في وسائل رزقه. الامر الذي ينبغي معه رفعها واستبدالها بنظام يوفر للشرطة مراقبتها، وتأمين حق المراقب في تأمين وستر احواله وهو ما حققه المشرع الفرنسي بنظام حظر الاقامة في مكان معين.

 ⁽١) ومع ذلك فمراقبة الشرطة تعتبر تدبيراً وقائياً إذا رؤى اخضاع المفرج عنه افراجاً شرطياً لها
 على ما سوف يأتى في حينه.

اما عقوبة الابعاد المقررة في القانون اللبناني فتمني اخراج المحكوم عليه من الاقليم الوطني اللبناني وهذا مقتضاه حظر اقامة المحكوم عليه فيه، وهي عقوبة مقيدة لحرية المحكوم عليه داخل هذا الاقليم محظر الاقامة فيه لكنها لا تمس حريته في خارجه.

والابعاد عقوبة مؤقتة حدها الادنى ثلاث سنوات وحدها الاقصى خمس عشرة سنة وهي عقوبة اصلية جنائية مقررة للجرائم السياسية فقط. وقد قرر المسرع اللبناني في المادة ٤٧ انه اذا لم يغادر المبعد البلاد في خلال خمسة عشر يوما واذا عاد اليها قبل انقضاء اجل العقوبة ابدلت عقوبة الابعاد لمدة ادناها الزمن الباقي من العقوبة واقصاها ضعفاه على ان لا تتجاوز الحد الاقصى لعقوبة الاعتقال المؤقت.

واذا لم يستطع المبعد مغادرة البلاد او اكره على العودة اليها بسبب رفض جميع الدول اقامته على ارضها ابدلت من عقوبة الابعاد عقوبة الاعتقال او الاقامة الجبرية لمدة اقصاها الزمن الباقي من العقوبة.

اما الاقامة الجبرية فمقتضاها الزام المحكوم عليه بالاقامة في مكان معين يختاره القاضي من لائحة موضوعة بمرسوم، ولا يكن في حال من الاحوال ان يكون المقام المعين في مكان كان للمحكوم عليه محل اقامة فيه او اسبائه او المكان الذي اقترفت فيه الجرية او في محل مسكن الجني عليه او انسبائه او اسبائه واصهاره حتى الدرجة الرابعة. فاذا غادر المحكوم عليه المقام المعين له لاي وقت كان ابدلت عقوبة الاعتقال من الاقامة الجبرية لمدة لا تتجاوز الزمن الباقي من العقوبة (م ٤٨ عقوبات لبناني).

والاقامة الجبرية من العقوبات الجنائية السياسية وهي عقوبة اصلية مؤقتة. يكون حدها الادنى اذا كانت مقررة لجناية سياسية ثلاث سنوات وحدها الاقصى خس عشرة سنة (م 22 عقوبات) اما اذا كانت مقررة لجنحة سياسية فحدها الادنى ثلاثة شهور وحدها الاقصى ثلاث سنوات (م ٥٣ من ق.ع. اللبناني).

(١٢٧) العقوبات المؤثرة على الذمة المالية:

ونعني بها العقوبات التي تقوم على انقاض الجانب الايجابي من ذمة الحكوم عليه المالية، وهي بذلك عقوبة تصيب بأذاها المباشر الذمة المالية للمحكوم عليه وتضم في القانون المصري الغرامة والمصادرة بصفة رئيسية.

الفرامة

وهي عقوبة قابلة للانطباق على الجرائم بوجه عام سواء اكانت جناية او جنحة او مخالفة غاية الامر انها لا تزيد في الخالفات عن جنيه ولا تقل عن خسة قروش اما في الجنح والجنايات فحدها الادنى يزيد عن جنيه ويتوقف حدها الاقصى على كل حالة على حدتها وفق ما تقرره النصوص.

وقد تكون الفرامة عقوبة اصلية في مواد الجنح والخالفات وقد تكون عقوبة تكميلية يجب على القاضي القضاء بها في الحالات التي تكون فيها وجوبية ويجوز له القضاء بها في الاحوال التي يكون النطق بها جوازيا له.

وهي في قانون العقوبات اللبناني من العقوبات الاصلية ـ كعقوبة تكديرية اوجناحية ـ ويمكن ان يقضي بها في الجرائم العادية والجرائم السياسية سواء.

اما في مواد الجنايات فيمكن القضاء بها كعقوبة اضافية ـ تكميلية ـ ويتراوح مقدارها اذا كانت اصلية بين حد ادنى هو خسة وعشرون ليرة واقصى هو الف ليرة. اما مقدارها حالة كونها عقوبة اضافية فيتراوح بين خسون ليرة وثلاثة الاف ليرة (٥٦٥ ع.)

هذا وقد اضاف المشرع اللبناني في المادة ١٩٥ عقوبات صورة اخرى من صور القضاء بالغرامة كعقوبة اضافية عامة بقوله «اذا اقترفت بدافع الكسب جرية غير معاقب عليها بالغرامة قضي بهذه العقوبة وبالعقوبة المنصوص عليها في القانون معا ».

وايا ما كان الامر فان عقوبة الغرامة تعد من اقدم صور العقوبة اذ هي التطور الحضاري لنظام الدية المعروف في الماضي والذي كان يحمل طابعا

مزدوجا بما يحمله من معنى العقاب من ناحية وتعويض المجني عليه من ناحية اخرى. لكن الغرامة اليوم صارت مجرد اضافة بعض اموال المحكوم عليه _ بالقدر الذي يحدده الحكم _ الى ذمة الدولة.

والغرامة كعقوبة تخضع لسائر الخصائص التي تخضع لها العقوبات كها تختلف عن التعويض المدني بنفس القدر الذي سبق وابرزناه من خلاف بين العقوبة والتعويض ويترتب على ان الغرامة عقوبة انه لا يجوز تقريرها الا بنص وبالتالي فان مقدارها ينبغي ان يكون محددا في النص ومع ذلك فهناك نوعا من الغرامة يسمى بالغرامة النسبية وهي التي لا يضع المشرع لمقدارها رقها في النص وان وضع معيارا لهذا التحديد كقوله، بغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه او استولى عليه من مال او منفعة او ربح على الا تقل عن خسائة جنيه، في صدد جرائم اختلاس الاموال الاميرية والغدر ١١٨ ق.ع.

والغرامة كعقوبة تتسم بمزايا متعددة فهي على خلاف سائر العقوبات مصدر ايراد للدولة لا سبب تكلفة ونفقات باهظة، كما انها تقي من اختلاط المحكوم عليه بغيره واحتال تأثره باجرامهم ولا تباعد بينه وبين مجتمعه ولا تخلق بالتالي مشاكل التكيف مع المجتمع من جديد كما هو الحال في العقوبات السالبة للحرية، وفوق ذلك فهي عقوبة مرنة تسمح للقاضي بالتدرج في تقديرها على حسب جسامة الحرية وخطورة الحاني.

ومع ذلك فان البعض يرى ان الغرامة تفقد قوتها التأثيرية في الردع بالنسبة للاغنياء وانها من جهة اخرى خطيرة بالنسبة للفقراء وبالتالي فانها تثير مشكلة المساواة في العقوبة اذ تصبح الغرامة بآثارها السيئة على الفقراء افدح منها على الاغنياء. وهو قول صحيح لكنه لا ينفي عن الغرامة سائر مميزاتها، كها ان هذا العيب يكن تلافيه اذ اخذ القاضي لدى تقديره للفرامة ليس فقط جسامة الخطأ واغا درجة ثراء الجرم.

المصادرة

تشترك المصادرة مع الغرامة في انها اضافة مال للجاني الى مال الدولة دون مقابل والمصادرة ليست عقوبة اصلية، ولا تبعية واغا هي عقوبة تكميلية او اضافية بحد تعبير القانون اللبناني لا تتقرر الا اذا نطق بها القاضي، ونطقه بها قد يكون وجوبيا عليه او جوازيا له.

وتقع المصادرة على الاموال المنقولة المتحصلة من جريمة وكذلك الاسلحة والآلات التي استعملت او التي من شأنها ان تستعمل فيها(١٠). فهذه يجوز للقاضي الحكم بها فتكون بذلك عقوبة تكميلية جوازية.

لكن المصادرة قد تأخذ شكل التدبير الوقائي، اذا كانت الاشياء المذكورة من التي يعد صنعها او استعالها او حيازتها او عرضها للبيع جرية في ذاته. هنا يجب على القاضي الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال اي حتى ولو قضى ببراءة الفاعل ولو لم تكن هذه الاشياء ملكا للمتهم وذلكما ييزها عن المصادرة كعقوبة تكميلية جوازية لا تخل مجقوق الغير حسن النية.

هذا ويلاحظ، ان المصادرة العامة وهي العقوبة التي كانت تصيب اموال المحكوم عليه جملة او في جزء منها دون اشتراط ان تكون لهذه الاموال علاقة بالجرية بل واحيانا دون ارتباط بأي جرية. صارت محرمة في معظم الدساتير لا خلالها الضخم بآدمية الانسان.

هذا وقد كانت هذه العقوبة وسيلة السلطات المستبدة في مواجهة خصومها السياسيين

(١٢٨) العقوبات المؤثرة على الحقوق:

وهي العقوبات التي ينصب اذاها المباشر على حقوق المحكوم عليه المدنية او السياسية او على بعض المزايا بالسلب او الانقاص مؤبدا او لمدة محددة.

 ⁽١) دون اخلال مجقوق الغير حسن النية وهو من ليست له علاقة بالجريمة كفاعل او شريك أو كان متهماً فيها وقضى ببراءته، ما لم تكن تلك الاشياء في ذا- الجريمة.

وهذه الطائفة من العقوبات تضم الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها بالمادة ٢٥ من قانون العقوبات المصري او المادة ٦٥ ، ٦٦ من قانون العقوبات اللبناني.

فبالنسبة للحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها بالمادة ٢٥ من ق.ع.، تنص تلك المادة على ان كل حكم بعقوبة جناية يستلزم حتا حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الاتية. وعلى ذلك فان شرط تطبيق هذه المقوبات هو ان يكون الحكم صادرا بعقوبة جناية وهي الاشفال الشاقة بنوعيها والسجن، كما ان هذه العقوبة تعتبر من العقوبات التبعية اي التي تترتب حتا على الحكم بعقوبة جناية دون حاجة لان ينطق بها القاضي. وهذه الحقوق والمزايا هي:

اولا: القبول في اي خدمة بالحكومة مباشرة او بصفة متعهد او ملتزم ايا كانت اهمية الحدمة ومعنى ذلك افتقار المحكوم عليه للثقة المطلوبة للقيام بمثل هذه الاعبال او الاستمرار في أدائها، والمقصود بالحكومة كل جهة تساهم فيها الدولة بجزء من مالها او سلطانها.

ثانيا: التحلي برتبة او نيشان. فاما عن الرتب فالمقصود بعد الغاء الرتب المسكرية، كما ان النياشين تنصرف الى تلك التي تمنحها حكومة اجنبية.

ثالثاً: الشهادة امام الحاكم مدة العقوبة الاعلى سبيل الاستدلال، بمعنى انه لا يكون محلا للثقة فلا يجوز تحليفه اليمين وان جاز سماع شهادته على سبيل الاستدلال شأنه شأن ناقص الاهلية.

رابعاً: ادارة اشفاله الخاصة بأمواله واملاكه مدة اعتقاله. وذلك لانه فضلا عن عجزه العملي عن ادارة اعاله فترة اداء العقوبة، فان ابتعاده عن تشفيلها يقلل فرصته في الاستعانة بها للهرب.

وعلى المحكمة ان تعين لامواله قيما لادارتها.

خامساً: بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في احد المجالس الحسبية او مجالس المديريات او المجالس البلدية او المحلية او اي لجنة عمومية وتنتهي خدمته بهذه الجهات بمجرد صدور الحكم النهائي وحتى تمام التنفيذ الا اذا كان قانون تلك الجهات يمنع استمراره.

سادساً: صلاحيته ابدا لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالفقرة السابقة او ان يكون خبيرا او شاهدا في العقود اذا حكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة والحرمان هنا مؤبد، ومرتبط بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ويفيد بأنه اذا كانت العقوبة هي السجن فلا شيء يمنع من قبوله عضوا او شاهدا او خبيرا بعد تنفنذ العقوبة.

اما بالنسبة للعزل من الوظائف الاميرية وتعني هذه العقوبة فقدان المحكوم عليه صلاحية الالتحاق او الاستمرار في مباشرة الوظيفة العامة وحرمانه من المرتبات المقررة لها، هذه العقوبة لا تنصرف الى ما قد يكون للموظف من حقى في المعاش او التامين.

والعزل من الوظيفة قد يكون عقوبة تبعية على نحو ما اوضحنا في الفقرة الاولى الخاصة بالحرمان من الحقوق والمزايا المقررة في المادة ٢٥.

وقد يكون العزل عقوبة تكميلية اي يجب على القاضي النطق بها ومن امثلتها ما قضى به القانون من ان كل موظف ارتكب جناية الرشوة او اختلاس الاموال الاميرية او الغدر او الاكراه او سوء المعاملة من الموظفين لا فراد الناس او التزوير وعومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه ايضا بالمزل مدة لا تنقص عن نصف مدة الحبس الحكوم بها عليه والعزل في هذه الحالة وجوبي على القاضى، لكنه قد يكون كذلك جوازيا.

اما القانون اللبناني فقد قرر في المادة ٦٥ انه « كل محكوم عليه بالحبس او بالاقامة الجبرية في قضايا الجنح يحرم طوال تنفيذ العقوبة من عارسة حقوقه المدنىة الاتمة: ١ ـ الحق في تولى الوظائف والخدمات العامة.

 ٢ ـ الحق في تولي الوظائف والخدمات في ادارة شؤون الطائفة المدنية او ادارة النقابة التي ينتمى اليها.

 ٣ ـ الحق في ان يكون ناخبا او منتخبا في جميع منظات الطوائف والنقابات.

٤ _ الحق في حمل اوسمة لبنانية او اجنبية.

كما قررت المادة ٦٦ من قانون المقوبات انه يمكن في الحالات الخاصة التي عينها القانون ان يحكم مع كل عقوبة جناحية بالمنع من ممارسة حتى او اكثر من الحقوق المذكورة في المادة السابقة. ويقضي بهذا المنع لمدة تتراوح بين سنة وعشر سنوات ».

(١٢٩) العقوبات المؤثرة على الاعتبار:

وهذه العقوبات في القانون اللبناني هي التجريد المدني، ولصق الحكم، ونشره.

اما التجريد المدني فهو عقوبة اصلية ماسة بالاعتبار حينا واحيانا يكون عقوبة فرعية والخلاف بينها في مدته لكن طبيعته في الحالتين واحدة. فاذا كان التجريد المدني عقوبة اصلية فهو دائما مؤقت بين ثلاث سنوات وخس عشر سنة. ويجوز للقاضي اذا كان الحكوم عليه لبنانيا ان يقضي على المتهم الى جوار التجريد المدني بعقوبة اضافية هي الحبس البسيط من ثلاثة شهور الى ثلاثة سنوات ويكون القضاء بهذه العقوبة وجوبيا اذا كان الحكوم عليه اجنما.

اما التجريد المدني كمقوبة فرعية، فيكون دامًا تبعا لعقوبة جنائية اصلية، فلا يجوز اذن القضاء بها الى جوار العقوبات الاصلية الجناحية او التكديرية. وفي هذه الحالة قد يكون التجريد المدني مؤبدا اذا كانت العقوبة الاصلية ـ بالاشفال الشاقة او الابعاد ـ مؤبدة، ويكون التجريد المدني مؤقتا في الحالات

الاخرى التي يقضي بها بعقوبة مؤقتة وبالاشفال الشاقة والاعتقال او الابعاد او الاقامة الجبرية من اجل جناية للمدة التي يحددها الحكم او لمدة عشرة سنوات ايها الاقرب.

وفي الحالات التي بجيزها القانون بنص خاص يمكن ان يلصق الحكم المنطوي على عقوبة جناحية مدة خسة عشر يوما في الاماكن التي يعينها القاضي.

وتلصق الاحكام خلاصات على نفقة الحكوم عليه وللقاضي ان يعين حجم الاعلان وحروف الطبع.

اما نشر الحكم فقد قررته المادة ٤٦٨ بقولها « لحكمة الجنايات ان تأمر بنشر اي قرار جنائي في جريدة او جريدتين يعينها القاضي. كذلك يمكن نشر اي حكم قضى بعقوبة جناحية في جريدة او جريدتين يعينها القاضي اذا نص القانون صراحة على ذلك....».

المبحث الثاني التدايم الحنائية

(١٣٠) التعريف بالتدابير:

لم تمد العقوبة وحدها وسيلة الجتمع في كفاحه ضد الجرية، لان العقوبة قد اخففت في مواطن عدة عن تحقيق الهدف المنشود منها في مكافحة الجرية، الامر الذي استلزم في حدود هذه المواطن البحث عن جزاء بديل يحل محل العقوبة _ وهي في جوهرها ايلام للجاني _ او يقوم معها على تحقيق الوظيفة المأمول في الجزاء تحقيقها. فأداء الجزاء الجنائي لوظائفه وتحقيقه لاغراضه اقتضى اذن تنوعا في اساليبه وتعددا في وسائله الامر الذي ادى الى ظهور التدابير الجنائية وهي في جوهرها علاج للجاني لتحتل مكانا بجوار العقوبة كصورة جديدة من صور الجزاء الجنائي.

والتدابير الجنائية هي مجموعة الاجراءات العلاجية التي يرصدها الجتمع لمواجهة حالات الخطورة الاجرامية ويوقعها قهرا على من ارتكب من اصحابها بالفعل جريمة اتقاء لاثارها.

فالتدابير الجنائية هي أولا مجموعة من الاجراءات يرصدها الجتمع للدفاع عن نفسه من آثار الخطورة الاجرامية، وهي بهذا المعنى وسيلة اساسية من وسائل المجتمع في الكفاح ضد الجرية ومن هنا تأخذ التدابير معنى الحق للمجتمع الذي يقابله التزام من جانب من توقع عليه بالخضوع لها وعلى هذا الاساس فان التدابير الجنائية توقع قهرا على ذوي الخطورة الاجرامية بصرف النظر عن اراداته ورغبته(۱). هذا القهر هو الذي يعطي للتدابير اهم خصائص الجزاء الجنائي.

 ⁽١) التدابير الجنائية في طبيعتها علاج للمجرم، والمقصود منها هو افادته مباشرة بعلاج خطورته،
 ومع ذلك فان هذا العلاج لا يتوقف على رضاء المجرم بالخضوع له.

والتدابير الجنائية هي ثانيا مجموعة من الاجراءات المرصودة لمواجهة الخطورة الاجرامية ومن ثم فهي ترتبط بالخطورة الاجرامية ارتباط وجود فالتدابير الجنائية لا تنطبق الا على من ثبتت خطورته الاجرامية، وهي من جهة اخرى تنطبق بالضرورة في حالة توافرها وعلى ضوء طبيعة هذه الخطورة ومداها يتحدد نوع التدبير وتنعين مدته واسلوب تنفيذه.

وقد سبق وحددنا معنى الخطورة الاجرامية بانها حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها ان يكون مصدرا لجرية مستقبلة وقلنا ان دليلها الاول والضروري هو الجرية الواقعة، فنحيل الى ما عرضناه هناك. غاية الامر ان يكون واضحا ان ارتباط التدابير الجنائية بالخطورة الاجرامية انما يعني توقيع هذه التدابير على من وقعت منه بالفعل جرية من ذوي الخطورة الاجرامية ومن هنا تتميز التدابير الجنائية بالطابع الفردي، لانها تنطبق على شخص معين بالذات بهدف علاج الخطورة الاجرامية الكامنة في شخصه والتي كشفت عنها الجرية الواقعة وفي ذلك ما ييزها عن اجراءات الوقاية التي تتخذها الشرطة في المجتمع، من قبل وقوع الجرية، وبهدف منع وقوعها من جهة وما ييزها عن الاجراءات الوقائية العامة التي تتخذها الدولة لمنع وقوع الجرية من جهة اخرى.

ومع ذلك فان الجريمة التي يرتبط وقوعها بتوقيع التدابير الجنائية يقصد بها الفعل المتصف من الناحية الموضوعية بعدم الشرعية ولو لم يكن فاعلة اهلا لتحمل المسؤولية الجنائية عنه او كان الركن المعنوي اللازم لتام الجريمة قانونا غير متوافر. معنى ذلك ان توافر الركن المعنوي للجريمة واهلية الفاعل لتحمل المسؤولية الجنائية ليسا شرطا لانطباق التدابير اذ يكفي لانطباقها وقوع الفعل الخاضع لنص التجريم دون توافر سبب من اسباب الاباحة. وسوف نعود لدراسة اسباب ذلك والآثار المترتبة عليه بعد قليل.

(١٣١) ظهور التدابير الجنائية وتطورها في التشريعات:

عرفت التدابير الجنائية منذ زمن بعيد، حتى من قبل ظهور المدرسة الوضعية الايطالية كاجراءات مشتتة من غير نظرية عامة وتحت اساء متفاوتة كالتدابير الادارية في حالة ايداع الجنون في محل معد لذلك، او كعقوبة تبعية او تكميلية كها هو الامر في المصادرة والحرمان من بعض الحقوق والمزايا. غاية الامر ان المدرسة الوضعية كان لها قضل تأصيل مختلف تلك التدابير واعطائها صفة الجزاء الجنائي في نظرية عامة ارست فيها اسس تلك التدابير وحددت سماتها واحكامها.

ولقد تعرضنا في الباب الاول للمدرسة الوضعية ودورها في ذلك با لا حاجة معه للتكرار. غاية الامر ان نضيف موقف التشريعات الجنائية الختلفة من هذه التدريعات هو الرفض من هذه التدريعات هو الرفض المطلق او النسبي لهذه الدعوة. غير ان هذا الموقف سرعان ما تبدل بعد ان اثبتت التجربة قصور العقوبة وحدها في تحقيق هدف المجتمع في منع الجرية. بدا هذا التبدل مستترا في البداية وذلك عن طريق ادخال التدابير في التشريعات الجنائية تحت اسم المقوبة لكن سرعان ما صار هذا التبدل صريخا في تسريعات الجنائية تحت اسم المقوبة لكن سرعان ما صار هذا التبدل صريخا في تسريعات متعددة كالقانون الايطالي والالماني والاغيزي والدغركي واليوناني واللبناني والسوري والجزائري والعراقي ومشروع قانون العقوبات في جهورية مصر العربية لسنة ١٩٦٦ وخصص لها الفصل الثالث والرابع (م ٢٦ الى م

(١٣٢) علة التدابير الجنائية:

ليس من شك في ان علة وجود التدابير الجنائية هي ذاتها اسباب قصور العقوبة عن اداء، اهداف الجزاء الجنائي.

فقد سبق ان بينا طبيعة العقوبة وجوهرها، وقلنا انها قدر من الألم يصيب المحكوم عليه في حق من الحقوق اللصيقة بشخصه. فتتوجه العقوبة بأذاها

المباشر الى حقه في الحياة فتسلبه اياها كها قد تتوجه الى حقه في الحرية فتسلبها منه او الى ذمته المالية باضافة جزء من امواله الى ذمة الدولة وقلنا ان المشرع يستهدف من ذلك نقل الحكوم عليه من مرحلة تمثل الألم الى مرحلة التنوق الفعلي له. بعبارة اخرى يرى المشرع ان الانذار بالمقاب والذي تحقق بالنص الذي حظر الفعل وقرر المقوبة على مخالفة الحظر لم يكن كافيا لرد الجرم عن اتيان جريمته ومن هنا ينتقل الى مرحلة تذويقه هذا الالم بالفعل لكى لا يعود الى الجريمة مرة اخرى.

هذا الاسلوب يستند على فلسفة معينة مقتضاها ان الجرم قد اخطأ بارتكابه تلك الجرعة لأنه ارتكبها بارادته مختارا وعلى هذا الاساس فان المقوبة كقدر من الألم تصبح وسيلة المشرع في تطوير نفس الجرم واشعاره با يجره الاجرام عليه من متاعب وألم وارتكاز العقوبة على هذا المعنى يعطيها منطقها الكامل في الحالات التي يكون فيها الجرم قد اختار الجرعة بارادته القادرة على الادراك والتمييز، اذ يكن بالايلام تقوم هذه الارادة.

ولكن هل يكون اسلوب الالم صحيحا او منطقيا، اذا كان الجرم قد اندفع نحو الجرية بفعل المرض العقلي او القصور النفسي او انعدام التمييز والادراك لديه؟ اي دون ان تتوفر لديه حرية الاختيار. وهل نصر على استخدام اسلوب الالم في مواجهة اولئك اللذين استمرأوا الم العقوبة؟ وفقدوا بالتالي المكانية استشعار الالم والاحساس به مها عظم وتكرر؟

بعبارة اخرى هل يكون الايلام مجديا في منع الصغير او المجنون المجرم او المجرم المتائد عن اتيان الجرية مرة اخرى؟ ان الاجابة على هذه التساؤلات هي بالنفي قطعا. لان السبيل الصحيح الى منع هؤلاء جميعا من العود الى الاجرام لا يكون في ايلامهم وانما في علاج امراضهم المقلية وقصورهم النفسي وذلك ما يتحقق بالتدابير الجنائية التي هي في جوهرها، علاج لهذه الاسباب.

وفضلا عن ذلك فان هذه التدابير الجنائية هي الوسيلة التي يواجه بها

الجتمع كذلك الحالات التي يفلت فيها الجرمون من المقاب لعدم اهليتهم لتحمل المسئولية الجنائية، اذا دلت جرائهم على خطورة اجرامية كامنة فيهم. ومن هنا يكن القول، بأن علة وجود التدابير الجنائية هي ذاتها اسباب قصور المقوبة عن اداء وظيفتها وان دور هذه التدابير هو سد مواطن الثغرات والتصور في نظام المقوبة.

(١٣٣) شروط تطبيق التدابير الجنائية:

لا شك ان التدابير الجنائية كصورة من صور الجزاء الجنائي، تتفاوت فيا بينها فيا يتعلق بشروط انطباق كل منها، لان تنوع الحالات الخطرة التي تواجهها هذه التدابير تفرض عليها تنوعا فيا بينها سواء في الطبيعة او في شروط التطبيق. ومع ذلك فانه يمكن ان نقرر بأن هناك شرطين يجتمع اغلب الفقه على اشتراطها لتطبيق التدابير الجنائية. الاول هو ارتكاب جرية سابقة والثاني هو توافر الخطورة الاجرامية لدى من سبق وقوع الجرية منه.

فأما عن الشرط الاول وهو ارتكاب جرية سابقة فمعناه ان انطباق التدابير الجنائية يتوقف اولا على سبق وقوع جرية من جانب الخاضع للتد بير. فلا يجوز تطبيق التدابير على شخص لم تقع منه من قبل جرية ولو كان على خطورة اجتاعية، وهذا يعني ان التدابير لا تعترف بفكرة الجرم بالطبيعة او بالميلاد. والعلة من هذا الاشتراط هي اولا الحرص على حماية الحرية الفردية لانه اذا سلمنا بأن لهذه التدابير صفة الجزاء الجنائي، فانه يلزم خضوعها لمبدأ الشرعية الذي يعني ان لا تدبير الا بنص يحدده ويحدد السلوك الذي يتوقف على وقوعه انطباق التدابير. والقول بغير ذلك معناه تطبيق التدابير وهو اجراء ينطوي على الاقل على سلب لحرية الخاضع له على شخص التناس. ومعناه كذلك تطبيق التدابير دون اساءة ملموسة كان بوسع الخاضع للتدبير تجنبها تجنبا للتدبير الامر الذي يتنافى مع رسالة القانون الجنائي وهي للتدبير تجنبها تجنبا للتدبير الامر الذي يتنافى مع رسالة القانون الجنائي وهي تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير تحقيق الامن في تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير تحقيق الامن في تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير تحقيق الامن في تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير تحقيق الامن في تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير تحتيق الامن في تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير تحتيق الامن في تصرفات الناس. وحتى اذا سلمنا بامكانية انطباق التدابير

على ذوي الخطورة الاجرامية ولو لم تقع منهم جريمة فها هو الدليل الجازم الذي يكن التعويل عليه للقول باحتال وقوع الجريمة من جانب شخص ما؟ هل هناك اقوى من سبق وقوع الجريمة كدليل على توافر الخطورة؟

ومع ذلك فان بعض العلماء يرى انه لا لزوم لا شتراط وقوع جرية سابقة، لان التدابير موجودة لمواجهة الخطورة الاجرامية وبالتالي لا يجب انتظار وقوع جرية سابقة، طالما امكن توافر القرائن الاخرى الدالة على وجود الخطورة.

والواقع ان اشتراط وقوع جرية سابقة ليس مشترطا لذاته واغا باعتباره حتى الان، الدليل الحاسم على توافر الخطورة الاجرامية، وعلى هذا تسير معظم التشريعات كقاعدة عامة (۱) فاذا اضطرت الى توقيع التدابير على وضع معين دون وقوع جرية اضطرت الى تجريم هذا الوضع ذاته كما هو الامر في حالات التشرد والتسول. هذا عن الشرط الاول.

اما الشرط الثاني فهو توافر الخطورة الاجرامية لدى من سبق وقوع الجرية منه. فلا يكفي ان يرتكب الفرد جرية حتى يخضع لتدبير جنائي واغا يلزم فوق ذلك ان يكون على خطورة اجرامية.

فالتدابير الجنائية هي كما سبق وحددنا مجموعة من الاجراءات التي يواجه بها المجتمع الخطورة الاجرامية الكامنة لدى بعض الافراد، وغرضه من ذلك هو الدفاع عن نفسه وبالتالي يصح القول بأن الخطورة الاجرامية هي اساس تطبيق التدبير الجنائي.

فبينها تقوم فلسفة العقوبة على اساس، خطأ المجرم، فان التدابير الجنائية تقوم على اساس، الخطورة الاجرامية للمجرم. بعبارة اخرى ترتب على قيام العقوبة على فكرة خطأ الجرم عدم امكان انطباقها على من لا يمكن نسبة الخطأ

⁽١) وعلى هذا يسير مشروع قانون العقوبات في جمهورية مصر العربية والقانون اللبناني.

الميهم كالجانين وصفار السن. ومع ذلك فان الجتمع لا يكن ان يترك هؤلاء اذا كانت حالتهم الخطرة تنذر باحتال وقوع الجريمة منهم وبالتالي فانه يجمل من خطورتهم الاجرامية اساسا لتطبيق التدابير، على غرار ما يعتبر الخطأ اساسا للمقوبة.

ونظرا لان التدابير لا تقوم على فكرة الخطأ، فلا يشترط في الجريمة الواقعة ان تكون مستكملة لركنها المعنوي، او ان يكون فاعلها اهلا لتحمل المسئولية الجنائية. وانما يكفي ان يتحقق ركنها المادي دون توافر سبب من اسباب الاباحة ما دام فاعلها على خطورة اجرامية.

وقد سبق ان عرفنا الخطورة الاجرامية، بأنها حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها ان يكون مصدرا لجرية مستقبلة. وفي هذا الاحتال، اي احتال وقوع جرية مستقبلة، تكمن علة استخدام التدابير لوقاية المجتمع من مخاطر ذلك الاحتال.

ولا يلزم لانطباق التدبير اكثر من توافر الخطورة الاجرامية اي احتال وقوع جرية مستقبلة، لكنه لا يلزم ان يكون هذا الاحتال متوجها الى جرية بعينها كما لا يلزم ان يكون الاحتال منذرا بجرائم على درجة معينة من الجسامة واخيرا لا يلزم ان يكون تحقق هذا الاحتال متوقعا في وقت معين من تاريخ ارتكاب الجرية الاولى، ذلك كله لان الخطورة الاجرامية حالة نفسية وصفة فردية تكشف عن ان صاحبها سيكون مصدراً محتملا لاجرام جديد، أيا كان نوعه وجسامته وزمنه.

فهناك فارق بين الجريمة السابقة التي وقعت من المجرم والتي تعتبر امارة على الخطورة الإجرامية وهذه تكون معينة ويلزم أن تكون جسيمة على نحو ما أوضحناه في أدلة الخطورة الإجرامية في الفصل الأول من هذا الباب. وبين الجريمة المستقبلة التي يحتمل وقوعها من جانب من كان على خطورة إجرامية وهذه هي الموضوع الذي يهدف المجتمع بأسلوب التدابير إلى تلافيه ولذلك فلا

أهمية لنوعه ولا لجسامته ولا لزمنه لأن واجب الجتمع هو الدفاع عن نفسه ضد الجرية أياً كان نوعها وزمان وقوعها ودرجة جسامتها.

(١٣٤) أغراض التدابير الجنائية:

تتخذ التدابير الجنائية من القضاء على الخطورة الإجرامية للمجرم غرضاً لها وذلك عن طريق مجموعة من الطرق والأساليب العلاجية والتهذيبية.

وعلى ذلك فإن التدابير الجنائية تلعب دورها في شخص المجرم وفي نفسيته. إذ هي تهدف إلى تهذيب هذه النفس وعلاجها من الخطورة الإجرامية الكامنة فيها والتي قادتها إلى طريق الإجرام، وهذا يعني أن هدف التدبير الجنائي هو تحقيق المنع الخاص والذي سبق وقلنا إنه، تحويل المجرم إلى رجل شريف. وفي ذلك الهدف تشترك العقوبة مع التدابير الجنائية فكليها يهدف إلى منع المجرم من العود إلى الجرية مرة أخرى. لكن العقوبة تهدف وحدها بالإضافة إلى ذلك إلى تحقيق هدفين ها العدالة والردع العام.

فالتدابير الجنائية لا تستهدف تحقيق المدالة كالعقوبة، أي لا تهدف إلى إعادة التوازن بين الجرية كشر وقع والتدبير كشر مقابل، لأن التدابير ليست إيلاماً وبالتالي لا تعتبر شراً وإنما هي وسيلة لعلاج المجرم بالقضاء على الخطورة الإجرامية الكامنة فيه وتحويله إلى رجل شريف وبهذا المعنى لا يكن اعتبار التدبير شراً يقابل الجرية كعدوان. ومن جهة أخرى فإن التدبير كجزاء جوهره الملاج لا تقوم فلسفته كما لا تتحدد طبيعته على أساس خطأ المجرم حتى يكون له معنى أخلاقياً يتقابل مع العدالة كقيمة أخلاقية وإنما يقوم ذلك كله على أساس الخطورة الإجرامية الكامنة في نفس المجرم وهذه لا صلة بينها وبين الأخلاقيات.

كما أن التدابير الجنائية لا تستهدف تحقيق الردع العام وإن جاز أن تحققه عرضاً وعن طريق غير مقصود. فأما أنها لا تستهدف تحقيق الردع العام فلأن أساس تطبيقها ومداه لا يقوم على أساس الجرية الواقعة الأمر الذي يؤدي إلى انتفاء الصلة في تقدير الرأي المام بين الجريمة الواقمة وبينها، وبالتالي إلى تخفيض هائل لقوتها الرادعة، وإن كان هذا لا ينع من احتال وجود قدر من التخويف بسببها باعتبارها على أي حال أثراً سيئاً للإجرام.

التدابير الجنائية تستهدف إذن القضاء على خطورة الجاني الإجرامية، وتستمين في سبيل تحقيق ذلك بمجموعة من الأساليب العلاجية، كما هو الأمر في أسلوب إيداع المجرم المجنون في الحل الخصص له، أو الأساليب التهذيبية كمعظم التدابير التي تتخذ مع المجرم الحدث، والتي تؤدي إما إلى تأهيل المجرم وإما إلى المباعدة بينه وبين الظروف أو الوسائل التي تتبح له الإجرام.

فأما عن تأهيل الجرم فالأمر فيه واضح، لأنه لا يعني سوى علاج خطورة المجرم وأسباب إجرامه بمختلف الأساليب الطبية والنفسية والعلمية وذلك لتأهيله للحياة الاجتاعية وتحويله إلى عضو نافع لمجتمع شريف في تعامله معه.

وقد يكون إدراك التأهيل عسيراً أو بعيداً، وهنا ليس أمام الجتمع بد من أن يحاول، كما ليس أمامه بد من أن يتي نفسه من خطورة الجرم وعليه أن يختار لذلك وسيلة تحقق الفرضين وهي إبعاد الجرم، أو وضعه في ظروف يعجز فيها عن الإضرار بمجتمعه، كاعتقال المعتاد على الإجرام، وحظر الإقامة في الأماكن التي تثير لديه نوازع الإجرام، أو إبعاد الأجني.

لكن المباعدة لا تكون فقط بين المجرم وبين الظروف التي تتبيح له الإجرام وإنما كذلك بينه وبين الوسائل التي يكون بغيرها عاجزاً عن الإجرام كفلق المنشأة أو المصادرة.

هذه الوسائل الثلاث ليست منفصلة ولا متناقضة وإنما متصلة متكاملة قد يكون أحدها تمهيداً للأخر كها قد يشترك أحدها مع الآخر في تحقيق الغرض على ما تقتضيه ظروف الجرم وطبيعة خطورته ومداها.

(١٣٥) تقسيات التدابير الجنائية:

للتدابير كالمقوبات تقسياتها التي تكشف عن موضوعها أو طبيعتها. فتنقسم

أولاً من حيث موضوعها إلى تدابير شخصية وتدابير عينية، على حسب الحل الذي يقع عليه أسلوب التدبير في علاج خطورة الجاني. فإذا كان هذا الحل شخص الجرم كان التدبير شخصياً أما إذا انصب أسلوب التدبير على شيء مادي كان التدبير عينياً.

وتنقسم التدابير الشخصية بدورها إلى تدابير سالبة للحرية من جهة، كايداع الجنون مستشفى الأمراض المقليسة (م 27 من ق الإجراءات الجنائية) وإيداع المتسول غير الصحيح بنية، ملجاً من الملاجىء (م ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحاص بتحريم التسول)، وإيداع معتادي ممارسة الفجور أو الدعارة مؤسسات إصلاحية (م ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مكافحة الدعارة) وتدابير مقيدة للحرية من جهة أخرى كالوضع تحت مراقبة الشرطة، وحظر إقامة الحكوم عليه بالإعدام أو بالاشغال الشاقة، لمائية قتل أو شروع فيه أو ضرب أفضى إلى موت بعد سقوط عقوبته بعضي المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجرية (م ٣٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية)، وفي القانون اللبناني منع ارتياد الخارات، منع الإقامة، المراقبة، الرعاية، الإخراج من البلاد. وإلى تدابير منطوية على حرمان من بعض الحقوق من جهة أخيرة كالحرمان من التوظف في القانون اللمري وفي القانون اللبناني الإسقاط من الولاية أو من الوصاية ومنع مزاولة المهنة أو حل السلاح.

أما التدابير الجنائية العينية والتي تنصب على شيء مادي استخدمه الجرم في جريته أو عاد عليه منها، للمباعدة بينه وبين وسائل إجرامه فمن أمثلتها مصادرة الأشياء التي تستعمل في جناية أو جنحة أو تتحصل منها (م ٣٠ من قانون المقوبات) ومصادرة الموازين والمكابيل والمقاييس المغشوشة (م ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١) ومصادرة المخدرات (م ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) ومصادرة النقود والأمتمة في محال القار واليانصيب (م ٣٥٣ من قانون العقوبات). ومن أمثلتها كذلك إغلاق الحال،

العمومية (م ٣٦، ٣٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦) وإغلاق بيوت المدعارة (م ٣٧١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩) وتعطيب الجرائب (م ١٩٧٩، ٢٠٠ من قانون العقوبات). وفي القانون اللبناني المصادرة العينية الكفالة الاحتياطية إقفال الحل، وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها.

كما تنقسم التدابير الجنائية ثانياً من حيث طبيعتها إلى تدابير علاجية وتدابير تحفظية. أما الأولى فيتغلب فيها العلاج على الإيلام، كإيداع الجنون مصحة عقلية أو علاجية، وإيداع الجرم المعتاد على الإجرام في إصلاحية أو منشأة زراعية. وأما الثانية فتتساوى فيها نسبة العلاج كالوضع تحت مراقبة الشرطة وإغلاق الصيدليات وبيوت الدعارة.

(١٣٦) طبيعة التدابير الجنائية:

ولا شك في نظرنا أن التدابير الجنائية تعتبر جزاءات قانونية، تختلف عن المقوبة، من حيث موضوعها وأساس تطبيقها، وأن اتحدت معها تماماً في الطبيعة باعتبارها معاً جزاءات قانونية.

ولا ينفى عن التدابير صفة الجزاء القانوني ما يقرره البعض، من أن الجزاء يفترض وجود قاعدة قانونية انتهكت إرادياً، أي تفترض ارتكاب شخص بصفة إرادية لواقعة غير مشروعة أي لجرية يكون الجزاء عليها رادعاً له لأن ذلك هو شأن العقوبة كإحدى صور الجزاء القانوني.

فالجزاء القانوني ليس حكراً على فكرة الجزاء الرادع، وإنما هو قابل لأن يتسع ليشمل إلى جانب الجزاء الرادع، فكرة الجزاء الواقعي أو الإحرازي الذي لا يكون جزاء على ذنب أو خطيئة وإنما وقفاً على الخطورة الإجرامية في سبيل علاجها وفقاً لما تتطلبه سياسة الدولة في مكافحة الجرية.

التدابير إذن جزاءات قانونية.

وهي فوق ذلك، جزاءات قضائية، لا إدارية. لأن تطبيق هذه التدابير

هو من اختصاص السلطة القضائية. ولا يغير من هذه الصفة القول بأن السلطة المتضائية قد تمارس أحياناً أعالاً إدارية، لأن ذلك يكون أولاً بطريق الاستثناء ولأن تطبيق القاضي لهذه التدابير يطبعه ثانياً بصفة الحياد الميزة للممل القضائي. كما لا يغير من هذه الصفة أن يصف المشرع هذه التدابير بأنها إدارية، لأن الوصف التشريعي الخاطىء لا يغير في طبيعة الشيء وحقيقته.

معنى ذلك أن التدابير الجنائية شأنها شأن العقوبات تعتبر جزاءات قانونية ذات صفة قضائية ويترتب على ذلك بعض النتائج التي تشترك فيها العقوبات مع التدابير.

lek:

شرعية الجزاء، فإذا كانت القاعدة أن لا عقوبة إلا بنص، فلا تدبير كذلك إلا بنص يحدده ويحدد الحالات التي يطبق فيها. فالتدابير أياً ما كان الأمر قيد على حق من حقوق الفرد لا يجوز تقريره كالعقوبة إلا بنص. وعلى هذا قرر القانون اللبناني أنه لا تفرض عقوبة ولا تدبير احترازي أو إصلاحي من أجل جرم لم يكن القانون قد نص عليه حين اقترافه (م ١ ع لبناني):

شخصية الجزاء. فالتدابير كالمقوبة شخصية لا يجوز تقريرها إلا على من توفرت فيه شروط انطباقها وعينة الحكم القضائي. فالجزاء الجنائي بنوعيه، لا يجوز كقاعدة عامة تطبيقه إلا على الشخص الذي عينه الحكم لتحمله. وإذا كانت المقوبة تتقرر على مرتكب الفمل بشخصه ولا يجوز الحلول في تحملها كها لا تورث فكذلك الأمر بالنسبة للتدابير، التي تنطبق على من تثبت خطورته الإجرامية على الوجه المبين في القانون، دون حلول أو توارث لأن التدابير قد شرعت لعلاج تلك الخطورة.

ثالثاً:

نفعية الجزاء. فوظيفة الجزاء الجنائي هي في النهاية وظيفة نفعية بحتة لأن

هدف الجزاء هو دائماً الحافظة على سلامة النظام القانوني بمنع وقوع جرائم جديدة في المجتمع وبهذا المعنى فإن التدابير ذات طبيعة نفعية لأنها تسعى لمنع وقوع جرائم جديدة في المجتمع كالعقوبة باعتبارها وسيلة الدولة في منع وقوع جرائم جديدة.

رابعاً:

جبرية الجزاء. فالجزاء الجنائي مقرر لمصلحة المجتمع، ولو كان جوهره علاج الجاني وتحقيق فائدة له، وبالتالي فالتدابير كالمقوبة تطبق على من تتقرر عليه قهراً وبصرف النظر عن إرادته.

(١٣٧) العلاقة بين التدابير الجنائية والعقوبة:

أثبتنا فيا سبق، كيف أن التدابير الجنائية تعتبر كالعقوبات جزاءات جنائية وعرضنا للنتائج المترتبة على هذا التكييف.

ومع ذلك فإن اتحاد المقوبة والتدبير في التكييف، لا يمني وجود اتحاد كامل بينها لأن هناك على المكس اختلافات جذرية بينها، كما أن التدابير تنفرد لوضعها الخاص ببعض الخصائص.

فمن ناحية تختلف التدابير الجنائية عن العقوبات من عدة أوجه: أولاً:

من حيث المضمون. نجد أن العقوبة قدر من الألم يستهدف الحكوم عليه في حق من حقوقه الأساسية في الحياة أو في الحرية أو في حرمة ذمته المالية عن طريق سلب هذا الحق منه مؤبداً أو مؤقتاً، كلياً أو جزئياً، أو تقيده، وذلك تكفيراً عن خطأ قانوني وأخلاقي بدر منه هو الجرية التي ارتكبها فسلب الحق أو تقييده إذن جزاء الخطأ الذي وقع منه.

أما التدابير فهي إجراءات علاجية تأديبية وتهذيبية، قد يستلزم تحقيقها تقييد حرية الخاضم للتدبير أو سلبها أو المباعدة بينه وبين ماله. لكن هذا التقييد أو السلب أو المباعدة ليس مقصوداً لذاته كالعقوبة وإن فرضته طبيعة الملاج وأساليبه هذه التدابير لا تتقرر نظير خطأ وقع وإغا بسبب خطورة بدرت لتخليص الجرم من مكوناتها.

ثانياً:

من ناحية الأسباب. نجد أن سبب المقوبة هو الخطأ القانوني الواقع من المجرم أي مخالفته لقاعدة جنائية. وهي بذلك على حد تمبير أحد الملاء تأكيد للقانون لأنه إذا كان وقوع الجرية يمتبر نفياً للقاعدة الجنائية الناهية عن الجرية، فإن توقيع المقوبة يعتبر نفياً لهذا النفي ونفي النفي إثبات.

أما التدابير، فلا ترجع في أسبابها إلى تأكيد القانون لأن خطأ ما لم يقع وإنما إلى الخطورة الإجرامية التي ظهرت بمناسبة مخالفة القانون بهدف علاجها لمنع وقوع جرائم جديدة.

:धिध

من حيث الأساس. نجد أن الأساس الفلسفي للعقوبة، هو مبدأ حرية الاختيار الذي يفترض تمتع الجرم بالإدراك والاختيار حين ارتكب الجرعة وبالتالي يتوافر الخطأ في جانبه لأنه كان بوسعه أن لا يرتكب الجريمة ومن هنا تقرم مسؤوليته بما يتبعها من توقيع العقوبة.

أما التدابير فتقوم على أساس الخطورة الإجرامية كحالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها أن يكون مصدراً لجرية محتملة وبالتالي وجب اللجوء إلى وسائل أخرى غير العقوبة تواجه هذه الحالة لتستأصل الأسباب التي تجمل منه مصدراً لجرية مجتمله.

رابعاً:

من حيث الوظيفة. نجد أنه برغم أن الوظيفة النهائية لكل من العقوبات والتدابير هي وظيفة نفعية تهدف إلى منع وقوع جرائم جديدة إلا أن الوظيفة

المباشرة للمقوبات هي الردع أي إيلام الجاني بقدر جسامة جريمته ومن هنا يتحقق كذلك ردع للكافة يتمثل فيا تشعه العقوبة من تخويف لهم بينها نجد أن الوظيفة المباشرة للتدابير هي علاج الجرم وتحقيق مقتضيات المنع الخاص بالتالي عن طريق عزله عن المجتمع وإعادة تأهيله للتكيف معه من جديد.

خامساً:

من حيث الخصائص. يترتب على ما قررناه من قبل من أن العقوبة تقوم على أساس الأخذ بمبدأ حرية الاختيار أنها تقوم على فكرة الخطأ القانوني أو الأخلاقي وبالتالي فإن العقوبة تتناسب نوعاً وكياً مع جسامة الجرية ودرجة مسؤولية المجرم. وبالتالي فإن تحديد نوعها وقياس قدرها يمكن بلوغه لحظة النطق بالحكم وبالتالي تتسم العقوبة بالثبات والجمود.

وذلك على عكس التدابير التي تتناسب مع الخطورة الإجرامية كحالة في فردية وصفة شخصية في الخاضع لها، وتهدف إلى بلوغ أكثر الوسائل فعالية في استثصال تلك الخطورة وعلى ذلك فهي تتسم بالمرونة أثناء التنفيذ بإبدال أسلوب محل أسلوب عمل أسلوب، ثم إنها دائماً غير محددة المدة لحظة النطق بالحم لأنها ترتبط منطقياً بزوال الخطورة، الأمر الذي لا يمكن الجزم مقدماً بميقات حلوله.

هذا وقد ترتب على تلك الاختلافات انفراد التدابير بخصائص لا تشاركها فيها العقوبات.

أولاً:

لما كان الهدف من التدابير هو وقاية الجتمع من الحالة الخطرة للمجرم، أي تحقيق متضيات المنع الخاص وحدها، فإن تطبيقها يتوقف على تحقق شرطين الأول موضوعي هو ارتكاب الفرد لجرية، والثاني شخصي وهو توافر الحالة الخطرة التي تجعل من صاحبها مصدراً لإجرام جديد.

ثانياً:

ويترتب على ما سبق أن الغرض من التدابير هو علاج الجاني وإصلاحه بالقضاء على أسباب إجرامه حتى لا يكون مصدراً لجريمة جديدة وبالتالي فإن التدابير لا تستهدف الإيلام، حتى ولو تمثل العلاج في سلب حرية الحكوم عليه لأن المقصود من سلب حريته ليس إيلامه وإنما إبعاده عن أسباب خطورته.

ثالثاً:

إن التدابير تتناسب في نوعها مع الأساس الشخصي لتطبيقها وهو الحالة الخطرة دون اعتداد بالأساس الموضوعي الذي هو الجرية الواقعة هذا التناسب والارتباط يقتضي إمكان تبديل التدبير كلية أثناء التنفيذ أو تعديله أو تحويره على ما تتطلبه مقتضيات بلوغ أهداف التدابير ووفقاً لما تتطلبه وتكشف عنه شخصية الجاني وخطورته.

من ناحية أخرى فإن الارتباط والتناسب بين التدابير والحالة الخطرة يقتضي عدم تحديد مدة التدبير سلفاً لأنه من الصعب التكهن مقدماً بميقات زوال الخطورة أو شفاء الجرم. صحيح أنه من الممكن أن يتقرر حداً أدنى للتدبير، لكن الحد الأقصى دائماً مفتوح ومرتبط بتحقق واقعة هي زوال الحالة الخطرة فإذا زالت الخطورة انتهى التدبير لزوال المبرر.

هذا بالإضافة الى أن الأحكام الصادرة بالتدابير واجبة التنفيذ فوراً، ولا تسري عليها نظرية الظروف المخففة ولا وجه لايقاف تنفيذها. كما لا تنقضي الأحكام الصادرة بها بالتقادم أو العفو، ولا تطبق عليها قاعدة خصم مدة الحبس الاحتياطي.

(١٣٨) الجدل حول ملائمة الجمع بين العقوبة والتدابير الجنائية في التشريعات:

ويدور هذا الجدل حول مدى استقلال كل منها عن الاخر وبالتالي حول

مدى ملائمة الجمع بينها. او بعبارة اخرى حول الموقف الذي تتخذه التشريعات تجاه كل من النظامين.

هناك اتجاه يرى ان الفوارق الاساسية بين كل من نظام المتوبة والتدابير غير عميقة وبالتالي فان الجمع بينها في نظام واحد كأسلوب لتحقيق اهداف السياسة العقابية يكون امرا منطقيا ويعتمد اصحاب هذا الاتجاه على الامساك بعدد من اوجه الشبه بين النظامين فها متحدان في الفاية كما انها من حيث الموضوع يسان بحق من حقوق المجرم على الاخص اذا كان التدبير سالبا للحرية. كما انها لا يوقعان الا بناء على قانون واستنادا الى حكم قضائي.

فاذا قيل بأن التدابير تستهدف الخطورة الاجرامية، فان العقوبة وان استهدف الردع والعدالة فانها تستهدف الخطورة الاجرامية كذلك في تقديرها وتنفيذها الحديث.

واذا قيل بأن التدابير تبغي فقط تحتيق مقتضيات الردع الخاص وعلاج الجرم فان ما فيه من الم غير مقصود وصله بالجرية الواقعة بجعل منها في تقدير العامة اثرا من آثار الجرية وبالتالي يخلق لدى الرأي العام قدرا من الرهبة هو نفسه الردع العام. لكن هذا الرأي محل نظر، لانه يتجاهل الفارق الاساسي بين النظامين، لان العقوبة على عكس التدبير، تنطوي على معنى اخلاقي باعتبارها وسيلة الجتمع في توجيه اللوم القانوني للمجرم وهو معنى غير متوافر في التدابير هذا الفارق ادى الى ارتداد العقوبة الى ماضي الجرم لحاسبته على جريته ووزن العقوبة على اساس جسامة هذه الجرية وما توفر لارادته من قصد لتكون في النهاية ايلاما مقصودا ومتعادلا مع ذلك كله. اما لتدابير فلا تتوجه الا الى المستقبل لكي تقى الجتمع من خطورة الجرم وبالتالي لا تقاس بدى خطورة الجرية واغا على قدر خطورة الجرم ومن ثم لا تتحدد مدتها سلفا.

ولعل ذلك يكون كافيا لرفض الرأي الذي يرى الجمع بينها في نظام واحد

ولا سيا وان، الجمع بينها في نظام واحد سوف يؤدي الى تغليب اغراض المقوبة التدبير او اغراض المقوبة وفي ذلك ضرر بالجتمع لان تغليب اغراض المقوبة قد يؤدي الى التشدد مع الجرمين الذين يقل لديهم الخطأ عن الخطورة كما ان تغليب مقتضيات التدبير قد يؤدي الى التساهل مع الجرمين الذي تقل الخطورة عن الخطأ وايا ما كان الامر فان التشريمات تتخذ في هذه المشكلة واحدة من ثلاث مواقف اما الاعتراف بالمقوبة وحدها وكانت هي خطة التشريمات التقليدية.

واما الاعتراف بالتدابير وحدها وهذه تشريعات قليلة تذكر منها التشريع السوفياتي الصادر سنة ١٩٢٦ والذي رجع عن خطته تلك في سنة ١٩٥٨.

واما الاعتراف بالنظامين معا. كالقانون الايطالي والالماني والسويسري واليوناني والداغركي ومشروع قانون المقوبات الفرنسي والمصري وجدير بالذكر ان التشريع المصري الراهن، شأنه شأن التشريع الفرنسي يأخذ بهذا النظام وان اعترف بالتدبير تحت اساء مستترة كأن يصفها بأنها ادارية او عقوبات تكميلية او تبعية.

(١٣٩) مدى امكانية الجمع بين العقوبة والتدبير كجزاء على جريمة واحدة:

اذا سلمنا باستحقاق العقوبة اذا توافر الخطأ في جانب الجرم، وباستحقاق التدبير اذا توافرت الخطورة في جانبه. فهل يجوز الجمع بين العقوبة والتدبير اذا ما ثبتت مسئولية مرتكب الفعل الاجرامي الجنائية بتوفر الخطأ في جانبة وتوفر الخطورة الاجرامية كذلك الى جانب الخطأ؟ هل تطبق عليه العقوبة مقابل ما بدر منه من خطأ بالاضافة الى التدبير لقاء ما ظهر لديه من خطورة اجرامية؟ تلك هي مشكلة الجميع بين العقوبة والتدبير كجزاء على جرية واحدة.

وبديهي ان هذه المشكلة لا تثور اذا كنا بصدد شخص توافر لديه الخطأ دون الخطورة، كالمجرم بالصدفة ومثله يرتكب الجريمة لظروف عارضة ويرجح عدم عودة الى الجريمة من جديد، كها ان المشكلة لا تثور اذا كنا بصدد شخص توافرت لديه الخطورة الاجرامية دون الخطأ المستوجب للمسؤولية القانونية كالمجنون المجرم ومثله يرتكب الجريمة لمرض فيه. لان الجمع في هذه الحالات غير وارد، اذ تستحق العقوبة في الحالة الاولى بينها يكون التدبير واجبا في الثانية.

اغا تثور المشكلة بالنسبة لاولئك الذين تكتمل لهم عناصر الاهلية الجنائية كحالة المعتاد على الاجرام او لأولئك الذين تكون اهليتهم ناقصة كحالة الجرم الشاذ.

وايا ما كان الامر فان هناك من يرى امكانية الجمع بين العقوبة والتدبير كجزاء على جرية واحدة طالما اجتمع لدى مرتكبها الخطأ والخطورة ذلك في نظرهم ما يحتمه المنطق القانوني لتكون العقوبة مقابل الخطأ والتدبير مقابل الخطورة وعلى هذا تسير اغلب التشريعات كالتشريع الالماني والايطالي واليوناني ومشروع قانون العقوبات المصري والفرنسي.

غاية الامر أن هناك خلافا حول ترتيب تنفيذ الجزائين، هل نبدأ بالعقوبة ام نبدأ بالتدبير؟

هناك من يرى احقية البدء بتنفيذ العقوبة، لأن البدء بتنفيذها، ما دام الخطأ ثابتا لدى الجرم، امر تتطلبه مقتضيات الردع العام التي يضيرها التأجيل. فاذا ما تم ذلك نفذ التدبير بعلاج الجرم او ابعاده كما تتطلب ظروفه. وعلى هذا تسير معظم التشريعات.

لكن هناك من يرى على العكس البدء بالتدبير، باعتباره علاجا للمجرم وتأهيلا له اي باعتباره الوسيلة الضرورية لتحويل المجرم الى شخص عادي يدرك مغزى العقاب ويتفهم غايته ودلالته. ثم ان البدء بالعقوبة كوسيلة ايلام قد يعقد من مرض الجرم ويجعل علاجه من بعد عسيرا او صعبا.

⁽١) انظر موقف المشرع اللبناني في المادة ١١٥٠.

ولا شك ان هذا الرأى محل نقد.

لان هناك تناقضا جوهريا بين العقوبة كوسيلة ايلام وبين التدبير كوسيلة علاج والجمع بين الوسيلتين في مجرم بعينه فيه تجاهل لوحدة شخصية الانسان وتمزيق لها لان التناقض في معاملة مجرم بعينه لن يؤدي الا الى خلل اشد في شخصيته.

وما دمنا قد سلمنا بأن الجرم لا يشعر بألم العقوبة بسبب عدم نضجه النفسي او بسبب اعتياده الالم واستمرائه اياه فأي جدوى تنتظر من استعال اسلوب نسلم بانعدام الشعور به؟ الا يكون اقرب الى الصواب ان نخضع الجرم اما للعقوبة واما للتدبير طبقا لما تقتضيه حالته طالما كنا نسلم بأن الجزائين نوعان من نفس الجنس ووسيلتان مختلفتان لتحقيق نفس الحدف.

(١٤٠) أهم التدابير الاحترازية في التشريع المصري واللبناني:

- الوضع تحت مراقبة الشرطة بالنسبة لبعض الجرائم أو بعض الجناة، فضلاً عن إنذار المتهم في جرائم التشرد والاشتباه. ويسمها القانون اللبناني بالحرية المراقبة.
- ٢) التدابير الاحترازية التهذيبية للمجرسين الأحداث، وهي تدابير لا تستهدف بصفة أساسية إيلام الحدث بل تقويم اعوجاجه حتى لا ينقلب مجرماً بحكم العادة بعد أن كان مجرماً بحكم الصدفة. وقد نص القانون اللبناني على تدبير احترازي هو الحجز في دار للتشفيل.
- ٣) التدابير التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية قبل الجانين وذوي العاهات العقلبة وهي إيداعهم في المستشفيات سواء أكان جنونهم سابقاً على الجرية أم طارئاً بعدها. وقد نص القانون اللبناني على الحجز في مأوى احترازي والعزلة (م ٧٠ ع).

- ٤) إغلاق بعض الحال. كالحال العمومية التي تدار بغير ترخيص (م ٣٦، ٣٦ من القانون رقم ٣٧، ٣٦) وكالحال العمومية في بعض جرائم الخدرات (م ٤٧ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩) وقد نص القانون اللبناني على اغلاق الحال كتدبير احترازي عينى م ٣٧ ع والحق بها وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها.
- ه) مصادرة الأشياء التي يعد صنعها أو استمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته، وهي واجبة ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم. وقد نص القانون اللبناني عليها م ٧٣ ع.
- ٦) نصت المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة الحدرات (مضافة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٦٦) على أن تحكم الحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون وهي:
 - ١) الإبداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية.
 - ٢) تحديد الإقامة في جهة معينة.
 - ٣) الإعادة إلى الموطن الأصلي.
 - ٤) حظر التردد على أماكن أو محال معينة.
 - ه) الحرمان من عارسة مهنة أو حرفة معينة.

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير الحكوم به عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات وفي حالة بخالفة الحكوم عليه التدبير الحكوم به يحكم على الخالف بالحبس.

هذه أمثلة لأهم التدابير التي أخذ بها التشريع المصري، تحت أوصاف مختلفة، مرة باعتبارها عقوبات سواء أكانت أصلية أو تبعية أو تكميلية ومرة بوصفها إجراءات إدارية يجوز لسلطات التحقيق أو المحاكمة اتخاذها حتى بدون حكم بالإدانة تحقيقاً لنفس أغراض التدابير.

والجدير بالذكر، أن المشرع المصري حين أقر هذه التدابير، لم يكن يقصد بذلك الانحياز إلى فلسفة عقابية بعينها وإنما باعتبارها إجراءات أمن مفيدة يجوار العقوبة في مكافحة الجريمة.

فهذه في أصلها التاريخي عقوبات، لكن وظيفتها الحالية على ضوء الدراسات العقابية الختلفة تدابير تستهدف الوقاية من الجرية وعلاج المجرم.

أما القانون اللبناني فقد أخذ بنظرية التدابير وأفرد لها في قانون العقوبات فصلاً قسم فيه التدابير إلى:

تدابير مانعة:

- ۱) الحجز في مأوى احترازي.
 - ٢) العزلة.
 - ٣) الحجز في دار للتشغيل.

وتدابير مقيدة للحرية هي:

- منع ارتباد الخارات.
 - ٢) منع الإقامة.
 - ٣) الحرية المراقبة.
 - ٤) الرعاية.
 - ٥) الإخراج من البلاد.

تدابير مانعة للحقوق:

- الإسقاط من الولاية أو من الوصاية.
 - ٢) المنع من مزاولة عمل.
 - ٣) المنع من حمل السلاح.

تدابير احترازية عينية:

- ١) المصادرة العينية.
- ٢) الكفالة الاحتياطية.
 - ٣) إقفال المحل.
- ٤) وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها.

الموضوعات علم الاجرام والعقاب

| رقم الصفحة | | | |
|------------|-----------------------------|-------------------|-----|
| 15 - 4 | | مقدمة | V |
| | القسم الاول | | |
| | علم الاجرام | | |
| · *1 = 1V | | تمهيد في تعريف عا | (4 |
| | الباب الاول | | |
| | ذاتية علم الاجرام | | |
| ** | | تمهيد | (٣ |
| | الفصل الاول | | |
| | موضوع علم الاجرام ومنهجه | | |
| 80 | | تهيد | (٤ |
| | المبحث الاول | | |
| | موضوع علم الاجرام | | |
| 27- | | تمهيد وتقسيم | ه) |
| | / المطلب الاول | | |
| , | مفهوم الجرية في علم الاجرام | | |
| Lov | 1 | وضع المشكلة | ۲) |

٦) وضع المشكلة

| ۲4 - ۲ ۸ | الجرعة كحقيقة قانونية |
|------------------------|--|
| TT = T 4 | الجريمة كحقيقة قأنونبة واجتاعبة معا |
| 71 _ 27 | الجربمة كحقبقة اجتاعبة |
| 27 - A7 | ١٠) الممهوم المختار للجريمة في علم الاجرام |
| ٤٢ _ ٣٨ | أممركر نطاق الجريمة في علم الاجرام |
| | المطنب الثاني |
| | مفهوم الجرم في علم الاجرام |
| ٤٣ | ١٠٠٠) مفهوم المجرح |
| 11 - 11 | ١٣) ثبوت صفة المجرم |
| 33 - 13 | ١٤) وضع المجرمين غير الاسوياء من موضوع علم الاجرام |
| | المبحث الثاني |
| | منهج البحث في علم الاجرام |
| £4 = £V | ١٥) المقصود بالمنهج في علم الاجرام |
| | المطلب الاول |
| | طرق المنهج العلمي في مجال بحث الجريمة |
| 01 - 0 - | ١٦) صعوبة نسبة هذه الطرق الى المنهج العلمي |
| ۵۸ - ۵۱ | ١٧) الاحصاء |
| ۸۰ - ۵۸ | ١٨) المسح الاجتماعي |
| | المطلب الثاني |
| | طرق المنهج العلمي في مجال بحث المجرم |
| 71 | ۱۹) تهید |
| 17 - 71 | ۲۰) فحص الجرم |
| 77 - AF | ٢١) الملاحظة |
| ۷۰ - ٦٨ | ۲۲) الاستبيان والمقابلة |
| | |

| | القصل الثاني | |
|-----------------|--|------|
| ä | طبيعة علم الاجرام ووضعه في اطار العلوم الجنائي | |
| ٧١ | تمهيد | (۲۳ |
| | المبحث الاول | |
| | الطبيعة العلمية لدراسات علم الاجرام | |
| ٧٢ | الجدل الدائر حول الطبيعة العلمية للدراسات الاجرامية | (٧٤ |
| 17 - 1A | الاتجاه المنكر لاسباغ الصفة العلمية على الدراسات الاجرامية | (۲0 |
| AE = A1 | الاتجاه المثبت للصفة العلمية للدراسات الاجرامية | r7) |
| | المبحث الثاني | |
| | علم الاجرام ووضعه في اطار العلوم الجنائية | |
| AY - A0 | وضع المشكلة | (۲۷ |
| | المطلب الاول | |
| | اطار العلوم الجنائية | |
| 1 1 = AV | تقسيم المعلوم الجنائية | (YA |
| | المطلب الثاني | |
| | وضع علم الاجرآم داخل اطار العلوم الجنائية | |
| 11 | <u> تهيد</u> | (۲4 |
| 17 - 11 | فروع علم الاجرام | (۳۰ |
| 17 - 17 | علاقة علم الآجرام بقانون العقوبات | (٣1 |
| 17 - 17 | عُلاقة علم الاجرام بقانون الاجراءات الجنائية | - 4 |
| 14 | علاقة علم الاجرام بتاريخ القانون الجنائي | |
| 14 - 14 | علاقة علم الاجرام بعلم الاجتماع المقانوني الجنائي | TO |
| 4.4 | كعلاقة علم الاجرام بفلسفة القانون الجنائي | |
| 1 11 | علاقة علم الاجرام بعلم السياسة الجنائية | |
| ٠٣ - ١٠٠ | - علاقة علم الاجرام بعلم العقاب | (۳۷ |

| 1.4 | علاقه علم الأجرام بالطب العقلي القضائي | (mx |
|-----------|--|--------------|
| 1.8 | علاقة علم الاجرام بالطب الشرعي | (44 |
| 1 - £ | علاقة علم الاجرام بعلم النفس القضائي | (٤. |
| ١٠٤ | علاقة علم الاجرام بعلم التحقيق الجنائي | (٤١ |
| | الباب الثاني | |
| | عوامل السلوك الاجرامي | |
| | مفهوم العامل | |
| 1.4 - 1.4 | تهيب | (٤ ٢ |
| | الفصل الاول | |
| | العوامل الفردية للاجرام | |
| 11. | العوامل الانتروبولجية | (5 = - |
| 117 - 11. | الومبروزو وتابعوه | (٤٤ |
| 117-117 | تطوير لومبروزو لارائه | (٤٥ |
| 110 - 118 | نقد اراء لومبروزو | 73) |
| 117 - 110 | دي توليو الاستعداد السابق للاجرام | (£ V |
| 117 | تقسيم المجرمين عند دي كوليو | (£ A |
| 117 | نقد نظرية دي توليو | { <u>£</u> 4 |
| 114 | العوامل النفسية | (0 |
| 14 114 | رأي فرويد | (0) |
| 177 - 17. | السلوك الانساني لدى فرويد | (04 |
| 1 7 7 | نقد أراء فرويد | (04 |
| 177 - 177 | العوامل المرضية العقلية | (02- |
| 170 - 172 | الامراض العقلية العضوية | (00 |
| 174 - 170 | الامراض العقلية الوظيفية | 10) |
| 18 154 | العوامل الوراثية الاجرامية | (ov |
| | | |

| 188 - 180 | ۸۵) دور الوراثة · · |
|------------|--|
| 186 - 166 | ٥٩) تحفظات على دور الوراثة |
| 150 - 155 | ٦٠) الوراثة الحماعية الاجرامية (العنصر) |
| ۱۴٦ - ٧٩٠ | ٦١) عامل الجنس |
| 147 - 140 | ٦٢) تحفظات على عامل الجيس |
| -144 - 14V | ٦٣) عامل السن |
| 181 - 189 | ٦٤) دور السن |
| -120 - 121 | ٦٥) عامل السكر وادمان المحدرات |
| | الفصل الثاني المحام الم |
| 154 - 157 | ٦٦) پتمپيد |
| 101 - 117 | ٦٧) تأثير الوسط الإنساني المحيط بالفرد |
| | (الوسط العائلي الوسط العرضي الوسط الختار . الوسط الجبري) |
| 107 - 102 | ٦٨) تأثيرِ الوسط الطبيعي المحيط بالفرد |
| | (تنوع حركة الاجرام من حيث الزمان) |
| | (تنوع حركة الاجرام من حيث المكان) |
| | 🖊 (الاجرام في المجتمعات الريفية والحضرية) |
| 101 - 101 | ٦٩) تأثير الوسط الإقتصادي المحيط بالفرد |
| | (المستوى الاقتصادي الفردي) |
| | (المستوى الاقتصادي الجماعي) |
| 17 101 | ٧٠) يَأْثَيْرِ الوسط السياسي المحيط بالفرد |
| | (تأثير السياسة الداخلية) |
| | (تأثير السياسة الخارجية) |
| 177 - 17. | ٧١) تأثير الوسط الثقافي المحيط بالفرد |
| | (التعلم ـ الصحافة ـ الادب ـ الاذاعة والتلفزة ـ السينما) |

آلقسم الثاني علم العقاب

| 17 171 | تمهيد | (٧٢ |
|-----------|--|--------|
| 141 - 14. | خطة البحث | (٧٣ |
| | اوليات في علم المقاب | |
| 177 - 170 | وضع القانون الجنائي من القانون عامة | 142 |
| TV1 = 1V1 | وضع علم العقاب من القانون الجنائي | (vo |
| 141 - 141 | فكرة عن السياسة العقابية | (v7 |
| 141 | مشكلة العقاب | (٧٧ |
| 144 = 144 | تطور اغراض العقوبة | (vA |
| 147 - 144 | تعريف علم العقاب | (٧٩ |
| 141 - 147 | طبيعة علم العقاب | {A. |
| 190 - 198 | مصادر علم العقاب | (4) |
| 190 | منهج البحث في علم العقاب | ستمك |
| 144 - 147 | علاقة علم العقاب بعلم الاجرام | (44 |
| 144 - 144 | علاقة علم العقاب بالقانون الجنائي | (1 2 |
| | الباب الاول | |
| | في السياسة العقابية | |
| 111 | r | (۸۵ |
| | الفصل الاول | |
| | السياسة العقابية في الفكر القديم | |
| ۲٠١ | تمهيد | r. () |
| ۲٠١ | في الجتمعات البدائية القديمة | |
| 7.7 | ي . في المجتمعات الشرقية القديمة | |
| 7.7 | في المجتمع الاغريقي في المجتمع الاغريقي | |
| | ي بيان د اردي | , |

| 7.7 | ٩٠) في روما القديمة |
|------------------|---|
| 7.7 | ٩١) في المجتمع الاقطاعي |
| | الفصل الثاني |
| | السياسة العقابية في الفكر الحديث |
| | المبحث الاول |
| | السياسة العقابية التقليدية |
| 4 + 2 | ۹۲ عهید |
| T.V - T.0 | ٩٣) بيكاريا والسياسة العقابية التقليدية |
| ٧٠٧ ـ ٨٠٧ | ٩٤) بنتام والسياسة العقابية التقليدية |
| 1.7 = P.7 | ٩٥) تقدير السياسة التقليدية العقابية |
| | المبحث الثاني |
| | السياسة العقابية التقليدية الجديدة |
| Y11 _ Y1+ | ٩٦) مضمون تلك السياسة |
| 717 <u>-</u> 711 | ٩٧) تقدير السياسة التقليدية الجديدة |
| | المبحث الثالث |
| | السياسة العقابية الوضعية |
| T1T - T1T | ٩٨) ظهور السياسة الوضعية |
| 710 - 717 | ٩٩) اسس السياسة الوضعية |
| 717 - 710 | ١٠٠) المسئولية الجنائية |
| T17 _ Y17 | ١٠١) السياسة العقابية الوضعية |
| * \ Y | ١٠٢) تقدير السياسة الوضعية |
| | المبحث الرابع |
| | السياسة العقابية الوسطية |
| 114 - 11A | ١٠٣) مضمون تلك السياسة |
| 714 | ١٠٤) كارنفالي |

| **. | اليمينا | (1.0 |
|-----------|---|---------|
| **1 _ **. | جر سبيني | (1.7 |
| *** - **1 | الاتجاء الدولي لقانون العقوبات | |
| | • | |
| | المبحث الخامس | |
| | السياسة العقابية في حركة الدفاع الاجتماعي | |
| *** _ *** | مضمون الحركة | 1 |
| 777 - 775 | جراماتبكا والدفاع الاجتماعي | 1.4 |
| 777 - 777 | مارك انسل والدفاع الاجتماعي الجديد | |
| | | |
| | الباب الثاني | |
| | في الجزاء الجنائي | |
| *** _ **1 | تهيد | (111 |
| | | |
| | الفصل الاول | |
| | اساس الجزاء الجنائي | |
| | نظرية الخطورة الاجرامية | |
| *** | www. | { , , , |
| *** - *** | تعريف الخطورة الاجرامية | (120 |
| 747 - 740 | طبيعة الخطورة الاجرامية | _ |
| 777 - 777 | ادلة الخطورة الاجرامية | (110 |
| 444 - 44V | الخطورة الاجرامية كاساس للجزاء | |
| 721 . 449 | الحطورة الاجرامية ومعاملة المجرم | (11y |
| | ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,, | |
| | القصل الثاني | |
| | صور الجزاء الجناني | |
| 454 | عهند وتفسيم | (114 |
| | | |

المبحث الاول في العقوبة

| 710 - 71T | ١١٩) تعريف العقوبة وجوهرها |
|---|--|
| 71V - 710 | ١٢٠) تميز العقوبة عن غيرها من الجزاءات |
| 701 - TEV | ١٢١) خصائص العقوبة |
| 107 - 701 | ١٢٢) دور التشريع في اخراج العقوبة |
| 700 - 707 | ١٢٣) تقسيات العقوبة |
| 700 | ١٣٤) مختلف العقوبات في القانون المصري واللبناني |
| TOA - TOO | ١٢٥) العقوبات المؤثرة على البدن |
| 107 - 777 | ١٢٦) العقوبات المؤثرة على الحرية |
| 777 - P77 | ١٢٧) العقوبات المؤثرة على الذمة المالية |
| 777 - 779 | ١٢٨) العقوبات المؤثرة على الحقوق |
| TVT - TVT | ١٢٩) العقوبات المؤثرة على الاعتبار |
| | |
| | مستحصا لمبحث الثاني |
| | في التدابير الجنائية |
| TV0 - TVE | ١٣٠) التعريف بالتدابير |
| TYO | ١٣١) ظهور التدابير الجنائية وتطورها في التشريعات |
| 777 - AY7 | ١٣٢) علة التدابير الجنائية |
| YA1 - YYA | ١٣٣) شروط تطبيق التدابير الجنائية |
| YAY - YA1 | ١٣٤) اغراض التدابير الجنائية |
| TAE - TAT | ١٣٥) تقسيات التدابير الجنائية |
| 3 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 | ١٣٦) طبيعة التدابير الجنائية |
| 7A7 - PA7 | ١٣٧) العلاقة بين التدابير الجنائية والعقوبة |
| | ١٣٨) الجدل هو ملائمة الجمع بين العقوبة |
| 741 - 744 | والتدابير الجنائية في التشريعات |
| | ١٣٩) مدى امكانية الجمع بين العقوبة |

